

الاقتصاد

المجلد الأول

الفترة من ١ / ١ / ٢٠٠٠

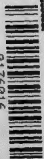
حتى يونيو / ٢٠٠٠

إعداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي



Bibliotheca Alexandrina



0136016

الأقتصاد

المجلد الأول

الفترة من ٢٠٠٠/١/١

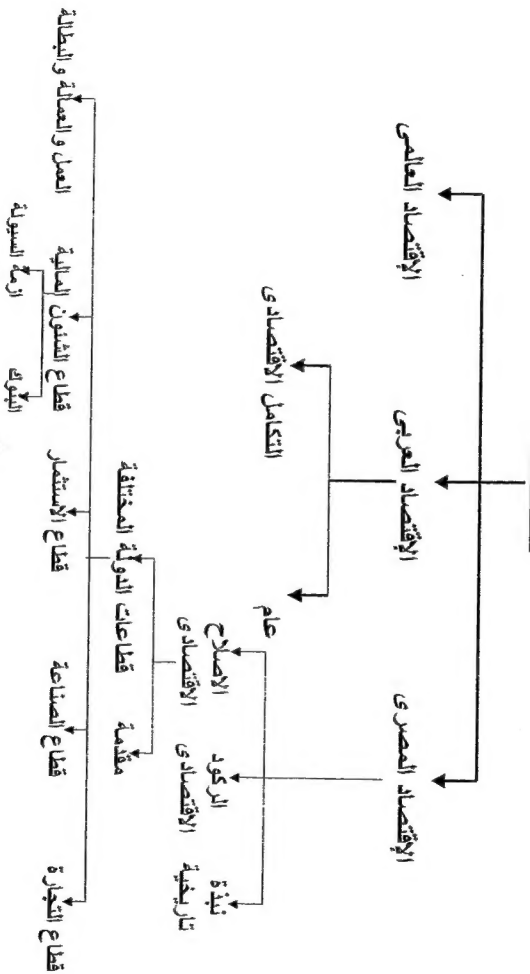
حتى

يونيه ٢٠٠٠

إعداد

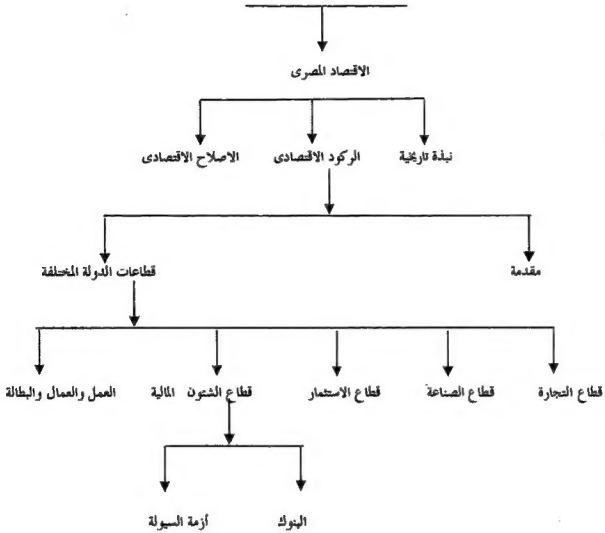
مكتبة  للبحث العلمي

الاقتصاد



المجلد الأول

الإقتصاد



قائمة المصادر

أولاً: الجرائد

الاهرام - العالم اليوم - الاخبار - الوفد - العالم اليوم - المساسة الكويتية (٢٠٠٠)

ثانياً : المجلات

٢٠٠٠ مجلة الاهرام الاقصادى

ثالثاً : الكتب

٢٠٠٠/٢/٤	امل لؤاد بحر	قراءات اسعرالتيبة	كتاب	١ -
٢٠٠٠ مارس	مجدى صبحى	ملف الاهرام الاستراتيجى	كتاب	٢ -
٢٠٠٠	احمد ماهر	تقليل العمالة	كتاب	٣ -

٢٠٠٠ رابعا : الانترنت (الاهرام)

الاقتصاد المصرى نبذة تاريخية

الاقتصاد المصرى نبذة تاريخية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الاقتصاد المصرى ١٩٣٩ - ١٩٥٢	نزيهة الافندى	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣١	٢٠٠٠/٤/١٠	١
٢	الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧١	نزيهة الافندى	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣١	٢٠٠٠/٤/١٠	١٢
٣	الاقتصاد المصرى ١٩٦٧ - ١٩٨١	نزيهة الافندى	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣١	٢٠٠٠/٤/١٠	٢٤
٤	الاقتصاد المصرى ١٩٠٠ - ٢٠٠٠	نزيهة الافندى	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣١	٢٠٠٠/٤/١٠	٣٢

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

اسم كاتب المقال : نيرة الافدى

الموضوع الفرعى : لبذة تاريخية

رقم العدد : ١٦٣١

المصنوع : مجلة الاهرام الاقتصادى

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الاقتصاد المصرى

1939

1952

من الحرب الثانية الى الثورة

تميزت هذه الفترة بالعديد من التغيرات التي عمقت التطورات التي شهدتها الاقتصاد المصرى فى الفترة السابقة، إضافة إلى التغيرات التي نجمت عن التطورات الدولية ممثلة فى الحرب العالمية الثانية وما تلاها من انعكاس ذلك على الساحة المحلية.

فقد شهدت تعميلاً لدور الحكومة فى توجيه القطاعات المختلفة للاقتصاد المصرى وفى مقدمتها الزراعة من خلال تعديد مساحات زراعة القطن أو لدعم المزارعين بإنهاء بالتشريعات المتتالية لإنتاج محصول القطن وملاك العقارات التى دعمت بإصدار العديد من القروض تحقيقاً لهذا الغرض وفيما يتعلق بالصناعة والتي هيأت الحرب العالمية الثانية تدخلاً فاموالية نشأتها، فقد عمدت الحكومة أيضاً إلى دعمها من خلال القروض والسلفيات ثم إنشاء البنك الصناعى، إلا أنها اعتمدت فى بقائها على الحماية الجمركية إلى جانب الدعم وازدهرت فى هذه الفترة صناعة المنسوجات والسكر والأسمت.

وبالنسبة للتجارة الخارجية فقد شهدت تغيرات فى الاسواق الخارجية المصرية، وإن كان العجز التجارى قد تفاقم نتيجة التقلبات فى أسعار القطن وصادراته بينما تتعاظم قيمة الواردات.

وقد وقعت أزمة بنك مصر، فى بداية هذه الفترة نتيجة لظروف دولية وداخلية.. انتهت باستقالة طلعت حرب وصدر قانون رقم ٤٠ لسنة ٤١ كمبدأ البنك الصناعى ممارسة نشاطه قرب نهايتها (١٩٤٩) وكلاهما كان له دوره فى دعم القطاع الصناعى المصرى.

كما عاصرت هذه الفترة تطورات قضية الارصدة الاسترلينية ومحاولات حلها.. وماسبقها من تحلل الجنيه المصرى من تبعيته للاسترلينى كقطاع نقدى والانضمام إلى المؤسسات المالية الدولية.

وسوف نتناول الفترة من ٢٩-١٩٤٥ أولاً ثم الفترة من ٤٥-١٩٥٢ أى حتى قيام الثورة

اسم كاتب المقال : نزيهة الافندى
رقم العدد : ١٦٣١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية
المصطلح : مجلة الاحرام الاقتصادى

١- القطاع الزراعى:

إن أهم أهداف السياسة الزراعية فى فترات الحروب ينشل فى زياة الانتاج الزراعى من الحبوب والأغذية مهما كانت للتحديات والتكلفة لذا أصبح على مصر ضرورة اللجوء فى انتاج الحبوب لمصنوعة المحصول عليه من الخارج وأن تحد من إنتاج القطن لمصنوعة تصريف الانتاج فى الخارج لذا قامت الحكومة بتحديد الاجراءات منها:

١- زادت المساحة المزروعة قمحا وشعيرا نتيجة للأمر العسكري الصادر فى سبتمبر عام ١٩٤٢ والذي يقضى بتجديد مساحات القمح والقمحير بما لا يقل عن ٧٥٠ من الزمام المزروع فى شمال الدلتا، ٦٠٪ فى بقية مناطق القطن ولولا هذا الأمر لطرحت البلاد لمشاكل عديدة يصعب تلص الحبوب والغلال، كذلك نتججا للتوسع فى زراعة الحبوب حدثت الحكومة اسعارا مجزية للقمح والقمحير والذرة واظهرت استعدادها لشراء كل ما يعرض عليها بهذه الاسعار.

٢- وعلى الجانب الاخر نجد ان الحكومة قد حددت المساحات التي تزرع قطنًا بـ ٢٢٪ من مساحة الأرض المزروعة فى شمال الدلتا ١٥٪ فى الجهات الأخرى ومنعت مزارعين فى بعض المناطق مثل مدينتى جرجا واسيوط والوجهل رقم (١) بوضع القيود فى نسب زراعة المحاصيل من اجماع الأرض المزروعة بالمقارنة بين موسمى ١٩٣٥-١٩٣٦ و١٩٤٥-١٩٤٦

ومن الجدول نلاحظ تناقص للمساحة المزروعة قطنًا إلى المساحة الكلية بعد أن كانت ٢١.٤٥ سنة ١٩٣٥ تقلصت إلى ١٣.٥ سنة ١٩٤٥ فى حين زادت مساحة الاراضى المزروعة حبوبا غذائية و القمح ، الأرز بكميات متفاوتة.

٣- اتساع نظام الزراعة الجبرية أدى الى الاختلال بنظام الدورة الزراعية واتساع دورة زراعية غير طبيعية فهلكت الأرض ولم يتمكن المزارعون من استخدام الاسمدة بكميات كافية باعادة الخصوبة نظرا لعدم توفرها مما أدى الى انخفاض إنتاج الأرض الزراعية.

٤- السياسات الاقتصادية: اضطرت السوق العالمية نتيجة لمصنوعة تصريف القطن لذا قامت الحكومة باتخاذ ما يلى:

١- تحديد مساحات زراعة القطن
ب- دخول مشغريه فى سوق القطن مع وضع حد أدنى لأسعاره
ج- تعطيل بورصة العقود والاتفاق مع بنك التصنيف الزراعى لرفع نسبة السلفية على القطن من ٨٠ إلى ٩٠٪ من قيمته.

مزيدا من التدخل الحكومى

صراع القطن والقمح على الاراضى الزراعية

ظهور الاقطاع وتركز الملكية الزراعية

صناعة محلية غير قادرة على المنافسة

ازمة بنك مصر

تدفق الودادات ، وفائض المدفوعات ،

ثلاثة ، المنسوجات ، السكر ، الاسمنت ،

عجز الميزان التجارى ، ازمة مزمنة

الانضمام لصناديق النقد الدولى

الانفصال عن الإستراتيجية كقطاع نقدي

قضية الاصلبة الاسترلينية ومحاولات التسوية

الاقتصاد المصرى من ١٩٤٥-٣٩

تميزت هذه الفترة بالتدخل الزائد من جانب الحكومة فى الحياة الاقتصادية لتوجيه هذه الاقتصاد أثناء الحرب حيث تعد فترات الحروب فترات استثنائية تحتل وجوب التدخل لتوجيه مسار النشاط الاقتصادي لدخل الدولة.

بالإضافة إلى ذلك تدخلت بريطانيا لمساعدة مصر على تعبئة مواردها الاقتصادية والاعتماد على ذاتها فى سد النقص الذى تزايد من القطاع الودادات بسبب الحرب إلا أن حقيقة التدخل البريطانى كانت من أجل تجاوب الفوائد لجيش الحطاط لئلا يثبات رايعة فى مصر.

وكان تدخل الحكومة نتيجة ضغط من أصحاب المصالح الحقيقية لدخل مصر مما أدى إلى تكوين وتراكم الودادات لدى طرقة معينة من الشعب للمصرى بينما ظل غالبية افراد الشعب وملايين من الفقر واخلفوا مستوى المعيشة.

أثر الحرب العالمية الثانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

شهدت هذه الفترة تدخل الحكومة فى الشؤون الاقتصادية ومن القوانين المختلفة سواء فى القطاع الزراعى أو الصناعى أو التجارى.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية

المصدر : مجلة الأهرام الاقتصادية

اسم كاتب المقال : نزيهة الاندلى

رقم العدد : ١٦٣١

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

د سنة ١٩١٠ تم تشكيل لجنة بريطانية (قام بدعين اعضائها الحكومة البريطانية على أن يكون بها ممثل مصري) تعينه الحكومة المصرية) وقامت هذه اللجنة بشراء القطن وتحصيل الحكومة البريطانية وحكما اربع وخمسة عند اعادة تسويق المحصول اما في حالة الريح فجوز مناصفة بين الحكومتين للمصرية والبريطانية شرط ان تقوم الحكومة المصرية بنشاط الجزء الخاص بها في تحسين الحالة الاجتماعية للزراعيين.

د سنة ١٩١٦ تم تشكيل لجنة مشتركة من البريطانيين والمصريين لشراء القطن على أن تتقاسم الحكومتان الريح والخسارة لذا اجأت الحكومة المصرية تحويل نصيبها عن طريق طرح نوعين من السندات في السوق . سندات لحماها بموافقة ٨٠٪ على أن تسدد بعد ١ سنوات على الأقل وقيمتها ١٠ ملايين جنيه.

سندات على الخزينة قيمتها ٣ ملايين جنيه ولا يتجاوز اجزائها ٣ شهور . ومنذ عام ١٩٢٢ استقلت الحكومة للمصرية بمعالجة الشراء على ان يتم تحويل هذه العملية الى احتياطي ومن الاقتراض ومثل ذلك هو عقد الحكومة المصرية قرضا قيمته ٣٠ مليون جنيه لتحويل محصول موسم ١٩١٥-١٩٢١ . و في عام ١٩٢٥ أعلنت الحكومة للمصرية استعدادها لشراء القطن بأسعار تزيد بمقدار ١٠ عما كانت عليه في الموسم السابق وقد قررت الحكومة المصرية هذه الزيادة على أساس التالي:

١- الزيادة في تكاليف الإنتاج
٢- زيادة أسعار القطن الأمريكي لدرجة أنها كانت تسوق بأسعار تعادل أو تزيد على أسعار القطن المصري المتوسطة الثمن

وهي إن أسعار الحكومة كانت اعلى من الاسعار العادية في السوق الحرة المحلية في الاسكندرية لقد ال الى درجة الحكومة لشراء الاطنان كل المحصول تقريبا . وهذا القرار تم أخذه تحت ضغط كبار المنتجين حيث يعني ان الحكومة تمنح اعانة منحتهم الاطنان أي زيادة في الأسعار الرأسمالي لكبار الزراعيين . وأخيرا نتيجة لهذه السياسة نجد ان الكميات المخزونة من القطن زادت حتى بلغت في نهاية الحرب ما يزيد على ١١ مليون طن نظارا أن هذا المخزون تم تصريفه بعد الحرب.

٢- زيادة الطلب المحلي نتيجة لزيادة القوة الشرائية للأفراد الناجمة من سببين: الأجور المدفوعة من جنود الحلفاء الى نحو ٢٠ ألف مواطن من العاملين في قواعدهم العسكرية (الأورص)

٣- تقلبات قوات الحلفاء الرابطة في مصر خلال الحرب العالمية الثانية والتي بلغت في المتوسط ٢٢٥ من النخل القومي المصري فقد وصلت الى ٣١٩ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٢٣-١٩٢٤ .

٤- حذف بريطانيا في تلك الوقت للممثل في جعل القطن الشريك الأوسط وحده التصديرية تكفى نفسها وجعل مصر مركزا عاما لتحويل الشرق الأوسط .

٥- تحويل طلب الدول المجاورة وبعض دول الشرق الأوسط الى للتحتيات المصرية نتيجة انقطاع وارداتهم من الدول الأجنبية .

٦- ارتفاع أسعار للتحتيات الصناعية بالنسبة الى السلع الأخرى (الزراعية: القطن) حتى شكلت حاجزا كبيرا تجاه الاستهلاك الصناعي.

وتشير الإحصائيات الى ارتفاع الرقم القياسي للأرباح المالية من ١٩١٤ في عام ١٩٢٨ الى ١٧٥ في عام ١٩٤١ (١٩٢٧ سنة أساس) - ١٠٠ كسا ان الرقم القياسي للإنتاج الصناعي كان ٢٥٠ في عام ١٩٤٥ على أساس سنة الإنتاج ١٩٢٤ على أساس كمية للتنتج (١٩٢٨ سنة أساس) - ١٠٠ وهذا يعني ان الأسعار ارتفعت بصورة واسعة يعني ذلك الى زيادة أرباح الشركات حتى زادت أرباح بعضها عن رأس المال للمصر.

لا أنه يلاحظ ان الصناعة لمست في ظل ظروف استثنائية حيث كانت تهدف الى تحقيق إنتاج للحد من انظر الى السعر أو درجة الجوبة فكان كل هدف الصناعة تحقيق كبريع يمكن لاتها مفرضا في الفترة التالية للحرب بالنسبة الأجنبية التي قد تدعى الى نقل إيرادها.

ملاحظات عامة عن الصناعة في فترة الحرب (١) مدت الصناعة المصرية البلاد بالكثير من مطالبها من السلع مما أدى الى سرعة استهلاك الإلهام وضرورة استبدالها بمجرد

جدول (١)

السنة	القطن	الذرة	القمح	البرسيم	الفول	الشعير	الأرز	الخبز
١٩٢٥-١٩٢٦	٢١.٥٢	٢١.٥٢	١٧.٣٧	١٨.٨٨	١.٩٢	٢.٤	٠.٦٥	١.٠٠
١٩٢٦-١٩٢٧	١٧.٥	٢٤.٧	٢٤.٧	٢٤.٧	٤.٢	٢.٧	٧.١	١.٠٠

المصدر: أمين مصطفى عابدين دراسات في التطور الاقتصادي
نوال قاسم: مذكرات تاريخ مصر الاقتصادية خلال الفترة من ١٨٠٥ الى ١٩٥٥

٢- الخلل الصناعي:

خلقت الحرب العالمية الثانية ظروفًا شديدة الصناعة حيث كانت في انقطاع عن المنظمات الاقتصادية في مصر استغلت بهذه الحرب وانتعشت الصناعة في فترة الحرب نتيجة للأسباب التالية:

١- عدم قيام منافسة أجنبية لإنتاج الواردات من الدول الأجنبية بسبب ظروف الحرب . وضرورة احلال منتجات صناعية محليا .

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية
المصدر : مجلة الاحرام الاقتصادي

اسم كاتب المقال : نبذة الاندسي
رقم العدد : ١٦٣١
تاريخ الصلور : ٢٠٠٠/٤/١٠

جدول (٢)

نوع الشركة	العدد	راسل الشركة
شركات تمويل	٢٥	٦٤ ٠٠٠ ٠٠٠
شركات اراضى	٥١	١٤ ٠٠٠ ٠٠٠
شركات صناعية	١٥٥	٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠
شركات تجارية	١-٢	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠

المصدر محمود متولى، تاريخ مصر الاقتصادية والاقتصادى خلال الحرب العالمية الثانية

(٢) التجارة:

بسبب ظروف الحرب وتعذر وجود وسائل نقل بين مصر والعالم الخارجى الى جانب عدم امتلاك مصر اسلوا - تخاريا - يعتمد عليه في جلب وارداتها لذا تضاعفت تجارة مصر الخارجية خلال الحرب والتطور الميزان تجارى عجزا دائما ومستمر كما يظهر من الجدول التالي:

وتلازم وجود عجز دائم ومزاد في الميزان التجاري يصل الى ذروته (٣٠ -) سنة ١٩٤٢ لتسبب ارتباط الظروف الاقتصادية بالظروف العسكرية والمراكم التي دارت في المصرا، الفزيرة وزيادة الخلل على مصر كذلك تراكم هذا العجز حتى بلغ أكثر من ١٠٠ مليون جنيه في الفترة من ١٩٣٨ الى ١٩٤٦ كما لم يتفهم الميزان التجاري ثامن الاثان التي قامت بريطانيا بشرائها وقت في مصر اى لم تصدر بعد الى انجلترا، وترجع كذلك اسباب عجز الميزان التجاري الى صعوبة تصدير كميات كبيرة من المنتجات المصرية، ارتفاع ثامن السلع المستوردة، زيادة نفقات الشحن والتأمين والنقل.

اما فيما يتعلق بالميزان للمصاير الى ان يضيف الى بند الميزان تجارى المصاير والواردات غير المنقولة والتي كانت نفقات جيوش المصاير في مصر شغل ادم بنوده كما لصالح مصر خلال سنوات الحرب نتيجة لوجود فائض ما كانت تنفقه الجيوش الاجنبية في مصر مما أدى الى تراكم مبالغ كبيرة لصالح مصر في تجارتها فز ما كانت تقوم جيوش المصاير بإفلاحة كل يوم ما يتبقى بالاسرائيل في انجلترا.

ان من جوانب المصاير في فترة الحرب الى ان التجارية من وجهة النظر الاقتصادية الجيدة كمن في مصالح مصر. اما فيما يتعلق بتجربة تجارة الخارجية فيلاظم ما يلي:

(١) كانت وارداتنا وصايرنا والمصاير والمصاير الأوروبية ٢٠٠٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠٠ في سنة ١٩٣٨ على التوالي فهبطت هذه النسب في السنوات الستة التالية لتفوق الحرب لتصل الى ٢٠٠٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠٠ في سنة ١٩٤٢.

(٢) ارتفعت نسبة الواردات من اسيا والصاير واليهما من ٢٠٠٠، ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٠، ٢٠٠٠ في سنة ١٩٣٨ الى ٢٠٠٠، ٢٠٠٠ سنة ١٩٤٢

(١) زادت رؤوس الاموال المستخدمة في جميع الشركات للمساهمة الصناعية منها والتجارية من ٨١ مليون جنيه عام ١٩٣٩ الى ١٠٦ ملايين جنيه عام ١٩٤٥ وارتفعت رؤوس الاموال المستخدمة في الشركات للمساهمة الصناعية وحدها من ١٥ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ الى ٢٣ مليون جنيه سنة ١٩٤٥ وقد ارتفع صافي الانتاج الصناعى من ١٢ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ الى ١٨ مليون جنيه سنة ١٩٤٥.

(٢) كان ٢٥% من العمال الصناعيين مركزين في قرية ٥٨% مصنعا بل ان نحو ثلث العمال الصناعيين اصبحوا مركزين في ٦٤ مصنعا فقط.

(٣) بلغ مجموع رؤوس الاموال المستخدمة في الشركات الجديدة من ٢٠٠٠، ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٠، ٢٠٠٠ في تلك الفترة ومع ذلك فان النشاط الصناعى لم يكن يساهم في الدخل القومى الا بنسبة ٩% تقريبا ولم يرتفع هذا الدخل الا بنسبة ٢% ما كان عليه سنة ١٩٣٩ واتجهت الصناعة صموية اساسية تعتمد على نقص المواد الخام الفينيسية لتتأثر في نقص المواد الخام الفينيسية للصناعات التي تعتمد على مواد خام من الخارج لتعثر بسبب ظروف الحرب وصموية الاستيراد اما بالنسبة للمواد الخام المحلية فوجد ان ثمة وسائل النقل الدلبلى وسياسة الاستيراد على المواد الخام التي اتبعتها الحكومة وتوزعها على المنشآت الحكومية او غير الحكومية كل ذلك قد من النشاط الصناعى.

(٤) عانت الصناعة المصرية من عدم الاتام بالاستخدام الاقتصادي للخدمات وهو الاستخدام الذي يعمل على الاستفادة بها الاقصى حد ويقلل العالمة حيث ارتفعت نسبة الصام في الصناعة المصرية فقد ثلت الابحاث ان نسبة الخادم في لثام هذه الفترة تراوحت ما بين ١٠% و ٢٠%.

(٥) لم يكن هناك أية عملية تخطيطية للصناعة المصرية خلال الحرب ولم تحاول الدولة التدخل القرض اية قيود على حركة الرسامية المصرية باستثناء ضريبة الارواح التجارية والصناعية الاستثنائية.

(٦) يعتبر الكثير من الاقتصاديين ان مركز تمولن الشرق الاوسط Middle East supply ساعد على تنمية الصناعات القائمة تنفقت القوات التجارية باكثر من الطيات وساعدت بإمداد المصانع المصرية بالعتادين في كثير من الحالات واحداها الآلات والخطرا جيسر القبول ان الظروف الاستثنائية التي كانت قد وقعت فيها مصر والاستخدام الطبيعي للظروف التي كانت مصر مهتمة له هو الذي دفع للمصريين بكل قسولهم الاقتصادية لاستغلال الفرصة للبيئة لهم والتي وان صنعها للجميع الا انها لم تعد عليهم جميعا بالرخاء.

(٧) توجد زيادة ملحوظة في العلاقات التجارية بين مصر وبلدان اسيا الشمالية خلال هذه الفترة حيث تفرزت رقام الصاير والواردات من ٢٠٠٠، ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٠، ٢٠٠٠ في عام ١٩٣٨ الى ٢٠٠٠، ٢٠٠٠ في عام ١٩٤٢.

تحقق تفهنا في العلاقات التجارية مع دول القارة الأوروبية فيما عدا المملكة المتحدة لكن على الرغم من احتفاتها براس القائمة من زاوية التصدير الا انها تراجعت الى الميزة الثالثة من حيث مناطق الاستيراد.

في خلال هذه الفترة تم انشاء نظام جديد للتصدير بموجب يتم الحصول على ترخيص تصدير وكان الهدف من ذلك هو عدم تصدير بعض السلع وخاصة السلع التنموية والمخالفات والتي تكون الاموال المحلية في حاجة اليها حتى لا تعرض للازمات.

٦- في نهاية هذه الفترة فرست الدول الاجنبية بعض الولود لتحتج العوامل التي تؤدي الى انهاء التبادل التجاري مع مصر كما ارست مصر ولود الى الخارج ليحت حالة الاسواق الاجنبية وبعد الاتفاقية التجارية وقعت في مصر ولود من انجلترا وفرنسا، بلجيكا، عسلت مصر اتفاقيات تجارية مع بعض الدول وسجلت اليمين والذين ويوجدو صلافا وروسيا.

السياسة الاقتصادية

في الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٥٢

١- القطاع الزراعى:

خرجت مصر من الحرب العالمية الثانية وقد انكسرت ارضها الزراعية انتاجية نتيجة للزراعة المستمرة وقتا الامدة ومسعى تطبيق دورة زراعية ملائمة ما أدى الى نقص معدلات الانتاج وقلل الحديقي كذلك لم تجد مصر وسائل عملية لزيادة رقة الساحة المزروعة حيث تم تحويل بعض اراضى ثلثا من رى المصاير الى رى كما تم تحويل اراضى الوجه القبلى الى رى الدائم فيما عدا ٩٠٠ الف فدان.

وتحتمل الصراعات القيدية التي اتيت قبل الحربين العالميتين الاولى والثانية وبينهما مثل مشروع خزان اسوان مشروعا كثران اجل الالام. لاف كل ذلك أدى الى زيادة للساحات المزروعة والساحات للمصاير ولكن في الامكان بعد ذلك تحقيق زيادة جديدة الا باسما مشروعات من طابع جديد.

والجدول التالي يوضح المساحات المزروعة في سنوات مختلفة حيث زادت المساحات المزروعة والمساحات المصاير كما يتضح من الجدول (٤).

ومصدر انتهاء الحرب ثلثات طيات الدول المختلفة على الثقل للمصرى الذي حرت من طرل سنوات الحرب ما أدى الى زيادة كبيرة في الاسعار حتى عتيا زيادة في المساحات المزروعة ثلثا فزات من ١٠٠٠ مليون فدان في عام ١٩٥٠ الى ١٩٥٠.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية
المصدر : مجلة الاحرام الاقتصادى

اسم كاتب المقال : زيزرة الاندى
رقم العدد : ١٦٣١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

جدول (٢)

السنه	الصادرات (مليون جنيه)	الواردات (مليون جنيه)	اليزان التجارى (عجز/زيادة)	السنه	اجمالى المساحة المزروعة	المساحة المحصولية (ملايين الاكدر)
١٩٢٩	٢٤.٨	٢٤	٠.٨	١٨٨٦	٤.٩	٦.٧
١٩٤٠	٢٨.٣	٢١.٣	٧.٠	١٩١٩	٥.٢	٧.٧
١٩٤١	٢٢.٦	٢٢.١	٠.٥	١٩٢٥	٥.٦	٨.١
١٩٤٢	١٩.٣	٥٥.٢	٣٦.٩	١٩٤٧	٥.٥	٩.٢
١٩٤٣	٢٩.٦	٢٩.١	٠.٥			

المصدر: عبد العزيز عجيبة دراسات في التطور الاقتصادى المصرى

مجموعه من وثائق مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالميه الثانيه
تطور الصناعه الثقويه فى مصر وتركيا واسرائيل - صادر عن الامم المتحده ١٩٤٨

ص ٢٩٠

المصدر: عبد العزيز عجيبة مذكرات فى التاريخ الاقتصادى

٣ - تركز الملكية الزراعيه فى ايدى عدد قليل من الملاك حيث كانت نسبة ٠.٤٪ من الملاك يملكون اكثر من ثلث الاراضى الزراعيه بينما كانت نسبة ٧٧٪ للملاك لا يملكون الا ١/٧٣ من المساحة المزروعه.
٤ - ادى كبر حجم الملكية الزراعيه الى الخروج بالزراعه من الحد الأدنى للاستغلال مما ادى الى ارتفاع نفقات الانتاج فى معظم المساحات المزروعه.

٢ - القطاع الصناعى:

كانت الصناعه فى هذه الفتره على ما هى عليه حيث ان صموده الاستيراد من اوروبا تميزه لاعمال التسمير واعادة البناء فيها مما اعطى الصناعه المحليه فرصه اخرى للبناء والنمو.
الا ان الواقع يسلط على ان الصناعه المصريه لم تنتهز تلك الفرصه وتمثل بكل امكانياتها على تخفيض نفقاتها بالطرق الصناعيه بل نجد انها كانت مضطه على الحمايه الجمركيه او على مساعده الحكومه.
كانت لقد غالت الصناعه الكبيره فى دفع الكلفات لاعضاء مجلس ادارتها وبذلك فى اقتديهم فى بطلان تدرى الى زياده النفقه دون زياده الانتاجيه.
وكانت اهم التطورات التى حدثت فى هذه الفتره هي نقص عدد الصناع الصغيره نظرا لارتفاع تكاليف الانتاج فيها وازوال ظروف الحرب.
كما تركزت الصناع بالقرب من السوق فى القاهرة والاستكثريه او فى المناطق القريه منها فى بنى سويف والفيوم والاسكندريه.
وقد تمثلت اهم المستلعات فيما يلى:

صناعه الغزل والنسيج:

تعتبر هذه الصناعه ابرز مظاهر التقدم الصناعى الحديث فى مصر حيث نشأت بصموده وانشأت منذ وضع التعريفة الجمركيه فى عام ١٩٢٠ - ثم نشأت بسرعه خلال

وكانت تهيجه التوسع فى زراعه القطن ان تفتحت المساحات المخصصه لزراعه قصب السكر ولولا تدخل الحكومه ورؤسها لاسعار القصب لاستمر انخفاض المساحات المزروعه منه اما فيما يتعلق بالمساحات المخصصه لزراعه القمح والقنبره والشعير فيثبت كما هى حيث ان الحكومه اقيمت على سياساتها التى تصمد بمقتضاها جدا ابنى لاسعار وكانت هذه السياسه فى صالح المزارعين حيث ان الاسعار للقمح كانت تدفق الاسعار العاليه لتلك المحاصيل فكانت الحكومه تتسلم تلك المحاصيل من المزارعين بالاسعار الجبريه المرتفعه ثم تقوم ببيعها للمستهلكين بأسعار اقل متعملة فى ذلك خسائر كبيره الا ان هدف هذه السياسه هو هدف للتصدي اجماعى مهم وهو مكافئه افلا - وتوفير السلع الضروريه بأسعار معقوله للطبقات الفقيره.
نتيجة لارتفاع المستمر فى اسعار القطن مع ثبات اسعار القمح تحولت نسبة كبيره من الاراضى لزراعه القطن مما ادى الى التوسع فى استيرادهم من الخارج وبلغت مصر اسرارا طائراته واورات بلغت بالملايين الاجنيه حوالي ٤٠ مليون جنيه عام ١٩٥٢

هيكل الملكية الزراعيه

فى تلك الفتره:

انصف ميكل الملكية الزراعيه فى تلك الفتره بالخصائص التاليه:
١ - جيويت المتوسط العام لوحده للملكيه الزراعيه خارج قسمه المساحات المملوكه على عدد الملاكين، من ٧,١٢ فدان عام ١٨٩٤ الى ٢,١٦ فدان عام ١٩٥٠
٢ - الزيادة الكبيره فى عدد الملاك وعلى الاخص للملاك الصغار مما ادى الى انخفاض متوسط الملكية ويرجع ذلك الى الزيادة الكبيره فى عدد السكان والى قوانين الوراثه التى تقضى بتوزيع التركة على الورثه جميعا.
وهذا الوضع لا يتفق مع قواعد الانتاج الاقتصادى حيث لا يسمح بالاستغلال الاقتصادى الفعال.

اسم كاتب المقال : تزيّة الأندى
رقم العدد : ١٦٣١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية
المجلد : المجلة الاحرام الاقتصادية

وفى نوفمبر ١٨٨٤ صدر مرسوم الاسلحة لثقتى الذى
نقّس بتحويل النظام النقدي المصرى من قاعدة الممنين
إلى قاعدة الذهب. وكانت أهداف هذا الرسم تنحصر فيما
يلى:

(١) النظر في أمن القاعدة التقنية في ضوء
التطورات العالمية
(٢) القضاء على الفوضى الناتجة عن تداول
عدد كبير من العملات الأجنبية وذلك بإحلال
عملة قومية موحدة محل ذلك الخليط غير
المتجانس من المصنوعات الذى كان يتكفّل منه
التداول النقدي في البلاد. وقد تحقّق الهدف
الذى بالنسبة للقوة النقدية وغيرها من
المصنوعات المساعدة بعد زمن وجيز من العمل
بإحكام للرسم المذكور. وذلك بحظر استيراد
النقد الأجنبية واستبدالها بالعملة
القومية الجديدة ووبداً مع إحلال القطع
المصرية الجديدة محلها في التعامل ما أدى
إلى تزويد البلاد بعمله القومية موحدة من
الفضة والنيكل والبرونز.

السلع الأجنبية وبالدّالّي نقص الطلب عليها
الا أن عدم مرونة الطلب على الواردات. تفرّقا
لاقتصادها - حال دون ذلك.

(٣) كانت الزيادة في حجم المصنوعات نقل
من الزيادة في حجم الواردات وذلك لارتفاع
استثمار الذهب ورسوم الطلب عليه عند
مستويات الأسعار العليا وقد كانت صادرات
البلد تمثل ٧٨٪ من قيمة الصادرات الكلية في
عام ١٩٥٠.

(٤) للصحة الملحة لاستيراد السلع
الرأسمالية اللازمة لتنظيم الصناعة والتي
نقلت مصر محرومة منها لفترة طويلة.

ورد كانت إنجلترا هي عميل مصر الأول بالنسبة
للمواد في السنوات ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٩٠٠، ١٩٠١
بينما كانت الهند هي العميل الأول من ١٩٤٩ وفي ١٩٥٢
كانت فرنسا هي العميل الأول
أما إنجلترا فقد تفرّقت إلى المركز السادس وتظهر في
المركز الخمسة الأولى فرنسا وإيطاليا وبلجيكا والبرية
والهند والاتحاد السوفيتي كمصادر رائد طرق لطريق
المواد المصرية وتراجعت الهند إنجلترا.

الحرب العالمية الثانية حتى بلغ وإسماها حوالي ٣٠
مليون جنيه في عام ١٩٤٦/١٩٤٧ وزاد الإنتاج المحلي من
الذخول والمنسوجات مما أدى إلى نقص وارداتها من هذه
السلع حيث بلغت واردات المنتجات القطنية حوالي ٧٤٠
من بينها عام ١٩٥٠ ورغم ذلك نجد أن الصناعة ظلت
بمزيد من الحماية والأمان ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف
الإنتاج في الصناعة المصرية بسبب استخدام أقل
مرتفعة أكثر من نفس الكمية الفنية والارادة.

صناعة السكر:

زاد إنتاج مصر من السكر الخام والسكر المكر من
١٦٠ ألف طن عند بدء نشوب الحرب إلى أكثر من ٢٠٠
ألف طن في نهاية هذه الفترة. وزاد الاستهلاك بنسبة
أكثر من ضعف متوسط الاستهلاك حوالي ٢٥٠ ألف طن ما
أدى إلى ضرورة استيراد كميات كبيرة من السكر سنوياً
حيث بلغت قيمة استيراده حوالي ٩ ملايين جنيه في عام
١٩٥٢

صناعات أخرى:

تشكلت في هذه الفترة عدة صناعات منها صناعة
الاسمنت التي زاد إنتاجها من ١٠٠ ألف طن في أوائل
الفترة إلى مليون طن في نهايتها. وكانت تقوم بتصدير
بعض للمعدات إلى بلاد أوروبا والشرق الأوسط كذلك
نشأت صناعة الاسمدة والزجاج والحديد والصلب وبدأت
الحكومة والإدارة في تأسيس عدد كبير من الشركات
الصناعية.

٣- التجارة الخارجية:

زادت كل من الصادرات والواردات خلال تلك الفترة
الا أن الزيادة في الثانية كانت أكبر منها في الأولى ما
أدى إلى وجود عجز كبير ومتزايد في ميزان التجارة
كما يتضح من الجدول التالي (٥)

ويرجع وجود هذا العجز إلى العوامل التالية:

- ١- استيراد كميات متزايدة من السلع
الاستهلاكية لمد حاجات السوق المحلية من
القمح والبقوليات والسكر والبن والشاي الخ
وكلها من السلع الضرورية التي لا يمكن
خلفها إلا في ظل الحدود.
- ٢- خفض قيمة الجنيه المصري بالنسبة
للدولار في عام ١٩٤٩ مما أدى إلى زيادة قيمة
الواردات وكمثال المفروض أن تؤدي عمليّة
خفض الجنيه المصري إلى ارتفاع الأمان

تطور النظام النقدي المصري من ١٨٢٤-١٩٥٧

لقد تمحّل للمصريين بالتدريج منذ فجر التاريخ الا اننا
سوف نكتفي بتتبع العالم الاسلامي لنظام النقد المصري
في العصور القديمة حيث يمكن تلخيص تاريخ النظام
النقدي في مصر إلى مراحل ثلاث.

١- النظام النقدي المصري:

فصل الحرب العالمية الأولى (١٨٢٤-١٩١٤):

بعد تاريخ النقد المصري في العصر الحديث في أفرار
الاصلاح النقدي الذي أصدره محمد علي عام ١٨٢٤
يتضح للقضاء على الفوضى النقدي التي كانت سائدة في
ذاك الوقت. قرار إجراء الإصلاح بتبني قاعدة الممنين (نقود
الذهب والفضة) كنظام للنقد المصري وحددت
النسبة بين الممنين في ضوء النسبة بين سعرى سلعتي
الذهب والفضة في ذلك الوقت. الا اننا نجد أن قرار
الإصلاح قد فشل نتيجة عدم كفاية تقود الذهبية
والريالات الفضية التي صكّت لأحكام قرار الإصلاح
فخسلاً من ردة الملتزم منها محلياً مما أدى إلى
استمرار تداول النقود الأجنبية بين الناس إلى عام ١٨٧٢
أدى شعور قيمة الفضة في الأسواق المحلية إلى إفراق
الأسواق المصرية بالنقد الفضية الأجنبية نظراً لارتفاع
قيمتها. الفاتورية في مصر عن قيمتها الفعلية في الخارج
ما ترتب عليه تكديس البلاد خسائر فادحة (قاعدة النقود
الريعية تطرد النقود الجيدة من التداول)

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية
المصدر : مجلة الاحرام الاقتصادي

اسم كاتب المقال : نيرة الاقدى
رقم العدد : ١٦٦١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

جدول رقم ٥

السنة	الواردات بالليون جنيه	الصادرات بالليون جنيه	الميزان التجاري
١٩٤٧	١٠٢	٩٠	١٢٠
١٩٤٨	١٧٢	١٤٢	٣٠٠
١٩٤٩	١٨٧	١٢٨	٤٠٠
١٩٥٠	٢١٢	١٧٥	٣٨٠
١٩٥١	٢٤٢	٢٠٢	٤٤٠
١٩٥٢	٢٢٢	٢٤٥	٢٣٠

للمصدر عبد العزيز عجمية دراسات في التطور الاقتصادي المصري
تطور الصناعة التحويلية في مصر وتركيا وإسرائيل - صادر عن الأمم المتحدة ١٩٥٨ ص ٢٩٠

١١) تثبت سعر صرف الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني بمعدل ١٠ جنيهات استرلينية مقابل ١٠٠ جنيه مصري وقد تحقق هذا باستعداد البنك الأهلي المصري لتحويل المبالغ التي تؤول من مائة ألف من الجنيهات لحساب البنوك الأخرى من لندن إلى القاهرة أو من القاهرة إلى لندن دون تقاضي تكاليف تزيد على أجر البرقية،
١٢) إطلاق حرية تحويل أحد البنكين إلى الآخر بسعر التحويل المقرر في ذلك الوقت (١٩٠٠) في ١٠ يونيو أي قيد بحيث أصبح إصدار الجنيهات في مصر يتم بطريقة آلية في مقابل تسليم البنك الأهلي للمصري دونات على الخزنة البريطانية أو إيداع جنيهاً استرلينيًا لحساب البنك المذكور في لندن بما يتوافق على ذلك انتفاخه أية رقابة وطنية على كمية البنكوت المصرية في مصر.

١٣) حرمان الجنيه المصري من أي مظهر من مظاهر الاستقلال وتعرض النظام النقدي المصري للتأثيرات حصاراً بالاضطرابات النقدية الإنجليزية وأرتباط مصير أوقاف البنوك المصرية بمصير العملة الإنجليزية الوارثة سليماً وإيجاباً وهكذا

١٤) عندما تدهورت قيمة الجنيه الاسترليني فاقصرت الذهب في أعقاب الحرب العالمية الأولى لتذهب تبعاً لذلك قيمة الجنيه المصري في تلك الفترة.

١٥) ولما رجع الجنيه الاسترليني إلى قاعدة قيمته الأصلية عام ١٩٢٥ ارتفعت تبعاً لذلك قيمة الجنيه المصري وأصبحت أوقاف البنوك المصرية قابلة للتصرف بحالات اجنبية تحول حاملها للحصول على الذهب في الخارج أي بعبارة أخرى انتقلت مصر إلى قاعدة الدوائالت الذهبية الأجنبية.

١٦) ولما خرجت إنجلترا عن قاعدة الذهب عام ١٩٣١ حلت مصر حذوها فاصبح الجنيه المصري غير قابل الصرف (لا بالانجليزية غير القابل للصرف) والقفى الجنيه المصري ان الاسترليني في تدهور قيمته بالنسبة للذهب بما تفرع على ذلك من انضمام مصر إلى كتلة الاسترليني التي تكونت عقب خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب من التي بدأت قديم عملاتها بمعدلات ثابتة مع الجنيه الاسترليني التي ذات على الاحتفاظ بأرصدة مصر في صورة اعتمادات استرلينية أو غير ذلك من الأصول الخلق من هذا لندن وقد كان في الإسكان التخليص من هذا الوضع بلا خسارة تذكر عام ١٩٢٥ عندما عادت إنجلترا إلى قاعدة الذهب وأصبح في استعانة الحكومة المصرية البنك الأهلي في استعانة الحكومة بما في ميزانته من دونات الخزنة البريطانية ولقد دعا كثير من المفكرين المصريين إلى ذلك كما وافق مجلس النواب عام ١٩٢١ على اتباع برنامج تقوم الحكومة ببحث الطرق الممثلة إلى ضمان المرونة في الامداد بحيث تكون العملة المصرية مستقلة عن العملة الإنجليزية ولم تحصل مصر على المجلس الاقتصادي ليرأسه فلم يبق ضرورة للدول عن الحالة العراقية وضاعت هذه الفرصة على مصر بخروج بريطانيا عن قاعدة الذهب عام ١٩٣١ وإيقاف قابلية الاسترليني للصرف فيها.

وكان نظام البنكوت المتخذ به البنك الأهلي هو أن ينقل على الأقل نصف البنكوت بالذهب ويغلب الخلف الآخر سندات على الحكومة المصرية على أن يضمنت بمكبرات غطاء الامداد هذا. أي بالذهب والسندات الحكومية. في خزنة خاصة بالبنك الأهلي بالقاهرة ولم يكن للبنكوت حيزاً فورياً إزاء قانونية بمعنى أنه لم يكن ملازماً للأفراد والمؤسسات فورياً في التعامل وكان من حق أي شخص استبداله بمسكوكات ذهبية من البنك الأهلي المصري عند الطلب.

والواقع أن عدم اعتماد الناس على التعامل بالأوراق وعدم فرض السعر القانوني لأوراق البنكوت أثر على بط التبادل بها حيث لم يتجاوز قيمة التبادل منها حتى آخر عام ١٩٢٢ مليون ونصف مليون من الجنيهاً وبيت الجنيهاً الاسترليني الذهبية الآلة الرئيسية لتسوية المعاملات النقدية في مصر حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

٢) النظام النقدي المصري (١٩١٤-١٩١٥)

استحدثت مصر عملة النقدي عام ١٩١٤ وتعددت استحدثت في مصر على أساس أن نصف غطاء الامداد لا بد أن يكون ذهباً وإلا فالبقية لا تقبل من فرض السعر الزامي للبنكوت بمقتضى الأمر المالي الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن فرض السعر الزامي لأوراق البنكوت الصادرة من البنك الأهلي المصري بتدوير احتياجاته من الذهب بسبب ظروف الحرب، وبناء عليه استبدل الشرع الجزء الخاص بالذهب في رتبه الامداد بدونات الخزنة البريطانية على أن يتغير ذلك اجراء مؤقتاً وهكذا تحركات مصر في قاعدة الصرف والاسترليني في عام ١٩١٦. والارتباك على العملة الورقية الإنجليزية كعامة للتدوير المصرية ترتب عليها

أما فيما يتعلق بالعملة كعملة نقدية لم تكن كافية لتغطية كل احتياجات التداول لذا نص المشرع قانوناً على إنشاء موزنة على ثلاث عملة ذهبية لجنيهاً في التداول في ثلاثة المشرعين فتركها الذهبية الفرنسية وتعرف بالدينار، والجنيه الجديد التركي، والجنيه الجديد كاهن، موزنة حتى يتاح للحكومة تزويد البلاد بحاجتها من النقود الذهبية.

وهي يمكن للجنيه المصري من الحلول محل هذه العملات الثلاث في المستقبل عند الضرر القليل القانوني لهذه العملات على من يدينها السامية.

وقد أدت زيادة نسبة المعجز في تمويل كل من الجنيه التركي الجديد والأوقاف عن نسبة الدين في تمويل الجنيه الاسترليني إلى اختلاف المعلنين الأيايين من التداول ولقد تزامن جرشاً (العملة ورقية تولد العملة الجديدة من التداول).

وأي آثار تقييماً الإصلاح النقدي نجد أنه لحق في تزييد البلاد بمساجتها من العملة الورقية ولم يكن له أي تأثير سوى إرساء النظام النقدي المصري من الناحية الزمنية على قاعدة المسكوكات النقدية الاسترلينية.

أما الجنيه المصري النقدي فلم يتجاوز دوره لعدم صدق كديته بمقدار ما منه مجرد القيام نظرياً بوظيفة وحدة الحساب، ولا كان الخلق من الحصول النقدي الرئيسي في البلاد وكانت الجنيهاً الإنجليزية الذهبية على التداول النقدي في ذلك الحين فقد شهدت البلاد توافد فيض مرمسي من الجنيهاً الاسترلينية الذهبية من الخارج في خوف كل عام أسد حاجات تمويل للحصول على أن يمدد بصير محتاجاً للبلاد بالي شهور السنة لانتفاخ الحاجة إليها بركود الامداد.

وأي نهاية بعد الفترة نجد أن هناك سمة بارزة وهي تأسيس البنك الأهلي المصري عام ١٨٩٨ وقطوع النقود الورقية لأول مرة في تاريخ مصر في صورة أوراق البنكوت التي تفرع البنك الأهلي بامتياز استمداداً بمقتضى الأمر المالي الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨.

ولقد انشبه البنك المصري بيزنس أعمال تجارية في صورة شركة مساهمة منها خمسون ألفاً ومركزها الرئيسي بالقاهرة أيقصد إصدار أوراق البنكوت بحسب واثن بقصد القيام بالأعمال المصرفية العادية في أربع الحدود. سواء كانت لحساب الأفراد أو للشركات أو البتات العامة.

تذكرة الألفية
١٦٣١
٢٠٠٠/٤/١٠
اسم كاتب المقال :
رقم العدد :
تاريخ الصدور :

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : نذرة تاريخية
المجلد : مجلة الاحكام الاقتصادية

وهكذا انتهى ما كان لقرار ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ من قوة للنفول ولم يعد في استطاعة البنك المصري ان يصدر اوراق البنوك في مصر بطريقة آلية مقابل ايداع لودات الحركة البريطانية أو سندات بريطانية في عطا. الاصدار واصبح من الضروري تغطية اية زيادة مستقبلية في البنوك المحو بتقونات على الخزنة المصرية أو سندات الحكومة المصرية أو سندات تضمنها الحكومة المصرية ويتضح اثر صدور القانون السابق على زيادة قيمة الاوراق المصرية في غطاء الاصدار بأكثر من سبعة اضعافها فيما بين سنة ١٩١٧ وقرس سنة ١٩٢١ ويعطى ٤٠٪/ تقريباً فيما بين هذين التاريخين

في عام ١٩٢١ اصدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٢١ لانشاء بنك مركزي للدولة بتولي وضع أسس مستقرة لنظام اصدار البنوك. ونص القانون على ان أي زيادة في الاصدار يجب ان تغطي بالذهب أو بسكوك لجنوبية تالية للصراف بالذهب وبذلك اجنبي قد تا السكوك بالذهب ايضاً أو بسندات واذن الحكومة المصري

ولما كان الجنية الاسترليني غير قابل للصراف بالذهب في ذلك الوقت فقد خرجت الاصول الاسترلينية من التداول

الا ان الاصول التي يجوز استخدامها في تغطية الاصدار كانت محل نقد من ثلاثين

(١) اغفال مانص عليه القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٢٨ من جواز تغطية اصدار البنوك بسندات مصرية تضمنها الحكومة المصرية كسندات بنك التسليف الزراعي والشعاعي مثلاً

(٢) عدم اغفال الاوراق التجارية في عداد الاصول التي يجوز تغطية اصدار البنوك بها على الرغم مما في امثالها ضمن غطاء الاصدار من تشجيع العمل على انهاء سوق التعامل في الائتمان ذي الاجل القصير في البلاد.

وقد كان تدارك هذا النص منف القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٢٧ الخاص بتعديل المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢١ الخاص بانشاء بنك مركزي للدولة. فقد اضيفت

بمقتضى هذا التعديل السندات المصرية التي تضمنها الحكومة المصرية والاوراق التجارية قابلة للخصم إلى مختلف الاصول القليلة في غطاء الاصدار

ولقد ادى تطبيق هذا النظام النقدي إلى التضارو بالاقتصاد المصري فتعرض لوجبات عميقة من التضخم نتيجة لاعواق السوق بالبنوك المحو لتحويل مصاروف الميوش الانجليزية في البحرين العاملين الأولى والثانية وايضا لدفع مقابل الواردات الانجليزية من القطر المصري وخلال هذه الفترة تراكمت ديون مصر على إنجلترا وبشأن مشكلة الارصدة الاسترلينية المصدمة التي لم يدرع عنها إلا ابتداء من ١٩٢٩.

[٢] النظام النقدي المصري

١٩٢٤ = ١٩٥٧

شهد النظام النقدي المصري في فترة ما بعد الحرب عدة تغيرات جوهرية كان من شأنها اعداد تأثير باقي الذي في تطوير ماله وتشكيل بنيانه

رغم تعديل نظام اصدار البنوك بمواضع هذه التغيرات حيث تبيت مشكلة الارصدة الاسترلينية السندات المصرية في النهاية إلى عدم صلاحية الاسترليني كغطاء للاصدار وإلى خطورة الانقراض على العلاقة بين النقدين وإلى وجوب العمل على ترميم النقد المصري من تهيئة للنقد الاسترليني إذا كان القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٢٨ هو الخطوة الأولى في هذا الجوال.

رغم هذا لمذا اتخاذ نهجان بارزتان

[١] انضمام مصر إلى صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٥ بما ترتب على ذلك من تحديد كمية الجنية المصري بالنسبة إلى الذهب والوالت الأمريكي ليس بالنسبة للجنية الاسترليني - واستقلال مسوغات تخفيض قيمة الجنية المصري واجراءات ذلك عن مسوغات تخفيض قيمة الجنية الاسترليني واجراءاته.

[٢] خروج مصر من المنطقة الاسترلينية اختياراً من ١٥ يونيوس سنة ١٩٤٧ بمقتضى الاتفاق المالي الملقود بين مصر وإنجلترا في ٣٠ يونيو ١٩٤٧ وما ترتب عليه من فوضى

الرقابة الحكومية على كافة عمليات الصرف الاجنبي بما في ذلك عمليات تحويل الجنيوات الاسترلينية إلى جنيوات مصرية أو العكس وانتهاء عهد التحويل الآلي للمبالغ النقدية بين إنجلترا ومصر والعكس بلا قيد ولا شرط ويسفر التعامل. وقد جاء القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٢٨ معدلاً لنظام اصدار البنوك في مصر بما يحول دون الاضرار لتغطية الاصدار باصول استرلينية.

لا يترافق فيها ما يجب ان يتفق لغطاء الاصدار من سيطرة ويهيء الحكومة المصرية سبل قرابة على كمية البنوك المصرية في المستقبل وتحققاً لذلك نص المادة (٢) من القانون المذكور على انه ان يتجهس البنك الاصل المصري لايح احكام المادة الخامسة من نظام الاساسي تغطي اية زيادة في الاصدار من ترويج العمل بهذا القانون على النحو التالي

١. بانواتات على الخزنة المصرية بالنسبة للجزء المشروط لتغطية بالذهب ٢. وبسندات الحكومة المصرية أو سندات مصرية تضمنها الحكومة المصرية أو بانواتات على الخزنة المصرية بالنسبة للجزء المشروط لتغطية باوراق مالية.

جدول ١ - ارصدة مصر الاسترلينية في سنة ١٩٢٦

الجهة صاحبة الحق في	بلايين الجنيوات الاسترلينية	١٩٢٦
الارصدة		
١. البنك الاهلي المصري	١٢١	٢٢٠.٠
٢. منح اصدار البنوك	٢١٠	٢٤٨.٨
٣. منح العمليات المصرفية	٤٢	٢١٠
٤. البنوك الأخرى بمصر	٤١	٢١٠.٧
٥. البنانات والاقرار		
المجموع الكلي	٤٢٠	٢١٠٠

المصادر: عبد العزيز عجمية دراسات في التطور الاقتصادي المصري معهوده متولى تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي خلال الحرب العالمية الثانية

اسم كاتب المقال :
رقم المجلد :
تاريخ الصدور :

الموضوع الرئيسي :
الموضوع الفرعي :
المصدر :

[١] اتفاق ٣ يونيو ١٩٤٧ :

عقدت مصر اتفاقاً مؤقتاً مع إنجلترا
نص على الأمور الآتية
أ. خروج مصر من المنطقة الإستراتيجية
١٥ يوليو سنة ١٩٤٧
ب. تجديد الارصدة الإستراتيجية للدولة
للمصارف التي تعمل في مصر والحساب رقم
(٢) التي بلغت ٢٠٦ مليون جنيه استرليني.
ج. تمهتدت بريطانيا ابتداء من تاريخ العمل
بالاتفاق ألا تقيد تحويل الإستراتيجي للفرج
عنه من الارصدة الجديدة أو التي تحصل عليه
مصر من صادراتها - ويشكك في كلا
العنصرين ما يسمى بالحساب الحر رقم (١)
إلى أية عملة من العملات
بالدفوعات الناشئة عن المعاملات التجارية.

ولكن لم يتم إنجذرا تمهدا للاقتراض - أسابيع
٢٠ أغسطس ١٩٤٧ أوقفت قابلية الإستراتيجي للتحويل إلى
الدولارات الأمريكية والكندية بما في ذلك الحسابات
الصورية القابلة للتحويل (الحساب رقم ١) ولم تتمكن
مصر في فترة الخمسة أسابيع الا من تحويل ٤٢٠ مليون
جنيه كحد أقصى من احتياطيها للأثر الأول
مقبولة فلما أوقفت إنجلترا قابلية الإستراتيجي للتحويل
للمصر استعملت ارصدة الحساب رقم (١) في استيراد
السلع من إنجلترا أو من البلاد التي تقبل الدفع
بالإستراتيجي

[٢] اتفاقية يناير ١٩٤٨ ، مارس

١٩٤٩ :

تمت مائتان الاتفاقية على اتفاق الجانبين على
الإفراج عن مبالغ من الأرصدة للجدة إلى الحساب رقم
(١) وكذلك حددت المصحة التي سيحتاج تحويلها إلى
دولارات من اللبالب المصرية وتمين قيم بعض السلع
الدولية التي ستعمل مصر الحق في شرائها
بالإستراتيجي كالمستخرجات البترولية وتقرر مبدأ عدم
التزام مصر بتحويل الإستراتيجي في الواقع ببيع صادراتها
الأ حيث تجري الدولة المصرية على معاملتها بالمثل.
الأ أن كل ما استلكته مصر من أرصدة في الفترة من
يناير ١٩٤٨ إلى يونيو ١٩٤٩ كانت ٢٧.٤ مليون جنيه
بمعدل ١٩.٢ مليون جنيه سنوياً أي ما يوازي ٢٪ من جملة
الأرصدة عند العمل بالاتفاق للأثر الأول في يناير ١٩٤٧
ويرجع ذلك إلى عدم قابلية الإستراتيجي للتحويل وصعوبة
استيراد السلع المطلوبة لمصر من الأسواق البريطانية
بسبب رقابة الحكومة البريطانية على تجارتها الخارجية.

[٣] اتفاق أول يوليو ١٩٥١ :

اتلفت مصر وإنجلترا على تحويل مبلغ ١٥٠ مليون جنيه
على فترة تتراوح بين عشر سنوات وثلاث عشرة سنة
وتصل وكانت لهم مضمون الاتفاق هي :

قضية الارصدة الاستراتيجية.. ومحاولات التسوية

لقد كان تعديل نظام إصدار التذكات في مصر بما
أدى عليه من التحويل الألى للجنيهات الترابية إلى
جنيهات مصرية منشأ تراكم الارصدة الإستراتيجية لمصر
خلال الحرب ولقد أتاح ذلك التحويل المصري بلا قيد ولا شرط
على حاجاتها من الجنيهات المصرية لإدراج جنيهاً إستراتيجياً لحساب
رسوم التبادل مقابل إدراج جنيهاً إستراتيجياً له وتزديده
ذلك الأمل في لندن أو بيع العملات الترابية له وتزديده
من البنك المحلي وهكذا تسنى للإنجليز تحويل نفقات
الجيش المصرية والوفاء بطبع المصارف المصرية كما لو
كانوا يدفعون هذه النفقات بالجنيهات الإنجليزية ولا كانت
الحكومة البريطانية قد أمكنت التحويل على قابلية الجنيه
الإستراتيجي للتحويل إلى غيره من العملات. وكان من
النتيجة استمرار التضخم من إنجلترا في ذلك الاتجاه. لقد
تعدت الارصدة الإستراتيجية لمصر تراكم عاماً بعد عام
حتى بلغت ١٥٠ مليوناً من الجنيهات خلال الحرب العالمية
الأولى و ٤٣٠ مليوناً من الجنيهات في آخر سنة ١٩٤٦
وكان التضخم التدهوي هو النتيجة الحتمية لإفراج الأسواق
المصرية بالزيادة المطالة في عرض العملة التي تولدت عن
تراكم الارصدة الإستراتيجية لمصر خلال كلتا الحربين.

وبعد الحرب العالمية الأولى تسنى لمصر بفضل ما يتيسر
به الإستراتيجي من قابلية للتحويل في ذلك الوقت أن تستند
الشطر الأكبر من أرصدةها في استيراد السلع والهيئات
ليبر من إنجلترا وبمدها ولكن من سائر بلدان العالم أيضاً
وفي استيراد جانب هام من الأوراق المالية المصرية من
الخارج

ولقد شارت مشكلة تسوية الارصدة الإستراتيجية بعد
الحرب العالمية الثانية حيث كانت تسوية الارصدة
الإستراتيجية رهنا بزرر ال جيود المصرف في إنجلترا
والتمادة الجنيه الإستراتيجي قابلية للتحويل إلى غيره من
العملات مما يترتب على ذلك إمكان استعمال هذه

الأرصدة في استيراد السلع الاستهلاكية الفسورية
والاستراح من المنطقة الإستراتيجية وحدها وكافة دول
العالم ، لذا فقد باتت الارصدة الإستراتيجية محبوسة من
النتيجة العملية عن أيدي لصحابها وبات على الدول
صاحبة الارصدة أن تتلص السبل للمحافظة على
حقوقها

التزمت الحكومة البريطانية بمقتضى الاتفاق لئلا
الدم بينا وبين الولايات المتحدة عام ١٩٤٥ يرفع القيود
على تحويل الإستراتيجي للغيره من العملات بالنسبة
للمعاملات التجارية وذلك في مقابل الحصول على قرض
٢٧٥٠ مليون دولار، كما تمهتدت بالعمل على تحقيق
تسوية سريعة للأرصدة الإستراتيجية المتراكمة لنص
الاتفاق بينهما على الإفراج فوراً عن جزء من الارصدة
المتراكمة وأن يقسط جزء آخر على عدد من السنين ليبدأ
من ١٩٥١ وعلى أن تقتطع هذه الجباله عن جزء من
أرصدةها مساهمة منها في تسوية هذه الدين واعترافاً
بالقائدة التي تعود عليها من هذه التسوية

ولقد سرت تسوية الارصدة الإستراتيجية بين إنجلترا
ومعبر المراحل الآتية

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

اسم كاتب المقال : نزيهة الافندى

الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية

رقم العدد : ١٦٣١

المجلد : مجلة الاحرام الاقتصادية

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

يشاف الى ماسبق اختلاف مفهوم دور البنوك من وجهة نظر بنك مصر مقارنة بالمفهوم المصرفى السائد والذي يتبع الفرملة التجاريزية حيث كان لرب الى اعتناق المفهوم الاتانى فى العمل للمصرفى والذي يقوم بتقديم قروض طويلة الاجل للمشروعات الى جانب العمليات تصيرة الاحل كما ان نسمية مساهماته فى اجمالى رؤوس اسوال شركات مصر قد انخفض من ٢٠/٢٠ عام ١٩٢٥ الى ١٧/٢٠ عام ١٩٣٣ على الرغم من تزايد قيمتها من ٢٥ الفنا الى ١٧٨ مليون جنيه كما كان لذلك دوره الفاضح فى مجال الاقراض القرضى والصناعى ولما كانت ملاسبات الازمة خالاس الزكده هو الدور الذى لعبه بنك مصر على صعيد الاقتصاد المصرى ■

إنشاء البنك الصناعى

١٨ كانت السنوات الاولى من القرن العشرين قد شهدت تكوين لجنة الصناعة والتجارة، وذلك خلال فترة الحرب العالمية الاولى، فبان السنوات التى تلتها عرفت من هذا النوع جده من خلال انشاء مصلحة التجارة والصناعة عام ١٩٢٠ ثم انشاء المصرى للصناعات فى عام ١٩٢٤ وانتهى بانشاء البنك الصناعى عام ١٩٢٩، وعلى مدى هذه السنوات تمكنت السياسة الحكومية فى دعم الصناعة تعاونا من خلال: عام ١٩٢٢ قامت الحكومة بايداع ١٠٠ الفجنيه فى بنك مصر ليوم البنك لقراضها لجال الصناعة المصريين وقاعدة شروط: وقد قامت الحكومة بعد ذلك بزيادة المبلغ الى ٢٠٠ الفجنيه لان التطبيق العملى خلال ثلاث سنوات اثبت فشل التجربة حيث لم يسفر الا عن اعطاء ٢٢ قرضا قيمتها ١٨ ألفجنيه وذلك بسبب رفض مصلحة التجارة والصناعة عددا كبيرا من الطلبات المقدمة بسبب افتقار هذه المشروعات لاعتبارها التنظيمى والقضائى الكافية حتى عام ١٩٢٥ التفت بنك مصر مع مصلحة التجارة والصناعة على ان يعرض البنك اصحاب الصناع الذى يدرشون مصنوعاتهم للعرض المباشر لهذه المصلحة على ان تكون السلع المعروضة فى حجرة المصلحة وحساب البنك وان يدلى من تمهات البائع ملكى لسلالة السلالة حاول البنك فى عام ١٩٢٦ عدم الاقتصر فى اعطاء السلالة على المشروعات الصغيرة بل مدتها الى المشروعات الاكبر وذلك وضع بعض الاسس الجدية للاراض مثل التجاوز عن مبلغ الفجنيه كحد اعلى للسلالة وذلك للمشروعات الصناعية الكبيرة وكان نتيجة ذلك هو ارتفاع عدد القروض المعنونة من بنك مصر من ٢٢ قرضا الى عام ١٩٢٤ الى ٢٢٦ قرضا الى ١٦٠ الفجنيه ثم ١٦٠ الفجنيه فى القروض المعنونة من ٦٥-١٤ الفجنيه الى ١٨٠-٢٠ الفجنيه ١٩٢٧ رفعت الحكومة الاعتماد المودع لدى بنك مصر على ان يعطى البنك مبلغ ١٠٠ الفجنيه للقروض التى يصدرها الاعتماد المودع لدى بنك مصر على ان يعطى البنك الحكومة مبلغ القروض التى يصدرها من هذا الاعتماد وعلى ان يحصل بدوره على الضمانات اللازمة من المقترشرين

واسمعت وزارة المالية اقتراحه بفتح شركة القروض الصناعية حتى ١٥ الفجنيه فائدا على ترخيص من مجلس الوزراء ١٩٢٥ اصبح لابد من ان يكون لكل قرض ضمان مرن عتق يما الى زيادة الاعتماد المخصص حتى وصل فى نهاية ١٩٢٦ الى اكثر من مليون جنيه لفتح اعتماداته فى بنك مصر بمبلغ ٥ الفجنيه لاراض خريجي المعاهد الصناعية على ان يكون الحد الاساسى القرض الواحد مئة جنيه وكازاد الطلب على هذه القروض وجرى اعتماد مبلغ ٥ الفجنيه اخرى ثم تم تميزا بزيادة اخرى لحدوها عشرة الفجنيه وبمبلغ عدد الخريجين الذى استفادوا من هذه القروض حتى نهاية عام ١٩٢٦ ١٢٢ خريجيا

مصر، القرون رقم ١١ لسنة ١٩٢٠ اقصى بقره فى المقارى والذى يصبح بقره على آلات المقترشرين ولو كانت قائمة فوق ارض الغير القرون رقم ١٢ لسنة ١٩٢٧ فاقصى بقره بقره لاحتكوة بقره فى بنك مصر، القرون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٧ فاقصى بقره فى بنك مصر ومزاو لته نشاطه فى اكتوبر ١٩٢٩

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

اسم كاتب المقال : نزيهة الافندى

الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية

رقم المجلد : ١٦٣٩

المجلد : مجلة الاهرام الاقتصادى

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

1952

1971

العهد الناصرى

أولاً، مرحلة الاقتصاد المختلط (١٩٥٢، ١٩٥٧)

الإصلاح الزراعى وتحديد الملكية الزراعية

التسويق التعاونى والتوريد الإجبارى للمحاصيل

المجلس الدائم للإنتاج القومى.. وبرنامج التصنيع

مجلس الخدمات.. وبرنامج التنمية الاجتماعية

قوانين تشجيع الاستثمار المصرى والأجنبى

المؤسسة الاقتصادية والتصدير

ثانياً، التحول الى الاشتراكية .. والتخطيط الشامل

محركة السد العالى وتأميم القناة

تجربة الوحدة المصرية السورية

تشريعات مالية واقتصادية فى عهد الثورة

الاقتصاد المصرى

تعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نقطة تحول فاصلة فى حياة مصر المعاصرة ومنذ الايام الاولى للثورة وضح أن لهذه الثورة هدفين، احدهما سياسى بمعنى ثورة سياسية فى مواجهة نظام حكم متعالف مع الاحتلال والثانى اجتماعى يحقق العدالة بين افراد الشعب. وكانت المشكلة التى واجهها عبد الناصر ان تحقيق الهدف الأول يتطلب وحدة جميع عناصر الأمة وان تحقيق الهدف الثانى تتصارع فيه مصالح الطبقات وكان الحل من وجهة نظره هو ان تحتفظ الثورة بسرعة الحركة والمبادأة بالقدرة على ان تسير فى طريقين فى وقت واحد. لذا تم اعلان المبادئ الستة التى تعكس فلسفة الثورة على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى وقد كان الاصلاح الزراعى من ابرز واسرع المجالات التى بدأت بها الثورة عملها الاقتصادى، ثم توالى القرارات والسياسات الرامية الى تحقيق التحرر والتنمية الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية.. فجاءت قرارات التمييز ثم التخطيط الشامل مروراً بالتأميم. وتعد معركة السد العالى وتأميم القناة ترجمة حية لهذه التوجهات الاقتصادية، اما تجربة الوحدة المصرية السورية فقد كانت تجسيراً لاستخاء عن الايمان بالوحدة العربية.

الموضوع الرئيسي : الإقصاد القسري

رقم العدد : ١٦٣١

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الموضوع الفرعي : تبذة تاريخية

المجلد : مجلة الاحرام الإقصادي

الزراعة والإصلاح الزراعي

هدف اقتصادي:

يشتمل على زيادة الدخل القومي في الزراعة عن طريق توسيع رقعة الأراضي المزروعة وزيادة غلتها بالإضافة إلى توجيه المخزونات للاستثمار في مشروعات التعدين والصناعة والتجارة حيث أن زيادة المخزونات تولد من أجور العمال عامة وتزيد من قدرتهم على الاقتراض وتخلق طلبا جديدا على المنتجات القسرية مما يساهم من جديد على زيادة الاستثمار حتى تستكمل البلاد نموها

هدف اجتماعي:

الغذاء على سوء توزيع الثروة الزراعية في الريف ، فقد تم تمويل من التبرعات ملكيتهم (استفتاء لغشاء الأسرة الملكية) بواسطة سنات حكومية غير قابلة للتداول ببلانة (٧) شتوك خلال ٢٠ عاما (يمكن استئجار هذه السندات في اداء ضرائب حكومية - بنة قسرية للتركات والقسرية الإضافية على الألبان) وقد تدر التمويل بسبعين مثلا لقسرية الألبان المشورة في عام ١٩٤٩ (بني التي كان مستوطنة حوالي ٢ جنهيات الفدان) وهذا يماثل حوالي نصف قيمة الأرض المساقطة في السوق حيث بلغ متوسط سعر الفدان حوالي ٤٠٠ جنيه عام ١٩٥١. وقد منح القانون على توزيع الأراضي للزراعة ملكيتها خلال فترة ٥ سنوات على صغار المستقرين والفلاحين المالكين لكل من ٥ أفنته من الأراضي الزراعية (إمارة ٩ من القانون) وقد جرى توزيع أراضي الإصلاح الزراعي وفقا لنظام معين للأولويات بحيث أعطيت الأولوية عند التوزيع أن كان يزرع الأرض فعلا - ممتنجا أو مزارعا - ثم من هو أكثر علاقة من أهل القرية ، ثم من هو أقل مادة منهم ، ثم لمن أهل القرية

وقد تم التوزيع على أساس تملك قطعة من الأرض تتراوح بين (٢) إلى (٥) أفنته حسب درجة خصوبة الأرض وحجم أسرة التمتع وقد تم تقسيم حجم الميزانات التوزيعية بواسطة هيئة الإصلاح الزراعي بحيث تسمح بأن يستمتع المنتج وأسرته بدخل سنوي يكفي بالكاد لإلجأة متطلبات المعيشة القسرية وذلك في ضوء، بحيث الهيئة التي شملت كافة وجهه ثقات المعيشة للأسرة الريفية من مختلف الأحجام. ولقد تم بيع الأرض المزروعة ملكيتها بواسطة الحكومة للمستثمرين الجدد على أساس دفع ثمنها بقسما متساوية خلال ثلاثين عاما.

وقد بلغ مجموع الأراضي التوزيعية القابلة للتوزيع في كل قانون الإصلاح الزراعي الأول مايزيد قليلا على نصف مليون فدان أي أن عملية إعادة توزيع الأرض - كما حدثها قانون الإصلاح الاقتصادي الأول - كانت إجراء مستحالا ، حيث أنه لم يمس أكثر من ١٪ من إجمالي الأراضي الزراعية في مصر.

وفي عام ١٩٥٨ صدر القانون رقم ١٦٨ الذي تم بموجبه تخفيض المساحات الإدارية الإضافية من ٧٥ إلى ١٠٪ من سعر شراء الأرض تخفيض سعر الفائدة على سندات الإصلاح الزراعي إلى ١.٥ ٪ سنويا وتم دمج أجل استهلاك هذه السندات إلى ٤٠ عاما.

وفي ظل القوانين التي أصدرها عبد القاصر في يوليو ١٩٦١ صدر قانون الإصلاح الزراعي الثاني وهو القانون

كان لمدة الثلاثي من بين المبادئ الستة للثورة هو القضاء على الاتساع وقد شغل تطبيق هذا المبدأ عندالقاصر منذ انبثاق الثورة للثورة نثرنا أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد المصري هناك دفع كانت المساحة للحصول ٩ ملايين فدان، وكان نصف الدخل القومي يستمد من الزراعة ويعمل بها ٧٠ ٪ من قوة العمل.

وكان الفطن يملك وحده ٤٠ ٪ من قيمة الانتاج الزراعي ومجموع ٧٠ ٪ من حصة المصناعات إلا أن نظام الملكية والريادة السائد كان يميل كل الممد من العدة فكان هناك ١١ مالكا فقط يملك كل منهم أكثر من ألفي فدان ومجموع ملكيتهم ٢٠٨، ٧٧٧ فدان وكان هناك ٢٨ مالكا يملك كل منهم أكثر من ألف وخمسمائة فدان ومجموع ملكيتهم ١٩٠، ٩٧٤ فدان وكان هناك ١٩ مالكا يملك كل منهم أكثر من ألف فدان ومجموع ملكيتهم ١٦٦، ١٢٢ فدان وكان هناك ٩٢ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٨٠٠ فدان ومجموع ملكيتهم ١٧٢، ٨١٦ فدان أي أن ٢٨٠ مالكا فقط كانوا يملكون ٨٢ ٪ من فدان. كذلك الملكيات التي تزيد على مائتي فدان كانت في يد ٢١١٥ مالكا وتكونوا يملكون ٨٢، ٢٠٨ فدان

كل هذا يتسبب في أن ٨٢، ٢٠٨ مالكا يملك كل منهم أكثر من فدانين ومجموع ملكيتهم ١٦٦، ١٢٢ فدان أي أن ٢٨ ٪ من الملاك يملكون ٨٢ ٪ من الأرض بل أن من يملكون أقل من فدان كان يصل مجموعهم إلى أكثر من مليوني مالك

ولا كان من المعروف أن مساحة ٢ أفنته في قتي تكفل الحد الأدنى لاستوى معيشة أسرة متوسطة الأثراف في مصر فإن معنى هذا أنه كان هناك أكثر من مليونين من صغار الملاك الزراعيين يعيشون على حد الكفاف ويضربون العمل في البطالة كبار الملاك الذين أتاح لهم مركزهم الاحتكاري خفض أجور العمال وتخصيب المستقرين بالثقل أو الزراعة.

وذلك كان قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ هو أولى الخطوات لإحداث سلسلة من التحولات التي طرأت على عناصر الهيكل الزراعي المصري (القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢).

لقد نص القانون على أن يكون الحد الأقصى للملكية للأرض الزراعية ٢٠٠ فدان للفرد الواحد بالإضافة إلى مائة فدان أخرى لإيتاء القاصر بحيث لا يزيد المجموع من ٣٠٠ فدان للأسرة الواحدة، على أن تقوم الدولة بتوزيع أية أراض أخرى تزيد على هذا الحد على صغار الفلاحين والمستقرين والعمال الزراعيين ، وكذلك سمح القانون لكبار الملاك ببيع جزء من أراضيهم الزائدة على هذا الحد في غضون فترة زمنية قصيرة انتهت في لفر أكتوبر ١٩٥٢ بشرط ألا يباع للأفراد حتى الدرجة الرابعة

هدف قانون

الإصلاح الزراعي الأول:

هدف سياسي:

الغذاء على الواقع الاقتصادية والاجتماعية لطيفة كبار الملاك وكسب ثيديد صغار الملاك والجماعير المروضة من الفلاحين

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية
المصدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى
اسم كاتب المقال :	نزيهة الافندى
رقم العدد :	١٦٣١
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

نتائج ودرجہ

الزراعي (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

تمثلت أهم نتائج عملية الإصلاح الزراعي فيما يلي:

(١) في الفترة مليون (١٩٨٥) و (١٩٧٧) تم توزيع ٨١٨ ألف فدان على حوالي ٢٧,٢ في المائة من الأراضي الزراعية على التوالي ٢٢٤ ألف أسرة تمتد حوالي ٧,٤ مليون فرد في حوالي ٢٦ في المائة من سكان الريف.

وفيما يتعلق بالمساحات التي تمت استصلاحها وتوزيعها على اللاجئين طرأ اختلاف الاساليب القانونية لنزع الملكية. سوف نجد ان اثنين الاستصلاح ازرعي الاول المواطنين المتقلمة بالمراسل الاقارب كانت المصدر الاساسي للمساحات التي استرعت تاليا اراضي الحراسة من اثنين الاستصلاح ازرعي الثاني. ان ملكية الاجانب في كندا كانت محدودة في ذلك الزمن.

**انظر الإصلااح الزراعى على
خريطة الملكية الزراعية:**

تضمن قانون الإصلاح الزراعي إثارة توريحية على
الإقليم الزراعي تعطلت له

- ١- استعمار السويدي الصيني للملكيات
المصرية في حقبة الملكية
بعد تقريبا (١٩٠٢) قبل الإصلاح، ٧٩٪
في يد قانون الإصلاح الزراعي الأول ، و٤٦٪ في
عام ١٩٦١، ٧٩٪ في عام ١٩٦٥) إن
تضمينها إلى الأرض قد ازداد بصورة ملموسة
من ٣٨٠ ألف فدان في ١٩٦١ بعد تطبيق قانون
الزراعة الأولى ٢٥٦ ألف في عام ١٩٦١
ثم ٨٧ ألف في عام ١٩٦٥ .
- جـ - نجد أن عبد الحكيم الخيري في التوضيح عن
النشرية عن (٢٠) في (٥٠) فدانا قد أودع في
(٢١) ألفا في (٣٠) ألفا بعد صدور قانون
الإصلاح الزراعي الأول كما إزدادت مساحة
ذلك الملكات الخمسة في ١٥ ألف فدان في
٨٠٠ ألف فدان أي بزيادة قدرها ٢٢٪
والساحه والتميز بعدة أمثلة من هذه
الملكات وبكسر لملكية وأخرى على شكل كسب
ملكية أخرى حديدية عن طريق شراء الأراضي
التي أو أكبر الملكات التخلص منها بزيادتها
على الحد المسموح للملكية المسووح به
- جـ - بخصوص كبار ملاك (ألاك الكثر من
١٠٠ فدان) فإن عديم كل ثباتاً (أو أكثر من ذلك)
يبلغ ما بين نصفهم من ١٢ ألف فدان مقابل
٢٧ ألف في تحقيق القانون الزراعي.
- د - والمستغرات في خريطة ملكية الأرض
الزراعية القصص أسماها على إعادة توزيع
الأرض من الملكيات الكبيرة إلى الملكيات

جدول (۱) تطور توزيع أراضي المزارعين
الاقتصادي الزراعي على صغار المزارعين
(۱۹۵۲-۱۹۷۰)

المنطقة	المساحة الموزعة (هكتار)	عدد الأسماك التي تم صيدها	ملاحظات
1	125.5	1500	
2	125.5	1500	
3	125.5	1500	
4	125.5	1500	
5	125.5	1500	
6	125.5	1500	
7	125.5	1500	
8	125.5	1500	
9	125.5	1500	
10	125.5	1500	
11	125.5	1500	
12	125.5	1500	
13	125.5	1500	
14	125.5	1500	
15	125.5	1500	
16	125.5	1500	
17	125.5	1500	
18	125.5	1500	
19	125.5	1500	
20	125.5	1500	
21	125.5	1500	
22	125.5	1500	
23	125.5	1500	
24	125.5	1500	
25	125.5	1500	
26	125.5	1500	
27	125.5	1500	
28	125.5	1500	
29	125.5	1500	
30	125.5	1500	
31	125.5	1500	
32	125.5	1500	
33	125.5	1500	
34	125.5	1500	
35	125.5	1500	
36	125.5	1500	
37	125.5	1500	
38	125.5	1500	
39	125.5	1500	
40	125.5	1500	
41	125.5	1500	
42	125.5	1500	
43	125.5	1500	
44	125.5	1500	
45	125.5	1500	
46	125.5	1500	
47	125.5	1500	
48	125.5	1500	
49	125.5	1500	
50	125.5	1500	
51	125.5	1500	
52	125.5	1500	
53	125.5	1500	
54	125.5	1500	
55	125.5	1500	
56	125.5	1500	
57	125.5	1500	
58	125.5	1500	
59	125.5	1500	
60	125.5	1500	
61	125.5	1500	
62	125.5	1500	
63	125.5	1500	
64	125.5	1500	
65	125.5	1500	
66	125.5	1500	
67	125.5	1500	
68	125.5	1500	
69	125.5	1500	
70	125.5	1500	
71	125.5	1500	
72	125.5	1500	
73	125.5	1500	
74	125.5	1500	
75	125.5	1500	
76	125.5	1500	
77	125.5	1500	
78	125.5	1500	
79	125.5	1500	
80	125.5	1500	
81	125.5	1500	
82	125.5	1500	
83	125.5	1500	
84	125.5	1500	
85	125.5	1500	
86	125.5	1500	
87	125.5	1500	
88	125.5	1500	
89	125.5	1500	
90	125.5	1500	
91	125.5	1500	
92	125.5	1500	
93	125.5	1500	
94	125.5	1500	
95	125.5	1500	
96	125.5	1500	
97	125.5	1500	
98	125.5	1500	
99	125.5	1500	
100	125.5	1500	

المصادر: الكتاب السنوي للاقتصادات العامة (1987، 1988، 1989)
 مركز للجنة العامة والاقتصاد
 د. محمد عبد الفضول، الاقتصاد المصري بين التخطيط والمركز
 الاقتصادي الاجتماعي

سنة ١٧٢٧ سنة ١٦٦٦ الخاص بتعديل الحد الأقصى الكلي
الاراضي المخصصة فاصبح هذا دولي للارد بين ما كان
المستخدم به ٢٠٠ فدان تلكه الثاني رقم ١٧٨ سنة
١٧٨٠ سنة بتخصيص اقسام اراضي وراثته التي
للتفتيشين قانون اصلاح الزراعي في الثاني الجمهورية
باعتبار التصف
وقد تم في كل هذا القانون بيع الاراضي لمعاد ترويضها
للتفتيشين بمقابل مساوي نصف لجهة الارض للفترة
باعتراض صاحبها
في عام ١٧٨٨ سنة القانون رقم ١٧٨ سنة ١٦٦٤
التي بتخصي بل يتم بيع الارض المخصصه التي تبوغيها على
التفتيشين الجدد سواء بمقابل ربع قيمة الارض للفترة
التي يتبعها ملكا المايلين السابقين اذ اقرتاته والمصاير
المعكبة ، كما نص هذا القانون على منح سيرة بلو رجعي
في الاراضي التي تم ترويضها منذ سنوات قديمين
والاصلاح الاقتصادي السابق رقم ١٧٨ سنة ١٦٦٤ التي
نستطع انالاولاء والاولاد السابقين اولادها من التفتيشين
بوترويض هذه الاراضي من الثمن المستحق عليهم وللخض
وبقا احكام القانون الجديد.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
اسم كاتب المقال : نزيهة الاندلى
رقم المجلد : ١٦٣١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية
المصدر : مجلة الاحرام الاقتصادية

جدول (٢) المساحات الخاصة لقوانين الإصلاح الزراعى والتي تم توزيعها على

اسم نوع ملكية الأرض	المساحة بالالف فدان	عدد الملاكين
١. قانون اصلاح الزراعى الاول رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٢	٢٣٥	١١٦
٢. القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ الخاص بشمول اراضي الوقف الى اصلاح الزراعى	١٨١	٧٩
٣. قانون اصلاح الزراعى الثانى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١	١٠١	٤٩
٤. ارضاء الارض المروضة تحت المراسلة فى ١٩٥٢	١١٢	٤١
٥. المصادرون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٢ الذى يصرح على اجابت ملكية الارض	٢٠	١٥
المجموع	٥٥٨	٢٣٤

المصدر : الجليل المركزى لتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب السوى للاحصاء العام ١٩٥٢ - ١٩٧٠

ومثل ذلك قرية (تواج) لحدى قري محافظة الغربية ، وفى السنة الزراعية ١٩٥٦ - ١٩٥٧ كان هناك ١٥٤٢ فداناً فى جملة الزمام، كان هناك ١١٨١ فداناً حيازة مؤقتة على ٢٥٠٠ قطعة تم عمليات الري والصرف فى كل منها على حدة ، ولقد تمكنت هيئة اصلاح الزراعى من إقناع المزارعين فى هذه القرية بتجميع حيازاتهم الصغيرة فى وحدات كبيرة بحيث يمكن الاستفادة من مزايا الانتاج الكبيرة . وبناء على هذا انتاج فدان تخصصت خطة التنمية الزراعية فى السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٥

١٩٦٥ تخصيص مبلغ ٢ مليون جنيه لتطبيق نظام تجميع الانتاج الزراعى فى ١٢٥ قرية

نظام التعاون الزراعى :

لقد لجأت الحكومة الى ابدال نظام متكامل للتعاون الزراعى فى كافة لجان الري المصرى كسبيل لتحقيق اكثر فائدة ممكنة للتدخّل الزراعى وكان الدافع وراء هذا التناهم هو :

- ١ - ضمان حد امني من تحسين مستوى الانتاجية الزراعية عن طريق تمكين الحيازات الزراعية الصغيرة من الاستفادة من وفورات النطاق ذى الحجم الكبير، حيث يتم تجميع الحيازات الصغيرة فى وحدات كبيرة وبالتالي يتم تجميع البورة الزراعية وتوحيد الخدمات الزراعية مما ينتج عنه ارتفاع انتاجية الفدان وتحسين مستوى الخدمات الزراعية .
- ب - جعل التعاونيات قناة الاتصال الرئيسية التى من خلالها تتعامل الدولة مع الفلاحين فى المسائل المتعلقة بتعبئة الفائض الزراعى وتنفيذ سياسات الدولة الزراعية فى مجالات تخطيط البورة الزراعية وتوزيع مستلزمات الانتاج ومقاومة الآفات وتسويق الحاصلات الزراعية .

وقد تطورت عضوية الجمعيات التعاونية الزراعية فى الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٠) حيث تفرّز عدد الأعضاء من نصف مليون عام ١٩٥٢ الى ٣,١ مليون فى عام ١٩٧٠ وذلك لزيادة عدد الجمعيات من ١٢٧٢ الى ٥٠١٣ جمعية خلال ذات الفترة .

الصغيرة دون المساس باوضاع الملاكيات المتوسطة .

هـ - الاوزان النسبية للملكيات الصغيرة (اقل من ٥ فدان) والمتوسطة (٥ - ٥٠ فداناً) فى شكل الملكية الزراعية يفتقر دون تغيير يتكرر اى ٢٩٤٣ - ٢٠٧٢ على التوالى رغم صدور قوانين اصلاح الزراعى فى ١٩٥٢ و ١٩٦١ .

اثر الاصلاح الزراعى

فى تغير هيكل

الحيازات الزراعية :

الحيازة تعنى اضافة الارض للملكية الفلاح الى الارض التى يستأجرها من الغير مع طرح الارض التى يجرها للغير ، لذا يلاحظ ان :

- الهيكل التوزيعى للحيازة الزراعية الصغيرة ٢٧,٨% من اجمالى عدد الحيازات فى ١٩٥٠ و ٢٨,١ منها عام ١٩٦١ بينما بلغت مساحتها ٢٣٢,٢ فى ١٩٥٠ و ٢٧٨ فى ١٩٦١ من اجمالى المساحة المزروعة .
- كذلك زيادة عملية تفتت الحيازات الزراعية حيث ان عدد الحيازات القرية (لتنى تفرّز عن فدان واحد) قد تضاعف بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦١ فبينما بلغ هذا العدد ٢١١ ألف حيازة طبقاً لبيانات التعداد الزراعى عن عام ١٩٥٠ نجد انه قد تضاعف ليصل الى ٤٢٤ ألف حيازة فى عام ١٩٦١ .

ولتخفيف حدة الآثار السلبية الناتجة عن شيوخ المزارع الصغيرة والقرية لجأت الحكومة الى الاخذ بسياسة التجميع الزراعى بهدف اعادة تشكيل هيكل الحيازات الزراعية على اساس تحديد حجم فتل الحيازة الزراعية يحقق قدرأ من الكفاءة الانتاجية فى استخدام الموارد الارضية والبشرية والمالية دين فلسفى بالاكية

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية

المصدر : مجلة الأهرام الاقتصادية

نشرة الإحدى

١٦٣١

٢٠٠٠/٤/١٠

وقد بدأ إنتاج البامية القطاع الزراعي واسمه في الدحل القوي في سنة ١٩٥٢ م. مليون جنيه عام ١٩٥٢ م. إجمالي الدحل القوي ٧٤٢ مليوناً ، وأصبح ٢٨٩ مليون جنيه في ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١ مليون جنيه عام ١٩٦٠، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة انخفاضه بعد أن كانت ٩٠٪، ٢٢٪ من إجمالي الدحل القوي ١٨٢ مليون جنيه أصبحت ٢٠، ٢٪ في عام ١٩٥٩ من حصة ١٢٧ مليون ، ٥٠، ٢٩٪ في عام ١٩٦٠.

الصناعة :

وجاءت الثورة غايية فاتحة الصناعة لانه تم حصر الزراعة في تنمية الاقتصاد القومي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وذلك تم وضع سياسة تصفية تجميع على مدفن :

١. تحقيق الاكتفاء الذاتي بإنتاج السلع التي يستهلكها السوق المحلي وتصديره من الخارج (استراتيجية الإحلال محل الواردات) مما يؤدي إلى توفير العملات الأجنبية وزيادة الدخل القومي نتيجة لتفصيل الإيدي العاملة.
٢. التوسع في الصناعة على مستويين :
أ. القيا : في ميادين الإنتاج المختلفة بإشياء الصناعات الجديدة وزيادة وحدات الإنتاج.

ب. أصيا : في هذه الميادين بزيادة الإنتاج عن طريق رفع كفاءة الإنتاج وتدريب العمال. ولقد كان اهتمام الثورة بالقطاع الصناعي ينبع من تصور التنمية في أوائل الخمسينات حيث لم يتجاوز عدد المنشآت التي يعمل بها ٥٠ عاملاً أو أكثر ٤٠٠ منشأة بينما كانت الغالبية عبارة عن ورش صغيرة تقتصر العمل فيها على صاحبها وأسرته ولتستخدم قوة حركة ميكانيكية تستحق الذكر وتعمل غالبيتها في مجال الإصلاح والصيانة أو إنتاج سلع استهلاكية بسيطة للقطاعات محدودة الدخل فقد كان عدد المصانع التي يعمل بها ٥ عاملاً أكثر هو ١٠٠ ألف مصنع يعمل بها حوالي ٢٥٠ ألف عاملاً.

كذلك كانت قيمة الإنتاج في ٢٠٪ من المصانع تقل عن ١٠٠٠ جنيه بينما يستند الجزء الأكبر من القيمة المضافة من الوحدات الكبيرة التي اتخذت شكل شركات مساهمة.

وقد أخذت الاستثمارات الحكومية المباشرة تلعب دوراً محدوداً ولكنه ملموس في بلع عملية التنمية في مصر منذ ١٩٥٤ ثم تزايدت أهمية هذا الدور تدريجياً حتى أصبح نصيب الاستثمارات العامة في حصة الاستثمارات الصناعية في الاقتصاد القومي حوالي ٢١٪ منذ عام ١٩٦٠/١٩٦١

التسويق التعاوني

للخضار والمحاصيل الأخرى

تم تطبيق نظام التسويق التعاوني للخضار للمرة الأولى في موسم (١٩٥٢) في مناطق الإصلاح الزراعي وفي عام ١٩٦٢ بدأ تنفيذ التسويق التعاوني للخضار في محافظة الغربية على أساس تجريبي وفي سنة ١٩٦٢ أدخل نظام التسويق التعاوني في أربع محافظات هي بني سويف وأسيوط وسوهاج والمنوفية وقد تم دعم نظام التسويق التعاوني للقطر بشكل موجد على مستوى الجمهورية ابتداء من موسم ١٩٦٦/١٩٦٧.

وطبقاً لهذا النظام يقوم المنتجون بتوريد منتجاتهم إلى مراكز التجميع حيث يتم تسويقها وبيعها وتحديد رتبة الأساس مقابل أسعار محددة تضمنها الدولة.

منذ منتصف الستينيات بدأت الجمعيات التعاونية تلعب دوراً نشطاً وفعالاً في تسويق بقية المحاصيل التصديرية الرئيسية كالزيت والقمح والفلل السوداني والبطاطس...

الآن لا يوجد نظام التسويق التعاوني لم يكن له أي دور يذكر به في مجال تسويق الفواكه والخضار والتولج والبيض وشباب الألبان ففي الواقع كان يتم التعامل فيها عن طريق شبكة التجارة الداخلية الخاصة.

نظام التسليم

الأجباري للمحاصيل :

كان يهدف إلى :

١. ضمان التدفق المنتظم للحبوب الغذائية وبالأخص القمح ضماناً لتأمين البلاد من الفج والتوفير لحاجيات الغذاء للعدد المتزايد من السكان في المدن.
- أ. ب. التوسع في تصدير حبوب الأرز والصلب وهما للحصون للصناعات الرئيسية بعد القطر وبذلك تزداد حصة البلاد من النقد الأجنبي ولقد كانت معدلات التوريد الإجباري الخاصة بمحصول الأرز والصلب عالية بصفة عامة (تلك للحصول في حالة الأرز ٥٠٪ من إنتاج الصل).

وبتم عادة تحديد أسعار حبوب تسليم الأجباري عند مستوى أقل من تلك الأسعار للسكن للحصول عليها من السوق الحرة.

وإذا ما دخل الدلاخ في تسليم حصته الإجباري من المحاصيل المختلفة في الوقت المقرر فإنه يتعرض للغرامة تتفاوت وفقاً لحجم الحصة.

ونظراً لتسليم نسبة موحدة للتوريد على الوحدة الأرضية من المحاصيل الغذائية الرئيسية كالقمح والأرز والذرة دون تمييز بين صغار وكبار المزارع.

فقد أدت مجموعة السياسات الزراعية التي تسعت تطبيق نظام التسويق التعاوني والتسليم الإجباري للمحاصيل قد شكلت بصورة عامة لحد أساليب فرض الضرائب وغير المباشرة على الدخل الخاص بمسقط صغار ومتوسطي الدخل.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية
المصدر : مجلة الأهرام الاقتصادي
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠
رقم العدد : ١٦٣١
نظرة الاندسى :

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية
المصدر : مجلة الأهرام الاقتصادي
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠
رقم العدد : ١٦٣١
نظرة الاندسى :

وبل فيكل الصناعة المصرية حتى بداية الحقبة الخمسية الأولى عام (١٩٦٤) متجهراً للصناعات الاستهلاكية مع تطور اصالح الصناعات الوسيطة وبعده عامة يمكن القول ان الصناعة المصرية ظلت بالأساس صناعة ذات أساس زراعي نتيجة الدور الهام الذي تخطته صناعة الفزل والنسيج والصناعات الغذائية في فيكل الصناعات التجزئية

ورغم كل التحولات التي طرأت على بنية الصناعة المصرية خلال الفترة من (١٩٥٢ - ١٩٧٠) فقد ظلت صناعة الفزل والنسيج تحتل مكاناً مهيّزاً في ميكل الصناعات التجزئية المصرية من حيث نصيبها في توليد القيمة المضافة (٢٢.٦٪ في عام ١٩٥٢، ٢٨.١٪ في عام ١٩٧٧) كذلك في امتصاص العمالة في قطاع الصناعة التجزئية وذلك لتقدمها بمزايها عديدة مثل جودة محصول القطن وتوافر الأيدي العاملة بالإضافة إلى اشباع حاجات لستهلاكية لحاسبية ومتنامية مع نمو السكان والظفل في السوق المحلي

ب- وفي مقابل ذلك فقد تحطفت التصنيعية لتصنيعية لمجموعة الصناعات الغذائية في الفترة ما بين (١٩٥٢ - ١٩٧٧) فبعد ان كان نصيبها من القيمة المضافة ٢٨.٢٪ عام ١٩٥٢ أصبحت ١٦.٤٪ في عام ١٩٦٠ وانخفضت لتصل إلى ١١.٧٪ عام ١٩٧٧

أما فيما يتعلق بالميزان التجاري المصري فطبي الرغم من زيادة الصادرات بنسبة ١٧٥٪ في عام ١٩٦٦ مقارنة بعام ١٩٥٢، إلا ان زيادة الواردات بلغت ١٧٢٪ خلال ذلك الفترة مما أدى إلى زيادة العجز التجاري بنسبة ٢٢١.٨٪ كما يتضح من الجدول رقم ٤٠.

ويتضح مما سبق زيادة قيمة الصادرات من سنة ١٩٥٢ إلى ١٩٦٦ من الملاحظ ان قيمة الواردات في توليد مستمر تظل محل الزيادة في قيمة الصادرات مما يؤدي إلى العجز في الميزان التجاري ويرجع ذلك إلى زيادة قيمة المستورد من السلع الانتاجية والمواد الخام نتيجة تقليد برامج التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى لاستيراد السلع التجمينية والاستهلاكية التي لا تنتج محلياً في الأسواق وعلى ذلك فقد بلغ العجز في عام ١٩٥٢ نحو ٢٦.٧ مليون جنيه فكل إلى ٤١.٢ مليون جنيه عام ١٩٥٥ ثم لارتفاع إلى ٧٢.٩ مليون جنيه في عام ١٩٥٨ إلى ان وصل إلى ١٧٧.٨ مليون جنيه في عام ١٩٦٦.

وقد شملت هذه الاستثمارات العامة مجموعة عريضة من الصناعات خاصة السلع الوسيطة مثل الكيماويات، اللطاط الورق، البترول والمواد الأساسية حيث تم تخصيص حوالي ٢٦٪ من جملة الاستثمارات الصناعية لهذه الصناعات في الفترة من (١٩٥٢ - ١٩٦٥)، كما تميزت جهتهات التصنيع خلال هذه الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٧) بنمو سريع لعدد الوحدات وللنشآت الصناعية الكبيرة التي تستخدم ٥٠٠ شخص فأكثر فقد تم خلال تلك الفترة إضافة حوالي ٣١٠ مصنعاً تستخدم ٥٠ عاملاً فأكثر ينتمي حوالي ثلث منها إلى فئة المصانع الكبيرة التي تستخدم ٥٠٠ عاملاً فأكثر أي تزيد الوزن النسبي للوحدات الكبرى مع ثبات الوزن النسبي للوحدات الصغيرة مما يشير إلى زيادة درجة تميز عملية النمو الصناعي إلى للنشآت والوحدات الكبيرة نتيجة الدور الهام الذي لعبه راس المال خلال العام في انشاء الصناعات الجديدة وطبيعة الصناعات الجديدة التي تم تأسيسها.

ولقد اتضح لمر زيادة الاستثمارات الصناعية على زيادة الانتاج الصناعي في تلك الفترة فبعد ان كان لعمالي قيمة الانتاج ١٢٢.٨ مليون جنيه في عام ١٩٥٢ زاد إلى ٢١٠.٩ مليون جنيه في عام ١٩٦٠ ثم إلى ١١٤.٠ مليون جنيه في ١٩٦٥ ثم إلى ١٢٢.٢ مليون جنيه في ١٩٦٦ كما زادت قيمة انتاج الصناعات البترولية والصناعات الكيماوية والذواتية والصناعات الغذائية وصناعة الفزل والنسيج بصورة ملحوظة كما يتضح من جدول رقم (٢)

هيكل الصناعة المصرية (١٩٥٢ = ١٩٧٠)

اذ يتلخص هيكل الصناعة إلى الصناعات الاستهلاكية، السلع الوسيطة، السلع الاستثمارية، فإننا نجد ان ميكل الصناعة السائدة في فترة الأربعينيات والخمسينيات كان متميزاً بدرجة كبيرة لصالح الصناعات الاستهلاكية التي كانت بنسبة ٧٢٪ عام ١٩٥٠ وانخفضت إلى ٢٦٪ عام ١٩٦٠ أما الصناعات الوسيطة فقد ارتفع نصيبها من ٢٢٪ إلى ٣٢٪ خلال ذات السنوات الثلاثة، بينما كان نصيب الصناعات الرأسمالية ما زال على محدوديته حيث ارتفعت من ٢٪ إلى ٢٢٪ فقط من القيمة المضافة.

جدول (٢) مساهمة الأنشطة المختلفة في القطاع الصناعي ١٩٥٢-١٩٦٦

النشاط الصناعي	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٦
الصناعات البترولية	٢٤.٢	٦٦.٤	١٠٠.١	١٠٢.٢
الصناعات التجمينية	٢.٦	٧.٥	١٠.٩	١١.٨
الصناعات الكيماوية والذواتية	٢٠.٥	٤٩.١	١٤٠	١٥٠.٩
الصناعات الغذائية	١٢٢.٢	١٧٧.١	٢٨٥.٤	٢٠٨.٤
الصناعات الهندسية والكهربائية	٢٠.١	٨٠.٩	١٦٠	١٧١
مواد البناء والمواد الخام	٨.٤	٢٠	٢٠.٨	٢٤.٦
صناعة الفزل والنسيج	٨٤.٦	٢٢٠.٥	٢٥٧.٨	٢٧٤.٥
الطاقة الكهربائية	١٠.١	٢٩.٤	٥٤.٧	٥٥.٩
الاجمالي	٢١٢.٨	٦٦٠.٩	١١٤٠.٧	١٢١٢.٢

المصدر: د. علي الجريزلي دراسة تحليلية للبيانات الاقتصادية في مصر.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية

المصدر : مجلة الأهرام الاقتصادي

نزيهة الاندى

١٦٣١

٢٠٠٠/٤/١٠

تشجيع رؤوس الأموال المصرية والأجنبية على الاستثمار فقامت الأصول الزراعية تضمنت في مذكرة الإيضاحية أنه يهدف إلى تشجيع رؤوس الأموال التي كانت مستغلة في الملكية الزراعية إلى الاستثمار في ميدان الصناعة والتعدين والتجارة والاستصلاح الأرضي.

كما تم إصدار قانون الاستثمار الخاص برؤوس الأموال الأجنبية بناء على ما رآه المجلس الدائم لتنمية الإنتاج في تلك الوقت من عدم الاعتماد على الخزنة العامة وحدها في تمويل مشروعات القطاع على تشجيع رأس المال الأجنبي والأضرار الجسيمة للسلمة في المشروعات. كما قامت الحكومة بتحويل شركة السكر إلى شركة اقتصاد مختلط ساهمت فيه بنسبة ٩١٪ من رأس مالها . والجالي تم تركه لرأس المال الخاص كذلك أصبحت بنك الجمهورية وساهمت في رأس ماله نسبة ٧٥٪ والجالي القطاع الخاص وإن كان قد تقرر في نظام هذا البنك أن يكون للعامل مهتلون في مجلس إدارته باعتباره مالكين لحصة في رأس المال .

كذلك خدمت الحكومة حصص من الأرباح للمساهمين في شركة مصر للنفط وهي شركة للمحيط والمحيط وكلها كانت اتجاهات لتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار.

أول أن دخول الدولة في النشاط الاقتصادي نظر له على أنه مكن لنشاط القطاع الخاص وليس مفاسدا له وبالتالي يجب أن يتجه النشاط الحكومي إلى المجالات التي يصعب القطاع الخاص من القيام بها لآلة غير مستعدة لتحمل الشاغل فيها على أن يكون من الممكن أن تستغل أن تراع هذه المشروعات بعد أن يثبت فاعليتها إلى القطاع الخاص.

ألا أن الذي حدث هو تجسد أزمة التنمية الاقتصادية في ظل الأنظمة الرأسمالية التقليدية ، في شكل انخفاض وتدهور مهتل تكوين رأس المال الثلاث في القطاع الخاص من ١١٢ مليون جنيه في الفترة من (١٩٤٩ - ١٩٥١) إلى ٧١ مليون جنيه في الفترة من (١٩٥٢ - ١٩٥٦) لذا تم اتباع خطة أخرى في التصنيع.

التصنيع (١٩٥٧ - ١٩٦١) :

لقد كان عام ١٩٥٧ هو بداية لتوسيع مهام الدولة وأزديت نشاطها الاقتصادي ففي ١٤ يناير ١٩٥٧ صدر قانون المؤسسة الاقتصادية وهي ١٥ يناير تقرر تصدير البترول والمنتجات البترولية والكرات التجارية في دولات إيرادات المؤسسة تصفية للمؤسسات التجارية والفرنسية وتولت المؤسسة الاقتصادية الاشتراك عليها إلى جانب الشركات الجديدة التي خولتها الدولة الحق في تسييرها بقرعها أو للمساهمة فيها مع رأس المال الخاص في صورة شركات اقتصاد مختلط.

وقد سارت المؤسسة الاقتصادية بنجاح وبخطوات ثابتة نحو توطيد مقام القطاع العام وسائر الهيئات العامة للسنوات الخمس (التي تحولت بعد ذلك إلى مؤسسة مصر) في نفس الاتجاه نحو خلق قطاع عام قوي في الصناعة مع استغلال استغلالها في بعض مشروعاتها برأس المال الخاص.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية

المصدر : مجلة الأهرام الاقتصادي

التحول إلى الاشتراكية من التصنيع إلى التأميم والتخطيط الشامل

لقد كان تطوير الاقتصاد القومي من اقتصاد بسيط على رأس المال الخاص إلى اقتصاد يلعب فيه رأس المال

جدول (٤) تطور الميزان التجاري خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٦

السنة	المصدرات	الواردات	الميزان التجاري
١٩٥٢	١٥٠.٢	٢٢١.٩	٧٦.٧
١٩٥٥	١٥٦	١٥٧.٢	٤١.٢
١٩٥٨	١٦٦.٢	٢٤٠.٢	٧٣.٩
١٩٦٠	١٩٧.٨	٢٢٢.٥	٢٤.٧
١٩٦١	١٦٨.٩	٢٢٢.٨	٧٤.٩
١٩٦٤	٢٢٤.٤	٤١٤.٤	١٨٠.٠
١٩٦٥	٢٢٣.١	٤٠٥.٩	١٨٢.٨
١٩٦٦	٢٢٣.١	٤٤٠.٩	١٧٧.٨

المصدر : محمد علي عامر ، الاقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٩

العام الدور الرئيسي لرأس ليس مينا ، فلم يكن من الممكن تغيير من أهداف الدولة دفعة واحدة دون أن تسبق ذلك مرحلة تهيئية ويهيئ للفناء الذي يمكن الدولة بعد ذلك من السيطرة على العلاقات الاقتصادية ، لذا مرت التجربة الاشتراكية بمرحلة متعددة.

الاقتصاد المختلط

(١٩٥٢ - ١٩٥٧) :

لقد سارت الدولة في تلك الفترة في اتجاهين يسمون إلى جانب بعضهما البعض :

الأصول الزراعية وتعمل قوانين الشركات بما يسمح بفرض رقابة الدولة عليها وتعمل قوانين الشركات بما يسمح بالحد من التدخل الكبيرة ، ثم اتجاه الدولة إلى التخطيط والهيمنة على النشاط الاقتصادي من خلال إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ، والقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٢ بفرض إرساء قواعد سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحصر موارد الدولة من أجل استغلالها على أكمل وجه.

وفي عام ١٩٥٢ تم إنشاء المجلس الدائم للخدمات كهيئة مستقلة تختص بوضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمارة والنفط ومشروعات التنمية الاجتماعية والتسويق بينها وبين مشروعات التنمية الاقتصادية كذلك تم في عام ١٩٥٧ إنشاء الهيئة العامة للمنتجات الخمس للصناعة والتي حلت محل لجنة التخطيط القومي التي شكلت في مارس ١٩٥٥ ، وصدرت أكثر القرارات تأثيرا في الحياة الاقتصادية في تلك الوقت وهو القانون رقم ٢٠ لعام ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسة الاقتصادية في مارس ١٩٥٧ لإدارة تسيير الحكومة في بعض الشركات التي تساهم فيها أو تشترك فيها.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

اسم كاتب المقال : نزيهة الاندى

الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية

رقم العدد : ١٦٣١

المجلد : مجلة الاحرام الاقتصادى

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

٥ - تعطيل بورصتى الأوراق المالية فى القاهرة والاستكثيرة (١١٥ لسنة ١٩٦١)
٦ - صدور قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأسيس مجمع البنوك وشركات التأمين وتأميم عدد من الشركات والمنشآت.
٧ - صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ الخاص بتقرير مساهمة الحكومة بحصة لا تقل عن ٥٠٪ فى عدد كبير من شركات المقاولات والشركات التجارية والصناعية.
٨ - القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ يتعلق بتحديد الحد الأقصى لما يملكه أى شخص طبيعى أو معنوى من أسهم فى الشركات المنقولة بما لا يزيد على عشرة آلاف جنيه.
٩ - القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ الذى لزم ان تكون مساهمة القطاع العام فى منشآت تصنيع القطن بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ كما صدر القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ والقانون ١٣٣ لسنة ١٩٦١ الذى غرس بإسقاط الالتزام بالمدوح لشركة ليبون وشركة ترام القاهرة،
١٠ - القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ يهدم جواز الجمع بين وتلفيق.
١١ - القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بتعديل الحد الأقصى للملكية الأرضية الزراعية فأصبح مائة فدان للفرد بعد ان كان الحد المسموح به مائتى فدان.
١٢ - القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ الخاص بتخفيض القساط الدين وقولاه على المتأخرين بقوانين الإصلاح الزراعى بمقدار النصف.
١٣ - القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ الخاصان بزيادة سعر الضريبة على العقارات لابنية داخل مصر.

١٤ - القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بتحديد ساعات العمل بالنسبة لعمال المؤسسات الصناعية باثنتين وأربعين ساعة فى الأسبوع ويحتظر تشغيل العامل ولقائه اضافيا، ألا يأتى من وزير الصناعة.
وقد أعلن عبد الناصر فى الاحتفال بالعيد التاسع للثورة فى ٢٧ يناير ١٩٦١ ان الهدف من هذه القوانين هو إزالة التناقض الطبقي حيث كان الفئران القوي فى الصناعة مبرضا بنسبة ٨٣٪ لاجور العمل و ٢٨٪ لرباها لصاحب العمل.
وبناء على ذلك اصبح القطاع العام هو القوة الرئيسية للوجبة والمسيطرة على الاقتصاد القومى.
كما شهد بعد ذلك فى عامى ١٩٦٢، ١٩٦٤ سلسلة جديدة من الجولات لتقسيم فئات التأميم الكامل على شركات ومنشآت كانت قد أمنت جزئياً بموجب قوانين يابو ١٩٦١، ثم أمنت جميع شركات ومنشآت تصنيع القطن وأمنت مملكتين ومضارب الأرز تسميا كمالا ثم شركات ومصانع الأدوية وشركات الآلات والمقاولات البحرية ثم شركات تجارة الخشب وشركات التجارة الداخلية وبعض الشركات الزراعية ثم شركات التجارة الخارجية والمقاولات وأمنت أكبر شركتين لاستخراج البترول وتسويقهما وشركة أبار للزيت الاتيوية المصرية وشركة شل مصر لينت.

وعد كان تأميم البنك الأهلى بنك مصر فى ١١ فبراير ١٩٦٠ خطوة جديدة نحو تميم سيطرة الدولة على الاقتصاد ومع ان الدولة ظلت هذا الاجراء منه اجراء خاص بالبنكين لطروف خاصة بهما حيث ان البنك الأهلى اصبح البنك المركزى للدولة منذ عام ١٩٥٧ ولأن بنك مصر كان يسيطر على مجموعة من الشركات الهامة لتي كان يملك معظم أسهمها وكان ذلك اثنه بمؤسسة قديمة احتكارية ومن ثم كان على الدولة ان تتولى السيطرة عليه وتوجيهه الى مصلحة الاقتصاد القومى وتحقيق خطة التنمية

وفى ٢٢ مايو ١٩٦٠ صدر قانون تنظيم الصحافة وتمتشاء الدور الصحف الكبرى إلى الاتحاد القومى فلم يكن من المصور ان يبدأ التحول الاشتراكي مع بقا الصحافة وفى الفترة الموجهة للرأى العام والمؤثرة فيه ، خاضعة لسيطرة رأس المال الذى تتعارض مصلحته مع التحول الاشتراكي .

وفى نفس البرأت تم إسقاط التزام شركات نقل الركاب بالقاهرة وتوات مؤسسة النقل العام مسئولة مرفق النقل وبمعدا تقرر قصر استيراد الدواء على الهيئة العليا للأدوية كما فرضت ضريبة تصفية على مجموع مايتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة فى الشركات المسماة وارتفعت معدلات الضرائب الأخرى

لذا فى خلال هذه الفترة برزت وظيفة الدولة الاقتصادية

تورات التأميم فى يوليو ١٩٦١

وظيفة القطاع العام:

لقد كانت هذه القرارات حجر الأساس فى تكوين قطاع عام قوى يلعب دورا مستراتيجيا، فى دلم عملية التنمية الاقتصادية فى إطار الخطة الخمسية الأولى .

فى يوم ١٩ يابور ١٩٦١ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر عدة قراراتين هى كالتالى:

١ - تقرير حق العمال فى ارباح الشركات لمساهمة التى يعملون فيها بحيث يخصم ٢٥٪ من الأرباح للصناعة (القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١)

٢ - تحديد الحد الأقصى لما يجوز ان يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس إدارة أو العضو المنتخب أو أى شخص يعمل فى أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية بحيث لا يجاوز ٥ آلاف جنيه سنويا (القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١)

٣ - انشراك العمال فى مجالس إدارة الشركات والمؤسسات (القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١)

٤ - زيادة فى سعر الضريبة العامة على الإيراد بالنسبة للضرائب العليا حتى اصبح سعر الضريبة يصل إلى ٩٠٪ اذا زاد الإيراد على ١٠ آلاف جنيه (قانون رقم ١١٤ سنة ١٩٦١)

اسم كاتب المقال : نزيهة الاندلى
رقم العدد : ١٦٣١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : تبة تاريخية
المصدر : مجلة الاحرام الاقتصادى

ذلك فى عام ١٩٦٤ صدر القانون الخاص بتحديد الحد الأقصى للتدريش من الامم بمبلغ ١٥ ألف جنيه للفرد على أن يذى بسندات على قولة منها ١٥ سة وبالقوة قدرها ٧٤

المعالم الرئيسية للخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥) « مرحلة التخطيط المركزي »

استهدف برنامج التخطيط الاقتصادى الأول مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات وبالتالى مضاعفة دخل الفرد المستوى فى مدى زمنى قدره خمسة عشر عاماً على أساس تحقيق معدل نمو سنوى للدخل القومى (على أساس مريكى) يوازى ٧/٧ مقابل معدل النمو السكائى الذى يقدر بـ ٧٢.٥ وكانت الخطة الخمسية الأولى محاولة للرفع نصف الطريق نحو هدف مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات.

ولقد كانت عملية تمويل مشروعات الخطة الخمسية الأولى مشكلة رئيسية فالوصول إلى حجم الاستثمار المستهدف يتطلب رفع معدل الانشاء للملى السنوى إلى ٧٢٠ من الدخل القومى (وكان هذا المعدل يترافح بين ٧١٢ و٧٢ قبل سنة ١٩٦٠)

ولقد كان من السهل على الخطط ترويجيه اخبار الهيئات والمؤسسات بواسطة مجموعة من التقارير طويلة الأجل لكن الحال يختلف فى حالة الاخبار المائى تحقيق حجم الانشاء القومى الذى تتطلبه الخطة ولضمان استقرار الاسعار كان يستوجب رفع نسبة الانشاء إلى الدخل المائى من ٧٢ سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ إلى ٦١ سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ إلا أن ذلك بدأ مستحيلأ كما اكتت النتائج فيما بعد فلقد كان من التوقع أن يستمر السلوك الأخرى للقطاع المائى خلال فترة الخطة الخمسية الأولى كما هو وإذا فشل للخطاطون للجوء لاسلوب آخر هو خفض الدخل للشاح للقطاع المائى وزيادة فائض البيزانية واعتمادها ليات التامينات الاجتماعية وفى ثروات تمويلية تخضع لنظام التحكم المركزى

تحتاج لتطبيق

الخطة الخمسية الأولى:

[١] زيادة معدل النمو فى الدخل المتولد عن القطاعات المختلفة:

١. الصناعة: ارتفاع الدخل من ٢٥٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٠/١٩٦٥ إلى ٢٨٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٥/١٩٦٥ أى بزيادة تبلغ حوالى ١٢٦ مليون جنيه وهذا الرقم يمثل نسبة زيادة تقوى ٥٠٪ فى السنوات الخمس للخطة.

٢. الزراعة: ارتفاع الدخل من ٤٠٥ ملايين جنيه سنة ١٩٦٠ إلى ٤٧٧ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ أى بزيادة قدرها ٧٧ مليون جنيه ونسبة زيادة كلية حوالى ١٨٪ فى سنوات الخطة

٣. الكهرباء: ارتفاع الدخل فيها من حوالى ١٠ ملايين جنيه سنة ١٩٥٩ إلى حوالى ٢٢.٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ بزيادة تبلغ نسبتها ١٢٢٪

٤. التشييد: زاد الدخل فيه من حوالى ٤٧ مليون (١٩٥٩) إلى حوالى ٩٢ مليون (١٩٦٥) بزيادة تبلغ نسبتها حوالى ٧٧٪

٥. النقل والمواصلات: زاد الدخل من حوالى ٩٢ مليون جنيه (١٩٥٩) إلى حوالى ١٥٨ مليون جنيه (١٩٦٥) بنسبة زيادة تبلغ حوالى ٧٠٪

٦. التجارة والمالية: زاد الدخل فيها من حوالى ١٢٦ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ إلى ١٥٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ بزيادة تبلغ نسبتها ٦.١٪

٧. المقاربات السكائية: زادت من ٧٢ مليون جنيه عام ١٩٥٩ إلى ٨٠ مليون جنيه عام ١٩٦٥ بنسبة حوالى ١٠٪

٨. المرافق العامة: زادت من ٦.٥ مليون جنيه عام ١٩٥٩ إلى حوالى ٨ ملايين جنيه عام ١٩٦٥ بنسبة زيادة تبلغ حوالى ٢٠٪

٩. خدمات أخرى: زادت من ٦١٥.٥ مليون عام ١٩٥٩ إلى ٢٨٨ مليون (١٩٦٥) بنسبة زيادة حوالى ٦٦٪

[٢] زيادة معدل نمو الإنتاج: على المستوى الكلى: زاد قيمة الإنتاج كلكى من ١٠٤٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ إلى ٢١٧٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ بزيادة بلغت نسبتها ٦٦.٤٪

وعلى مستوى القطاعات:

١. الصناعة: زاد الإنتاج (بألسعار الثابتة) من حوالى ١٠٥٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ إلى ١٤٧٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ بنسبة زيادة كلية تبلغ ٣٩.٢٪

٢. الزراعة: زاد الإنتاج بألسعار الثابتة من حوالى ٥٨٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ إلى ٦٧٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ أى بنسبة زيادة كلية تبلغ ١٦.٨٪

٣. الكهرباء: بلغت قيمة الإنتاج للحلق فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ نحو ١٨.٤ مليون جنيه

بألسعار الثابتة والذى ارتفع إلى ٢٧.٩ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ بنسبة زيادة تبلغ ٥١.٦٪

ولقد ارتفعت للقوة المركبة من ٨١٦ ميجارات فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ إلى ١٣٧١ ميجارات فى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ بزيادة نمو ٥٥٥ ميجارات نسبتها ٢٨٪ وارتفعت الطاقة من ٣٢٤ مليون كيلو وات فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ إلى ٥٥١ مليون كيلو وات فى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ بنسبة زيادة ٧٢.٧٪ وارتفعت الطاقة المستغمة من ١٧٦ مليون كيلو وات/الساعة فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ إلى ٢٢٠ مليون كيلو وات/الساعة فى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ بزيادة نحو ٢٤٢ مليون كيلو وات/الساعة بنسبة ٦١.٦٪

٤. النقل والمواصلات والتخزين: بلغت قيمة الإنتاج للحلقة نحو ١٣٥.٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ وارتفعت إلى ٢٠٨.٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ بنسبة زيادة تبلغ ٥٣.٩٪

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : تيزرة الاشمتي
الموضوع الفرعي : رقم العدد : ١٦٣١
المصدر : مجلة الاهرام الاقتصادي : تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية
المصدر : مجلة الاهرام الاقتصادي

الاعداد اللازمة من التكاليف الثابتة والقيادات والأجهزة الفنية التكاليف التي يمكن أن تحمل مسئولية القطاع العام بعد أن أصبح مداه واسعاً وأبعاده ضخمة لتؤدى دوره القيادية في خطة التنمية .

[٥] للجزء في ميزان المدفوعات: توقعات الخطة لخفضاً في ميزان المدفوعات قدره ٤٠ مليون جنيه عند نهاية الخطة إلا أن سنوات الخطة لايتت عزراً مطرداً في الميزان التجاري فليس من ٣٥.٧ مليون جنيه في ١٣٥.٦ في نهاية الخطة وذلك طبقاً مما هو موضح فيما بعد .

كما بلغ إجمالي الجزء في ميزان المدفوعات أثناء تنفيذ الخطة ٤١٧ مليون جنيه ويعود هذا الجزء إلى نوعين من العوامل:

١ - عوامل موضوعية : وهي مجموعة العوامل التي لايمكن التحكم فيها مثل ارتفاع حجم وقيم الواردات من المعدات وقطع الغيار والسلع الوسيطة اللازمة للصناعات والتعمية بالإضافة إلى انخفاض نسب التبادل التجاري في السوق العالمية مما لعب دوراً هاماً في غير صالحي المبادلات الخارجية بالنسبة للبلاد النامية.

٢ - عوامل تخطيطية وهي يمكن التحكم فيها مثل ارتفاع معدلات الاستهلاك العام والخاص والأخطاء الفنية المتوقعة بنموذج التصنيع المنبع لذلك الخطة والذي أدى لوجود خطأ فني في تقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة لكافة القرارات الاستثمارية التي شملتها الخطة بالإضافة إلى ظهور اختلافات في التقديرات الإجمالية مما أدى إلى استحالة استيراد متطلبات الاستثمار الوسيط وقطع الغيار اللازمة مما وضع قيوداً على درجة تشغيل المصانع الانتاجية القائمة وتظهر طاقات عاطلة في صناعات كثيرة.

٥ - قطاع الخدمات : بلغت قيمة الإنتاج المحقق في هذا القطاع نحو ٣٧.٢ مليون جنيه وإزلفت إلى ٥٩٠.٤ مليون جنيه حققت في سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ نسبة زيادة ٢٩.١% [٣] ارتفاع متوسط الأجور وعند العمالة : حيث ارتفع عدد العمالة من ٦ ملايين عامل في سنة ١٩٦٠/١٩٦١ إلى حوالي ٧.٣ مليون عامل في سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ وازدادت الأجور في الفترة نفسها من ٤٩.٥ مليون جنيه في سنة ١٩٦٠/١٩٦١ إلى ٨٧.٨ مليون جنيه في سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ أي أن الزيادة الكلية في الأجور كانت ٣٢٩.٤ مليون جنيه خلال سنوات الخطة.

مبجيات الخطة الخمسية الأولى:

هناك بعض الاختناكات الأساسية التي ولقت الخطة الخمسية الأولى يمكن إيجازها على النحو التالي:

[١] الاختلال بين الأبخار والاستثمار: في ظل الخطة الخمسية الأولى بلغت نسبة الإخسار إلى الناتج المحلي (٢١.٨٪) بينما بلغت نسبة الاستثمار ١٧.٦٪ مما أدى إلى عجز في التوازن قدره ٤.٨٪ من الناتج المحلي تم تمويله بالقروض الخارجية.

[٢] عدم التخطيط لحجم وأنماط الاستهلاك: حيث اعتبرت أنماط الاستهلاك متغيراً يتحدد خارج الخطة وليس من خلالها ما أدى إلى ارتفاع ضخم في معدلات الاستهلاك إذ ارتفع حجم الاستهلاك الكلي - مقوماً بأسعار ١٩٦٥ - من ١١١٩.٧ مليون جنيه في سنة الأساس ١٩٥٩/١٩٦٠ إلى ١٧٦٢.٢ مليون جنيه في سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ بزيادة قدرها ٦١.٩٪ مقابل زيادة معددة بالخطأ تبلغ ٢٢.٩ فقط.

[٣] عدم تحقيق التوازن الكامل والمليق بين مختلف القطاعات :

حيث اندفع كل قطاع في تنميشه بعض مشروعاته دون أن يتم الربط والتنسيق الزمني أو البشري أو المادي بين ما يقوم بتنفيذه وبين ما يلزم تنفيذه من القطاعات الأخرى استكمالاً لهذا المشروع.

[٤] عدم استكمال أجهزة القطاع العام وأجهت القطاع العام مشكلة عدم استكمال

معركة السد العالي وتأميم القناة

٧

في يوم ٩ يناير ١٩٦٠ تم لسا، إشارة البدء في بناء السد العالي والذي بدأ التفكير في مشروع السد العالي منذ الأيام الأولى للثورة . فبعد قرار مجلس قيادة الثورة في أكتوبر ١٩٥٢ بالبدء في دراسة المشروع وتقدمت للدراسات في ديسمبر ١٩٥٤ إلى أن بناء السد العالي هو

الحل الوحيد لتنمية التلجج الزراعي والصناعي حيث أن المشروع يكلل بذلك التوسع الزراعي الفيا في الأراضي البور وروسيا بتحويل حياض الوجه القبلي إلى نظام ري قائم بالإضافة إلى توفير طاقة كهربائية ملة تدعم من القطاع الصناعي لذلك البلاد.

وبدأت بعد ذلك مشكلة التمويل فقد تعرضت التكاليف الإجمالية لبناء السد العالي وارتفعت به من مشروعات للاستفادة منها في التخزين واستصلاح وإسكان ومراقن وطرق بدوالي ٤٠٠ مليون جنيه

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	١٦٣١
المجلد :	مجلة الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

٣. بلغ رصيد المياه في بصيرة ناصر امام السد ٦٥ ألف مليون متر مكعب في ذلك الوقت.
٤. زيادة الرقعة المزروعة بما يقرب من مليون فدان عوضت الاقتصاد المصرى عن الملايين فدان التي فُقدت نتيجة العوان المستثمر على المساحات المزروعة بفشل التجريف وزحف اراضي اليناء.
٥. الاضافة بنسبة كبيرة إلى المساحة المحصولية في مصر نتيجة تحويل مايقرب من مليون فدان بالوجه القبلى من الاراضى المروية بالخياش في صعيد مصر إلى نظام الري الدائم.

٦. استخدامات الطاقة الكهربائية :
بعد السد العالي ثامن أضخم سد في العالم من زاوية توليد الطاقة حيث ساعد على زيادة انتاج الطاقة الكهربائية في مصر (ملايين كيلو وات/ ساعة) في ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل السد (١٥ مليون كيلو وات/ ساعة) مما يؤدى إلى زيادة نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء إلى ٥٢٥ كيلو وات/ ساعة .

٧. التوسع الصناعى :
لقد بدأ استغلال الطاقة الكهربائية المولدة بواسطة السد العالي منذ عام ١٩٦٧ لمساندة وضع عملية التصنيع في الاقتصاد المصرى فتوالى كهرياء السد كان عاملاً حاسماً في اختيار بعض المشروعات الصناعية الواردة بالبرنامج الاستثمارى للسنوات (١٩٧٠ - ١٩٨٠) .

٨. كهوية الريف :
لقد ساعدت كهوية الريف المتولدة عن السد العالي على امداد جميع القرى المصرية بالطاقة الكهربية لمواجهة الاحتياجات الاساسية مثل الاضاءة ، تشغيل المشغلات والآلات الزراعية بالكهرياء امداد الصناعات الصغيرة في الريف بالطاقة .

أبرز التشريعات المالية والاقتصادية في عهد الثورة

الضرائب :

- قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٢ بتعديل للادة ١١ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الأرباح.
- قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتولدة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل.
- قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ بتخفيض الضريبة عن صغار ملاك الأراضي الزراعية.
- قانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل لاس فرض الضريبة على صغار ارباب الين الحرة
- قانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ بفرض ضريبة تضامنية على ما يتخاضه اعضاء مجلس الادارة في الشركات المساهمة

وقام البنك الدولى بدراسة للشروع ولقته خبرته إلى ان هذا المشروع سيجريه الدخل الزراعى بمقدار ٢٤٠ وميزانية من الدخل الزراعى عامة وان مثل المشروع سوف يتبع لمصر الوفاء بالتزاماتها المالية قبل البنك الدولى والهدايا - التي تشترك في التمويل وكان مقتضى هذا ان يرم البنك الدولي بالتمويل.

وبناء على هذا الأساس دارت للمعاملات في سبتمبر ١٩٥٥ مع البنك الدولي ووضع الشريط التي يجب ان ترمها مصر لكي تظل هذا القرض وحي .
١ - ان يضمن البنك إلى ان العملات الأجنبية التي مستأهلها مصر من لفتح الاسيركية والإنجليزية لا تقطع .
٢ - ان يتفاهم البنك مع الحكومة المصرية ويتفق معها من وقت إلى اخر حول برنامج الاستئتمان .

٣ - التخلفام حول الحاجة إلى ضبط المصروفات العامة للدولة .
٤ - لا لتاحمل الحكومة للصربية أي دين خارجي وتوافق اتفاقيات دفع الأ بعد التخلفام مع البنك الدولي أولا وقبل الاتفاق على أي مشروع وظل البنك ان تكون إدارة المشروع خاضعة لاتفاق معه .

وبحاجة في ١٩ يوليو ١٩٥٦ أعلن البنك الدولي سحب عرض تمويل مشروع السد العالي بعد ان اعنت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تخليهما عن المساهمة في المشروع .

وقد كان رد عبد الناصر على سحب تمويل السد العالي هو تأميم قناة السويس فقد كان دخل شركة قناة السويس في عام ١٩٥٥ يبلغ ٣٥ مليون جنيه أي حوالي مائة مليون دولار آنذاك ، وقد عبد الناصر ان تصبح من حق مصر في حين ان المساهمة للمشروطة التي كانت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا قد عرضتها للمساهمة في تكاليف المشروع لتتجاوز ٧٠ مليون دولار على مدى ٥ سنوات .

وكان رد فعل بريطانيا وفرنسا واسرائيل هو العدوان الثلاثي الا انه فشل في تحقيق لعدالة بسبب الانذارين الروسى والامريكى .

وبعد فشل العدوان عاد مرة اخرى مشروع السد العالي إلى الاثان لما تم الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٨ على ان يقدم قرضا قيمته ٣٤,٨ مليون جنيه يستخدم في تنفيذ لأرحلة الاولى .
ثم تم توقيع اتفاقية جديدة في ٢٧ يوليو ١٩٦٠ بقرض جديد مقداره ٧٨,٤ مليون جنيه لتمويل المرحلة الثانية .
وفي ١٤ مايو ١٩٦٦ احتفلت مصر بانعام الرحلة الاولى لبناء السد العالي وتحويل مجرى النيل .

وقد ارتبط ببناء السد الزكالم التالية :
١ - اضافة ٣٤ مليون جنيه إلى الدخل القومى سنويا في هذه الفترة .
٢ - بللت التكاليف النهائية للسد العالي ٣٢٠ مليون جنيه بما فيها تكاليف محطة الكهرياء .

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيهة الافندى
الموضوع الفرعى :	لبذة تاريخية	رقم العدد :	١٦٣١
المصنف :	مجلة الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

تجربة الوحدة المصرية
السورية (١٩٥٨-١٩٦١)

توانين اصلاح الزراعي:

المراقبة على النقد الأجنبي :

صدر أول قانون للرقابة على الصوف الاجنبي في مصر من أجل تنظيم التعامل بالصوف الاجنبي وذلك تحت م. ا لسنة ١٩٤٧
قانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة الرابعة من قانون رقم ١٩٤٧ لتنظيم الرقابة على عمليات نقل
قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٢ باستثناء واس المال
قانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٢

. قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٤٤ بتعديل بعض أحكام
قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص باستثمار المال
اجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية
. قانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٦ بوضع استثناء من
حكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن تنظيم الرقابة
على عمليات النقد
٣٠٥٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة الرابعة من

قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد.
تشريعات البنوك.
قانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٢ بضممان الحكومة لبطق
تسليف الزراعي والتعاوني في سلفة تمويل محصول
القمح.

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء
قانون رقم ٧ لسنة ١٩٥١ لإنشاء بنك مركزي للدولة
بيانات الأوراق المالية
قانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن التعامل في
لأوراق المالية

١٠ قانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ في شأن تنظيم بيع الأوراق المالية لأجل .

قانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٦ بتعديل القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن التعامل في الأوراق المالية.
قانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم بيع

الاوراق المالية بالأجل
- قانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ اللانحة للعملة لبرصات
الاوراق المالية

تأليف رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتحديد نسبة الأرباح
مبشرة في المائة عن أرباح عام ١٩٥٨ سنة الأساس . وتم
١٩٥٩/١٤٣٩ . ترجمة وزارة المالية

٢٩. ٤٠ لسنة ١٩٦٠ بتأمين بنكي مصر والأفلى المصري
التي تكبر الاتجاه الاشتراكي حيث صدر القانون رقم

من النشاط الاقتصادي وانكسرت التعاملات في البورصة
لارتفاع الشركات المقيدة بها إلى ٩ شركات فقط

والثورة السياسية فقط وتمثل هذا التناقض في وجود مكتبين
بالاسكندرية ومكاتب بالقاهرة من الاجمالي البالغ ١١٠
مكتب في الدقيتين.

● صدر أول قانون للإصلاح الزراعي في التاسع من
بتمبر عام ١٩٥٢ وبدأ تنفيذه في ٢٦ أكتوبر من نفس
عام

● دفعت الثورة لوضع حد أقصى للكمية الزراعية
إقليمية ولذلك صغررت عدة تشريعات من أجل هذا

١. حدد القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ الحد الأقصى للملكية الفرد من الأراضي الزراعية بمائتي فدان، وللأسرة بثلاثمائة فدان.

جوائز تملك الفرد لأكثر من مائة فدان مع عدم
جواز حيازة الأسرة - والأسرة تتكون من
الزوج والزوجة والأولاد القصر - بطريق

ج - نص الميثاق الصادر سنة ١٩٦١ على أن
٣٠ القانون يفرض أن يكون الحد الأقصى

والذي لا يتجاوز مائة قدان شاملا للأسرة كلها، وليس لكل فرد على حدة وذلك حتى لا تتجمع ملكيات في نطاق الحد الأعلى

د. قرر المؤتمر القومي الثالث للاتحاد الاشتراكي المنعقد في يوليو ١٩٦٩ بأن يكون الحد الأقصى للملكية الفردية من الأراضي

الزراعية خمسين فدانا على ا لويدي منجدة
الاسرة على مائة فدان.

● صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٢ مبدلاً
تانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لتنظيم العلاقة بين الملك

● نص قانون الإصلاح الزراعي الأول على ضرورة
إجبار الملاك لتعديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين،

كما نظمت القوانين عمل الصمبية والفتيات والمرأة في
العمل الزراعي

للاجانب للأولضى الزراعية. بعدما لوحظ ان متوسط ما
ملكه الاجنبى من الاراضى الزراعية هو ٥٠ فداناً

● صدر قرار تأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ الذي يمثل نقطة تحول سياسية واقتصادية في تاريخ مصر الحديث رغم تباين في إظهار معركة المد إلى

$\Delta \bar{G} = -3.14 \text{ kJ mol}^{-1}$

هذه السياسات الاقتصادية التي طبقناها في
الوحدة الأولى تم تحقيقها، والتكامل الاقتصادي
بين الصين مع شرق آسيا بعدد من القوانين
لتتمتع بالحدود الاقتصادية مع بلدانها مع الملائم
في ذاتها، ولقد تمت إقامة اقتصاداً مشتركاً
الاقتصادي في ظل الشيوعية، وكان من مهماتها
التنسيق بين إدارة الدولة والاقتصاد، وكانت
مظهر القرارات تهدف إلى الجمع بين السيطرة
الاجتماعية والاقتصاد القومي.

ولكن هذا لا يعني أن الصين لم تكن الوحدة كانت
الاقتصادية في الصين، وتولى الوحدة كانت
صوتاً وصادقاً من الصين حول هدف 140 المليون
جنسرو من أجل التنمية، هدف كل ألفين
مليون، ولقد قطع على الصين تحقيقها في عام 1982
باعتبارها نتائج التصنيع بشرارة في القطان العام
والخاص.

كما تهدف دولة الوحدة إلى تطبيق الإصلاح الزراعي في الكويت المتخلف، باصطوره التي طبق بها في الأنجلو، إلى مصر، في مصر حدثت دولة الوحدة في نوعين، أراضي أملاك الدولة على المحاصيل الزراعية، خمسة إلى المليون زرع في سوريا كانت صغيرة، كما كان الفلاحين يمتدوا في سوريا يملكون الرعاية الطبية والاعانة وبعض الحقوق الاقتصادية، يملك الفلاحين كان في مصر حيث كانت معظم الأراضي الزراعية على كراعي الأجانب، الآن قانون الإصلاح الزراعي رقم 161 في 1956م، هدفنا متشابهاً لتعديلات الفلاحين الزراعية، وهدفنا هو، بالطبع، الفلاحية.

والدكتور القانون رقم ١٦٦ لعام ١٩٥٩ والذي هدف
الى تنظيم مزاولة عمليات المصارف على أسس
تتلاءم مع الجيمالي.

١. أن تحتفظ المصارف بشكل الشركات المساهمة
٢. السماح المجال أمام رأس المال العربي للمساهمة
في حدود 25% من أصول المصارف.

متمركز المجال لسلطنة رأس المال لا جنس في
حيث و ٢٠٠٥ من رأسمال المدرك.
من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٤ سنة ١٩٨٤ الذي أو جب

على شركت التأمين العاملة على اراضى
الجمهورية العربية المتحدة ان تكون شركة مساهمة
مملوكة بالكامل للمؤمنين من جنسية الجمهورية
العربية المتحدة، كما وجب عليها ان توظف

احتياطياً للتقدي وجزء كبير من الأقساط التي تحصل عليها داخل البلاد. ثم تأميم هذين الرافقين بعد ذلك نظراً للتلاعب في تطبيق ما سبقها من تشريعات إصدار القانون

رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأسيس بعض الشركات والمنشآت،
ولكن لم تنطليق الوحدة المصرية السورية من
تعدّد الجوانب عمل، على نحو عالم في التجربة

الأوروبية وانضمام عادل سياسي بالدرجة الأولى. فقد قامت الوحدة بموجب اتفاق سياسي أدته الحكومة السورية والسورية والحق عليه مجلس الوزراء. ومجلس الأمة الذي باحضاء

ولكن هذا لا ينفي لزوم البناء الاقتصادي في كل من

الفطرين (الباتنتس) بالتصغير ١٠٠ سم

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

اسم كاتب المقال : نزيهة الافدى

الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية

رقم العدد : ١٦٣١

المصدر : مجلة الاحرام الاقتصادى

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الاقتصاد المصري

1967

1981

الاقتصاد المصري من الفكرة

الى الانسلاخ ثم الانفتاح

٤٤٪ انخفاض الناتج القومى لإغلاق قناة السويس
فقدان ٦٥٠ من إنتاج البترول . بعد احتلال سيناء
١٠٠ الف جنيه خسارة يومية فى السياحة
تحويل الإيرادات والإنفاق العام لخدمة المجهود الحربى
اقتصاد الحرب فرض مزيدا من الضرائب . التمويل بالجزر
انفجار التضخم بعد أكتوبر ١٩٧٢ نتيجة التوسع فى الصادرات النقدية
البترول يتسبب الموقف وانكماش القطاعات الانتاجية
الانفتاح بين الايجابيات والسلبيات
اهم القوانين والتشريعات

تتداخل هذه الفترة زمنيا مع مرحلة الثورة
والعهد الناصرى، ولكن طبيعة الظروف
والتحديات التى واجهها الاقتصاد المصرى خلال
هذه الفترة ابتداء من حرب ١٩٦٧ وحتى انتصار
اكتوبر ١٩٧٢ وماتلاه من انفتاح اقتصادى فرض
علينا هذا التداخل الزمنى وأن كان لا يخل
بالتقسيم العملى
ويتضح ذلك من استعراض خسائر حرب يونيو
١٩٦٧، وما فرضته من سياسات تقشفية لمواجهة
الاستعدادات لحرب ١٩٧٢، ثم الانفراجة
الاستهلاكية التضخمية التى أعقبتها، والتى
توافقت مع التوسع فى الاستثمار ايضا، والتى
استندت على القروض والتحويلات النقدية من
جانب العاملين فى الخارج، إضافة الى اسعار
البترول ودخل قناة السويس .. فكانت المحصلة
النهائية فى نهاية السبعينات تصاعد فى ارقام
المديونية واشتعال الاسعار والعجز فى الموازنات
العامة

واذا كانت بداية المرحلة الزمنية تعكس
التحديات الاقتصادية التى واجهها الاقتصاد
المصرى حينذاك .. فان نهايتها شكلت الاعباء
والتحديات التى واجهها الاقتصاد المصرى ليس
نتيجة ظروف الحرب ولكن نتيجة الاندفاع فى تيار
الاستهلاك والانفتاح وعلى الرغم من ارتفاع
معدلات النمو الاقتصادى خلال هذه الفترة .

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الاضدى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	١٦٣١
المصـدر :	مجلة الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

اولا اقتصاد الحرب

التفعل وإعادة الدولة للحرب واتمكس ذلك في إنشاء مؤازرة
استندوق الطراري.

وقد تشتم الاقتصاد المصرى في فترة ما بين الحربى ١٩١٧
١٩١٧ بته "اقتصاد حرب" . وذلك لتخصيص معظم الموارد
للاغراض العسكرية للاعداد للحرب .. وقد ارتفع شعائر
الاصوات يلو فيق صوت المعركة ليغير مجالا عن اولى
مسئلة في الاقتصاد المصرى لا يوفى توجيه الاقتصاد لصالح
القطاع العسكري على حساب اللطامات للبيئة فارتفعت
معدلات الاستهلاك الحكومي للخدمة لسبا لانفاق على
التصليح والتعديرو الي نحو ١٢٠ /٪ بينما زاد الاستهلاك
الخاص بنسبة ٦٠ /٪ فقط كما تم فرض ضرائب جديدة
وزنات معدلات الضرائب الفروضة وانفلقت والقسمة السياسية
الغنية باستخدام (التحويل بالمجزر) عن طريق طبع مزيد من
القبكونت لتغطية الانفاق العام للدولة وكان لتخصيص نحو
٢٠ /٪ من الناتج القومي للانفاق الحسكرى اثره على تراجع
الاستثمارات الاخرى كما عانى الاقتصاد المصرى من عجز
متزايد في اليزان التجاري خلال فترة ما بين الحربين وقد
واجه مصر هذا المعجز عن طريق الدم العربى والقروض
من الاتحاد السوفيتى والقول الاشتراكية واستخدام جزء من
الاحتياطيات النقدية من العملات الاجنبية والاعتماد على
القروض الخارجية قصيرة الاجل ، مما تسبب في إيجاد أزمة
حادة في النقد الاجنبى مما استلزم افتتاح سياسة اقتصادية
جديدة في انطاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وفيما يتعلق بالاستهلاك العام والخاص لسد راد
الاستهلاك الحكومي بمعدلات مرتفعة خلال الفترة من ١٩٦٧
١٩٧٣ . تزايدت نشاط الدولة وتعاظم دورها الاقتصادي حيث
اضطلع القطاع العام بتوفير احتياجات مرحلة الاستعداد
لحرب أكتوبر وارتفع الاستهلاك الحكومي من ٤٨٨ مليون
جنيه عام ١٩٦٧ إلى ١٠٧٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣ بنسبة
٧١٢٠٠ /٪ بتوسط سنوى قدره ٢٠٠٠ /٪ بينما كبلن متوسط
التزايد السنوى للاستهلاك الخاص خلال نفس الفترة ٦٠ /٪
سنويا وهو ما يفسد كبح الانفاق الخاص من خلال القيود
المالية (بفرض ضرائب جديدة وزيادة معدلات الضرائب التي
كانت مفروضة).

وقد جاء التزايد في حصة الضرائب من الضرائب غير
الباشرة بصفة أساسية بين الجمارك حيث ارتفعت
حصيلتها من ٤٤٢٠ مليون جنيه عام ١٩٦٧/١٩٦٨ إلى
نحو ٧٤٠٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣ وشكلت ٢٠٠ /٪ من
إجمالي حصيللة الضرائب عام ١٩٦٧/١٩٦٨ .

وقد شهدت هذه المرحلة تراجع معدل الاستثمار من
١٠٠ /٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٦٧/٦٨ إلى نحو
٢٠ /٪ من الناتج المحلي عام ١٩٧٣/٧٤ كما يتبين من
الجدول رقم (١)

تكد الاقتصاد المصرى خسائر كبيرة بعد حرب يونيو
١٩٦٧ : نتيجة لفقدان كل شبه جزيرة سيناء ، وما بها من
ثروات طبيعية في مقدمتها البترول الذي كان يمثل نصف
إنتاج البلاد فضلا عما تشتمه سيناء من مناجم الفحم
والمنجنيز بالإضافة إلى فقدان الاسكانات السياحية
لسباسب بالإضافة لانغلاق ثلاثة السويس مما اضاع على
البلاد حصة مة من النقد الاجنبى وفقدت مصر إيرادات
كانت قد بلغت نحو ٩٠٠ مليون جنيه عام ١٩٦٧ اي نحو
٢١٩٠٢ مليون دولار باسعار الصرف في ذلك الوقت يوازى
نحو ٤ /٪ من الناتج المحلي الاجمالي في ذلك العام . (وكان
سعر الصرف خلال الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٣ الجنيه يعادل
٢٠٢ دولار ، اي أن الدولار يساوى ٤٢١٨ ،) وقد استمر
توقف الملاحة في قناة السويس منذ منتصف عام ١٩٦٧ حتى
إعادة الانفتاح عام ١٩٧٥ ، مع توقف النشاط الاقتصادي
في مدن القناة الثلاث بورسعيد والإسماعيلية والسويس
وتسريح مليون من المواطنين في إطار عملية تهجير سكان
مدن القناة إلى داخل البلاد .

امت حالة اللا سلام والا حرب التي سالت للنطقة في تلك
الفترة إلى تأثر حركة السياحة
وقد تدرت الإيرادات السياحية التي فلتها مصر خلال
هذه الفترة بنحو ١٠٠ الف جنيه يوميا اي ما يعادل نحو
٣٦٠٠ مليون جنيه سنويا تعادل ٧٤ مليون دولار في ذلك
الوقت .

الخسائر في الموارد البشرية بسبب الحرب حيث فقدت
مصر الآلاف من شبابها الذين يشكلون المعصر الأساسي
في تحقيق التنمية الاقتصادية .
تعود الوصول الانتاجية وتعرض شبكة البنية التحتية
للاستهلاك والاستخدام في الجهود العربى بالإضافة إلى
تدمير جزء منها في الحرب مع توقف عمليات الصيانة
والتحديث .

كما اثرت الحرب على طريقة تخصيص الموارد
الاقتصادية بين الاغراض الحربية والمغنية في إطار ما يعرف
ب"اقتصاد الحرب" ، حيث اصبح على الاقتصاد المصرى ان
يكيف لروايعه لتحويل الانفاق الحسكرى سواء في مسروره
الجارية بشراء اسلحة او إعادة بناء وتطوير البنية الأساسية
العسكرية التي دمرت في الحرب عام ١٩٦٧ كما طالب ضغط
الاستهلاك المحلي لتغطية الواردات للنفية او لبقائها عند
مستوياتها دون زيادة لتوجيه حصيللة النقد الاجنبى إلى
تجديد نشاط حسكرى .

وبالتالى اتسم الاقتصاد المصرى في هذه المرحلة بحالة

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	نزيهة الافندي
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	١٦٣١
المصدر :	مجلة الاحرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

من العملات الأجنبية لمواجهة العجز ، وهذا أدى إلى إضعاف السيولة النقدية للاقتصاد المصري من العملات الأجنبية في نهاية سنوات الحرب.

(٤) زاء الاعتماد على التمويل الخارجي من خلال القروض قصيرة الأجل في ظل العجز الكبير في ميزان المدفوعات بسبب زيادة الواردات الضرورية للتسريع بتجديده الظروف للجيش لخوض حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وقد تعرضت شبكة البنية الأساسية للاستهلاك والتدهور بسبب سنوات الحرب كما تراجعت معدلات الاتجار والاستثمار وتجهزت الصناعات بسبب الحروب المتوالية التي خاضتها مصر ؛ ما أدى إلى تدهور معدل التعامل التجاري (في غير صالح مصر) . كما انخفض حجم الاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية وهو ما انعكس في حدوث أزمة شديدة في النقد الأجنبي وبالتالي كاد أن يفتتح سياسة اقتصادية جديدة لمواجهة التدهور الاقتصادي الذي لمرته سنوات الحرب.

ثانياً سياسة الانفتاح الاقتصادي ١٩٧٤

التشجيع الفطري لسياسة الانفتاح الاقتصادي جاء في ورقة أكتوبر التي جعلت أحد الهياكل الرئيسية للجمعية المصرية في المرحلة القادمة ، يعني فتح الاقتصاد المصري للاستثمار الخاص المباشر من جانب الدول الأجنبية وخاصة الغربية.

حيث أن الاستثمارات لا تأتي إلا من تلك الدول بحكم طبيعة نظامها الاقتصادي والاشعاعي ما هو الانفتاح الاقتصادي؟

عرف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سياسة الانفتاح بأنها سياسة اقتصادية أخذت بها مصر في السنوات الأخيرة ، إلى جانب غيرها من السياسات بهدف تشجيع ومحفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية وكذلك المصرية على القيام بتحويل وثباتها للبروزات الاقتصادية الخلقية التي تحتاج إليها مصر في ضوء متطلبات الخطط الاقتصادية المصرية وذلك بالإضافة إلى تزويد مصر بلحاح ما في العصر من خبرة وعلم وتكنولوجيا واستثمار رؤوس الأموال وهذا ليس مقصوراً على إنشاء للشروعات الجديدة بل أنه من الممكن أن يساهم في تحسين وتطوير المشروعات القائمة.

ويمكن تحديد إطار سياسية الانفتاح في بعدين أساسيين:

(١) تحرير الاقتصاد القومي من القيود التي تعوق حركته وتحد نموه والقيود المانع والبيئة التي تمكنه من الانطلاق والقدرة على المنافسة الدولية.

(٢) استقطاب الأموال العربية والأجنبية والتكنولوجيا المتطورة بغرض الاستثمار.

جدول (١) معدل الاستثمار خلال الفترة ١٩٦٧/٦٦ إلى ١٩٧٣

السنوات	معدل الاستثمار
١٩٦٧/٦٦	١٥.١
١٩٦٨/٦٧	١٣.٤
١٩٦٩/٦٨	١١.٩
١٩٧٠/٦٩	١٤.٤
١٩٧١/٧٠	١٣
١٩٧٢/٧١	١٢.٤
١٩٧٣	١٣.١

المصدر البنك الدولي

وهذا التراجع في معدل الاستثمار أدى إلى تراجع معدل النمو الحقيقي الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجع إلى ٢.٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٣

وبالنسبة للعلاقات التجارية الخارجية فقد عانى الاقتصاد المصري من عجز متزايد في الميزان التجاري خلال فترة ما بين الحربين حيث تدهورت نسبة تغطية الصادرات للواردات نتيجة انخفاض معدل زيادة وتزايد الدخل القومي وعدم إمكانية مواجهة الزيادة في الطلب من طريق النمو في الناتج المحلي كما خاضعت للتخمس المفككة ارتفاع أسعار الواردات تراكباً مع استيراد السلع الكمالية فضلاً عن زيادة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية الواجبة للاستعمال الشخصي بنسبة ٧٠٪.

كما أن مصر بدأت تراجعه متعاقب في البدين الخارجية التي حصلت عليها سواء في الفترة السابقة للحرب أو خلال نفس الفترة ومان أجل استحقاقها مما أدى إلى ارتفاع معدل خدمة الدين الخارجي إلى ٢٤٪ (نسبة ما يدفع في شكل فوائد الدين إلى قيمة الصادرات من السلع والخدمات) وفقاً للبنك الدولي عام ١٩٧٣.

وقد وصل مجموع الميزن خلال الفترة من ١٩٦٧ من ١٩٧٣ ٢.٧ مليار دولار منها ٢.٢ مليار دولار عجز في الميزان التجاري ودوالي ١ مليار دولار لاستهلاك الدين المتوسطة والطويلة الأجل وكان على مصر أن تفتقر من الخارج لتمويل العجز في ميزان مدفوعاتها، وقد ولهمت مصر العجز التجاري من خلال عدة طرق منها:

(١) الدعم العربي الذي قررته اللجنة العربية في الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ في أعقاب أزمة ١٩٦٧ حيث قدمت للدول العربية المساعدة لتدوير دعماً بعبوض النقص في الإيرادات الناجمة عن إغلاق قناة السويس وخسائر الحرب التي تسببت فيها مصر.

وقد وصلت أرقام هذا الدعم إلى ١٣٩.٣ و ٢٢٢.٣ و ٢٢٢.٧ مليون جنيه خلال أعوام ١٩٧٠/٦٩ و ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٢/٧١

(٢) القروض من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية ؛

بلغ المتوسط السنوي لها ١٢٣ مليون دولار سنوياً خلال سنوات الحرب وقد استخدمت القروض السوفيتية بصورة خاصة في تمويل استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية.

(٣) استخدام جانب من الاحتياطيات النقدية

اسم كاتب المقال :
رقم العدد :
تاريخ الصدور :

نظرة الاقننى

١٦٣١

٢٠٠٠/٤/١٠

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية
المصطلح : مجلة الاهرام الاقتصادى

المواهل التى دفعت

إلى اتباع هذه السياسة :

نستطيع ان نعين بين نوعين من العوامل التى تسهم فى اتباع هذا النمط من السياسات الاقتصادية

(١) العوامل الداخلية :

١ - الصغوبىات والاختناقات الاقتصادية التى واكبت الأوضاع الاقتصادية فى بداية الستينات .

ب - الانكسار من الداخل والانكسار من الخارج :

انت أزمة ١٩٧٧ واممال النمو فى قطاعات النشاط الاقتصادى وتعبئة النشاط الاقتصادى لخدمة الأعمال العسكرية (الاقتصاد الحربى) إلى إقبال كامل للميزانية المصرية بالاضافة إلى انقطاع إيرادات كل من قناة السويس ، إيرادات بترول سيناء ، كل ذلك أدى إلى تفاقم معدلات التخميد الاقتصادى وزيادة حاجة مصر لقبول الاستثمارات المباشرة سواء كانت عربية أو اجنبية .

ج - مصادم التراكم الرأسمالى للانفتاح .
الفاوض المتحققة من النشاط الرأسمالى الخاص فى مجالات الزراعة والصناعات المتوسطة والصغيرة والتجارة الداخلية والملاوات .

٢ - الأرباح المتدفقة للقطاع الخاص من خلال تعامله مع الهيئات الحكومية والقطاع العام خاصة فى مجال التوريدات والملاوات وبخيله بسيطاً فى تداول السلع بين هذه الهيئات من خلال المزايدات والمناقصات التنظيمية وكذلك الأرباح التى حققها بعض الأفراد من خلال ظروف الندرة الشديدة فى بعض السلع التى تلتى دعماً حكومياً .

٣ - الثروات التى تحققت لبعض العاملين فى القطاع العام نتيجة رسميد المهارات والخبرات والمعرفة الفنية والإدارية التى اكتسبها أثناء العمل ثم هجرة هؤلاء القطاع الخاص أو البلاد العربية للعمل فيها .

(٢) العوامل الخارجية :

١ - حدوث ثبات فى وجهات النظار السياسية بين مصر والاتحاد السوفياتى فربط عليه توقف دول العالم الاشتراكى عن تمويل وتنفيذ مشروعات الخط المخطط عليها والمطالبة بتسديد مصر لما عليها من المزايدات دون اعتياف للصعوبات التى كانت تواجه الاقتصاد المصرى .

ب - التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية .

اهداف الانتاج الاقتصادى :
كان الهدف القومى العام الرئيسى الذى تسعى الدولة إلى تحقيقه من وراء تطبيقها لسياسة الانتاج هو تحقيق النمو الاقتصادى السريع من خلال عدة اهداف فرعية نستعرضها فيما يلى :

(١) فى المجال لالى والاقتصادى :

١ - تحسين مركز مصر المالى والقضاء على العجز فى الموازنة العامة للدولة

ب - توفير التمويل اللازم لمشروعات خطط التنمية الاقتصادية دون اللجوء كامل الدولة

ج - زيادة موارد الدولة من المعسلات الاجنبية .

د - زيادة إيرادات الدولة بوجه عام

هـ - تحسين وضع ميزان المدفوعات المصرى

و تحسين مركز الجنيه المصرى فى السوق العالمية

(٢) فى المجال التجارى :

١ - تحرير التجارة الخارجية المصرية .

ب - تنوع الصادرات وإتسارها عالمياً

ج - الحد من الواردات الأجنبية عن طريق

الافتقار الذاتى لبعض المنتجات

د - تحسين مركز مصر التجارى من خلال تقليل العجز

فى الميزان التجارى للمصرى

(٣) فى مجال الاتاج :

زيادة حجم الاتاج القومى وتحسين نوعية المنتجات

المصرية وتطويعها وذلك عن طريق :

١ - الاستغلال الأمثل للموارد والامكانيات المصرية من

طريق استقطاب رأس المال من الخارج لتحصيل كثير من

الاتاحة الانتاجية صغيرة الحجم إلى الاتاج بحجم كبير

وما ينتج عنه من تخفيض تكلفة الوحدة الانتاجية كما

يمكن دعم قطاعات النشاط الاقتصادى التى تواجه مجزاً

ومصوراً فى التمويل وذلك بتوفير امتيازاتها المالية .

ب - يساعد ائمال عنصر المنافسة الشريفة والضرورة

بين للضرورات فى ظل سياسة الانفتاح على تطوير

و تحسين المنتجات المصرية .

ج - يمكن الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا الحديثة

النهوض بالصناعات القائمة مما يساعد على تطوير

منتجاتها لتتسار لتتجات العالمية .

(٤) فى مجال المالية :

١ - لتاحة وتوفير المزيد من فرص العمل امام

المصريين سواء فى مشروعات الانفتاح أو فى

بالتى قطاعات النشاط التى سوف تكتل بقيام

مشروعات الانفتاح .

ب - اكسب العمالة المصرية خبرات ومهارات

جديدة نتيجة لاحتكاكها بالعاملين الاجانب فى

مشروعات الانفتاح .

ج - تحسين مجالات وتوفر العمل لالحلى

والارتفاع بمستويات الاجور فى مصر .

نمط التمويلى للامت لتحقيق سياسة الانتاج

الاقتصادى فى :

١ - الاستثمار الكفلة من رأس المال الحريرى

والاقتصادى

٢ - التركيز على اجتذاب رأس المال من كل

القطاعات الأجنبية الراغبة فى الاستثمار

وكذلك تشجيع رأس المال المردى

ج - عدم إهمال المصارى المحلية للمساهم فى

عمليات التكوين الرأسمالى .

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية
المصدر :	مجلة الاحرام الاقتصادى -
اسم كاتب المقال :	نزيهة الانسى
رقم العدد :	١٦٣١
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

١. الاتجاه إلى الحق لرحب واوسع في خلق مجالات للاستثمار في قطاعات السياحة والزراعة والبنى والجوى والاعتماد بالبنوك والتأمين.

٢. إعادة النظر في الاهداف النسبية التي كانت معطاة لخصائص التمويل والتركيز على التمويل النقدي والتمويل الخارجى.

٣. استخدام الاساليب العلمية في تحديد معايير الاستثمار الفنية والمالية والاجتماعية سواء كانت جزئية او معايير كلية.

الاستثمار في الخصميينات والمستفيدين :

١. الخطوة الاولى كانت اصدار القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٢ بتشجيع الاستثمار الاجنبى في مشروعات التنمية الاقتصادية في القطاعات الهامة مثل الصناعة والتعدين والطاقة والنقل والسياحة ولقد عدل هذا القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٤ ليجعله أكثر جاذبية وإغراء لرأس المال الاجنبى.

٢. القرار الجمهورى رقم ٢١٠٨ الذى صدر فى ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٦١ والذي جعل قبول مشروعات الاستثمار الاجنبى مشروطا باستصدار قرار جمهورى.

٣. اكد ميثاق العمل الوطنى الصادر عام ١٩٦١ الحاجة إلى رأس المال الاجنبى

٤. صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٦ المتعلق بإقامة منطقة حرة في بورسعيد مفتوحة لراس المال الاجنبى الذى يستثمر في المنطقة الحرة مع تقرير ضمانات ضد التأميم ولكن هذا القانون لم ينفذ له ان يطبق بسبب حرب ١٩٦٧ والغزو الذى أعقبتها.

٥. سمح القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ والخاص بالبيئات والشركات الصناعية مشاركة رأس المال الاجنبى في المشروعات العامة.

٦. الخطوة الخامسة على طريق الانفتاح جاءت في القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ لاستثمار المال العربى والمناطق الحرة وقد شمل هذا القانون ضمانات ضد المصادرة والتأميم والاستيراد لإغراض المنفعة العامة الا بتعويض عاجل. ونص القانون على أن المشروعات التى تشتمل طبقا له تعتبر مشروعات خاصة بصرف النظر عن الطبيعة القانونية للمساهمين وقد اتمت بموجب هذا القانون هيئة استثمار المال العربى والمناطق الحرة لاختيار المشروعات والموافقة عليها.

توازين الانفتاح الاقتصادى في السبعينيات :

أهم الاجراءات التى شكت سياسة الانفتاح الاقتصادى

١. القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته لقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ رقم ٢٣ خولة منقولة انتقلت على طريق الانفتاح وأدم ما ينص عليه :

١- فتح باب الاقتصاد المصرى لرأس المال الاجنبى والأجانبى في شكل استثمار مباشر في كل الميادين تقريبا.

ب. توظيف رأس المال الاجنبى مشاركة مع رأس المال المصرى العام والخاص مع تقرير اشراف على المال العربى والاجنبى في مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملة الحرة حتى كانت افروع مؤسسات مركزها في قنارى وجوز انفراد رأس المال العربى او الاجنبى في الحالات المحددة وبصرف النظر عن الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة في الشركات المنفحة بلحاكم هذا القانون وتعتبر هذه الشركات من شركات القطاع الخاص.

ج. عدم جواز تقييد المشروعات أو مصادرتها.

د. اعفاء الأرباح التى تحققها المشروعات اشرافا على المال العربى والمجتمعات ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعلقاتها ومن الضريبة العامة على الارباب وذلك كله لمدة ٥ سنوات ويسرى الاعفاء وللمدة الناقصة على الأرباح التى يصاد استثمارها في المشروعات والاحتياطات الخاصة كما نص على الاسهم من رسم المصلحة إذا اشتملت تلك اعتبارات المصالح العام ويكون الاعفاء بالنسبة الى مشروعات التنمية وإنشاء الموانئ الجديدة واستصلاح الاراضى إلى مدة عشر سنوات يجوز مدتها بقرار من رئيس الجمهورية إلى (١٥ سنة) كما يجوز (بقرار من رئيس الجمهورية) اعفاء كل عناصر الأصول الرأسمالية والقروض وتركيبات البناء المستوددة من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية.

(٧). القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للاستيراد والتصدير:

نص على أن يكون الاستثمار مفتوحا للقطاع الخاص كما هو مقرر في القطاع العام كما أباح للأفراد استثمارا لاشياء للاستخدام الشخصى لما بالنسبة للتصدير فقد نص القانون على أن يكون مجال التصدير مفرحا أمام القطاع العام والقطاع الخاص والأفراد.

وكتيجة لهذه التسهيلات تم تفكيك احتكار الدولة وسيطرتها على التجارة الخارجية وعلى ذلك صدر قرار وزير التجارة رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٧٥ ميجل للأفراد الاستثمار من الخارج فيما عدا ١٨ سلعة تصد حق استيرادها على القطاع العام مثل القمح والقطن والقطن والقطن الخ.

٢. قانون النقد الاجنبى رقم ٧٧ لسنة ١٩٧١ وكان يهدف تحرير معاملات النقد الاجنبى في الداخل حيث أثر في كل شخص قانونى باستثناء البيئات الحكومية والهيئات العامة ومشروعات القطاع العام في الاحتفاظ بال نقد الاجنبى حتى يحصل عليه من أى مصدر فيما عدا صادرات السلع والسلعيات ولا يتحمل بال نقد الاجنبى من خلال البنوك لخدمة تلبية رعايا مصرى ينو القطاع العام مشافا إليها بنك شجر التعلين وبنك مصرى الدولى وبنك مصرى الأمريكى ولائحة أن البنوك الثلاثة هى بحكم القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ بنوك خاضعة يشارك فيها رأس المال الاجنبى

(٤) نظام الإستيراد بدون تحويل عملة: سمح للأفراد باستخدام مواردهم بال نقد الاجنبى لن سخدمها في التيراد مباشرة من الخارجة إلى الرجوع إلى جهاز المصرى وبنك طبقا للقرار الإدارى رقم ٦١ لسنة ١٩٧٤ ثم القرار ٢٨٩ لسنة ١٩٧٤ .

(٥) انهاء العمل باتفاقيات التجارة والدفع: هي لاتفاقيات ثنائية تنتم التجارة بين بلدين وتحدد السلع محل التبادل وقد قامت سياسة الانفتاح بتصفية الاتفاقيات المعمول بها من مصر والبلدان الأخرى وانتقال إلى ممارسة التجارة الحرة على أساس المعاملة الحرة .

(٦) إعادة تنظيم القطاع العام :

بدأت عملية إعادة تنظيم القطاع العام سنة ١٩٧٥ بصدر القانون رقم ١١١ إلغاء المؤسسات العامة (التي كانت تدرج بدو الشركات القابضة التى تنسق وتخطط وفى بعض الأحيان تتابع نشاط الشركات التابعة لها)

(٧) الترخيص للقطاع الخاص بالقيام بأعمال الوكالة التجارية حيث قصر القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ القيام بأعمال الوكالة التجارية على القطاع العام ونص على ذلك على نطاق هذه الاعمال محصورا إلى ١٢ شركة حتى عام ١٩٧٤ على هذه الاعمال صدر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٤ مريخا للقطاع الخاص القيام بأعمال الوكالة التجارية وأبقى ذلك القرار الجمهورى رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٤ الذى قصر مزاولة هذا النشاط على المصريين وبلغ عدد الترخيص المنحىة حتى أكتوبر ١٩٧٨ حوالى ١٠٠٠ ترخيص لتشمل ٦٠٠ شركة لجنبة

٨. إلغاء قرار الخصميين الوظيفى للبنوك الصادر في عام ١٩٧١ -

وذلك في عام ١٩٧٥ كما صدر لقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص ببنك المركزى وميكال الجهاز المصرى وعلاقة البنوك ببنك الدولة كما شهدت هذه الفترة إقامة العديد من بنوك الاستثمار وافروع البنوك الاجنبية وكذلك البنوك للشركة ائتمانية في البنوك للتخصمة

التناتج الإيجابية والسلبية لسياسة الانفتاح

إيجابيات سياسة الانفتاح الاقتصادى

القدرة على اجتذاب المزيد من الاموال فقد حلت نقدا على اجتذاب قدر من رؤوس الاموال العربية والاجنبية والمصرية للاستثمار في تمويل مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة مشروعات جديدة في كثير من قطاعات الاقتصاد القومى وذلك في ظل عدد من القوانين الاقتصادية كانت لها الكثير من الضمانات الضريبية ووفرت للمستثمرين الاموال الكلفة والاكتفاء في الخصميين المصرى ووسعت الطاقه الاستثمارية له وخاصة أنه قد صاحبها استقرار سياسى واجتماعى في البلاد.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية

المصدر : مجلة الاهرام الاقتصادية - تاريخ الصدور : ١٩٨٠/٤/١٠

اسم كاتب المقال : نزيهة الافدى

رقم العدد : ١٦٣١

رقم الصفحة : ٢٠٠٠/٤/١٠

سبلات سياسة الانفتاح الاقتصادي

للتزايد المتوازيه العامة للدولة وإرتبهاه بالتوسع الضخم فى الائتمان فقد ففز حد العجز الى ما يقرب من ٤٠٠٠ بين عام ١٩٧١ و١٩٧٢ وبلغت ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

٨. جاء هذا النمط الانفتاحي محميا بدينون خارجية ثقيلة وصلت الى ١٨.٢ بليون دولار حسب تقدير المؤتمر الاقتصادي (أبريل ١٩٨٢) وتزايد واضمح واستمر في عجز للبرازيل التجاري ويبدو شديد في سدد الصرف للجنه المصري وكل ذلك انعكس في تزايد تبيسنا الاقتصادية ومن ثم تناقض حساسيتها لاية تطورات خارجيه.

ثالثا: حركة القطاعات الاقتصادية خلال السبعينات

الاستثمار: طبقا لتقديرات وزارة التخطيط فإن الاستثمار لدخل البلاد طبقا للتأثير رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بلغ ٧٠.٢ مليون جنيه خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩. كما يلاحظ تصاعد الاستثمار الثابت اي في تكوين الصنل الإنتاجية في مشروعات داخل البلاد بحيث وصل عام ١٩٧٩ الى ١٧ مليا ما كان عليه في عام ١٩٧٥ وهذا معدل اسرع بكثير من معدل هذا ١٩٧٥ وصل في حوالي ٢٨٪ عام ١٩٧٩ ويستمر هذا بلائح تطورا على برجا كبيرة من الاممية ويبدو ان معدل القاتن رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ والقائون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ يفتح نلس الاستياارات التي كانت مسخرة في القاتن الأول للمشروعات التي يساهم فيها مصريين بالكامل في الفترة الهاتئة في الاستثمار في قطاعات الزراعة والصناعة والقوات والخدمات الصحية وهذا ما يتضح مما يلي-

جودة عبد الخالق محرر تجربة الانفتاح الاقتصادي .. الجدير بالصما والمستقبل الجمية المصرية للتأستاد والتشريع

١. البيانات الاحصائية للفترة ثلاثة ملايين - من الرغم من تزايد الاممية السبعية للاستثمار في ١٩٧٩ (من ٢٩.٢٪ الى اجمالي الاستثمار في ١٩٧٩ الى ٢١٠.١٪) لاراول استثمار القطاع العام والى ٢٨٤.٩٪ من ١٩٧٩.

٢. بالنسبة للقطاعات الإنتاج المادي (زراعة، صناعة، وتعددين بدولة كهرباء، مقاولات) تتناقص نصيبها النسبي في اجمالي

١. يلاحظ ان النمو المرتفع لم يكن مقدريا بتغيرات هيكلية تنكث منياا الاقتصادي وضع الفصل عن ذي قبل بل جاء هذا النمو مصحوبا بنمو كبير في قطاع الخدمات والمال والتجارة وقطاع الاسكان الفاخر في الوقت الذي خيم فيه الركود على قطاعات الإنتاج السلي (الزراعة والصناعة) باستثناء البترول.

٢. يصاحبه هذا النمو ضخمة من مجالات ذات طبيعة مؤلفة واتتحت تحت سيطرة صانعي القرار المصري إذ كانت هذه الصلاص مركزية في إنتاج وتصدير البترول بمعدلات مرتفعة وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج وتزايد ايرادات السليمة وقناة السويس فضلا عن زيادة حجم القروض الاجنبية.

٣. اقرن هذا النمو بملغوات حاد في توزيع الدخل والبروة القومية وذلك بزيادة تركضا في ايدى اصحاب عوائل حقوق السلي (الارباب) والى (الاربعة) على حساب تدهور نصيب اصحاب الدخل الثانية من الاجور والمزروعات مما ادى الى تفكوت مماثل في التوزيع المعيشة.

٤. يلاحظ ان الانفتاح قد يؤد الى جنب الاستثمارات الاجنبية والتكنولوجيا الحديثة بالصورة المتوقعة سابقا حيث تبين ان الجزء الأعظم من الاستثمارات التي تمت في ضوء القاتن رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ كانت من اموال مصرية وان الجزء الغالب من الاستثمارات الاجنبية قد تركز في قطاع البنوك والتجارة والفنقة التي ترتفع فيها معدلات الربح بص.

٥. الترن هذا النمو الانفتاحي يتراجع واضمح لتور التخطيط القومي وانكماش ملموس في حجم القطاع الصناعي وينمو وتزايد لتوى السوق في عمليات تخصيص وتوزيع للوارد ونظرا للتفاوت الحد الذي حدث في توزيع الدخل القومي فان هيكل الطلب الكلي الذي تأسس على هذا التوزيع للتفاوت قد اثر على اتجاهات الاستثمار وذلك بزيادة تركضا في مجال الحاجات الكمية والترويفية لوى الدول المرتفعة على حساب اجمالي لشياح الحاجات الاساسية.

٦. الترن هذا النمو المتفتح يتعرض الاقتصاد المصري لرياح شديدة من المنافسة الاجنبية ففترض النشاط الإنتاجي العام والخص للحدود واضمح مما انعكس على تزايد المخزون السلي للقطاع العام وعلى تملك الكثير من الوحدات الإنتاجية في القطاع الخاص.

٧. حدث اختلال واضح في التوازن الاقتصادي الداخلي الامر الذي يهيمه في ارتفاع المتواصل للاسعار نظرا للعجز

كما ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي بان صمرت في صالحها اقرارات مصرفية مشجعة للمصريين العاملين بالخارج على تحويل مخصصاتهم الى مصر وزيادة تدفق هذه التحويلات حتى بلغت عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ حوالي ١٧٤٤ مليون جنيه بعد ان كانت ٢٨٨ مليون جنيه فقط عام ١٩٧٥ اي بمعدل نمو ٥٠٨.٨٪ وتبلغ قيمة التحويلات للتقنية المصرية العاملين بالخارج عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ حوالي ٧١٩ مليون جنيه بنسبة ٤١.٢٪ من اجمالي تحويلات المصريين العاملين بالخارج بينما تبلغ قيمة تحويلاتهم البعينة (الاستيراد بدون تحويلات عملة) في نفس العام ١٠٢٧.١ مليون جنيه بنسبة ٥٨.٨٪.

(٢) ارتفاع معدلات التضخم والاستثمار والناتج القومي.

تشكل البيانات الاحصائية عن الاتي -

١. زيادة المخزونات المحلية من ١٩٧٧ مليون جنيه عام ١٩٧٤ الى ٣.١٣.٤ مليون جنيه عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ وارتفاع معدل نموها من ٢٥٪ (٢٥٠٪) بالقياس الى ١٩٧٣ عام ٢٢.٢٢٪ عام ١٩٨١ / ١٩٨١ بالقياس الى عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ وارتفاع نسبة المخزونات المحلية من ٢٥.٦٪ عام ١٩٧٤ الى ٥٠.٧٪ عام ١٩٨٠ / ١٩٨١.

ب. زيادة الاستثمار القومي من ٦٤ مليون جنيه عام ١٩٧٤ الى ١٩٨١ مليون جنيه عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ وان انخفاض معدل نمو هذا الاستثمار من ٢٣.٥٪ عام ١٩٧٤ (عنه في عام ١٩٧٣) الى ٢٤.٥٪ عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ (عنه في عام ١٩٨٠ / ١٩٨١) لا ان ذلك يمكن تفسيره بان عام ١٩٧٤ هو العام الثاني لحرب أكتوبر ١٩٧٣. والى بدأت فيه الدولة باصلاح المسار الاقتصادي الداخلي وزيادة الاستثمارات القومية لتعويض انخفاضها الشديد عام ١٩٧٣ إذ لم تكن تتعدى ٤٢ مليون جنيه اما في السنوات الأخيرة فقد ارتدت قيمة الاستثمار القومي حتى بلغت ٤١٣ مليون جنيه و ٢٧٧.٧ مليون جنيه في عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ على التوالي.

ج. ارتفاع نسبة المكون المحلي من اجمالي الاستثمار القومي من ٣٠.٨٪ عام ١٩٧٤ الى ٢٧.٢٪ عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ مما يعنى زيادة الاعتماد على اللوارد المحلية في تمويل الاستثمار القومي.

د. ارتفاع معدل نمو الناتج القومي من حوالي ٥٪ عام ١٩٧٤ عنه في عام ١٩٧٣ الى ٢٣.٩٪ عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ عنه في عام ١٩٨٠ / ١٩٨١.

هـ. زالت الاممية النسبية لاسعامة قطاع البترول في الناتج القومي من حوالي ٢٠.٨٪ عام ١٩٧٤ الى ٢١.٢٪ عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ كما ساهمت قناعة السويس بحصولي ٢٣.١٪ من الناتج القومي عام ١٩٨٠ / ١٩٨١

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية
المصنف :	مجلة الاهرام الاقتصادى
اسم كاتب المقال :	تريزة الاندى
رقم العدد :	١٦٣١
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

الجدول:

ظهر البترول لأول مرة في جمصة في خليج السويس عام ١٨٨٩ لم يبدأ الاستغلال الفعلى الا في ١٩٠٩ وبمعدل متوسط جدا وبمعدل ١٥/١١ برميل في السنة وقد تحقق اول اكتشاف هام في بلاعيم في ١٩٥٥ وفي ١٩٦٥ وحصل الانتاج الى ١٢٠٠٠٠ برميل في اليوم واستمر في الزيادة حتى وصل الى ٤٥٠٠٠٠ برميل في اليوم في عام ١٩٧٧. وقد كان الانتاج في زيادة مستمرة منذ ١٩٧٧ حتى وصل اجمالى ما انتج الى ٢٠٠ مليون طن متري. زاد الى ٢٤٠ مليون في ١٩٨٨، و٣٦٠ مليون في ١٩٧٩، و٢٩٠ مليون بالبسية لعام ١٩٨٠ وشرف الهيئة المصرية العامة للبترول على استغلال البترول بوساطة الشركات العاملة للبترول على اساس المشاركة حيث يتم تقسيم الناتج بين خمس مقابل التكليف بنصيب يتراوح بين ٦٥ - ٨٥ % للهيئة المصرية وقد استثمرت شركات البترول الاجنبية (بمايوين جيتيه بالاسمار الجارية) ٢٢، ٨١، ١٥٥، ١٦٦، ٢٧١ في السنوات من ١٩٧٤ الى ١٩٧٩ على التوالي.

وكان نصيب الهيئة فيما استخرج من البترول في السنوات من ١٩٧٧ الى ١٩٨٠ مايزيد قليلا على ٧٨٠ من اجمالى الانتاج وقد كان نصيب الهيئة (مع ما اشترته من الشركات الاجنبية وبمعدل نسبة شغيلة جدا) ١٧٠ مليون طن متري في ١٩٧٧، و١٨٠.٨ في ١٩٧٨، و٢٠٠.٧ في ١٩٧٩، و٢٣٠ في ١٩٨٠ وقد تم توزيع جزء كبير منه محليا ١١٠ مليون طن في ١٩٧٧، و١١٠ في ١٩٧٨، و١٢٠.٢ في ١٩٧٩، و١٢٠.٨ في ١٩٨٠. وصدر منه في نفس السنوات على قدرالى ٦ ملايين طن، و٤.٢، ٩.٨، و١٠.٢ في السنوات من ١٩٧٧، و١٩٧٨، و١٩٧٩، و١٩٨٠ في الخارج، ويتم التوزيع في معامل كان يوجد اربعة منها في مصر قبل ١٩٧٧ لثلاث في السويس وثلاث في

لم يعد اداء الصناعة في السبعينات كثيرا من فكل القطاع الصناعي اذا ما استبعد انتاج البترول نادا ما استخرا قيمة ناتج من البترول فإن التنتج القاعدية تمثل ٨٠ % من اجمالى الناتج الصناعي والتنتج الكيماوية والدوائية ٩٥ %، والتنتج المعدنية ٢٢ %، والتنتج الهندسية والكهربائية ١٦ %، ومتنتج مواد البناء والحرايريات ٤ %، ومتنتج الفزل والفسيد ٢٤ %، وبالنسبة لعام ١٩٧١ فلما ما اخذنا مساهمة هذه الفروع في الناتج الصناعي في عام ١٩٧٩ وجدنا ما على التالي ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	نيرة الافندي
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	١٦٣١
المصدر :	مجلة الاحرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

توزيع القوى العاملة بين

القطاعات الاقتصادية المختلفة:

من خلال البيانات المتاحة يتضح لنا:
١. ان الزراعة مازالت تشغل نسبة ٤١٪ من السكان العاملين في نهاية الفترة اي ما يزيد على ٤ ملايين عامل بعدما يقدر من ٣٠ عاما من سياسة تمديدية رغم ضغط الزيادة السكانية وانكماشها في السنوات الأخيرة نتيجة التوسع الحضري في اجود الأراضي الزراعية والتوقف شبه الكامل لجهود استصلاح والتوزيع الزراعي في هذه الفترة.

٢. ان نسبة العاملين في الصناعة تكاد تكون ثلثية وانها لا تتعدى ٧٢٪ من القوة العاملة الامر الذي يعكس غلبة النشاط غير الصناعي على البنية الاقتصادية.

٣. فته خلال فترة الخمس سنوات (١٩٧١ - ١٩٧٥) لم تخلق إلا ١٧٣ ألف فرصة عمل في الصناعة بمعدل يقل من ٢٣ ألف فرصة في العام.

٤. ان الفترة تشهد الاتجاه نحو تخلص الوزن النسبي للعاملين في قطاعات الانتاج السلمي وزيادة الوزن النسبي للعاملين في الخدمات.

٥. استمرار التوسع الكبير في اعداد العاملين في القطاعات الخدمية وعلى الأخص في الفرقة بل ان عددهم يتزايد بمتوسط معدل سنوي يساوي ٤٪ في الوقت الذي لا يزيد فيه العمالة الصناعية الا بمتوسط معدل سنوي ٢٪.

وفيما يتعلق بالمساهمة النسبية للقطاعات المختلفة في اجمالي الناتج المحلي بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٩ يتضح لنا:

١. ان الوزن النسبي لسلعة الزراعة في إنتاج الناتج المحلي يتناقص بنسبة ٢٧٪ خلال الفترة وهو ما يعكس ليس فقط كبر معدل التوسع في نشاطات اخرى وانما كذلك انخفاض معدل الزيادة في الناتج الزراعي بمتوسط معدل سنوي ١.٦٪ حيث انخفضت من ٢٠.٧٪ في ١٩٦٠/٢٣.

٢. ان التوزيع النسبي للصناعة لم يتغير فقد كانت ٢٧.٧٪ في ١٩٧٠.

٣. زيادة التوزيع النسبي للخدمات بزيادة كبيرة (حوالي ٢٤٪) من ٢٢٪ في ١٩٧٠.

٤. على الرغم من توسع في استثمار البترول والتنشيط فقد تناقصت المساهمة النسبية لمنتجات الانتاج للكي من ٢٤٪ الى ٢١٪ والمعروف ان هذا الجبال هو ركيزة التوسع في للجات الأخرى اذا اريد له بكل الاقتصاد القومي ان يجد شروطه جديد الانتاج في داته

الاستكديرة ورابع في مسكر وفي ١٩٦٧ ضربت العمال للوجودة في السويس فبنى معمل بالاستكديرة واخر في شطا في وسط الدلتا.

وكانت عوائد البترول مثله كمصدر كبير من مصادر العملات الأجنبية وصل في عام ١٩٨٠ الى ٢١٪ من اجمالي الواردات من العملات الأجنبية واليارد من ١٤٪ من جميع الصادرات السلعية لسر

المساهمة:

كانت المساهمة الاقتصادية في تلك الوقت تحصر على تنشيط الزراعة وتحصل منه مصر على دخل يقدو في عام ١٩٨٠ ما قيمته ٢٤٪ كذلك هيئت حصة مجموعة السلع الزراعية فيما عدا الأرز سنة ١٩٧٩ فوصلت ٨.٢٪ بعد ان كان متوسط للفترة من (١٩٧٥ - ١٩٨٠) هو ١٢٪ كذلك هيئت حصة مساهمة صادرات الفلز والمصنجات الي ١٢٪ عام ١٩٧٩ بعد ان كان متوسط للفترة من (١٩٧٥ - ١٩٨٠) هو ٤٪ ولا يستثنى من ذلك الا صادرات السلع الكيماوية التي زادت حصتها لتصل الى ١٤.٢ مليون جنيه.

التجارة الخارجية:

١. يمثل "بترول السلعة التصديرية الأولى من حيث نسبة مساهمته في القيمة اجمالية للصادرات (٤١.٦٪) في عام ١٩٧٩ بعد ان كان المتوسط في للفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٠) هو ٢٤.٧٪ كذلك هيئت حصة مجموعة السلع الزراعية فيما عدا الأرز سنة ١٩٧٩ فوصلت ٨.٢٪ بعد ان كان متوسط للفترة من (١٩٧٥ - ١٩٨٠) هو ١٢٪ كذلك هيئت حصة مساهمة صادرات الفلز والمصنجات الي ١٢٪ عام ١٩٧٩ بعد ان كان متوسط للفترة من (١٩٧٥ - ١٩٨٠) هو ٤٪ ولا يستثنى من ذلك الا صادرات السلع الكيماوية التي زادت حصتها لتصل الى ١٤.٢ مليون جنيه.

٢. فيما يتعلق بالتركيب السلمي للواردات لقد بدأ اثر سياسة الاستيراد بظهور في عام ١٩٧٤ حيث بدأ الاتجاه بعيدا عن مجموعة الواردات من المواد الخام والسلع الانتاجية التي كانت تمثل ٦٠٪ من الواردات حتى عام ١٩٧٢ (بينما كانت السلع الغذائية تمثل ٢٥٪ والسلع الاستهلاكية الأخرى ٢١٪) نحو المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى في عام ١٩٧٤ كانت لواء الخام والسلع الغذائية تمثل ٤٨٪ من اجمالي الواردات ونزل السلعة الغذائية ٤٢٪ والسلع الاستهلاكية الأخرى ٢٩٪ وفي ١٩٧٧ كانت لواء الغذائية تمثل ٢٢٪ من الواردات والوقود ٢٢٪ والمنتجات الأولية الأخرى ٢١٪ والآلات والفرات النقل ٢٢٪ والمنتجات الصناعية الأخرى (وخاصة استهلاك) ٢٠٪.

اي ان الاتجاه العام هو زيادة الاعتماد على البترول الخام وتناقص الدور النسبي لبل والفلزات والصادرات مجالات الانتاج المادي والاتجاه نحو الانضمام على الخارج في المنتجات الصناعية (انتاجية واستهلاكية) وفي مواد للفرات.

٣. بالنسبة للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية تلذ شهدت مساهماتنا تحولاً كبيراً في مسار التجارة الخارجية باهتمامنا عن الدول الاشتراكية نحو الدول الرأسمالية المتقدمة ودول العالم الثالث بالنسبة للصادرات المصرية. وابتعادنا عن الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث نحو الدول الرأسمالية المتقدمة بالنسبة للواردات المصرية.

والصندوق رقم ٢ يوضح التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية النسبة المئوية لتوزيع المجموعات الاقتصادية المختلفة.

جدول (٢) التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

الصادرات			الواردات		
الدول الرأسمالية المتقدمة	الدول الاشتراكية	العالم الثالث	الدول الرأسمالية المتقدمة	الدول الاشتراكية	العالم الثالث
١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٠
١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٠
١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٠

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نقطة تاريخية	رقم المجلد :	١٦٣١
المصدر :	مجلة الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

ملازم كسر مائة عام من الاقتصاد 1900 - 2000

1900 - 1914 قبل الحرب العالمية
1914 - 1952 من الحرب العالمية الى الثورة

1914 - 1934 بين الحربين
1934 - 1952 الثورة - العهد الناصرى

1952 - 1976 من النكسة الى الانتصار ثم الانفتاح

1976 - 2000 تجليات الثباينات تعبرها التسعينات

اشراف

عصام رفعت

رئيس التحرير

اعداد وتحرير

نزيرة الافندى

شارك في جمع المادة التحريرية

طارق سراج - هيثم محمد صفى الدين - شيرين طارق

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	نزيرة الاندسي
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	١٦٣١
المصدر :	مجلة الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

تحديات الثمانينات

التحديات والمعوذة الى التخطيط والحظ الخمسية، إلا ان مؤشرات أداء الاقتصاد المصري استمرت في الاتجاه السلبي على صعيد التخصيم وعجز الموازنة وإضافة الى تراكم عيه الديونية الخارجية التي تجاوزت رقم اثنين وثلاثين ملياراً من الدولارات

وتد كانت هذه التطورات السلبية دفعا لحدول مصر في مفاوضات مع مجموعة ثمانية وأربعين في مايو ١٩٨٢. لإعادة جدولة للتخارج غير المسودة حتى ديسمبر ١٩٨١، والمتطلبات في يونيو ١٩٨١. وذلك في صورة التسليم نصف سنوية لمدة خمس سنوات بعد فترة سماح معاقلة، ومن المعروف أنه قد سبق توقيع خطاب التوليا مع الصندوق ١٩٧٦ ولتأينا للتثبيت في عام ١٩٧٨. تم من خلاله حصوله على تسهيلات مالية تقدر بـ ٧٢٠ مليون دولار

الا انه على الرغم من الالتئاق الموعود مع صندوق النقد الدولي وتبني خطتين خمسينية خلال الفترة منذ عام ٨٢ الى عام ١٩٩٢، ومجموعة الاجراءات التي اتخذت للاصلاح في المجالات المالية والتقنية والسياسة مع تشجيع مخاض الاستثمار ودعم الانتاج التجاري، إلا ان الضائج لم تكن مشجعة نظراً لاستمرار الاتجاه السلبي للمؤشرات الاقتصادية فقد ظل معدل التخصيم متجاوزاً للنسبة ٢٦١.٢ / ٨٩ / ١٩٩٠ مقابل ٢٧٢ / ٨٢ / ١٩٨٢، ٢٢٤ / ٨١ / ١٩٨٢.

وبعد ارتفاع معدل التخصيم نتيجة طبيعية لتغير الهائلة في حجم الاستهلاك وبخاصة الاستهلاك الخاص الذي تفرز من ١٤٤٨٥ مليون جنيه عام ٨١ / ١٩٨٢ الى ٢٩٧٠٠ مليون جنيه في عام ٨٩ / ٩٠. بينما كانت الزيادة في الاستهلاك النهائي في عام ٨٩ / ٩٠. ١٥ مليون جنيه خلال تلك الفترة وهذا يعني انخفاض نصيب الاستهلاك العام من إجمالي الاستهلاك النهائي كما ن الزيادة في الاستثمار في تلك ذات المعاملات المرتفعة حيث كانت تبلغ ٥١٥٠ مليون عام ٨١ / ١٩٨٢ و ٩٤٢٠ مليون جنيه في عام ٨٩ / ٩٠.

ونظراً للتصدد الزيادة في الاستثمار عن ملاحظة الزيادة في الاستهلاك كان من الطبيعي أن يكون الناتج المحلي الإجمالي عاجزاً عن تغطية .. الاستهلاك والاستثمار وإن تغفرت الموارد المالية بماتجاهز للحدود خلال هذه الفترة حيث قفزت من ١٩٦١.٢ مليون جنيه إلى ٤٢٢٤ مليون جنيه وبتعين أن تشير في هذا الصدد الى الحالة المفرقة للتخمس عن تزايد الاستهلاك وانخفاض معدل الادخار المحلي وإن ذلك على انخفاض الاستثمار ومن ثم لتساع نطاق فجوة الموارد المالية والارتفاع الهائل في حجم الميزن الإجمالي وتسببه في الناتج المحلي الإجمالي حيث قفز من ٤٤٥٠.١ مليون جنيه عام ٨١ / ١٩٨٢ إلى ٢٦١.٢ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٨٩ / ١٩٨٢ إلى ١٤٥١٦.٧ مليون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠.

وقد ارتبط بالوضع السابق تزايد الدين العام ونسبته الى الناتج المحلي الإجمالي وبرزت هذه الظاهرة بصورة أوضح في مجال الدين العام المحلي الذي ازدادت فيه عمليات الاقتراض من الجاهل المصري يليه التمويل غير المصرفي، فالإقتراض من الخارج.

تميزت الفترة الأولى لتولى الرئيس حسني مبارك لمهام الحكم بتغيير الهياكل والسياسات إدارة الاقتصاد القومي وعلى الرغم من استمرار الالتزام بذات التوجهات الاقتصادية الخاصة بالانتاج ولكن في ظل الوعي بالعمية ترشيده ليصبح اقتصاداً متحيا وليس استهلاكياً

وقد ترجم دعى القيادة السياسية بالعمية هذا الترشيذ في شعبة الى اعتماد الزئمر الاقتصادي في فبراير ١٩٨٢، والذي شارك فيه العديد من الخبراء الهنميين، بالاضافة الاقتصادية مست اصلاح ائتمان والخروج من عجز الرجاجة ومجموعة ا. لئال التراكمة منذ سنوات ماضية، والتي تمثلت في:

□ ارتفاع عيه المديونية الخارجية التي وصلت الى أكثر من عشرين مليار دولار عام ٨١ / ١٩٨٢،

□ وترجم ذلك في ارتفاع نسبة التمويل الخارجي.

□ اشتغال ليران التخصيم التي بلغت منذ عام ١٩٧٢ حتى وصلت الى معدل بلغ ٢٢٤ / ٨١ / ١٩٨٢.

□ ارتفاع الاسعار كن نتيجة متطالية للتوسع النقدي وتزايد معدل نمو الائتمان المحلي وبها

تفجأز النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وقد ففزت فجوة الموارد المحلية الناجمة عن مجموع

الاستهلاك والاستثمار (بشقيه العام والخاص) مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي ٧٠٣٠٧ مليون

جنيه عام ١٩٧٥ الى ١٩٦١.٢ مليون جنيه في ٨١ / ١٩٨٢.

□ الفجوة الهائلة في الميزان التجاري حيث ارتفع العجز من ١٥٤.٥ مليون جنيه عام ١٩٦٧

الى ٢٢٦ مليون جنيه عام ١٩٧٢، ثم الى ٣٢٤٠ مليون جنيه عام ٨١ / ١٩٨٢ وبما يعادل نسبة

٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي

□ كما ارتفع عجز ميزان المدفوعات من ٢٢٢ مليون جنيه الى ٢٠٣٠ مليون جنيه في عام

٨١ / ١٩٨٢. وبما يعادل نسبة تتجاوز العشرة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

□ وادى انخفاض اسعار البترول العالمية الى تعميق هذه الآثار السلبية ومن ثم لبرز أهمية

الدعوة الى انعقاد المؤتمر الاقتصادي.

وقد ارتبط اليم بهذا الواقع وتركم تضاربه بالمعوذة الى نظام التخطيط الاقتصادي من خلال مجموعة متتالية من

الخط الخمسية (٨٢ - ١٩٨٧)، (٨٧ - ١٩٩٢)، (٩٢ - ١٩٩٧)، ثم الخطة الخمسية الرابعة التي طبق حاليًا بالاضافة

الى اعادة النظر في قوانين الاستثمار. فصدر قانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨٨ ولا من قانون ٤٢ لسنة ١٩٧٤، ٢٢ لسنة

١٩٧٧

على الرغم من تركيز الانشام بالجانب التجاري للائتمان

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية
المصدر : مجلة الاحرام الاقتصادي
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠
رقم العدد : ١٦٣١
تجزئة الافدى : اسم كاتب المقال :

الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي

فرست للقرنات الاقتصادية. السابق الاشارة اليها - في عقد الثمانينات - جنباً تطبيق الاصلاح الجذري الهيكلي في الاقتصاد خاصة ان الاتفاق الموقع مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٨٧ لم يؤت اثاره المرجوة في هذا الصدد. وقد تبليوت ملامح برنامج الاصلاح من خلال الاتفاقيتين المبرمتين مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ١٩٩١. بالاتفاقيات في الاتفاق الموقع مع الدولتين من اقسام تاري باريس لاسقاط نسبة خصصت في المقت من الدين المستحق على مصر، ويحدث تكون موزعة على ثلاث شقوق متساوية (١/٣، ١/٣، ١/٣) ثم (٢٠٪).

مع ملاحظة ان الحكومة استمرت في افتتاح سبعة تنفيذية للتجارة التي بدأت منذ الخطه الخمسية الاولى التي بدأت بعام ١٩٨٢/٨٢، وبحيث تمتد لاسمح خطه خمسية متتالية تنتهي في عام ٢٠١٧/٢٠١٧، ثم تتولد ثلاث خطه منها، وجار تنفيذ الخطه. وبحيث يكون تطبيق الاصلاح عرجياً على مرحلتين الاولى خاصة بجانب الطلب والاصلاحات الهيكلية والثانية بصفة اساسية. اما الثانية لتتصرف في الاصلاحات الهيكلية والتي تتناول جانب العرض واعادة هيكله الاقتصادي من خلال الخصخصة وتشجيع الاستثمارات بالاضافة الى تشييد سوق المال وتحرير التجارة الخارجية ومواجهة المعجز للرن في الميزان التجاري.

وقد انصرفت مكررات برنامج الاصلاح الاقتصادي الى : برنامج التثبيت لضبط جانب الطلب الكلي من خلال السياسات المالية والتفدية الرأسمالية الى تقليل المعجز للكل الداخلي والخارجي، وقد تمكنت في تحرير سعر الصرف وتحرير سوق رأس المال مع فرضية الاتفاق الحكومي وتخليص الدعم.

٢ برنامج التثبيت الهيكلي، ويهدف الى ضبط جانب العرض الكلي من خلال ايجاد مجموعة من الاصلاحات لتشجيع القطاع الخاص وزيادة كفاءة القطاع العام وكانت اهم السياسات التي اتخذت في هذا الشأن تلك المتعلقة بجمالات تحرير التجارة الخارجية والاصلاح التشريعي واصلاح القطاع المالي وسوق رأس المال والاتفاق من الملكية العامة الى الملكية الخاصة في إطار الخصخصة.

٣ ايجاد شبكة للفسان الاجتماعي: سمحت الدولة في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي الى اقصاء الآثار الاجتماعية السلبية مثل البطالة من خلال اثناء الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يهدف الى تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بالنسبة للشباب الخريجين وسائر الفرجين.

وقد لفتت عتدل التمو الاقتصادي الى ٩ / ٤ من قطاع الحيز الاممالي مع بداية النصف الثاني من التسعينيات وتشديد المرحلة قراودة تخفيف العبء عن الميزانين وسدود الدخل وهو ما يثير والفسحة في سياسات حكومة د. عاكف عبيد ادم مجلس الشعب.

وتتل المرحلة الرابعة من الاصلاح الاقتصادي مرحلة الانتقال الى التمر وهذا يتطلب تهيئة المخرجات المالية ورفع معدلات الاستثمار الى ٢٧٪ من الناتج وذلك بالارسال الى معدل نمو ٧٪ مع تحسين مناخ الاستثمار.

وتد تظون برنامج الاصلاح الاقتصادي في الخطوات الآتية

(١) - الاصلاح الاداري والخصخصة :

كان تشر الشروعات العامة يتر على معدل النمو في الاقتصاد قدوس مما الى في تغالب الشكوك شرجاً لكمة الرشقة من تدفوع مشروعات القطاع العام من ناحية وكل من عجز المواراة العامة والزيادة معدلات التخصيم والعمالة وعجز ميزان الشفوعات وتقلبات الميزانية الخارجية من ناحية اخرى.

وتشعر القيادات الى انه منذ منتصف التسعينيات اسم القطاع العام يضبط اداء الاقتصادي وعجز عام متزايد وانخفاض في معدلات النمو وانخفاض معدل العائد على رأس المال.

ولذلك لجأت الحكومة الى دعم مشاركة القطاع الخاص في تحسين كفاءة المؤسسات الدولة وقد دات مأسودر لقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ الخاص بشركات قطاع الاعمال العام واصبحت تامة لعدد ١٧ شركة تابعة وتم فصل العلاقة بين شركات قطاع الاعمال العام والمواراة العامة للدولة وسائر في العلاقة بين شركات

قطاع الاعمال العام وشركات القطاع الخاص والسماع بإمكانية بيع شركات القطاع الاول كما فصل لقانون للملكية عن الادارة وقد تملي الشركات الحرية الكاملة في ادارة نفسها بصورة اقتصادية تتواءم مع السوق وشكائتها.

من أهم مميزات هذا القانون انه يسمح للقطاع الخاص بالمساعدة في شركات قطاع الاعمال بحيث إذا رأتد نفس مساهمة القطاع الخاص على ٥١٪ من رأس المال تخرج الشركة من نطاق هذا القانون لتدخل في نطاق قانون الاستثمار او قانون الشركات المساهمة.

كما يهدف هذا القانون الى إعادة هيكلة شركات قطاع الاعمال العام التي تعاني من مشاكل سواء كانت فنية أو مالية أو تشغيلية أو قانونية لتسمح لكثير فاعلي واثمر ربحية مما يعود على المواراة العامة للدولة بمولد حجة تخفف من عبء الضوابط على المواطنين.

وبالنسبة لادفك العمالة فقد تضمن القانون (اللائحة التنفيذية) عدم ابقاء خدمة او فصل العامل لعدم الياتية الفنية إلا إذا تدم العامل بالاستقالة وتم قبلها او اذنت من العمل بغير إذن بعد اظلاله كتابية بانه عتلى على بصرف اجره الى يوم انتهاء خدمته.

ويستلزم قطاع الاعمال العام في مستويين - مستوى اعلى وهو ١٧ شركة فاجيشة لاهل Companies

مستوى ادنى ويشمل ٢١٤ شركة تابعة وهذه الشركات لها استقلالوات في ٢٠٠ شركة مشتركة. وقد راد قطاع الاعمال العام عدة مشاكل ادنيا مالي - مشكلة المديونية : بلغت القيمة القدرية لاستثمارات قطاع الاعمال العام في ٢٠ يونيو ١٩٩١ نحو ٣٧٧ - ٨٠ مليون جنيه وقد تم تحويل جزء من هذه الاستثمارات عن طريق القروض طويلة الأجل والقروض قصيرة الأجل وقد بلغت القروض طويلة الأجل في هذا التاريخ نحو ١٢ ١ مليار جنيه متسبة ١١٪ كما بلغت قروض النمو الدائنة نحو ١٢ ١ مليار جنيه متسبة ١٧٪ من هذه الاستثمارات.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية
المصدر :	مجلة الاهرام الاقتصادي
اسم كاتب المقال :	نورية الاضدى
رقم العدد :	١٦٣١
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

وتتخذ هذه البنوك سمواً تصلى إلى ١٦ في التوسعة
بمبا تلتزم هذه الشركات عادة على استثماراتها في حدود
في التوسعة
- مشكلة الدخل في الهياكل التمويلية. ونشمل هذا
الذي من عجز مصادر التمويل طارية الأجل المتاحة لديه
الشركات عن تغطية الاستثمارات طويلة الأجل الأمر الذي
يسببها إلى السحب على المكشوف وقد بلغ عدد الشركات
التي تعاني من هذه المشكلة ٧٨ شركة تمثل ٢٥٪ من عدد
الشركات كما بلغت التبنية الأجنبية لهذا القطاع ٢٩ مليار
جداً في ٣٠ يونيو ١٩٩٦
- مشكلة نقص المخزون: بلغت قيمة المخزون في ٣٠
يناير ١٩٩٦ بمحو ١٧ مليار جنيه تمثل ١١٪ من
في العوامل التي كانت وراء فشل قيام السوق

فئة ٩٦ ومنطقة التجارة الحرة

منذ أن أدى الرئيس مبارك اليمين الدستورية كانت
هناك اعداد عامة ومصححة في خطة عمله وكان على
رأس هذه الاهداف هو استئناف مصر علاقاتها العربية
وبحلول عام ١٩٩٦ كانت مصر قد استأنفت علاقاتها
مع جميع الدول العربية ولقد جاء، ابرام مصر لاتفاقية
- مشكلة تمويل التعاون العربي ليمثل نتوجاً لذلك
ولقد تضمنت الاتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي.
التي وقعا قادة كل من العراق والأردن واليمن ومصر
في فبراير عام ١٩٩٦ في بغداد. سبع عشرة مادة لدعم
وتشجيع التجارة الاقتصادية.
لقد شهدت مصر انطلاقاً من دورها التاريخي
وصفتها رئيساً للقمة العربية ١٩٩٦ في تنفيذ قرارات
لجنة القاهرة حيث سمحت إلى إقامة مناطق تجارية مع
الدول العربية وبالفعل تقرر إقامة مناطق تجارية حرة
شائبة بين مصر وكل من المغرب وتونس والسنغال
لتطوير التجارة البينية العربية التي لا تتجاوز ٨٪ من
اجمالى التجارة العربية الخارجية. بالإضافة إلى تنفيذ
قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالاعلان عن إقامة
منطقة تجارة حرة عربية لتهاد، من ١٩٩٨.

وبكى تركيز مصر على إقامة هذه المناطق انطلاقاً من
ادراكها لخطر عودة الاقتصاد في تعرضه لكرهات
الصغيرة للتمهيد في عصر أصبح يتسم بالتقلبات
الاقتصادية الكبرى ولواجبه مواجهة صعوبات التعاون
الاقتصادي الاقليمي التي تهدد إلى تحجيم التعاون
الاقتصادي العربي وتهدد إلى إعطاء دور اكبر
لإسرائيل في إطار المشروع الشرق اوسطى.
وتبين الإشارة إلى أن منطقة التجارة الحرة وعلى
الرغم من قصر الفترة التي مرت منذ اعلان قيامها
(١٩٩٨) إلا أنها تولجة بتحديات تتمثل في إضعاف عدد
السلع المشتأة والتي تجازى ألف ومائة سلعة وذلك
بالإضافة إلى عدم انخراطات الدول الاقتصادية
والاجتماعي المتعد في سبتمبر ١٩٩٩
كما أنها ما استقرت مع اجتماعات المجلس الاقتصادي
والاجتماعي المتعد في سبتمبر ١٩٩٩
وعدم تنفيذ اتفاقيات النقل القائمة و ارتباطها بها من
وسم تارزوت

(١) استمرت مشكلة قيمة التجارة البينية بين الدول
العربية حيث بلغت قيمة التصدير ١١٧. ١١ مليار دولار
في عام ١٩٩٦ لذا بدأ التفاوض على ٩٠. ٩ مليار
دولار في عام ١٩٩٨ والتسوية للواردات فقد انخفضت
ليشاً من ٢٠٢٤. ١٢ مليار دولار في ١٢ مليار
دولار خلال ذات السنوات الثلاثة

في حين ان اجمالي صادرات الدول العربية كان
١٦٤ مليار دولار في عام ٩٦ وارتفع إلى ١٦١ مليار
في عام ١٩٩٠. وإن كان ذلك الخمس إلى ١٣٨ ملياراً
مليار دولار في عام ١٩٩٨ بينما سجلت الصادرات
العربية في التزايد على مدى السنوات الثلاثة من ١٦٠
مليار دولار إلى ١٥٨ مليار دولار في ١٦٦ مليار
دولار
وبما دعا الأمانة العامة - في فبراير ٢٠٠٠ - للفرق
التجارة والصناعة والروعة للبلاد العربية إلى المطالبة
بالاتزام بتخفيضات الحمركية والماء، التوزيع غير
الحمركية وتقليل المقويات المرتبطة بشهادة النشأ
ومجال النقل

التجارة الدولية

الشراكة المصرية الأوروبية

تميزت التسلسلة الخارجية المصرية منذ مقدم
الاغريق في مصر سنة ٣٢٢ ق م وحتى الآن بالمزاوجة
أو التناوب بين توجهين أساسيين هما التوجه المتوسطي
والتوجه الشرقي لتحتل زمتنا ويشكل دورى بين هذين
التوجهين الأساسيين ويوجد ان بدأت مصر تحظى
بقدر من السيادة في عضويتها هذا القرن بدأ التوجه
المتوسطي في سياستها الخارجية في الانكماش وتراجع
ذلك القرارات التكراري التي تختصها مصر في
الارتباطات الاقتصادية في جامعة الدول العربية سنة
١٩٤٥ والمشاركة في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وعندما
جاء عهد الناصر في السلطة عام ١٩٥٢ اختار بوضوح
التوجه الشرقي وأسقط التوجه المتوسطي وذلك غالب
للهدف المتوسطي في سياستها مصر الخارجية خلال
الحقبة الناصرية.

ومعنى الساعات إلى الحكم عاد العهد المتوسطي مرة
أخرى للظهور من خلال شجتي:

١. الحوار العربي الأوروبي: وهو الحوار الذي تم
بين مجموعة الدول العربية بدول السوق الأوروبية
المشتركة وتختلف اهداف كل طرف تجاه هذا الحوار
فالطرف العربي كان حريصا على استثمار حرب
الكوب لتطور علاقاته مع الدول الأوروبية الصاعدة
على دعما للوقوف العربي في قضايا الصراع العربي
الإسرائيلي.
- والطرف الأوروبي كان يهتم بضمحل استثمار
الصادرات البترولية من الدول العربية بأسعار معتدلة
مع فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها الصناعية في هذه
الدول

وبمصر بحكم كونها كجبر دولة عربية كان دور
فعال في هذا الحوار.

٢. العلاقات الثنائية المصرية - الأوروبية: فقد بلغت
مصر علاقات ثنائية مع الجماعة الأوروبية خارج إطار
الحوار العربي الأوروبي الذي شاركت فيه مصر حتى
سنة ١٩٩٦ فوحت مصر اتفاقاً للتعاون مع دول
الجماعة الأوروبية في يناير ١٩٩٧ يهدف إلى التعاون
في مجالات هامة للتنمية مصر للاقتصادى واجتماعيا
وتتضمن هذا الاتفاق التعاون في مجال التجارة
والتعاون الاقتصادي والفنى بالإضافة إلى المساعدة
المالية والفنية وبموجب هذا الاتفاق فإن صادرات
مصر من المواد المصنعة والمواد الخام تتمتع بحرية
التنازل إلى دول السوق الأوروبية المشتركة بالإضافة إلى
التحجبات الزراعية التي تتمتع ببعض الاعفاءات
الحمركية وتخضع لنظام الحصص وللفائبل تمنع
مصر دول السوق الأوروبية في مجال التجارة معاملة
القطاع العام في منتصف السبعينيات ٧٨ بنكا في
البنوكيات (٢) كما عام ٢١ بنوك مشتركة (خاصة) في
جانب الدولة للتخصص في التنمية الصناعية - اتفدية
والتيان اقراري واتحاد القطري المصري والعربي
وكانت الطرف مائة في عدد بنوك الاستثمار والاعمال
٢٠ بنكا احتياطي بالإضافة إلى مكتب قسطنطين للنسبة لدى
البنك المركزي المصري ب٦٦ مكبا
وتنار من البنوك نشاطها من خلال عدد كبير من
الذروع المنتشرة في أنحاء البلاد وهذه البنوك جميعا
تخضع لاشرف البنك المركزي المصري وبنائه ولكن يوجد
في مصر عدد محدود من البنوك غير مسجلة لدى البنك
لرؤى المصري والتخصص في افران غير مرسلة لدى البنك
(الصغير العربي الدولي) وذلك لناصر الاجتماعي
ولاحظ على الجهاز المصرفي في مصر تشابه سلوك
بنوك الاستثمار والاعمال وسلوك البنوك التجارية وذلك لحد
تحد البنك المركزي المصري إلى معاملة بنوك الاستثمار
والاعمال نفس معاملة البنوك التجارية فيما يتعلق بنسبة
السيلة بدل ان سارو بينما فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي
قانوني إلى الواقع

تطوير الجهاز المصرفي :

(١) نظرا لتقلبات الشد في حجم الوحدات المصرفية
للظنة لوجود عدد كبير من البنوك صغيرة الحجم قلن
لأولى الشراكات وأولر التحسينات كان ٨٠٪ من
العملة في مصر ذات رأس مال يقل عن ٥٠ مليون جنيه لكل
منيا

ذلك صدر التعديل في مايو ١٩٩٢ على قانون البنك
الذي صدر رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ لا لشروط أصول رأس المال
للبنك بن البنوك عن ١٠٠ مليون جنيه مصري وأدقيل
رأس المال للخصص نشاطها في مصر عن ١٥ مليون
دولار امريكي أو مايقابلها بالعملة المحلية كما استحدثت
التعديل الآنذ بنظام اثنين على الواقع

(٢) توسعت البنوك في استثماراتها في الأوراق المالية
والاين لتصل إلى ٩٠. ٩ مليار جنيه في نهاية يونيو
١٩٩٩ كما تولدت لرسمدة الأراضي والخمس بحدود
١٥٢. ١٢ مليار جنيه في نفس الفترة

(٣) صدر في عام ١٩٩٠ قانون رسوم الحسابات في
البنك وبموجبه اصبح من حق البنوك الاحتفاظ بسيرة
حسابات اعمام اياها في حية. إلا أن، على حكم قضائي -
يهدف جذب مزيد من المدخرات من الخارج وبنت الفة في
الجهاز المصرفي المصري .

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	نيرة الأندى
الموضوع الفرعي :	نيرة تاريخية	رقم المجلد :	١٦٣١
المصدر :	مجلة الاحرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

جدول (٤) حصيلة صادرات مصر من بعض السلع عامة الصنع ١٩٩٧ - ١٩٩٨

السنوات	أرز مشور ابيض بصل مجفف	القشة وملايس جاهزة
١٩٩٧	٢٤٢ ٣	٤٥.٨
١٩٩٨	٤٥٦ ٩	٥٧.٤
السنوات	احذية	اثاث خشب فضيان وعيدان من الالومنيوم
١٩٩٧	٦٦.٦	٥٢ ٢
١٩٩٨	١٩.٩	٤٢.٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

جدول (٢) أهم الصادرات الزراعية (بالمليون جنيه)

السنوات	الطن الحام	البطاطس	البرتقال	اجمالي الصادرات السلعية
١٩٨٠	٢٩٦.٤	٢٢.٧	٢٧.٢	٢٧٨.٤
١٩٨١	٢٢٠	١٧.٩	٤٢	٢٨٧.٢
١٩٩٧	٢٧٤.٧	١٠.٢	٤٧.١	٢٧٢.٠
١٩٩٨	٥٢٧.٨	١٤.٧	٢٨.٩	١٠٣٨.٨

جدول (٢) أهم الواردات الزراعية (بالمليون جنيه)

السنوات	القمح	الذرة	الصوف	الدخان
١٩٨٠	٢٠٨.٩	٧١.٧	٩.٢	٤٩.٤
١٩٨١	٥٢٢.٢	٢١٩.٩	١٦.٢	==
١٩٩٧	٢٦٤.٦	١٢٠.٦	٢٤.٢	٤٦٦.٧
١٩٩٨	٢٥٨	١٢١٩.٤	٤٢.١	٥٠٦.٥

يعتبر جزءا من سياسة التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي

جهد التجارة الخارجية:

التجارة الخارجية في مطلع الثمانينات-
لقد أدى تنافس حصيلة صادرات البترول الخام في مطلع الثمانينات إلى تراجع حصيلة الصادرات بمصلحة عامة كان سادها في أواخر السبعينات وهذا أدى إلى عجز في الحسابات للنظر (التجارة السلعية) أما من ميزان المبادلات غير البترولية فقد سجل فائضا وذلك بسبب زيادة تحويلات المبان بالخارج رغم تراجع حصيلة السمجة وتبين من دراسة ميزان المدفوعات في نهاية التسعينات ان الفجوة لم يتفكك كثيرا خاصة فيما يتعلق بتراجع حصيلة الصادرات بسبب تراجع اسعار البترول العالمية في هذه الفترة.

ولم يتفكك بالتجارة الخارجية في نهاية الفترة
وفقا للارقام اللبنانية في يناير/ مارس (١٩٩٧/٩٨) فلتنا

(١) بالبنية الحساب الجاري:

تطور الحساب الجاري تمسدا خلال الفترة من يناير/ مارس ١٩٩٧/١٩٩٨ حيث بلغ العجز ١.٢ مليار دولار مقابل ١.٥ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة.

وقد جاء هذا التحسن نتيجة لتحسن ميزاني الخدمات والتحويلات فقد حقق ميزان الخدمات لتفاديا قدره ٧٢.٧ مليون دولار بنسبة ٧٢.٧ ليمثل إلى حد ٤.٢ مليار دولار وجاء ذلك نتيجة لزيادة التحصيلات بمقدار ١١٤.١ مليون دولار بنسبة ٢٢.٢ ليمثل إلى ٨.٢ مليار دولار وانخفاض المدفوعات بمقدار ٥٢٢.٦ مليون دولار بنسبة ٢١.٨ ليمثل إلى ٤ مليارات دولار

وتعود زيادة التحصيلات إلى ارتفاع متحصلات النقل بنسبة ٢٩٪ لتصل إلى ١.٩ مليار دولار في حين تراجع بلد السياحة نتيجة لتقلص متوسط اثنان السلع في القيمة على الرغم من زيادة عدد الزائري السياحية أما انخفاض المدفوعات فيعود إلى انخفاض بلد للخدمات الحكومية بنسبة ٢١.٩ لبلغ ٤٧.٢ مليون دولار نتيجة لانخفاض مسودات السفارات المصرية في الخارج في حين ان التحويلات حافظت زيادة قدرها ٢٠٠.٦ مليون دولار بنسبة ٢٨.٠ لبلغ مائتي التحويلات بدون مقابل نحو ٨.٢ مليار دولار ويرجع ذلك إلى زيادة التحويلات الرسمية بما قيمته ٢١٥.٨ مليون دولار نتيجة لزيادة تحويل ارباح شركات الاجنبيه العاملة في مصر وزيادة الفوائد الحكومية على الودائع غير البنائية.
وبلاخت ان التحسن في ميزاني الخدمات والتحويلات فان لار زيادة عجز الميزان التجاري الذي جاء نتيجة لانخفاض الكبير الذي شهدته اسعار البترول العالمية مما اثر على صادرات البترولية بالنسبة إلى إيجام الصادرات لتصل إلى ٢.١ مليار دولار مقابل ٤ مليارات دولار خلال الفترة من يناير/ ٩٧ وحتى مارس ٩٨

(٢) الحسابات المالية والى اصحابه:

اظهرت انخفاضاً في صفاتي التندق لتقلل ليسجل ٤.١ مليون دولار مقابل ٢.٩ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة.
وسفر تلك التغيرات من عجز كلي في ميزان المدفوعات بلغ ١.٣ مليار دولار مقابل ١.٨ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من السنة السابقة
وهذا تنسك على حصيلة الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي المصري والتي سجلت تنصاً خلال الفترة يناير- مارس ١٩٩٨/٩٧ قدره ١.٢ مليار دولار ويرجع انخفاض صفاتي للمساومات الرسمية إلى انخفاض صفاتي الاستثمار للياض في مصر وانخفاض صفاتي الاستخدام القرض والتحويلات

وبلاخت ان التغيرات في مائتيها ميزان المدفوعات في نهاية التسعينات تكاد تتشابه التي واجهت ميزان المدفوعات المصرية في مطلع الثمانينات وذلك لاستمرار الاعتماد على البترول ومنتجات كجزء اساسي من الصادرات السلعية وعدم تنوع الصادرات السلعية وارتفاع التحصيلات خاصة رسوم المرور في فترة التسعينات

(٥) فادى ياريس والدين الخرجي:

أدى تزايد الاستثمارات القنبالي العام وانخفاض مقارعة بالامتداد والانبهار وشغل المصري اقدم العمل الاجمالي إلى اتساع فجوة اللورد المحلي واسمى العجز إلى التفتح للسل الاجمالي فقد قلرت من ٢/٨ في عام ١٩٩٠ إلى ٢٨/٨ عام ١٩٩٢ من ٢٠ في عام ١٩٩٤ ثم إلى ٢٩/٢ في عام ١٩٩٢/٨ لخير ٢٧ في عام ١٩٩٨ ومن الطبيعي ان يترجم هذا العجز للتزايد في تزايد الدين العام بخصي للسل والخارجي ونسبته إلى الناتج المحلي حيث تازت نسبته من ٢٥/٧ عام ١٩٩٢ إلى ٢١/٠ عام ١٩٩٢/٨ ثم إلى ٢٢/٢ عام ١٩٩٠/٨٩ مع ملاحظة ان للدينه الخارجية تصاعدت اميتها للالاه مقربة بالبنية للمصري نتيجة لتغيرات التي شهدها سعر الصرف بين الجنية للمصري والدولار الامريكى اضافة إلى التوسع بمصلحة اساسيه في حجم الاقتراض من الخارج فقد تزايدت للدينه الخارجية تستند إلى ان مصر صرف الدولار يبلغ ٤٢ قرشا في بدله السبعينات وارتفع في ٧٠ قرشا في عام ١٩٩٢ ليمثل إلى ٢٧١ قرشا في عام ١٩٩٠/٨٩ بالاضافة إلى تزايد مياها للندور

ما كانت التغيرات في لافارضا بين مصر وكل من صندوق النقد والبنك الدولي ومكلاما من ترويع اتحاق التاليا عام ١٩٩٧ من اتحاق التاليا عام ١٩٩٨ من اتحاق مايو ١٩٩٧ وانجرا اتحاق اتقان ياريس في مايو ١٩٩٧ والتي تراكب مع التغيرات للدين من الصندوق الدولي والبنك الدولي بخلاف خفض الدين الخارجي للمصريه.

وجاءت التغيرات في قرار الامريكى ونظيره القوي في بدله التسعينات مع القرار الامريكى بتقييد القوي في بدله التسعينات بخص من بين الدين والقروض المستندة لكل منها.

وقد كانت التغيرات في اصل الدين تبلغ ١٤.٧ مليار دولار (٧.٢ بليون عسكري ٦.٥ مليار ديون غريبه ٤.٢ مليار ديون ثاني مصري).

اما بتقسيم الفوائد فقد بلغت ٣٢.٤ مليار دولار (٢٠ مليار دولار تسحق للدين العسكري ٢.٤ مليار دولار

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية
المصدر :	مجلة الاحرام الاقتصادي
تاريخ المقال :	اسم كاتب المقال : جزيرة الافندي
رقم العدد :	١٩٣١
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

الدين للدول العربية ١٢٨ مليار دولار وبما يعادل ١٢٩ مليار جنيه وانطلق اتفاق مصر في تاري باريس د. يوسف بطرس غالي كتاب الاقتصادى نوفمبر ١٩٩٧
وقد تم تطبيق التخفيض على ٢ مراحل مرتبطة بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى لتتفق عليه مع صندوق النقد الدولى وقد استلقت الشريحة الأولى أول يوليو ١٩٩١ (١٥/١) وتم استلقت الشريحة الثانية في سبتمبر ١٩٩٢ (٢١/٥) أما الشريحة الثالثة فقد تم استلقتها على ضوء البرنامج الجديد مع صندوق النقد الدولى والذي بدأ في نوفمبر ١٩٩٦

وتشير البيانات إلى أن إجمالي رصيد الدين الخارجى قد بلغ ما يعادل نحو ٢١ مليار دولار في نهاية ١٩٩٦ بعد أن كان ٤٦ مليار دولار في أوائل ١٩٩٠ وانخفض عنه خمسة المئتين وأربع مائة خمسة الدين خدمة الدين/ والصناديق السلعية والخارجية
من حوالي ٢٢٪ في عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٦٢٪ في نهاية يونيو ١٩٩٦
وفي نهاية سبتمبر ١٩٩٨ بلغ رصيد الدين الخارجى ما يعادل ٢٨ مليار دولار وانخفض عنه خمسة المئتين إلى ٢١ ٪

(هـ) قطاع السياحة :-

بدأت في منتصف الثمانينات بعض مخبروعات التنمية السياحية على ساحل خليج العجوة وفي جنوب سيناء وكانت قد سبقها عمليات التنمية السياحية في منطقة الدقهية على ساحل البحر الأحمر
وبمرور الوقت أصبحت إلى طاقة مصر عشرات القرى السياحية والمتنجات الشاطئية الجميلة
ومن منتصف الثمانينات وحتى أوائل التسعينات شهدت السياحة المصرية فترات صعود وهبوط وبعثت لزمات كان لها تداعياتها المباشرة على حجم السياحة الواردة بدءاً بفترة غرق السفينة (اكيلي لايرو) ثم أحداث الأمن للركنيز ثم أزمة الفنزى العراقى للكوييت وما أعقبها من حرب الصحراء ثم أحداث الإرهاب التي كان لخرفها حادث اقتصر الشهور والتي وبلغ الإعلام الغربى في تغطيتها
مكان تركزت تداعيات هذه الاجراءات شديدة الويللة على قطاع السياحة المصرى حيث حدثت الخسارة في العملة الواردة وبالتالي كان لابد من وضع استراتيجية جديدة للتغلب على قطاع السياحة المصرية :
وكانت محصلة هذه الاستراتيجية أن خلقت السياحة امصر خلال العام المالي ١٩٩٦ /٩٥ انجازاً مهماً بوصول ٢.٥ مليون سائح كما ارتفع حجم استثمارات القطاع الخاص الجارية للتنمية السياحية خلال السنة لشهر الأولى لقط من عام ١٩٩٦ لأكثر من ٨.١ مليار جنيه

وتستنتج مما سبق أن الإيرادات المالية والجنيهات المصرى قد تضاعفت بنحو ٤٠ ضعفاً بينما زادت الإيرادات بالدولار الأمريكى إلى عشرة أضعاف ، وبزيادة الإيرادات صنعت صناعة السياحة لتحل المرتبة الثانية بين المصادر الرئيسية للدخل القومى بين العملات الحرة بعد تحويلات المصريين في الخارج وعائدات قناة السويس والبيترول والصناديق السلعية وفي الفترة من ٨٠ إلى ١٩٩٩ تزايد عدد السائحين من ١٨٧.٧ ألف سائح إلى ٢١٧ ٢ مليون سائح عام ١٩٩٩ كما زاد عدد الليالى السياحية من ١.٤٨ مليون ليلة سياحية عام ١٩٨٠ إلى ١٨.٧٢٥ مليون ليلة سياحية عام ١٩٩٩

(و) قطاع البترول :-

شهدت فترة الثمانينات والتسعينات توجع عدد كبير من الاتفاقيات للبحث عن البترول فيما يزيد عن ٦٠ من مساحة مصر وانفتحت فيها الشركات المالية لمزيد من ١٩ مليار دولار بهيكلت ٢٥ كشفاً بتزويلاً من الزيت القدام وما أدى إلى مضاعفة الاحتياطي المؤكد من ثمة رول حيث أصبحت حوالي ١٢١٩ مليون طن إلى الاحتياطي البترولى.
كما شهدت هذه الفترة حذرة في مجال الغاز الطبيعي حيث تضاعفت امتياطياته أكثر من خمس مرات وتعددت مجالات استغلاله حيث أصبح يمثل ٢٥٪ من إجمالي استهلاك البلاد من للتنتجات البترولية والغازات ويغني نحو ٨٧٪ من الطاقة البترولية اللازمة لإنتاج الكهرباء فضلاً عن مساهمته في إنتاج ٦٠٪ من استهلاك البلاد من البوتاجاز البترولى ١ ٧ مليون طن في السنة أو ما يوازي ١٢٥ مليون اسطوانة في السنة ، بالإضافة إلى وضع مصر على خريطة تصدير الغاز للسوق العالمية بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي منه.

كما كان هناك اهتمام واسع بالنقل بصناعة البتروكيماويات ولتأج نظام الزيت الأسفليسي وإنشاء أول معدل لتكرير البترول في الوجهة القبطي وتم استحداث استخدمات جديدة غير تقليدية للغاز الطبيعي في وسائل النقل وأجهزة التكييف فضلاً عن مشاركة القطاع الخاص في مجالات البحث والتفتيق عن البترول وتنتاجه وتكريره وإنتاج البتروكيماويات ومد شبكات توصيل الغاز الطبيعي إلى المنازل.

كما شهدت البلاد إنتاج وتسويق ٢٨٪ من استهلاك مصر من البترين الخامي من الرصاص
وتجدر الإشارة إلى أن استهلاك الطاقة في مصر شهد طفرات كبيرة خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفع إجمالي استهلاك الطاقة في مصر من ١٩.٧ مليون طن في بداية الثمانينات إلى ٢٤.٢ مليون طن في أواخر التسعينات بزيادة ٢٠.٦٪ وارتفع استهلاك للتنتجات البترولية من ١٤.١ مليون طن في بداية الثمانينات إلى نحو ٢١ مليون طن في نهاية التسعينات.

ولقد استهلاك الغاز الطبيعي إلى نحو ١٠.٠ مليون طن في نهاية التسعينات مقابل ٢.١ مليون طن في مطلع الثمانينات.

ومن الجدير بالذكر أن مصر تعتمد على الطاقة للتجة من مصادر البترول والغاز الطبيعي بنسبة تزيد عن ٩٢٪ من إجمالي استهلاك الطاقة في ظل التقدم الاقتصادي وتحسين معدلات نمو مرتفعة بتزايد استهلاك الطاقة وهذا يدفع إلى أهمية ترشيد الطاقة وإزالة عمر الاحتياطيات والحفاظ على ما يمكن اخذية النمو الاقتصادي للتوسع خاصة لأن إجمالي صادرات البترول انخفضت من ٨٢٧.٧ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى ٢١٢.٧ مليون دولار عام ١٩٩٨ ولأن كان ذلك يرجع بصورة أساسية إلى انخفاض أسعار البترول العالمية

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	نابذة تاريخية
المجلد :	مجلة الاحرام الاقتصادى
رقم العدد :	١٦٣١
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠
اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى

المياه

محور فكر مؤسسة الرئاسة المصرية

ثلاثية مصر..

الصندوق والبنك الدولى من الفارجح

إلى الثبات فى العلاقات

العلاقة بكل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والبنك الدولى ومجموعة المؤسسات والتنظيمات التابعة له، لم يكن فصلها عن بعض في مواجهة الطرف الثالث مثلاً إلى الدولة التي تسعى إلى التعامل مع أي منهما، ومن المعروف أن الصندوق يركز على سياسات الاقتصاد الكلى معقاة في الاتفاق والإيرادات العامة والأجور، الأسعار والنفط... أسعار الفائدة وأسعار الصرف... أما البنك الدولي فيركز على سياسات التنمية والاستثمارات القطاعية والمشروعات وسياسات الإصلاح الهيكلي وتخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص ومن هنا نجد أن عمليات التكيف الهيكلي سواء على مستوى كلى أو على مستوى قطاعات التي يقوم بها الدولة لابد أن تسبقها مرحلة تثبيتت تشمل أسعار الصرف ومعدلات التنظيم إضافة إلى سياسات الائتمان والضرائب والتجارة باعتبارها أدوات أساسية لنجاح برامج التكيف الهيكلي في الفترتين المتوسطة والطويلة. الدولة ومجموعة المؤسسات التابعة له (مؤسسة التمويل الدولية ثم الرباطة الدولية للتنمية والوكالة للمستد الأوطان لخدمات الاستثمارات) علاقة تعدد يجدونها في أكثر من نصف في تحديد مذل التوصل إلى اتفاق بريوتون ويونز في عام ١٩٩٤، وقد شهدت خلالها من التقلبات والأزمات مايفسح لظهورات السياسية في مصر والعالم على حد سواء.

وإذا كنا نعرضنا إلى قضية الدين الخارجية في مكان واحد إلا أنه تجدر الإشارة إلى مرحلة إلى المراحل التي مرت بها علاقة مصر مع مؤسسات التمويل الدولية والتي بدأت بمشاركتها في مؤتمر بريوتون ويونز وتوقيعها على الاتفاق القديس والمالي الذي تخصص عنه أي انهاء من قبل المؤسسة لهذه البنات والمؤسسات المالية والدولية. أولاً وفيما يتعلق بقطاع مصر بالبنك الدولي فقد بدأت بعد عقد كامل من انتظاره في عام ١٩٩٤ عندما تقدمت مصر بطلب قرض تمويل بناء السد العالي (٩٠٠ مليون دولار) بالإضافة إلى مصادر التمويل الخارجية الأخرى من جانب الحكومة الأمريكية والبريطانية وغيرها وعندما سحب البنك موقفه وتواتر أحداث تأميم قناة السويس وحربها ١٩٦٧، توفقت العلاقات بين مصر

تلك الفترة، حيث قررت أكثر من تسعة ألف فدان خلال فترة الخمسينات والستينات، واكتشفت في حدود ثلاثين ألف فدان، ويتعين الإشارة إلى مشروع الصلابة الذي بدأ تنفيذه في نهاية السبعينات وتم إكماله في ٢٩ يناير ١٩٨٢.

٢- فترة التجهيزات والتجهيزات.

شهدت هذه الفترة استعادة القطاع الخاص نشاطه في مجال استصلاح الأراضي. فقد صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٨ ثم القانون ٢٠٥ لسنة ١٩٩١، ٧٠ لسنة ١٩٩١، ٩٦ لسنة ١٩٩٥ لتسهيل أحكام القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨١، ثم القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧. **المحور الثاني: المصلحة** ويدخل في إطار هذه الفترة البدء في تنفيذ عدد من المشروعات العملاقة في مجال التوسع الأفقي وتشمل: مشروع منطقة ترعة السلام ويهدف إلى التوسع الأفقي في مساحة ٤٢٠ ألف فدان منطقة جنوب الوادي، وتقدر للمساحة التوسع استصلاحها بـ ٥٠ ألف فدان. منطقة شرق المعينات وتهدف إلى استصلاح ٢٠٠ ألف فدان.

وفيما يتعلق بالشروع الأول فقد كان ضمن المشروعات الكبرى التي درست خلال الستينات من ليل التوسع لعملاقا على مياه نهر النيل وتبدأ التوسع من قنات فارسيكي حتى قناة السويس، ثم تم تغير القناة من خلال المسحابة جنوب مدينة بورسعيد لتصل إلى ارمشلة ألف فدان وقد قدمت الكويت قرضا ميسرا لتكليف البنية الأساسية التي على امتداد التربة التي سميت بترعة الشيخ جابر.

أما المشروع الثاني والذي يقع في منطقة جنوب الوادي وشيخو، وبما يسمح باستغلال مياه نهر النيل في التوسع الأفقي في المنطقة نظرا لوجود اتصال مباشر بين المنطقة ومجموعة ناصر. وقد أعطى الرئيس حسني مبارك في ٢٩ يناير ١٩٩٧ إشارة البدء في تنفيذ التربة للزراعة لرى أراضي للشروع (ترعة الشيخ زايد) بطول ٢٦٠ - ٢٢٠ كيلومتر طرعا لتوفير المصايد من وزارة الزراعة (استراتيجيية) للتوسع الأفقي وتقرر استصلاح الأراضي في مصر ٩٧، ١٩٨٨.

وفيما يتعلق بمشروع شرق المعينات فهو يعتمد على مشروعات المياه الجوفية ومساحات الأراضي الصالحة للزراعة وتم حفر ٥٧ بئرا للمياه الجوفية يصل إجمالي تصرفاتها اليومية إلى ١٩٢ ألف متر مكعب من المياه تكفي لزراعة ٨٨٠ ألف فدان... وذلك كمرحلة أولى.

الربط بين الفكر بأكبر مؤسسة الرئاسة في مصر ناجم عن الزيادة السكانية المتلاحقة وما يقتضيه ذلك من دعم تركة القطاع الزراعي على الوفاء بالتزامات في مجال الاكتفاء، ذاتي والتصدير أو توفير الأمن الغذائي المواطن. وتضع أهمية هذه النقطة إذا قارنا الزيادة في عدد السكان والزيادة في المساحة الزراعية والمساحة المحصولية على مدى القرن العشرين. حيث تقدر عدد السكان من ١١، ١٩٠ مليون نسمة في عام ١٩٧٠ إلى ٩٩، ٢٢٢ مليون في عام ١٩٩٦ وأكثر من ٦١ مليون في نهاية القرن العشرين بينما ارتفعت المساحة الزراعية من ٣، ٧٤١ مليون إلى ١٢، ٧٦٠ مليون على التوالي خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٩٦. وكان من الطبيعي أن تتكبد هذه الأراض على انكماش نصيب الفرد من الأراضي الزراعية فقد كان يبلغ ٠، ٨٨ - ٠، ٩٨ فدان في عام ١٩٧٠، فإذا بالنسبة لتكسب ١٢ و ٢٢، ٠ - ٠، ٢٢ فدان في عمام ١٩٩٦ وبالنسبة للمساهمة الأراضية والمحصولية في ظل هذه التغيرات السكانية تبرز أهمية المياه في فكر مؤسسة الرئاسة المصرية، سواء بالتوسع الأفقي والعمودي أو الدبل أو ترويق العديد من الاتفاقيات التي تشمل دول حوض النيل، الأنديز، في نوفمبر ١٩٨٢، فيكونيل رابطة التعاون الفني للتنمية والحفاظ على البيئة نهر النيل، وذلك في ديسمبر ١٩٩٢ مع مساحلة أن الاتفاقيات الأولى والثانية تم توقيعها خلال فترة الاتفاقيات والتجهيزات إلى جانب الاتفاقيات الربعة سابقا بين مصر والسودان اتفاقية عام ١٩٥٩ ومشروع الدراسات المشتركة مع دول البحيرات الاستوائية والذي بدأ في عام ١٩٦٧ واستمر لمدة عشرة أعوام. وفيما يتعلق بتغير مفهوم استصلاح الأراضي ودعم القطاع الزراعي سوف نجد أن القطاع الخاص والحكومة تبدلا الأدوار على مدى سنوات القرن العشرين وذلك في ثلاث مراحل سياسية ارتبطت إلى حد كبير بالعديد من مشروعات المياه وإلى العصور التي نذت خلال هذه المراحل.

١- الفترة من عام ١٩٥٢ - ١٩٨٢

اعتمدت جهود استصلاح الأراضي على القطاع الخاص من ناحية، وبمساعدة الاملاك الميرية من ناحية أخرى وقد كان تنفيذ مشروع قطيعة الثانية للزراعت دورا واضحا.

٢- الفترة من ١٩٨٢ - وحتى بداية التجهيزات

شهدت هذه الفترة تعاظم دور الدولة في استصلاح الأراضي نتيجة الزيادة السكانية من ناحية وتوقف القطاع الخاص عن الواج في هذا التضايف مع صدور قوانين الإصلاح وتحديد الملكية الزراعية في الخمسينات والستينات. وقد شهدت هذه الفترة تنفيذ مشروع مديرية التحرير والري الجديد بالمحسرة الغربية ثم إنشاء السد العالي وتوهم ذلك رتم الأراضي المستصلحة على امتداد

المؤرخ الرئيسي : الاقتصاد المصري

المؤرخ الفرعي : نبذة تاريخية

المصدر : مجلة الاحرام الاقتصادي

اسم كاتب المقال :

نزيرة الاندى

رقم العدد :

١٦٣١

تاريخ الصدور :

٢٠٠٠/٤/١٠

مصر

من الجات الى

منظمة التجارة العالمية

بعد التوقيع على اتفاقية «منظمة التجارة العالمية» من جانب ١١٧ دولة في «مراكش» بالمغرب في عام ١٩٩٤ وبعد ثمانى جولات من المفاوضات التجارية للكثفة ابداء من عام ١٩٩٧ وحتى نهاية ١٩٩٣، بمثابة نقطة تحول على صعيد دول العالم بصمة عامة والدول النامية بصمة خاصة.

ونظرا للدور الذى لعبته مصر على صعيد تجمعات الدول النامية منذ الخمسينات، ثم انضمامها الى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في بداية السبعينات بعد تقديمها طلب الانضمام في عام ١٩٦٧ ومشاركتها منذ ذلك الوقت في المراحل المختلفة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية. يمكن من الطبيب المتخصص لالة مصر بهذا التجمع الدولى الجديد وما لآثره من جدل حاد على صورة الاشتباكات العنيفة في مدينتي «سياتل» الامريكى و«بانجوك» التايلاندية، مورا «ديافوس» السويسري.

وإذا كانت اتفاقية منظمة التجارة العالمية تستند في جزء كبير منها الى الترتيبات والاتفاقيات التجارية المتقدمة في الجات (١٥ اتفاقا من اجالى الاتفاقيات الامرية واللى تبلغ ٢٨ اتفاقا) لا انها اكدت عدة مجالات جديدة تشمل: تخفيض التعريفات الجمركية، إزالة العوائق غير الجمركية في التجارة، ادراج التجارة في الزراعة والمنسوجات والملابس تحت الاتفاقية الجديدة، الغاء الامانات والرسوم المفيدة للتجارة والصماي، مواجهة الاغراق، تطبيق احكام الجات في مجالى التجارة والخدمات وكذلك في نطاق حقوق الملكية الفكرية والاستثمارات، واخيرا وضع آلية لتسوية المنازعات التجارية واعتبار القرارات الزامية في حالة تكديما بعد الاستئناف ومن هنا البداية، التى استمدت اليها الاتفاقية الشاملة لنظام التجارة العالمية:

مبدأ «عدم التمييز» وبلا من مبدأ الدولة الاولى بالرعاية، مع استثناء الصراعات الدولية في الدول النامية حتى تتمكن من المنافسة العالمية على مدى فترة انتقالية.

لشفاغية مغطاة في وضوح القوانين وما يتبعها من تنظيمات ادارية في مجال تنظيم التجارة الدولية بعيدا عن القيود الكبيرة، مبدأ المفاوضات التجارية من منح الدول النامية فرصة وعلاقات تجارية تنظيمية لدعم خططها الامتامية وزيادة حصصها الدولية.

واخيرا مبدأ التعاملية في المعاملة بالمثل بين الدول ونظرا لتوسيع نطاق تجارة السلع لتشمل السلع الزراعية والمنسوجات وكانت الاخيرة تخضع لاتفاقية المنسوجات متعددة الاالياف منذ عام ١٩٧٤،

واليك الدولى حتى عام ١٩٩٤ عندما حصلت على فرض قيمته ٥٦.٥ مليون دولار لمصالح قناة السويس وقد شيدت السبعينات بداية تحسن العلاقات بين البنك الدولى والزسات النامية له، ومصر حين قدمت الرقطة الدولية للتنمية لثلاثا عشرة ٢٦ مليون دولار في عام ١٩٧٠ واخر ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٧١ ليوتفع الإجمالي في نهاية ١٩٧٢ الى ٩٥ مليون دولار. وجات لتضمينات برامج مخابرة في العلاقات بين مصر والبنك الدولى. ولك في اعقاب الاتفاق من نادي باريس وصندوق النقد الدولى على اعادة جدولة الدين المستحق للحكومات الغربية اوتل عام ١٩٩١.

حيث قام البنك الدولى بتقديم قرض بلغ لثلاثا مليون دولار اضافية الى ١٠٠ مليون دولار من جانب الرقطة الدولية للتنمية كنواة لجامعة التمويل الاجتماعى ونظرا لاحتياض متوسط دخل الفرد نتيجة انخفاض أسعار الفول والخبز ومن جانب المصالح في الخارج نتيجة احماد الخليج وما تلاها من صعوبات واذا يبنى استئناف الرقطة لإفراض مصر بعد عقد كابل من الترت.

قد كان لنجاح مصر في التطبيق التدريجى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى كان الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى اثره الواضح في تزامن العلاقة بين الجانبين على الرغم من الاتفادات الى حين تقديمها للاسراع في تنفيذ عملية الخصخصة والذى يترجم لمرعة في الممارش الفنية في مجال تطبيق المرحلة الثالثة من برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلى الذى تشمل في الانطلاق:

ثانيا: وبالنسبة لعلاقة مصر بصندوق النقد لمصر الى بداية الستينيات وتجديدا عام ١٩٧٢ عندما تم الاتفاق على برنامج التعديش يتضمن تساني نقاط اساسية وتلاه تبادل خطاب النوايا في عام ١٩٧١ والذى تضمن اثنين وعشرين نقطة اساسية تناولت عدة قطاعات رئيسية أبرزها نظام المصارف والتجارة الخارجية بهدف توفير سعر الصرف من خلال السوق التجارية للنقد الاجنبى ثم التحرير الملى والامركزي ابداء من ميزانيات لشركات القطاع العام للصناعة الى القطاع الرأسمى مورا بتسهيح الاستثمارات الاجنبية لى الساسية لىالى المقيم كالمعك، وبكى قد تضمنت تخفيض سعر الصرف والتقليل من السعر الرسمى الى السعر التسميحي في محاسبة الهيئات الحكومية وتعديل قوانين الضرائب والتملكة، لما السادة النقدية والانتفاشية قد اتجهت الى رفع أسعار

البنك الدولى والسد من التكتان المالى المقم كالمعك، وبكى ساسية الدين العام لتكن القطاع الاخير في خطاب انزوا المصدر عام ١٩٧٦ وقد تلى ذلك الخطاب خطاب اخر في ١٩٧٨ تناول ذات القضايا تقريبا.

وباء اتفاق ٢٢ مايو ١٩٧٧ بين مصر والدول الملتمة في نادي باريس ليكن خطوة اخرى على طريق تعاون بين مصر وصندوق النقد والبنك الدولى في مجال تنفيذ سياسات الاقتصادى الا لا في اتفاق الاخير تم

في التنفيذ في مرحلة التعديش بصمة خاصة حيث تصاعد الدين الخارجى.

فكان الجدى، الى التدخل في مفاوضات جديدة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، وتوقيع اتفاق نادي باريس في مايو ١٩٩١ (يتم تناول هذه النقطة تفصيلا في تحية الدين وبرامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى).

بالاضافة الى تجارة الخدمات ابداء من الخدمات اللقية الى السبلحة مورا بالمقاولات والانشاء والتصميم وبشكل تصدير الجوانب التجارية للاستثمار الاجنبى وحقوق الملكية الفكرية وبخاصة في مجال صناعة الدواء سوف تجد انه من الطبيعى ان تتعرض علاقة مصر بمنظمة التجارة العالمية، لهذه المناقشات والجدل الحاد الذى شهتته وتشهده اللواتر الاقتصادية وحول مستقبل صناعة المنسوجات التى منحت فترة انتقالية قدرها عشرة اعوام يعقبها التحرير الكامل لتجارة المنسوجات وايضا بالنسبة لصناعة الدواء التى منحت فترة انتقالية حتى عام ٢٠٠٥.

ولا شك ان توقيع مصر على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية في إطار منظمة الجات وذلك في نهاية عام ١٩٩٧، قد فرض على قطاعى البنوك والتأمين مزيدا من التحديات لمرجعية المنافسة الوافدة مع الشركات الاجنبية القائمة من الدول المتقدمة حيث شملت هذه الاتفاقية ثلاثة قطاعات رئيسية:

اولا: الخدمات المصرفية مغطاة في نشاط البنوك المشتركة وفروع البنوك الاجنبية

ثانيا: خدمات سوق المال، ابداء من الاكتتاب الى انشاء منطابق الاستثمار الجماعية ورأس المال الخاص مورا بالتمسرة وتجارة الاوراق المالية فالمقاصة والتسوية والتسويق وتنشيط السوق.

ثالثا: التأمين واعادة التأمين، بما يسمح بملكية اجنبية بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٠٠ بالنسبة لشركات التأمين الاخرى.

وقد يكون من المفيد في هذا الصدد الإشارة الى اهمية التجمعات والتكتلات الاقتصادية التى تضم مصر مع العديد من الدول النامية سواء على الصعيد الاتملى الغربى او الشرقى، او في إطار تجمع الدول النامية (مجموعة ال٧٧) او في إطار حوار الجنوب والجنوب (مجموعة ال١٥) واللى تدخل في نطاق النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين الدول النامية.

حيث تمثل هذه التجمعات والتكتلات مصور دعم

مجهود الدول النامية في تحقيق التعاون والافضلية على الذات، من ناحية وزيادة قدرتها على المنافسة في مواجهة الدول المتقدمة.

المؤرخ الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية

اسم كاتب المقال : نزيهة الاندى

رقم العدد : ١٦٣١

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

المجلد : مجلة الاحرام الاقتصادى

مصر:

دعوة قرن الى التكتلات الاقتصادية

كان لواقع مصر الاستراتيجى وراثتها الحضارى ، ومعيمها التاريخى دورهم الحاسم فى صياغة رؤيتها وتمديد الانسب التى تركز عليها فى تحركاتها العربية والاقتصادية والدولية .

إذا كانت تفضل حاليا إلى التكتلات الاقتصادية لتحقيق الإنجاز بين دول الجنوب من خلال الدوائر المتعددة بإعتبار أن هذه التكتلات فى سمة العصر والتحدى الأكبر لمواجهة مخاطر التهميش من جانب دول الشمال .

فإنه يتبين أن نلخذ فى الاعتبار أن هذه الدعوة تعود بجذورها إلى منتصف الخمسينيات منذ انعقاد مؤتمر بانفوج ثم تأسيس حركة عدم الانحياز .. كما تولى إلى اتفاق التسعين الثلاثى المصرى الهندى اليوجوسلافى وصنوبر إعلان القاهرة الاقتصادية وقيام الاتحاد مؤتمرا الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

والذى شهد ميلاد مجموعة الـ ٧٧ لقد كان مصر الرائدة فى تجمعات دول الجنوب والفاغان عن مصالحها ودعم التسعين الاقتصادية بين إصغاتها وهو دور متواصل يترجم مؤخرًا فى قيام مجموعة الدول الـ ١٦ .

وقد كان حرص مصر على تكتل دول العالم الثالث وتأكيد أهمية الاستقلال الاقتصادى والاعتماد على الذات مشقًا من وعيها بموقعها الاستراتيجى وإتقانها الحضارى على الصعيد العربى فضهت الخمسينيات -

أيضا - بداية التوجه العربى نحو التكتل الاقتصادى والذى ترجم إلى اتفاقية العربية لجماعية للوفاء فى سبتمبر ١٩٥٢ لتسهيل التبادل التجارى وتجارة الترانزيت بين دول الجلماعة واستند فى جذوره إلى بروتوكول الاسكندرية الصادر فى عام ١٩٤٤ ، ومع

مجموعة الاتفاقيات المتتالية ابتداء من اتفاقية تسديد المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية مودرا باتفاقية توحيد تقشفية للجمركية وذلك خلال السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ على

التوالى وإذا قرار إقامة السوق العربية المشتركة للمعلن فى أغسطس ١٩٦٤ ، يعد من أبرز القرارات المتخذة لأهمية التكتل الاقتصادى ، وفى فترة سابقة لوى الكثير من دول العالم بهذه الأهمية .. إلا أنه كان

مستدرا فى التفتيش طيلة السنين الماضية .

ثم جاءت دعوة مصر إلى تفعيل للتعاون الاقتصادى بين الدول العربية سواء بإحياء السوق العربية المشتركة بإقامة مناطق لتجارة الحرة البينية على المستوى

الثانى كقوة لهذه السوق فقد أكد الرئيس مبارك أمام القمة العربية المنعقدة فى ٢٧ يونيو ١٩٩٦ أن التحولات العميقة التى تشهدها الساحات العليا والاقليمية تفرض علينا أن تجمع كلمتنا ونسق خطتنا للاتفاق على استراتيجية واضحة لإدارة العلاقات العربية والعالم الجديد والتكتلات الاقتصادية العملاقة والتعامل مع النظام والقيم الجديدة التى بدأت تستقر فى الممارسات الدولية وقد كان لهذه القمة مودرا فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية فى يناير ١٩٩٨ .

وقد مثلت القارة الافريقية البعد الثالث للموقف المصرى بأهمية لتعاون والتكتل الاقتصادى والذى ترجم فى إعلان قيام منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ ، ثم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة لها بالإسكندرية إلى تجمع دول حوض النيل والخيبريا لكوميسا .. مع الاستمرار فى مناج التعاون الثنى من خلال صندوق للمونة الفنية للدول الافريقية .

ويعد التجمع الانسلاى البعد الرابع فى الرؤية المصرية لأهمية للتكتلات الاقتصادية والتجارية والذى ترجم فى قيام منظمة المؤتمر الاسلامى والذى يثنى عنها البنك الاسلامى لمئة للشائبة الاسلامى .

ويشكل التعاون المتوسلى البعد الخامس الذى اشار إليه الرئيس حسنى مبارك فى خطابه أمام الجمعية الفيدرالية للمجلس الاوروبى فى نوفمبر ١٩٩١ والذى حدد فى ست نقاط للتعاون بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط تمثل ملامح متقدمة البحر المتوسط الذى أعلن عن قيامه فى عام ١٩٩٤ .

وقد شكلت هذه الملامح بالإضافة إلى اتفاقية التعاون الاقتصادى الشامل والبروتوكولات الموقعة بين مصر والاتحاد الاوروبى منذ السبعينات إطار العام لعلاقة مصر بالتكتل الاوروبى ، والذى هو الانسلاى

للمفاوضات الشراكة المصرية الاوروبية ٢٠٠٠ . وإذا كانت مصر قد جددت أسس تعاونها الاقتصادى والتجارى فى هذه الأبعاد الخمسة التى تنكس موقفها الجغرافى وتنمائها الحضارى

والانسلاى إلا أنه يتعين الإشارة إلى البعد الدولى والدوائر الأوسع نطاقا ممثلة فى علاقة مصر بالولايات والتجمعات الاقتصادية الدولية .

فقد شاركت مصر فى التوقيع على اتفاقية مؤتمر بوبنوين ريوذا عام ١٩٩٤ وما تمخض عنها من إقامة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وكذلك الاتفاقية العامة للتحريريات الجمركية والتجارية واليات فى عام ١٩٧٠ . وكان قد تم التوصل إلى الاتفاقية فى عام ١٩٦٧ .

وبخلت حين التخليق فى يناير ١٩٤٨ ، ثم جاءت التطورات الأخيرة ممثلة فى التكتلات التى أسفرت عنها دورة لوجواى لمفاوضات للتجارة الدولية والى استمرت لفترة سبعة أعوام وسبقها سبع دورات

فى مفاوضات التجارة الدولية متعددة الأطراف حتى تم التوصل إلى اتفاق مراكش بالمغرب فى عام ١٩٩٤ وتم إعلان قيام منظمة التجارة العالمية ابتداء من يناير ١٩٩٥ .

أمرت تحرير التجارة فى المجال السلمى : الضحايا : للكتلة الفكرية على مدى فترات زمنية محددة .

ومنذ ذلك الحين قسرت شخصيا الزراعة والتسوجات بالإضافة إلى الأدوية والأغراق ومشتككة الواردات أمام للصناعة المصرية .

وتمثل الشراكة المصرية/ الامريكية بعدا آخر فى العلاقات الاقتصادية الخارجية

وإذا كانت مبادرة مبارك وآل جور قد ارتفعت مع المفاوضات الخاصة بالشراكة الاوروبية للمصرية فى عام ١٩٩٤ إلا أن موالعها كانت بهدف تطوير العلاقات

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

اسم كاتب المقال : نزيهة الاندى

الموضوع الفرعى : نيذة تاريخية

رقم العدد : ١٦٣١

المصدر : مجلة الاحرام الاقتصادية

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

مثال اتفاقية للتجارة الحرة لضمان الاستثمار في ١٩٧٤ واتفاقية صندوق العربي لضمان الاستثمار والاجتماعي في ١٩٧٢ وصندوق النقد العربي ١٩٧٧ . والتي تتضمن اهدافها تقديم رؤس الاموال العربية والسماحة في تحويل الاختلافات في موازين المدفوعات والمشروعات التنموية . كما إبرام الاتفاقيات التي تتبع انتقال التكاليف للقوة العاملة داخل الدول العربي الا انها مازالت تواجه مزيد من القوانين والقيود الداخلية العربية . في اقامة مشروعات عربية مشتركة تم انشاء العديد من المؤسسات والمنظمات العربية الاقتصادية والاتحادات المتخصصة للتنمية فيها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منظمة الاقطار العربية للصحة البشري (أوبك) ومنظمة التنمية الزراعية التنمية الصناعية (وكن جوبها كانت متواصلة بسبب الاندماج إلى استراتيجية متكاملة للعمل الاقتصادي العربي المشترك بالإضافة إلى عدم استقرار الأوضاع في المنطقة .

• اتفاقية الوحدة الاقتصادية كانت أهم المحاولات في بداية الخمسينيات لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي حيث تهدف الاتفاقية إلى إقامة وحدة اقتصادية بين الدول الأطراف المتعاقدة وذلك بالناء القوي على العلاقات الاقتصادية فيما بينها وإحلالها بسياسات جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي مع تحسين سياساتها الاقتصادية على اختلاف أنواعها حيث نصت في المادة الأولى على أن تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة تتضمن بصورة خاصة تلك الدول وأراضيها على قدم المساواة حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تبادل البضائع والسلع الوطنية والأجنبية بحرية الاتامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي بحرية النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والمراكب والنوعية وحقوق التملك والوصية والأثر .

٦ - السوق العربية المشتركة : اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية قراره بإنشاء السوق العربية المشتركة على أن تبنى القواعد التي تمررل التجارة على عدة مراحل تتهيأ في يناير ١٩٧٤ تخفف حسب طبيعتها سواء كانت منتجات زراعية أم صناعية .

ورغم أن اتفاقية السوق العربية المشتركة قد وقعت عام ١٩٧٤ واتفاق الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لانجهاها الا انه ظهر ويوضح في عام ١٩٧٨ انها بعيدة كل البعد عن التطبيق الواقعي أو العملي وخصوصا بعد حرب يونيو ١٩٧٧ بالإضافة إلى عدم

المصرية من العودة إلى التعاون والتشاور في مجالات الاستثمار المباشر خاصة مشروعات تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات وتعهد زيارة الرئيس مبارك الأخيرة إلى اسركا وحضورها الاقتصادي في هذا المجال تعبيرا عن تلاتي وجهات نظر الجانبين حول مفهوم الشراكة المصرية الأمريكية وتتميز أن تشير إلى نقطة هامة تتمثل في أن على الرغم من المصق والبعد الزمني للعلاقات المصرية الأوروبية مقارنة بالعلاقات المصرية الأمريكية ، إضافة إلى عوامل التشابك الجغرافي في الأولى مقارنة بالثانية إلا انه توجد تلة اتفاق اساسية تتمثل في ضخامة حجم المعاملات التجارية بين دول الاتحاد الأوروبي وامركا من جهة ومصر من جهة أخرى حيث يمثل الجانبان الأوروبي والأمريكي المركز الأول والثاني (بالتبادل) في مجال واردات والمصادرات للمصرية يضاف إلى ذلك التطورات في مناخ الاستثمار في مصر خاصة بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وقبل هذا أو ذاك للناع السياسي واستقرار الأوضاع في مصر والريحية في استثمار مناخ السلام في منطقة الشرق الأوسط .

ومن لم يذكر دور مصر في إطار دول الجنوب ومجموعة الـ ١٥ ، ثم مصر وأفريقيا . الجماعة الاقتصادية الأفريقية : الكوميسا (السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا)

• • • الاندوجو • والتكتونيل • وهي تجمع دول حوض النيل ، الاندوجو • والذي أنشأ في نوفمبر ١٩٨٢ . لجهة التعاون الفني للتنمية والحفاظ على لينة لنهر النيل ، كينيا وبورندي . وأخيرا مجموعة الشائبة الإسلامية

التعاون الاقتصادي العربي

كان إنشاء جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ بداية الجهود لتحقيق نوع من التجمع بين البلاد العربية في جميع المجالات بما في ذلك المجال الاقتصادي . وهذا أوائل الخمسينيات وحتى الآن أبرمت الدول العربية العديد من الاتفاقيات الثنائية التي تقرر بعض المعاملات التفصيلية للتجارة من الطرفين وهذه الاتفاقيات تمسك رغبة كل من الطرفين في إنشاء العلاقات التجارية والاقتصادية .

١ - تحرير التجارة بين الدول العربية بمحاولة إزالة القيود المفروضة على التجارة سواء كانت جمركية أو كمية ادارية أو الرقابة على الصرف الاجنبي وقد أبرمت عدة اتفاقيات تتعلق بتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت ولحري لتصديق مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية ولكن هذه الاتفاقيات لم تنفذ على النحو المطلوب أو لم يتم التصديق عليها وبالتالي لم تدخل حيز التنفيذ .

٢ - إزالة القيود على انتقال رؤوس الأموال للمعاملة في تمويل الاستثمارات والمشروعات الانتاجية وبالتالي تدعيم تيار التجارة وقد أبرمت عدة اتفاقيات تتعلق بانتقال رؤوس الأموال والاستثمار بين البلدان العربية

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	١٦٣١
المجلد :	مجلة الاهرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

من الدوايل التى كانت وراء فشل قيام السوق .

التجارة تههد للمشاركة المصرية-الأوروبية

تميزت السياسة الخارجية المصرية منذ مقدم الانقراض الى مصر سنة ١٩٢٢ ق.م وحتى الان بالازدواج او التقليب بين توجهين اساسيين هما التوجه اللتوسيطى والتوجه المشرقى فقلبت زمنيا وبشكل دورى بين هذين التوجهين الاساسيين وبمجرد ان بدأت مصر تحظى بقدر من السيادة فى عشرينيات هذا القرن بدأ التوجه للتوسيطى فى سياستها الخارجية فى الانكشاف وترجم ذلك لقرارات الكبرى التى اتخذتها مصر فى الازدواجيات والاتصافى الى جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ والمشاركة فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وعندما جاء عهد الناصر الى السلطة عام ١٩٥٢ اختار بوضوح التوجه المشرقى واسقط التوجه للتوسيطى وبذلك غاب البعد للتوسيطى فى سياسة مصر الخارجية خلال الحقبة الناصرية.

وبمجيى السادات الى الحكم عاد البعد للتوسيطى مرة اخرى للظهور من خلال شقين:

- ١- الحوار العربى العربى، وهو الحوار الذى تم بين مجموعة الدول العربية بدول الشرق الاوروبى

للمشاركة وبخلاف اهداف كل طرف تجاه هذا الحوار فالطرف العربى كان حريصا على استئمان حرب اكثوري لتأوير علاقاته مع الدول الاوروبية للحصول على دعمها للموقف العربى فى قضايا الصراع العربى الاسرائيلى.

والطرف الاوروبى كان يهتم بضمان استئمان الاسدادات البترولية من الدول العربية باسماء معتلة مع فتح اسواق جديدة امام منتجاتها الصناعية فى هذه الدول.

ومصر بحكم كونها كبر دولة عربية كان لها دور فعال فى هذا الحوار.

- ٢- العلاقات الثنائية المصرية - الاوروبية : فقد باشرت مصر علاقات ثنائية مع الجماعة الاوروبية خارج اطار الحوار العربى العربى الذى شاركته فيه مصر حتى سنة ١٩٧٦ فوافقت مصر تقريبا للتعاون مع دول الجماعة الاوروبية فى يناير ١٩٧٧ بهدف فى التعاون فى مجالات ماسة لئتمية مصر ققتصاديا واجتماعيا ويتضمن هذا الاتفاق التعاون فى مجال التجارة والتعاون الاقتصادى والفنى بالإضافة الى المساعدات المالية والقذائية وبموجب هذا الاتفاق فلن صادرات مصر من المواد المصنعة والمواد الخام تتمتع بحرية للتفالى الى دول السوق الاوروبية المشتركة بالإضافة الى المنتجات الزراعية التى تتمتع ببعض الاعفاءات الجمركية وتخضع لنظام الحصص وفى المقابل تمنح مصر دول السوق الاوروبية فى مجال التجارة معاملة

شمة ٩٦ ومنطقة التجارة الحرة

منذ ان ادى الرئيس مبارك اليمن الدستورية كانت هناك اهداف عامة ومحددة فى خطة عمله وكان على رأس هذه الاهداف هو استئمان مصر لعلاقاتها العربية. وبحلول عام ١٩٨٩ كانت مصر قد استئمان علاقاتها مع جميع الدول العربية ولقد جاء إبرام مصر لاتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى ليعمل تنويعا لذلك.

ولقد تضمنت اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى - التى وقعها كافة كل من العراق والاردن واليمن ومصر فى فبراير عام ١٩٩١ فى بغداد - سبع عشرة مادة لضم وتنشيع التعاون الاقتصادي.

ولقد شرعت مصر انطلاقا من دورها التاريخى ومصلحتها رئيسا للجنة العربية ١٩٩٦ الى تنفيذ قرارات قمة القاهرة حيث سعت الى إقامة مناطق تجارية مع الدول العربية وبالفعل تقرر إقامة مناطق تجارية حرة ثنائية بين مصر وكل من المغرب وتونس والسمودية لتطوير التجارة البينية العربية التى لا تتجاوز ٨٪ من اجمالى التجارة العربية الخارجية ، بالإضافة الى تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعى بالاعلان عن إقامة منطقة تجارية حرة عربية لكافة من ١٩٩٨ .

وفى تركيز مصر على إقامة هذه المناطق انطلاقا من ادراكها لخطار عولة الاقتصاد حيث تتعرض الكيانات المصرية للتهميش فى عصر اصبح يشهد بالتكتلات الاقتصادية الكبرى وبواجهة مشروعات للتعاون الاقتصادي الانمى التى تهدف الى تصحيح التعاون الاقتصادي العربى وتهدف الى إعطاء دور اكبر لاسرائيل فى اطار المشروع الشرق اوسطى .

وتجنى الإشارة الى ان منطقة التجارة الحرة وعلى الرغم من قصر الفترة التى مرت منذ اعلان قيامها (١٩٩٨) إلا انها تواجه تحديات تتمثل فى تضاعف عدد السلع المستأمنة والذى تجاوز الالف ومائة سلعة وذلك طبقا لما اصطلحت عنه اجتماعات للجلس الاقتصادي والاجتماعى المنعقد فى سبتمبر ١٩٩٩ .

بالإضافة الى تعود اتفاقيات المناطق الحرة لثنائية وعدم تلبيد اتفاقيات النقل القائمة وما يربطها من رسوم ترانزيت.

- (٢) استمرت شقة قيمة التجارة البينية بين الدول العربية حيث بلغت قيمة الصادرات ١١.١٧٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٧ فاذن بها تتخلف الى ١٠.٩٠٩ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ وبالتسبب للارويد فقد انخفضت ايضا من ١٢.٤٣٠.٢ مليار دولار الى ١٢.١٢٣.٧ مليار دولار خلال ذات السنوات الفائرة.

فى حين ان اجمالى صادرات الدول العربية كان ١٦٤ مليار دولار فى عام ٩٦ وارتفع الى ١٧١ مليارا فى عام ١٩٩٧. ولأن كان قد انخفض الى ١٦٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ بينما تسببت البرودات العربية الى التزايد على مدى الاعوام الفائرة من ١٦٠ مليار دولار الى ١٥٨ مليار دولار ثم ١٦٩.٧ مليار دولار.

بما دعا الامانة العامة - فى فبراير ٢٠٠٠ - المغرب التجارية والصناعة والزراعة للبلاذ العربية الى المطالبة بالانزلام بالتخفيضات الجمركية ولقاء لقيود غير الجمركية وتذليل العقوبت الربطية بشهادة للنش ومجال النقل.

اسم كاتب المقال : تيمرة الأندى
رقم العدد : ١٦٣١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية
المصدر : مجلة الاحرام الاقتصادى

كما اقتضى ضرورة وجود صيغة للتعاون بعد انتهاء الحرب الباردة وتعدد الاقطاب .
وقد اعتمد تلك سلسلة من المفاوضات انتهت باجتماع الاسكندرية في يوليو ١٩٩٤ وهو الاجتماع الاول على مستوى الوزراء .
وجاء اعلان الشراكة بين اوربوا ودول البحر المتوسط في مؤتمر الوزراء الذي عقد في برشلون في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ وتضمن ذلك ١٥ دولة الاعضاء في الاتحاد الاوروبى و ١٧ دولة من جنوب وشرق البحر المتوسط ومصر ، الجزائر ، تونس ، الأردن ، لبنان ، مالطا ، المغرب ، تونس ، سوريا ، تركيا ، السلطة الفلسطينية و اسرائيل .
وقد نص اعلان برشلون على ان الشراكة بين الجانبين تضم الشراكة السياسية والاقتصادية .
الشراكة الاقتصادية والمالية لإقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠ .

وبذلك أصبحت علاقة مصر بدول الاتحاد الاوروبى تنفرد تحت مساهمين : اولهما : للمساهمة الإقليمية مثلاً في الاجتماعات الوزارية للدول الاوروبية المتوسطية (خارجية - وزراء آخرين - اجتماعات مشتركة بين الجانبين)

ثانيهما : للمساهمة الثنائية مثلاً في اتفاقيات الشراكة الاوروبية والتي قامت بتوقيعها بالفعل كل من تونس ، المغرب ، الأردن ، فلسطين ، مالطة ، اسرائيل ، قبرص و تركيا التي تدخل في نطاق اتحاد جيمركى مع الاتحاد وينظر إلى الاممية التزايدية للعلاقات التجارية للصورة الاوروبية من ناحية والتطورات الدولية الاوروبية .

وبعد أكثر من ٢٠ جولة من المفاوضات والشاورات التي خاضتها مصر مع الاتحاد الاوروبى لزاماً هذه الاتفاقية تم التوصل الى مسودة اتفاقية ١٩٩٩ تتضمن صيغة جاذبة لعرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها ثم اذلتها لمجلس الشعب للتصديق عليها

العلاقات المصرية الأوروبية في نهاية التسعينيات

وقد تشكلت أهمية العلاقات الاقتصادية الأوروبية المصرية في غضون هذه السنوات التي استغرقتها المفاوضات الشراكة حيث ظلت دول الاتحاد الاوروبى مستمرة في احتلال المرتبة الاولى في قائمة الواردات المصرية من الخارج والمرتبة الثانية بالنسبة للمصادر المصرية مع ضخامة حجم المعجز في اليزان للتجارة لصالح دول الاتحاد الاوروبى ونفذه إلى ارتفاع بصفة متواصلة .

الدولة الاولى بالرعاية
وفيما يتعلق بالتأمين المالى فإن مصر وقعت في الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٩٦ مع دول السوق اوروبية بروتوكولات

١. الاول (١٩٧٧ - ١٩٨١) حصلت مصر بموجبها على ١٧٠ مليون ايكو منها ٩٢ مليوناً من البنك الاوروبى للاستثمار و ٧٨ مليوناً مساعدات
٢. الثاني (١٩٨٢ - ١٩٨٦) وظفت مصر بموجبها ٢٧٦ مليون ايكو منها ١٤٠ مليوناً من البنك الاوروبى للاستثمار و ١٣٦ مليوناً مساعدات
٣. الثالث (١٩٨٧ - ١٩٩١) وتمت دول السوق لمصر بموجبها مبلغ ٤٤٩ مليون ايكو منها ٢٤٩ قروضاً من البنك الاوروبى للاستثمار و ٢٠٠ مليون مساعدات
٤. الرابع (١٩٩٢ - ١٩٩٦) وقد حصلت مصر بمقتضاها على ما يعادل من ٢٠٢ مليار جنيه منها مليار جنيه مساعدات و ١٠٢ مليار جنيه قروضاً
وبالحظ من استقرار البروتوكولات الأربعة للفترة منذ عام ٧٧ - ١٩٩٦ أن إجمالي المبالغ قدر بـ ١٤٢٦ مليون وحدة عملت من الالتزام الفعلى بتدوم ١٤١٢ مليون وحدة والمفق الفعلى ١١٠ مليون وحدة وتلك نقطة جديرة باللاحظة والتمامة .

ولمما يتعلق بنوام ١٩٩٨ ، فقد كانت اتفاقيات الموقعة بين مصر والاتحاد الاوروبى ، تتضمن تقديم بنك الاستثمار الاوروبى ٢٧٥ مليون وحدة عملة اوروبى و ٢٨٠ مليون وحدة في صورة منح .
وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين مصر ودول الاتحاد الاوروبى فقد شهدت زيادة متواصلة على مدى سنوات التسعينيات .

١- تطور العلاقات في النصف الاول من التسعينيات باستعراض حصة الصادرات والواردات والميزان التجاري بين مصر والاتحاد الاوروبى في الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥ وتوضح منه ان حصة الصادرات المصرية بلغت ١٢٢٢ مليون دولار في عام ١٩٩٠ وارتفعت إلى ١٧٧٢ مليون دولار في سنة ١٩٩٢ ثم ارتفعت مرة اخرى ٨. ١٩٥٢ مليون دولار في عام ١٩٩٥ بمعدل نمو سنوى ٥٥.٩٪ عن عام ١٩٩٤ وبالنسبة للواردات بلغت في عام ١٩٩٥/١٩٩٤ حوالي ٥.٦١.٥ مليون دولار مقابل ٢٨٨.٧ مليون دولار في عام ١٩٩٢ بمعدل نمو سنوى ١٨٪ كما يلاحظ ان الميزان التجاري مع دول الاتحاد الاوروبى سجل عجزاً لصالح الاتحاد الاوروبى في جميع السنوات وكان العجز يتزايد سنوياً حتى بلغ ٢١٠.٧ مليون دولار عام ١٩٩٥/١٩٩٤

تحتوى البحر المتوسط :

٢٠ نوفمبر ١٩٩١ اقترح الرئيس مبارك على اعضاء الجمعية البرلمانية لجلس اوربوا في ستراسبورج ، تنظيم منتدى حول البحر المتوسط ، وان يبدأ كمبادرة متوسطة ثم يتبع نطاق عضوية ترويجياً ليشمل كل دول اوربوا والشرق الاوسط وإن يشمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وقد استند الاقتراح الرئيس إلى ست نقاط رئيسية ، تمكن طبيعة للتغيرات الدولية والاوروبية اضافة إلى التطورات على صعيد الشرق الاوسط الاوسط وازداد تحديات التنمية والعمل على الحد من سباق التسلح

وقد جاءت هذه المبادرة بعد انهيار حالة برلين وتفكك الاتحاد السوفيتى ، إضافة إلى انقراض مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر ١٩٩١ وتعاقدات حرب الخليج الثانية

الترجمة الرئيسية : اسم كاتب المقال : تزيّة الافندى

رقم العدد : ١٦٣١

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الموضوع الفرعي : الاقتصاد المصري

نبة تاريخية

المجلد : مجلة الاحرام الاقتصادية

(٤) عام ١٩٧٧ عقب العدوان الاسرائيلي. وكانت للمونات الأمريكية مقترنة دائماً بالقمصن في العلاقات السياسية حيث بدأت المونات تندفق بانتظام بعد حرب ١٩٧٣ .

اهداف المونة .
(١) تشجيع الصادرات التجارية الأمريكية ودعم المصناعات الأمريكية وفتح السوق المصرية أمام الصادرات الأمريكية.

(٢) دعم وتشجيع قطاع الخاص المصري .
(٣) زيادة الانتاج والتميز الاقتصادي في مصر

بهدف دعم الاستقرار السياسي .
(٤) دعم اطلاق السلام بين مصر واسرائيل .
ثم كانت حرب الخليج الثانية وجاء قرار الرئيس الأمريكي السابق بوش في سبتمبر عام ١٩٩٠ بغاء مصر من ٧ مليارات دولار من بينها ٧٥٠ مليون دولار قيمة الدين العسكري .

وتعد مصر واسرائيل من اكبر الدول التي تحصل على المونات الأمريكية في العالم حيث حصلت الدولتان على ٢٢٪ الى ٢٤٪ من اجمالي المونات الأمريكية خلال الفترة من اواخر السبعينيات وحتى عام ١٩٩٧ .

وتعد الولايات المتحدة من اكبر الشركاء التجاريين لمصر في الاتحاد العربي .

ويعاني اليزان التجاري المصري في علاقته مع الولايات المتحدة عجزاً في صالح الأخيرة حيث بلغ ٧٢٢١ مليون دولار عام ١٩٩٨ وتراكم مبلغ ٧٨٤٢ مليون دولار من عام ١٩٩٥ وأمام المصناعات المصرية الى الولايات المتحدة هي البترول ومشتقاته والمنسوجات القطنية والملابس الجاهزة بينما تتركز أهم واردات مصر من الولايات المتحدة في المواد الغذائية (للحوم والدقيق والفاكهة) وتتركز الاستثمارات الأمريكية في مصر في قطاع البترول وتبلغ هذه الاستثمارات حوالي ٢,٦٪ من اجمالي الاستثمارات الأجنبية في مصر (عند قطاع البترول).

الترجمة الرئيسية الأمريكية :

منذ عام ١٩٩٤ بدأت العلاقات المصرية - الأمريكية تتخذ شكلاً جديداً حيث طرحه فكرة الشراكة على الصعيد المحلي في الاتفاق الذي جرى بين الرئيس المصري مبارك والرئيس الأمريكي ال جورو في سبتمبر ١٩٩٤ في إطار الجيت عن بديل لأسلوب المونات ويضع استراتيجية للاقتصاد من المونة الى التجارة بحيث تخفف أهمية المونات منسوبة الى العمليات التجارية وإعادة توجيه المونات الاقتصادية الأمريكية الى المشروعات التي من شأنها زيادة قدرة الاقتصاد المصري على توفير فرص .

وتحقيق التنمية البشرية وحماية البيئة .

وتضمن الإطار المؤسسي للشراكة

(١) اللجنة المشتركة للنمو الاقتصادي

(٢) المجلس الرئيسي المصري - الأمريكي

(٣) اتفاق التعاون العلمي والتكنولوجي

وقد أشارت الأرقام الأيابة الخاصة بالمعاملات التجارية المصرية/ الأمريكية خلال الربع الأول من السنة المالية ١٩٩٠ / ٢٠٠٠ الى استمرار احتمال الاتحاد الأوروبي للمركز الأول في مجال الواردات المصرية مع جنوح القيمة في الارتفاع فقد بلغت قيمة الصادرات الأمريكية الى مصر ١٨٢٩,٣ مليون دولار بينما كان الرقم لا يتجاوز ١٥٠٩,٥ مليون دولار في ذات الفترة من عام ١٩٩٧ / ١٩٩٨ ، بينما نحت الصادرات المصرية الى الاتحاد الأوروبي خلال ذات الفترة للزيادة حيث كانت تبلغ ٤٠٦,٨ مليون دولار في الربع الأول من عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ ، وانخفضت الى ٣٤٦,٩ مليون دولار خلال الربع الأول من عام ١٩٩٠ / ٢٠٠٠ مع مراعاة مسبق الإشارة إليه من إضافة المعاملات التجارية مع الدول الأوروبية الأخرى تجعل للفترة الأوروبية في المقدمة متقدمة بذلك من الولايات المتحدة الأمريكية .

يضاف إلى ذلك مساهمة ورس الأموال الأوروبية في الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج نطاق التفضيلات المالية من جانب مؤسسات الاتحاد الأوروبي ، حيث أشارت البيانات الإحصائية المعروفة عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الى مساهمتها بـ ٦٤٨ مليون جنيه مصري في رؤوس أموال الشركات التي تم تأسيسها في مصر حتي منتصف العام الماضي (١٩٩٩) وبما يعادل نسبة ٢,٦٪ .

«العلاقات المصرية - الأمريكية»

شكلت زيارة الرئيس حسني مبارك الأخيرة للولايات المتحدة نقطة تحول في العلاقات بين الجانبين بالانتقال من المونة الى الشراكة والتعاون في مجالات متعددة ، وكان على رأسها المجال التكنولوجي .

وتعود جذور العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية الى عام ١٩٥١ عندما تم توقيع اتفاقية لتعاون بين الولايات المتحدة والحكومة الملكية في مصر حيث نصت الاتفاقية على تزويد مصر بالخبراء والفنيين والمعدات والمواد البسيطة وعندما قامت الثورة المصرية عام ١٩٥٢

أيدت الولايات المتحدة الثورة مادياً ومعنوياً .

ولكن خلال الفترة من (١٩٧٣ - ٥٦) تفضلت المونة الأمريكية عدة مرات يذكر منها على سبيل المثال :-

(١) خلال أزمة تمويل المد الحالي في ١٩٥٦ .

(٢) في نهاية ١٩٦٢ عقب إرسال القوات المصرية

اليمن وعدم استجابة القيادة المصرية لوقف برنامج

الصواريخ المصرية وتمديد اللجوء مع اسرائيل

(٣) عام ١٩٦٤ عقب اندلاع المظاهرات المناهضة لوقف

الولايات المتحدة من مشكلة الكونجرس .

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الاندى
المؤلف :	م. القرعى	رقم العدد :	١٦٣١
المجلد :	مجلة الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

قائمة المراجع

- الفتوة الاستراتيجية لحرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما ..
- إعداد الاقتصاد المصرى لحرب أكتوبر ، محمد رضا العدل « ورقة بحثية مقدمة للجلسة الثانية للحوار الاقتصادي من الفتوة الاستراتيجية لحرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما ..
- مجموعة من الكتاب وأخرون... الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح
- أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القائمة، ومزى زكى
- الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التنمية، عادل حسين.
- الجهاز المركزى للشعبية العامة والاحصاء المنشرة السنوية الانفتاح الاقتصادى ١٩٨٠ - ١٩٨١
- الجات ومستقبل العملة فى مصر دراسة تحليلية لقطاع الفزل والتسويق اشرف البندان ● كتاب الأهرام الاقتصادي اتفاق مصر فى نأى باريس د. يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد
- العضوية فى منظمة التجارة العالمية وتنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية د. صلاح عبد البديع شلى.
- مصر والبنك الدولي علاقة نصف قرن ، صلاح الدين الصيرفى
- موسوعة للجالس القومية المتخصصة (١٩٧٤ - ١٩٩٩) السياسات المالية والاقتصادية
- تاريخ مصر الاقتصادي والمالى امين مصطفى عفيفى
- دراسات فى التطور الاقتصادي للمصرى مذكرات فى التاريخ الاقتصادي محمد عبدالعزيز عجمية
- مذكرات فى تاريخ مصر الاقتصادي خلال الفترة من ١٨٠٥ الى ١٩٥٢ نوال تاسم
- اعداد متفرقة من النشرة الاقتصادية للبنك الاملى
- اعداد متفرقة من نشرات وتقارير البنك المركزى المصرى
- العدد الثانى للبنك الاملى
- العيد الخمسينى لبنك مصر
- موسوعة مصر الحديثة
- تقارير للتنمية للبنك الدولي

- تاريخ مصر الاقتصادي والمالى، د. امين مصطفى عفيفى عبد الله
- مقدمة فى النقود والبنوك، د. محمد زكى شافعى
- دروس فى البنوك، د. فؤاد مرسى
- تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية، د. محمود متولى
- نعم بنك مصر والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١، على محمد سالم
- اساسيات النقود والبنوك، د. جولة عبد الخالق، د. كريمة كرم
- إقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادي، د. محمود عبد الفضيل
- هذا الانفتاح الاقتصادي، فؤاد مرسى.
- الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل ، د. جورة عبد الخالق (محرر)
- أزمة مصر الاقتصادية، د. رمزى زكى.
- الاتجاء الرئيسى للاقتصاد للمصرى ١٩٥٠ - ١٩٨٠، د. محمد دويدار
- الاقتصاد المصرى بين الواقع والمطمح ، سامى عفيفى حاتم
- دراسة تحليلية للسياسة الاقتصادية فى مصر، على الجريئى
- التاريخ الاقتصادي للثورة ١٩٥٢ - ١٩٦٦، على الجريئى
- الاندماج الاقتصادي العربى، احمد الفتور
- الاقتصاد الدولى، د. محمد رائف
- سنوات التحول الاشتراكى وتقييم الخطة الخمسية الاولى، على صبرى
- ايام خالدة فى حياة عبد الناصر، د. جمال الميخائى.
- حكم عبد الناصر النظرية والتطبيق، انور عامر
- اقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة، محمد على عامر
- لمحات فى اقتصادنا المعاصر، د. محمد مخلوم حمدى
- الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧، بصوت ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ١٩٧٨، القاهرة ٢٢ - ٢٥ مارس، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتطبيقات.
- الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى، سيد مرعى
- تطور الصناعة التحويلية فى مصر وتركيا وسرنايل، صافى عن الأمم المتحدة سنة ١٩٥٨
- الاقتصاد المصرى بين حوى يونيو ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٢، احمد السيد النجار « ورقة بحثية مقدمة إلى الجلسة الأولى للحوار الاقتصادي من

الركود

الاقتصاد المصرى

الركود

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الركود وبرنامج الحل	عصام رفعت	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣٥	٢٠٠٠/٥/٨	٤٧
٢	روشة خروج من ازمة الركود	محمد بهرام	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣٥	٢٠٠٠/٥/٨	٤٩
٣	اضواء على ظاهرة الركود	عبد العزيز الشريق	الاهرام	٤١٤٥٢	٢٠٠٠/٦/٣	٥٧
٤	ازمة الكساد	سامح عوض الله	الوفد	٤١٦٦	٢٠٠٠/٦/٣٠	٥٨

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العدد :	١٦٣٥
المجلد :	(مجلة الاحرام الاقتصادى)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

عصام رفعت

موضوع المقال

الاجتماع الاقتصادى فى مصر استقبل قرارات الرئيس مبارك خلال الاسبوع الماضى يارتياح شديد وعبر عنها بأنها جاءت بعد بطول انتظار. وأن تدخل الرئيس فى الوقت المناسب واصدار هذه القرارات هو امر متوقع من مبارك، الذى عسو دنا على اتخاذ الاجراءات والقرارات المناسبة بعد تسديره كامل للموقف بكل جوانبه.

الركود..

وبيرنامج الحل

الاجتماع تلك القرارات لتعالج موقف الركود وبسهولة مما بعد ان كانت الاجرة السلبية تنحى كل الفكرة بطيلة ولا تتحرك لمعالجتها سواء بشكل مباشر او غير مباشر. قبل الركود وازمة السيولة فى عين خلفية لتجربى معها على اى من القضايا التى يفرض عليها فى علاجها ومواجهتها.

وقد اثار ان الركود ليعنى سمات الاقتصاد الحر وعلميا ماغننا تميزا الى هذا التحويل ان تتوقف فترات من الركود واخرى من الانتعاش. ولكن علميا فى نفس الوقت افرد ان الاقتصاد الحر يعطينا من السياسات والازدواج والكميات ما يعين السلطات الاقتصادية على اتخاذ الاجراءات المناسبة فى الوقت المناسب، والى هذه الازمة قبل ان تنتشر او تستغل، وما يور دور الدولة الجديد فى حال الاقتصاد السليم والاقتصاد الحر.

وبعيد دخول فى فلسفات نظرية حول الركود واسبابه ولشككه فإن وضع الركود على حدة قبل بعض رجال الاعمال، قد طال اكثر من التوقف قد كان يحدث لفترات مثلا شهرين او ثلاثة ولكنه هذه المرة لستمر طويلا دون ملامح انتعاش. وايضا على حد قول بعض اخصائى اتخذت سمياتا خلال الاشهر الثلاثة الاولى من هذا العام بنسبة ٨٠٪ من نفس الفترة فى العالم للثمن، وثالثا يقول البعض اننا قد توقعنا ان يقع اجور العمال كليت لدينا سبب الركود وأن بعض للصنع فى الخارج من رمضان قد توقف عن سداد اجور العمال.

لك ملامح فخر قفى تركيا جميعا وتتوارها الاحداث فى للتصديقات الاقتصادية وتصاميم رجال الاعمال والحديث علنا بصراحة فى الشارع الاقتصادى والى القضية كانت تتخضم واكثر السلطات الاقتصادية قسمت ومع الامم. لديها ركانت منتعاش الاعمال تتعقد فى الفترات دون ان تتحرك غير حركة ان لا دورا يجب ان تلمه.

وعلى اية حال بعيدا عن هذا وذلك دعونا نحدد بعضى الازمات فى شكل محزمة الخروج من الركود والاقتصاد:

(١) مخلفات الحكومة حيث تسفقت مديونية الحكومة وارتفعت من ١٣٨ مليار جنيه عام ١٩٨٧ الى ١٤٧ مليار عام ١٩٩٨/٩٩ وادى عدم سدادها الى تلس السيولة فى السوق والركود الشديد واصل القرار الخريف بسداد ٢٠ مليار جنيه بكرة كاملة نشية فى هذا المجال.

(٢) سرعة الانتهاء من عمليات تفتين الاجرار التوسلى والذى يعتبر من اهم الازمات التى تساعد على تشييد لسوق التجارى بترويج للخدمات والاهمية ووسائل الاتاج للخطلة واقلى تلتا الآن من الركود. والشككة تنحصر الآن بين زبوى للالة والاقتصاد بشأن العملة المصرية.

(٣) تيسير فريش للشراء حيث يمكن زيادة الطلب من خلال وبيع سياسات مصرفية لشراء اموال جديدة فى الاسواق، ويتل ذلك من خلال قيام الجهاز المصرفى بوضع نظام ائتمان ميسرة مثل Retail Banking وغيرها من انشاء التارضى للخطلة للمواطنين لتشجيعهم على الشراء بما يحقق افراج فى الاسواق والحد من ظاهرة حرق الاسعار.

(٤) من التوسل الفرمية ان رجال الاعمال فى مصر - وما يحكم ان القطاع الخاص لا يزال ثلثا - ليس لديه خبرة بالتعامل مع ظاهرة الركود، فلا يزال المتجرب يمرضون بتجاربهم بفساد مرتفعة، بينما يجب التعامل مع الظاهرة بالاعلان عن تخفيض اسعار المنتجات حتى ولو وصلت الى سعر التكلفة، وهناك تجارب معينة جوت فى هذا الشأن سواء فى مصر او خارجها. ويبدأ الترويج الاقتصادى على شجرة محلات عبر الفنى علما وصلت الى حالة الانهيار فقامت بمل ما يسمى «فلتر الاحمر» لتشجيع الفنى على الشراء من المحلات بمنتجات معينة فزادت مبيعاتها وازدادت وتجريت الزمة. وايضا فإن هناك دورا على رجال الاعمال ومستهلكهم ان يقيموا به الفرصة لزمة الركود بقرارات فعالة وياض بالبرجة عليها لتشجيع اللياقة وفتح اساليب جديدة فى هذا المجال مثل تشجيع ايجام السلع او لشكها.

(٥) يحل الفارغ الاقتصادي بحيث من المبدى للتأثر او الحل الابلى للفتون الزمن الهوى ويول الشهور، وهذا القطين ان نيه العمل لىسرى لزمة الركود. ان تشييد المخازن يبنى على تشييد ٩٧ مساعنة ثم قال البعض انها ٧٥ زاف للمخازن نقلوا فيها علف صنائه واما ما كان الامر سواء ان التشييد فى الامور ذات العلاقة او ان القطين سود بصر او لا يواي شكل. تقول مسرف النظر من ذلك فإن القطين علكه الآن فى الوضع مستقر ففى ان لتتأثر هذا الانتعاش الابلى والسؤال الذى نطرحه ما الذى يمكن ان نتمه البزرك فى انترشت هذه المسووعات فى يمكن ان يتدم بتدعيم تشييد ان ان يصدر القطين؟ وهل يمكن ان يقيم اسحب الفعارات لشراء اياما نستقيم تسويلاات واغرامات على القيم والاراج ام يتل الامر سلطا ولفة على «تفرد الحكومى».

(٦) اوبعد خاتمة ان هناك مديونية ضخمة على القطاع الخاص البزرك ونس تال هذه الازمة ما فاع التوقف بطور حالات من التفتير فى اسفاده وانكاد ذلك من التفتير ان تدا البزرك ونس البزرك فى فركسة موبل مديونيات القطاع الخاص ووضع برامج تشييد سداد مديونيات الشركات والشروعات الخاصة بدارس يشم بالتدويل ولعامة لىمادة لمباركة القطاع الخاص فى سداد المديونية بتمارين موحدة الركود ويمكن ان يتل ذلك من خلال فركسة حقة محقة على مدة بوسع كليل القسمة لىا.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العدد :	١٦٣٥
المجلد :	(مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

(١٦) في إطار الفرجحة التي يقوم بها كثير من الشركات والبنوك الاستثمارية فإننا نتحدث كثيراً عن انخفاض معدل الأرباح وتحدث كثيراً عن أزمة سيولة ولم يتحدث أحد عن ضرورة إيفاء الرعية المخارة حبيبة لتخمة البخور ما يساعد على حل المشكلات ما فعلت حتى فترة التمثيل والانتظار والفرجة التي يقوم بها الجهاز المصرفي وتقدم أدوات المخارة جديدة تساعد على توفير السيولة وزيادة معدل الأرباح.

(١٧) إن الأثر لإعادة النظر في الوضع الاستثماري لسياسة سعر الصرف وتخاذ القرارات إيجابية نحو تطبيق سياسات نقدية تعتمد على قواعد العرض والمثل لتتخذ الأمور مع مراعاة التوقيت المناسب للتكيف مع العلم بأن لتطبيق السياسة لتثيره على سعر الصرف.

رأى هذا الحال طرح اقتراحاً محدداً وهو توحيد سعر الصرف بالبنسبة الدولار فيما بين البنوك وشركات الصرافة لأن وجود الفجوة بينهما يشجع على بيع سوق أخرى دولارات.

وأي قرار نفسه فإنه يمكن استبدال الرصيد الثابت بين الجنيه والدولار بسلة عملات تتضمن عدداً من العملات الرئيسية في العالم ومن بينها الدولار وسلة عربية تية ما يعمل على استقرار سعر الصرف في مصر.

(١٨) النظر في سعر الفائدة وبشكل الفروض ونعتقد أنه يمكن زيادة سعر الفائدة وسيكون له أثر إيجابي هو زيادة السيولة لدى البنوك وتغليب الأرباح الأكثر ربحاً لإجابه للمصري عنه بالدولار مما يجعل الأفراد يسيرون ما بينهم من دولارات ورافعات باليد إلى المصرف الذي يكون فيزيد عرض الدولارات ويزيد عرض السيولة بالبنوك.

ولقد يرى البعض أن لهذا الاقتراح جانباً سلبياً يتمثل في ارتفاع تكلفة الاستثمارية غير أن أثره على ذلك يتمثل في تخفيض شروط القروض خاصة ضريبة الأرباح التجارية والضريبة على الدخل في ٨٦٪ كما أن على المنتجين تخفيض تكاليف المبالغ فيها بشكل أو بآخر لتعويض ذلك.

(١٩) ندعنا مواجهة مشكلة السيولة والركود إلى إعادة النظر في الاحتياطي للأدوية للبنوك لدى البنك المركزي وتخفيضه من ١٥٪ حالياً إلى ١٢٪ مثلاً مما يعني إعادة ٣٪ إلى البنوك مرة أخرى مثلاً نحو ١٠ مليارات جنيه.

(٢٠) زيادة قسوة البنوك على منح الائتمان وبالتالي ذلك من خلال رفع السقف الاستثمارية من ١٥٪ حالياً إلى ٢٠٪ باعتبارها سياسة استثمارية.

(٢١) إعادة النظر في قرار تغيير الاعتمادات المستندية للوروات بفرض الانتاج بنسبة ٨٠٠٪ مما يترك جزءاً من أزمة السيولة وذلك بإشتماله الخدمات والسلع الرئيسية وكذلك تخفيض نسبة التغطية الائتمانية ولن تكون بشكل مشروع وفقاً لمهمة الخدمة المستوردة فهناك سلع يمكن تطبيق هذه التغطية بنسبة ١٠٠٪ عليها وأخرى يمكن تخفيضها إلى ٨٥٪ مثلاً أو أقل من ذلك.

(٢٢) مواجهة التجارة العشوائية وبمجموع المواجهة ظاهرة التهرب الجمركي بجميع بكافة وسائلها التي تعيد انتاج الوطني وتصيب الأسواق بالركود يأتي منسجماً سياسات التي يمكن اتباعها لحسم هذه الظاهرة : نظام للمالية قبل الشحن وأيضاً توعية أجهزة الرقابة وتك أيضاً ضبط الحصيلة الجمركية.

(٢٣) دعم الأوراق المالية (الشيك/الكسيولة) بالعمل على سرعة تنفيذ الأحكام الخاصة بالمعاملات الاستثمارية لتعاقدها بين الشيك والكمالية كقنوات استثمارية وتحقيقاً لاستقرار الأعمال والاستثمار والمصدقية.

(٢٤) إصلاح النظام المصرفي وإعادة النظر في شروط القروض بخفضها لتشجيع الممولين على السداد ومواجهة التهرب من القروض.

(٢٥) خفض ضريبة الليزبات وإعادة النظر في شروطها بأن يكون الحد الأقصى ٨٪ مثلاً وتختلف من مجموعة سلمية إلى أخرى ومن سلمية إلى أخرى وقد يرى البعض أن هذا سيؤدي إلى انخفاض حصصها ولكن على الجانب الثاني - وهذا هو الأهم - سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد وزيادة الحركة الاقتصادية مما سيؤدي

الحصولية.

(٢٦) من الظواهر الغريبة في الوضع الاقتصادي التي تدل على عدم شمول القوة وتكاملها أنه إذا كان المحض يتصور أن قانون الزمن التجاري أو الإقراض التجاري سيحل مشكلة أزمة القفازات الآن ولكن هذا الرأي يتجاهل حقيقة الأمور في سوق مواد البناء وبصفة خاصة المواد الاسمنتية وأولادها الاسمنت فهل يتصور أن الاسمنت الذي يخضع لضريبة مبيعات ٢٠٪ بينما الاسمنت المستورد يخضع لضريبة مبيعات ٥٪ والرمال لخدمة من هذا التمييز هل لخدمة الأجانب يرفع

الانتاج الوطني وبالتالي حدود التمييز حيث أنه ظروف احتكارية بدأت تظهر في سوق حديد التسليح وإذا كانت الدولة قد اتخذت قراراً برفع رسوم جمركية لمواجهة ظاهرة الإغراق الحديدي للسود من لادانتستان فإنه في الحقيقة غشياً زاد

التجود للطين لسداد الحديد من الانتاج المحلي نحو ٢٠٠ جنيه والمليون هنا تتساق القروض للخطئة للزينة والموضوع الواضح تلك أن إصدار قانون فرض

التجارة وحده لا يكفي في وقت تزايد فيه اسعار مواد البناء ولا يجوز اتخاذ نهج عاجلة وكيد تحتاج ما في فكر جديديلاً يصلح لاحتلال مستخدم

سياسات واستمرار سياسات التكتيلية لمواجهة أزمة الركود التي تحتاج إلى جرأة في التفكير وحرمة من الدعا والوسائل حتى يتحقق تحرك والمخرج من أزمة الركود والتكامل.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عماد إبراهيم
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العدد :	١٦٣٥
المجلد :	(مجلة) الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

أسئلة ساخنة فى المنتدى الاقتصادى

روشتة الخروج من أزمة الركود

ما مسئولية الحكومة ودورها للخروج من الأزمة؟
ما مسئولية القطاع الخاص لمواجهة الركود؟
ما مسئولية الجهاز المصرفى للخروج من ظاهرة الركود؟
هل الدروس الخصوصية والمحصول وراء الظاهرة؟

الخروج من أزمة الركود ما الذى يجب ان تفعله؟ هل التوسع العقارى الذى حدث فى السنوات الاخيرة يشارك فى مسئولية ركود؟ هل ظاهرة حرق الاسعار فى ايامه مسئولة عن ظاهرة الركود فى الاسواق؟.. احيا البعض يقول ان الدروس الخصوصية وان التمويل الذى تسع استخدامه ايضا لى الى ظاهرة الركود فى الاسواق.. والسؤال: كيف نعيد الراج والانتعاش والنشاط الى الاسواق وفى الشارع الاقتصادى هل هناك رشة محددة وأجراء اتلحل والخروج من الركود؟

استاذ بكلية التجارة الدكتور مصطفى السيد وزير الاقتصاد السابق والدكتور محمود داوى العيون نائب محافظ البنك المركزى والمهندس اسماعيل عثمان رئيس مجلس ادارة القاولون العرب وشقيق ينفادى عضو مجلس ادارة اتصالات الصناعات والاتصالات للشرق التجارى واحمد الوكيل نائب رئيس الفرقة التجارىة بالاسكندرية.

اخيرا اعتبر فلتالحكومة ان الاقتصاد المصرى يمر بأزمة ركود فى سابقة تعد الاولى من ناحية طولها.. الظاهرة الجديدة التى شجر بها الشارع الاقتصادى وشعر بها القطاع الخاص فى مصر والقطاع الاقتصادى ككل فى الركود فى الاسواق. هل الركود؟ وما مظاهره على الاتاج وعلى الاستثمار الحالى والمستقبل وعلى لمر من العمل الحالى؟ لقد تنحصر كمال الحكومة مؤخر او قررت شخ ٢٠٠٥ مليون جنيه شهريا لمواجهة مشكلة السيولة ومشكلة الركود.. ولكن هناك العديد من التساؤلات. نأشبهها ببرنامج التنفيزيوى «المنتدى الاقتصادى» الذى يفعله ويقدمه رئيس التحرير عصام فكتشى.. هل تكفى هذه الاجراءات لعلاج مشكلة الركود الذى تعاميه الاسواق؟ هل كان يجب على القطاع الخاص ان يتحرك وكيف يتحرك القطاع الخاص فى هذا الاتجاه لعلاج مشكلة الركود؟ ما مسئولية القطاع الخاص فى هذا المجال سواء كاتع اصناعا وتجارا هل كان يجب على البنوك والمصارف ان تدرك ان مصرى ان تتحرك منذ فترة؟ وما مسئولية البنوك فى اتخاذ الاجراءات

انعاشا للنشر، وصحيف ابراهيم

المؤلف : الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد نايف احمد
المؤلف : الركود الاقتصادى	رقم العدد :	١٦٣٥
المجلد : (مجلة الاحرام الاقتصادى)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

تلك مخزوناتا سلعيا او مخزوناتا عقاريا . وتتغير برنامج الخصخصة في الوقت للحد له بالاضافة الي تشجيع قسيلة . واعتقد ان كل ما سبق - بالاضافة الي الاسراع فيما اتفقت الحكومة من اجراءات - سيؤدي الي الخروج من الازمة

عصام رفعت : لود بداية ان نتعرف علي الظاهرة
ونحدث عن : ما الركود ؟ وما مخاطره علي الاقتصاد
لا وطني ككل ؟

الدكتور مصطفى السعيد : فواقع وشير حاليا لي في هناك
اعترا بأن الاقتصاد المصري يولج حالة ركود .. هذا الامر
.. فمظاهر معينة .. هذه المظاهر تبدو في زيادة المخزون في الركود
يبدو في زيادة حالات البطالة والافلاس وزيادة حالات انتشار مع
تدور .. وعدم سداد الشيكات والكبيالات .. الخ من المظاهر ..
والتي تدور في الخفاء في تفاصيل كثيرة حيث ان الحكومة

في اثناس سميث وزير شؤون اديان امريكا الشمالية
والاجرة الاعلام والادب في امريكا سميث قد
انضم الى السريين على حدة وكردن رواد حركة
الاصلاح في امريكا الشمالية . فتمت اثناء
الاجتماعات التي جرت في اثناء ذلك هناك رواد من عدة
بلدان ما كان هناك نفس في افكارهم . وواضح
للمشرفين ان نضال في النسيان التي تكن رواد هذه
الطائفة اذ كان الافعال الجارية على يد رواد في ايام
الاصلاح . وليس اذ سميث رواد امرا في
مستور . ان رواد في امريكا مشاكلي ومعتدلين . جميع
الاصلاحات التي تصاحبهم واداء امريكا في جميع
الاجتماعات من معلومات امريكا مختلفة من جميع
البلدان . في عمل النسيان . ثلث في الافعال
التي جرت في اثناء الامانة . ان النسيان يرضى
بالطاعة خارجة ومعتدلة وكثيرة من الميادين ان رواد هذه
الطائفة في ان الامران في صديقات وشكل . في
الاجتماعات التي جرت في اثناء النسيان على شكل
الاجتماع . في الاعتراف بالاشك . وان تكن رواد في
الاجتماعات التي جرت في اثناء النسيان ما تقترب اقل
الاجتماع في امريكا . وان اعتاد ان في هذا النسيان
من نسيان في العمل والادب . رواد من هذه النسيان
الاجتماعات التي جرت في اثناء النسيان . في
الاجتماعات التي جرت في اثناء النسيان في العمل
في اثناء النسيان . في الاعتراف بالاشك . وان تكن رواد في

٤٠ الحجاز المصري الفصح
أكثر من الأزمودون تطيق
في العلاقات الائتمانية

على الحكومة أن تسلط
اليدين لتباعد وتصنع المزيد
من الأعمال

عصام وأحمد: أنان نائب رئيس الغرفة التجارية مجموعة من القطاع الخاص للقطاع التجاري بشكل عام. أما وجهة نظر رجال الأعمال في تعامله الزكوة الضريبة من ناحية الانسحاب والاطول للمدلة

مضيف: يعني معترض على قرار اتحاد الصناعات والاتحاد العام للتجارة: حقيقة لا، أنا أبدأ حينما يمدد بمعدنية الحكومة للجماعات المختلفة والسماح للبروتين وشركات الفولان والتي تمتد في 20 ملياراً. وأما عرفنا أن كل جنيه يصل بجنيه من الجنيهات في 4 جنيهات وربع الجنيه، سيوفر لنا كل المثلثة لن الجنيه بدون مدفوعات ما يمكننا تداول لن كل الانسحاب الرئيسية الزكوة الحالي هو (200م.د.م)، معتمدين الاتحادات

[illegible]

عصام رفعت : هل هذه المشروعات يقوم بها القطاع الخاص ؟

شفيق بلغلي : المشروعات مستمداً يقوم بها القطاع الخاص ولكن في إطار القوانين أو اللوائح التي تضعها هذه المشروعات ، في كثير من الأحيان تكون هناك مساهمة من قبل الدولة التجارية خارجية تتناسب المتاح للمتعامل معاً يؤدي إلى تركيز الميزون السلمي في كل من الطرفين (المستثمر في القطاع الخاص في القطاع الحكومي . بالتسليم إلى غنى الفرد المستثمر المستثمر) رغم الخدمات والخدمات للزبون في كل هذه الظروف إن قل أسعار أسكن مع الركيد الحالي . بالإضافة في تنوير بعض تلمذ الاستئصال

الملك :

[illegible]

عصام زيات : ما هو احساس رجال الأعمال بظاهرة
البيروقراطية وكيف تتخللون اليها ؟

لقد اكدت تلك المواقف ان الديمقراطية الاسبانية، حقيقة بحتة، هي نتاج من تقابل من مبادئ الديمقراطية الغربية مع الديمقراطية الشرقية. فالتقابل بين الديمقراطية الغربية والديمقراطية الشرقية، هو الذي خلق الديمقراطية الاسبانية الحديثة. فالتقابل بين الديمقراطية الغربية والديمقراطية الشرقية، هو الذي خلق الديمقراطية الاسبانية الحديثة. فالتقابل بين الديمقراطية الغربية والديمقراطية الشرقية، هو الذي خلق الديمقراطية الاسبانية الحديثة.

[illegible]

اسم كاتب المقال : محمد إبراهيم
رقم العدد : ١٦٣٥
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/٨

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : الركن الاقتصادى
المجلد : (مجلة الاحرام الاقتصادى)

التشديد فلم جدا وخطر .. وتسمى من الحكومة عندما يكون لديها مشروع استثمارى القيام بتغيير الاعتدلات المالية اللازمة . ولابد من وجود القعد للتدري على أن يكون ضمن شروطه تكلفة التمويل وهو مايمنى إضافة فائدة تدعى ١/ فى حالة التخليص عن السداد وحتى لتتاكل الثروة . ويجب على قطاع للعمليات للحصول فى مشروعات فى حالة انكماش الدولة قتي تجنب مؤخرها الى نظام B.O.T .. أن لابد من الحصول على تمويل خارجى سواء عن طريق الاقتراض أو مساعدة الجهات الحكومية فى تمويل هذه المشروعات لأن الاقتراض من الخارج ليس ميبا ويجب أن يكون محسوبا فى مشروعات تدعى عائدات حتى يمكن السداد فالاستثمار عبر الحدود سواء الذى يجنيه القطاع الخاص أو الدولة يتطلب عمل الدراسات حتى يستطيع الدخل فى مشروعات مع الدولة ونصق الرواج للتشدد ونحن فى القارون للحرب بدنا نلحق هذا الفكر وبدنا نبحث عن جوت التمويل والجهات الضامنة حتى يستمر الرواج . نحن نقول ملطم فى قتالية ولابد من مراعاة وتوفير التمويل اللازم له . وهذا يقودنا للصديق عن الاستشمال القارى واعمية الرمن القارى لانه ليس قانديا بل مؤسسات كثيرة سوف تنشأ بعد اقرار القانون منها مؤسسات ضامنة ومؤسسات تمويلية ومؤسسات رهن .. لابد من تشجيديا حتى تحقق الهدف منها .

وأود أن أشير الى أهمية دراسة التوليد الجغرافى قبل إقامة الوحدة السكنية ومن الذى سيسكن فيها وما فرص العمل للجيدة وابن القدرة التمويلية والقرفية ليدلا . الناس ويطلب هذا توافر المعلومات للبنية على توليد جغرافى لمشروعات وامكن التجمع السكنى الجديد . وانا متفائل خاصة بعد أن بدأت الجهات الاقتصادية فى مصر تد تسبا وامم شئ اتنا اعترفتا بمشكلة الركن ويرجى هالبا حلها .

الركن الاقتصادى البنوك على
تعليمات وإيقاف مخرج
الاتئان

العقد المتوازن ضرورية
لحل أزمة الركن والسيولة
بقطاع المقاولات
يجب أن توفر الحكومة
الاعتبارات اللازمة قبل
تنفيذ أى مشروع

عصام رفعت : بعض النقاط التى طرحت واثارها البعض تدخل فى اختصاص البنك المركزى .. وعلى سبيل المثال تنقية مناخ الائتمان فى داخل الجهاز المصرفى .. فما دور البنك المركزى فى تنقية مناخ الائتمان؟
د. محمود ابو العين نائب محافظ البنك المركزى : معروف أن قرار الائتمان فى أى جهاز مصرفى على مستوى العالم كله يحمل فى طياته مخاطر .. بمعنى أننى عندما أكون بنكا وأحاول أن أصلي قرضا لعمل أضع فى الاعتبار أن العميل لن يلتزم أو قد يلتزم بالتأخر للفترة معينة والذى اثر فى الفترة الأخيرة من القبول أو حذلق أو مشاكل ناك بدون شك اثر على متخذ القرار نفسه داخل البنك التجارى .. لكن كبت مركزى رفعا لفيينا نلما عن التدخل فى قرارات الائتمان والتواجد مسرف تنقيته والتواجد إلى تدخلات.
عصام رفعت : ٦٥/ من كل بنك لا يستطيع تجاوزها ؟
د. محمود ابو العين : هذا القيد غير موجود .

عصام رفعت : هذا القيد كان موجودا فى اوائل التسعينات ؟
د. محمود ابو العين : مع التحذير الاقتصادى لم يبد هناك تدخل كفى فى تحديد نوع ائتمان ولا كم الائتمان واتوجه . لكن بوجه عام البنك المركزى لم يصدر أى تعليمات بإيقاف منح أى ائتمان . بالعكس فى الاجتماعات لنى تعقد بصلة مستمرة لخلق الجهاز المصرفى كل اسبوع تقريبا مع رؤساء البنوك بحث البنك المركزى البنوك على تمويل العملاء الذين قد يعلين فى المستقبل ومن المحتمل أن يكون التفر ماقنا .

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	عبدالمباراهيم
الموضوع الفرعي :	الركود الاقتصادي	رقم العدد :	١٦٣٥
المجلد :	(مجلة الاحرام الاقتصادية)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

ولكن الذي حدث ان الحكومة التزمت بقدر من الاتفاق وتوقعا واسلا في ان الإيرادات والاستثمارات تتفق لتغطي هذا الاتفاق ويختل في مشروعات عملاقة فماداً حدث ١٢ الذي حدث ان الإيرادات وتبقى الاستثمار لم يكن بالقدر المطلوب في وقت التزمت فيه الحكومة باتفاق معين وفي وقت الحكومة كانت حريصة علي في الاحدث عمداً في الوزارة العامة

نتيجة ماحققته من إنجازات في الرحلة الأولى من مراحل الإصلاح الاقتصادي .. لأن ماداً تقل الحكومة فهي لتزويد أن تحقق عمراً والتأثير أكثر من الأول .. ماداً حدث .. لم تسد فنشأت لدينا مشكلة الأش للشاغل من أن قطاع الأعمال وتصورنا التناقض لم يجد الأول الذي أدى أصلاً في مقابلها خاصة أن ملزم أمام مقابلي الباطن ومورديه بسداد قيمة الأصول التي قام بها فنشأت حالات التناقض ومالات التضرر صاحب ذلك وبسبب ماحدث من السيادة وضغطها وانخفاض تحويلات المصريين في الخارج وانخفاض سعر البترول وتعرض الحكومة إلى مشكلات في الصرف الأجنبي مما أدى إلى لجوئها إلى سياسات الانكماشية حتى تعدد من الطب على سعر الصرف .. فلهذه السياسات الجديدة الانكماشية بالإضافة إلى أن الحكومة لم تدم سداد التزاماتها بضرورة أن تؤدي في حالة من الركز .. وتخص في السيلة وهذا هو السبب الرئيسي لما السبب الرئيسي الثاني فيرجع إلى العلاقة بين الجواز المصري ورجال الأعمال .. الجواز المصري تحت رغبة تشجيع قطاع الخاص لنفتح أكثر من اللازم ومن تحقيق في الحالات الاستثنائية وبسبب سلامتنا فكانت هناك حالات من حالات الفلاحة في تقيم الأصول .. ورجال الأعمال اتزمو بمشروعات ليس عليها طلب حقيقي لدخل الاستثمار وخاصة في المجال العقاري ونتيجة الاستثمار العقاري نمو فئة محدودة عليها في النهاية محدودة فكانت النتيجة أن حصل كساد في القطاع العقاري مما أدى إلى تضرر الكثير من سداد ما قام بارتفاعه البنوك فنشأت حالات عديدة من التضرر .. هذه الحالات لابد أن تترى في الأخرى في اختلافات فيما يتعلق باسئباب التقود وبما يتعلق بسرعة دوران التقود .. فلابد في النهاية أن تترى في خلق نوع من ضعف السيولة ومن الركود وبسبب السيولة تناصره حالياً .. بالإضافة إلى سحب قدر كبير من السيولة والتقود في استثمارات لندن الجديدة .. فالسحب وتير التعجير باع بمليارات الجنيهات عادت إلى الاقتصاد مرة أخرى ولكنها جمعت .. فكيف نوزع الاستثمارات بين المجالات المختلفة في الأجل التصور والتوسط والأجل الطويل لأصلا نزع من التوازن بين كل هذه الحالات الخلفة من الاستثمارات مما يحافظ علي السيلة ويحافظ علي التماسك لكن الاستثمار طويل الأجل بقدر غير متوازن من الممكن أن يحدث مشاكل .. فلهذه هي الأسباب في اعتقادى وراء حالة الركود ملاما كانت الأسباب وراء الركود

لهذا واقع اعترف به رئيس الوزراء وطالب الجميع بضرورة علاجه .. ومعظم الناس متفقين على الأسباب الجوهريه .. وقد تختلف حول الدروس الخصوصية وحول لطيفين للصل .. فكيف نعالج هذه الظاهرة ؟

عصام رفعت : ان تعويم العملة المتعثرين يعني ان هناك بعض الافراد من القطاع الخاص لديهم مشاكل في سداد الديون .. نحن نريد حالياً أن يتدخل البنك المركزي بشكل طبيعي لمعاونة الجهاز المصرفي ومعالجة حالات التضرر حالة بحالة لمساعدة العملاء .. لكن لا تترك للبنوك لأنها قد لا تستطيع وتحشى عمل ذلك لأسباب قانونية أو غيرها .. فلماذا لا ترشد البنك المركزي الجهاز المصرفي ويشجعه علي استعانة العملاء وراسة حالتهم حالة بحالة

د. محمود ابو الميوس : البنك المركزي لا يستطيع أن يتدخل في التراتب الاداري التي تمل بها البنوك .. لأن جميع البنوك المركزية في العالم تستخدم أسلوب الاقتاع الاسي .. لكن لا تتدخل في قرارات البنوك بإعطاء عميل معين قرضاً أو تعويم عميل معين .. ونحن في ظروف معينة حينما يجد البنك المركزي أن عليه أن يفتح البنوك بأسلوب معين كمن يقدم عملاً أو يتعامل بأسلوب معين مع عميل فبنوك شك لا تتدخل في ذلك

عصام رفعت : البنوك لم تتحرك حتى الآن لتعويم أي عميل من العملاء وهذا وضع تشعير به جميعاً شقيق يندافى : نحن نريد برنامج واقعية للسداد ..

د. مصطفى السيد : نريد أن تضع اليداء الأساسية .. حل البنك المركزي في السائل عن التدخل بالنسبة لحالات عملاء معينين .. فلماذا لا .. وأجاب .. فقرار منح الائتان قرار نقل الائتمان مسئولية البنك الذي منح هذا الائتمان .. لكن البنك المركزي يدير السيلة التقنية للمجتمع والسياسة التقنية للاقتصاد .. فاليك المركزي سبب أو أكثر أن هناك يمكن أن يقل بأنه نقص في سيولته .. ولماجتماع عليه أن يتدخل ولديه من الأدوات الاقتصادية التي تمكنه من هذا التدخل تغيير نسبة الاحتياطي وسياسات الباب للفتح ولتسقي الفتوح .. كل هذه الوسائل معروفة للبنك المركزي .. ولتأثير علي ترازو الائتمان .. ككذلك البنك المركزي لا يمكن أن يترك البنوك لتقوم بمنح ائتمان يجاوز إمكاناتها أو يتجاوز موارده البنك المركزي ضروري من حيث ما يجب أن يتوافر من كمية تقود داخل المجتمع أن البنك المركزي له دور يتعلق بالجوانب المالية للاقتصاد ولكن دون أن يتدخل في الإدارة ومن أن يتدخل في منح عميل ائتمان دين آخر .. هذا صحيح .. لكن علي كل حال .. وبعد استعاني في الحضور تم طرح العديد من الأسباب وراء ظاهرة الركود وتخص السيلة تثير اهتمام الأستاذ .. ماحدث من عجز في ميزان المدفوعات .. سعر الصرف .. أربويات الاستثمار .. الحكومة وسدادها لديونها .. الجهاز المصرفي .. التعويم .. التخزين .. أسباب عرفت نذكرها للتأثير علي إيجاد مبرر أو تفسير لهذه الظاهرة .. وهذا به قدر كبير من الصحة .. لكن في اعتقادى أنه يتعين علينا أن نضع أيدنا علي لظفر ولحم هذه الأسباب ودور أن الحكومات تترقب حدوث تضرر .. بعد الرحلة الأولى من مراحل الإصلاح .. التضرر وارتفاعت تقدي العديد من الاستثمارات سواء من القطاع الأجنبي التفضل في استثمار أجنبية أو من القطاع الخاص وتحتلت الحكومة وشجعت القطاع المصرفي علي أن يطرز رجال أعمال وأن يشجع القطاع الخاص



« مطلوب الإسراع بتغيير برنامج الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية »

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	محمد إبراهيم
الموضوع الفرعي :	الركود الاقتصادي	رقم العدد :	١٦٣٥
العدد :	(مجلة الاحرام الاقتصادية)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨



الزبنة في سعر الصرف تجدي الصناعة المحلية

عصام رفعت : البنوك لم يكن لديها استجابة سريعة لما يحدث في السوق وكنت أتصور أن تدخل البنوك نظام بنوك الحجز لمساعدة الأفراد في منحهم قروضا ميسرة وصغيرة لتيسير حركة السوق فيما وشراء .. وإن اكتشفت البنوك أوجه اختراجه جديدة تجلب للخزائن لمعالجة مشكلة السيولة. لحد الوكيل : أود أن أوضع الجزئية الخاصة بتقييد منح الائتمان ليس للتصديق أن نوجه اتهاماً للبنوك .. فحين أعرفنا بأن هناك مشكلة فلا بد من تعويم المال لأن السوق عبارة عن فئات متشابهة وهذا يتطلب أن يتكاتف الجميع لمعالجة بعضهم البعض .. ويجب على الدولة أن تعيد مرة ثانية جدولة الدين لتسحق على الأراضي التي تم تخصيصها للمشروعات الصناعية والمشروعات العقارية خاصة أنها تقابل مشكلات في سداد مستحقاتها وأصبح المستثمرون غير قادرين على الوفاء بالقرضاتهم في المواعيد المحددة.

عصام رفعت : علاج ظاهرة الركود يحتاج إلى سياسات جديدة ماضى ؟ د. مصطفى السعيد : في اعتقادي أنه من خلال هذا الحوار وأصبح أن هناك ثلاث مجموعات كل منها عليها مسئوليات .. الحكومة بما تقدمه من سياسات وإعطاء الأموال بما يتعين عليه من سلوكيات وتصرفات .. ثم الجهاز المصرفي وعليه رأسه البنك المركزي فهذه هي الجهات الأساسية التي من المفترض أن تتجه سياساتها من أجل الخروج من حالة الركود وتحقيق الائتماني في الاقتصاد .. مسئولية الحكومة أن تيسر مدينياتها وهذا ما بدأت فيه .. أنا في اعتقادي أنه لابد من السماح بزيادة نسبة من العجز في الحدود الآمنة والدعوى تتعلق بالوزنة العامة لضخ قدر من القوة الشرائية لدخل السوق وهذا لا يوجب أن أتعلقني أن زيادة نسبة العجز في الوزنة العامة لا / لا تتصل مشكلة .. خاصة أنها في الحدود الآمنة ويتراوح العجز حالياً بين ١٠ - ٢٠٪ وما تلت من أن يتحرك بقر معين.

عصام رفعت : هل زيادة عجز الوزنة العامة سيؤدي إلى زيادة التضخم وارتفاع الأسعار ونقص العملة؟ د. مصطفى السعيد : أن زيادة العجز قضية هامة جداً فكيف تستخدم هذا العجز في توجيهه نحو تشغيل طاقات إنتاجية هائلة تؤدي إلى زيادة الإنتاج دون أن تؤثر كثيراً على زيادة الأسعار.

د. محمود أبو العينين : هل يقرى البنك في حد ذاتها هي المسئولة عن هذه الظاهرة .. في وقت الأثر أن العمل عندما يتعامل مع أي بنك يتعامل بالشفافية فهذا طرف ذات والأخر معين د. مصطفى السعيد : وإني أعتقد عليه أن يدرس المشروع ويتكلم من نجله وإمكانات الفساد لأن المسئولية مشتركة. د. محمود أبو العينين : هذه المسألة تحتاج إلى سؤالي أسئلة منها : هل رجال الأعمال اعتد على رأس مالهم نسبياً لم اعتماد في التمويل كله على الجهاز المصرفي ؟ .. وهل رجال الأعمال في مصر يخطئون في مشروعات بنسب ثلاثة للألية الربحية منه في النقطه الأولى والبقية الثانية هناك عمل عمل في مرحلة التفتت نتيجة وجود بضاعة ركبة .. فإن رد فعل السوق وما هو شكل التزامه بالسوق .. فلابد هنا من تخفيض الأسعار لتصرف الخزائن أراكم وتخلص من بين الاستثمار لفترات الأكلين .. فمن التعارف عليه أن هناك سلماً يمكن بيعها حتى لو اضطر رجل الأعمال أن يقرها بتخفيض السعر إلى مستوى تكلفة .. لهذا أفرع من التصديق لاجده في مصر .

عصام رفعت : أثنى الفهم مع ما طرحه نائب رئيس البنك المركزي وإن يتبع القطاع الخاص سياسات مبعده جديدة في أوقات الركود حتى ينشط الطلب سواء من خلال خفضه للتكلفة أو تخفيض الأسعار. أما أياً يتعلق بسعة تشريعاته فهذه ظاهرة موجودة وهناك جزء أفرع للتشريع من القطاع الخاص في السداد حتى الآن فكيف تتم مساعدة هؤلاء المتطرفين لبدء دورة السداد وبه حركة الرواج لن التعمد حدث بسبب خارج عن إرادته نتيجة الركود العام الموجود حالياً ؟

د. محمود أبو العينين : البنك لا يمكن أن يترك عمله حتى يصل إلى مستوى قاع ولابد عليه أن يحرك العمل شقيق بخدائهم .. أن القطاع الخاص لا يجب أكثر من توفير الائتمان الأمن الذي يدفع للمشروعات الاستثمارية .. ولا يجب أن شرع الركود يعمل ردة على رجال الائتمان والبنوك. د. محمود أبو العينين : أن الخوف ليس خوف رجل الائتمان في البنك ويحده ولكن خوف رجل الأعمال من تمسك للشككة .. فمن حالة التيسير الموجودة في السوق بوجه عام تعكس نفسها في قرارات التشريع نفسه . شقيق بخدائهم : أن حالة الركود أوجدت حالة نفسية سيئة عند الجميع .

د. محمود أبو العينين : أن الاقتصاد المصري حالياً أصبح مثل الشركة المساهمة وتصل نسبة مساهمة القطاع الخاص فيها إلى ٧٠٪ والحكومة أو القطاع العام بوجه عام بنسبة ٣٠٪ .. لا الحكمة ينبغي أن تكون عائقاً أمام اتخاذ قرارات خاصة بالاقتصاد كل ولا القطاع الخاص الذي له الأغلبية القصوى يجب الإيجل الحكومة أكثر مما تحمله .. فخلد دور وعليه أيضاً أن ينشط السوق بيقوتن أن ينشط السوق ولا يمكن أن هذا .. أما أياً يتعلق بالكتروايجل أو ما يجب أن يكون مستقبلاً .. فالجهاز المصرفي يلزمه نسبة تأمين .. وأنا ننظر إلى الجهاز المصرفي في الوقت الحالي بحالة إفراقة لأنه يحتاج إلى بنك التجديت التي تعمل مع العميل الصغير وتنبه في مناطق غير مطروقة.

عصام رفعت : نحن متفقون على ضرورة تطوير الجهاز المصرفي .. هل البنك المركزي ذو الذي يتطلب البنوك بتطوير نفسها أم البنوك هي التي تقوم بعمليات التطوير من تلقاء نفسها؟

د. محمود أبو العينين : لابد أن يظهر البنك المركزي نفسه أولاً حتى يتشارك مع للتغيرات التي تحدث في السوق وهو فعلاً ما يحدث في الوقت.

مكتبة الأنجلو المصرية للبحث العلمي

العدد الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
العدد الفرعي :	الركود الاقتصادي	رقم العدد :	١٦٣٥
المجلد :	(مجلة) الأهرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠، ٥، ٨

عصام رفعت : مزيد الانتاج ولابد للتصدير !

د. مصطفى السعيد : لابد ان يتبع القطاع الخاص اساليب تسويقية جديدة .
احد اليكسل المطبق من القطاع الخاص ان تكون لديه شفافية والاندماج وبراء الشككة عند وقوعها . ولابد ان تستقيم الحكومة للقطاع الخاص وان يكون القطاع الخاص صرحا في مولجبة مشاكله . ولابد ايضا من تشجيع السلع خارج الحدود للخروج ايضا من أزمة الركود لتشجيع التصدير ولا استطيع الحديث عن التصدير في ظل سعر صرف ثابت منذ ٩ سنوات ولا استطيع للتأني . ولذا لا يحصل المصانع والزراع علي حقوقهما ؟ فان هناك خلا مبعثا نازلا لوجود سياسات بيئت علي مكونات غير صحيحة فلاند من الحوار والشفافية في المعلومات والبيانات

لسماعيل عثمان : يجب علي كل قطاع تشجيع القدرة التصديرية الخاصة به . فقطاع التشبيد المصري ينتشر في اسيا وأفريقيا وأوروبا ويعد نفسه بنفسه خاصة ونحن نملك العنصر البشري والخبرة في مجالات مختلفة من التشبيد . والبنوك في مصر وبعض المؤسسات التمويلية مفتحةا لتمويل لكافى لائحة المشروعات وتصدير صناعة التشبيد .

واصبح جهاز التشبيد نموذجا خاصة ان صناعة التصدير تجذب ظلها صناعات اخرى مثل السيراميك والجبنة والتكليف والادوات الصحية .. وغيرها . فيجب لفة في الجيزان المصري والحلقة من صعمة مصر في الخارج خاصة ان هذا الامر ليس سهلا وقد يكون مصحوبا بالمشاكل

د. مصطفى السعيد : معنى هذا ان طريقة تفكير القطاع الخاص يتعين ان تتغير تجاه الزراعة والصناعة والمالقة الاستراتيجية والتصدير والخدمات ؟ فهدا هو المطلوب من القطاع الخاص وقائدها

عصام رفعت : يجب علي منتلمات الاعمال كلها ان تتجمع وان يكون لها مبادرات في هذا المجال ولتتجه هذه الفرصة لبحثنا نائب محافظ البنك المركزي عن نقطة تكررت اكثر من مرة في هذا الحوار وهي خسارة بمرونة سعر الصرف خاصة انها مشجعة لعملية التصصد وفيها حماية للصناعة الوطنية .

د. مصطفى السعيد : لابد ان تتركب التصديرات لاتها تغطي دفعة في تمويل التعامل داخل السوق

تشويق بخمداني : يجب علي الحكومة اولاً الامراع في تنفيذ برنامج الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية من خلال برنامج زمني قديم به . مما يساعد علي عملية التمدد . ليشاء زيادة التديفات من النقد الاخصي من عائدات كبريل والسباحة والقروض الميسرة مما يساعد في الخروج من مشكلة الركود .

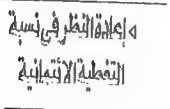
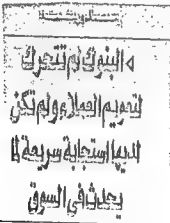
وطلب من الحكومة ايضا ان تفتح الاسواق في المشروعات القائمة وعدم التدخل في مشاريع جديدة ولابد من استكمال ١٠٠ الاف مشروع القائمة .

عصام رفعت : ماشو دور قطاع الاعمال في مواجهة الازمة تجانبه العام والخاص ؟

د. مصطفى السعيد : قطاع الاعمال مسئول في حد ما فيما حصل عليه من لتمان من الميزان المصري خلال السنوات العشر الأخيرة وكيف استخدم هذا التتمان . ومن فرائس ان فدوا كثيرا من هذا التتمان اشد في مخرج للقطاعات مثل القطاع الختاري او في الاستثمار والقوسية فيه ولا شاذ . هذه السلوكيات من شائها ان تؤدي في خلق مصوبات لنام الرواج وألم التتمان التتمان . يتدبر علي قطاع الاعمال ان يبي القوس في خلال السنوات الثيب الأخيرة وان يبيد في التركيز في لولويات الاقتصاد من صناعة وتزاحة وتصدير . فها تبا مصغرية قطاع الاعمال خصوصاً ان الاقتصاد ككل يتحول في اقتصاد السوق وليت فيه القطاع الخاص الدور الرئيسي يصل في ٧٠ : ٨٠ لاجازير ثناء الخاص ان يتحلل من مسئليته فيما يتعلق بهذا الامر

عصام رفعت : ما مسئولية القطاع الخاص وقطاع الاعمال في هذه المرحلة للخروج من حالة الركود والمساومة في حل هذه المشكلة . وما المطلوب من القطاع الخاص

شفيق زغباني : ان القطاع الخاص يعمل باستمرار ولم يتغير في في عمل بحد منه لسماعيل عثمان : المطلوب من القطاع الخاص القيام علي العمل بين خوف علي لومه



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	محمد إبراهيم
الموضوع الفرعي :	الركود الاقتصادي	رقم المجلد :	١٦٣٥
المصدر :	(مجلة الاحرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

د. محمود أبو العينين : نحن مضطرون للرجوع لما قاله نائب رئيس الغرفة التجارية بالاستكثرة حول عملية التصدير وتطبيق عدم زبائنه التي شابت سعر الصرف أو مبيعاته له شابات سعر الصرف .. هل هذه هي اللمعة الوحيدة ؟ يعني هل سعر الصرف هو الوحيد العنصر الحاسم لزيادة التصدير في مصر ؟ .. وهل مهمة التصديق عند الجهاز للمصرفي وبماذا فتسويق الخارجي فتح أسواق خارجية بحيث تمارس بالشكل الذي يجب أن يكون عليه القطاع الخاص فمهما نراه في الدول الأخرى .. هل ياترى نحن في مصر نصنع جودة وتوعية معينة تجذب فيها المستهلك الخارجي أم نصنع مبيعات عن حيلة لتسويق للملح إلى الخارج إذا صعد ؟ .. هذه أسئلة كان يجب أن نركز عليها قبل الحديث عن سعر الصرف .. والسؤال الذي يطرح نفسه : هل ياترى سعر الصرف الذي يتعامل به الجهاز المصرفي لابد أن يتساوى تماماً مع سعر الصرف السائد في شركات المصارف ؟ .. لأن ما الفرق بين الجهاز المصرفي وشركات المصارف إذا كان ؟ .. هناك سعران للصرف ٢٤٧ و ٢١٨ في السوق .. وكان قبل ذلك عدداً أسعار - للألسف - متضاربة وللأسف أيضاً كانت هناك جهات معينة تحاول أن تتلاعب بالحصول على مراكز لطي على سعر الصرف وعندما استقرت أسعار الصرف وعادت إلى طبيعتها مرة أخرى لم يبقَ البنك المركزي جامداً بل تحرك سعر صرف البيع خلال الشهور الخمسة الأخيرة وارتفع من ٢٢٩ في ٢٢٢ فإين هو الجرم في هذه الحالة ؟

د. مصطفى السيد : سعر الصرف مسألة معقدة .

د. محمود أبو العينين : هل ياترى لو تم تغيير سعر الصرف وكما تتكلم وسائل الاعلام بالتعميم .. هل هذا مؤله انناش الاقتصاد ؟ فالأرقام تؤكد أنه خلال الفترة من يوليو في ديسمبر من موارد الدولة من النقد الاجنبي وموارد القطاع الخاص من النقد الاجنبي زادت على سبيل المثال زادت المصارف من ٢٠١ - ٢٠٩ خلال الفترة من يوليو في ديسمبر ٩٩ مقارنة بنفس الفترة في ٩٨ .. وانخفض عجز الحساب الجاري من ٧٢٠ مليون دولار في ٩٩ مليون دولار .. وفيما يتعلق بالاستثمارات الاجنبية المستثمرة في البورصة في شكل اسهم وسندات كانت في الشهور الستة الأخيرة من ٩٨ كانت (٢٠٧) ارتفعت في ٩٩ في (٤٨٤) كما زاد الاستثمار الاجنبي المباشر من ٤٠٠ مليون دولار إلى ٧٥٤ مليون دولار في الفترة للقبلة .. فهذه كلها مؤشرات ايجابية .. ان متخذ للقرار الاقتصادي لاسمه كثير من التغيرات

لحمد الربيل : ما نسبة انخفاض الدولار ، والدرك للسويسري ، مقابل الدولار في اذ شهور الماضية

د. مصطفى السيد : في واقع الامر ان مسألة سعر الصرف عملية معقدة ، كما ان سعر الصرف يمكن ان يؤثر ايجابياً على المصارف .. فمن الناحية لفظية ممكن ، لكن من الناحية الواقعية مقدار هذا التأثير بالنسبة للاقتصاد المصري ضعيف ، لأن مرونة زيادة المصارف بالنسبة للاقتصاد المصري ضعيفة .. بينما السياسات التي يمكن ان تؤتي إليها انخفاض سعر صرف الجنيه المصري على الواردات وعلى تكاليف المعيشة وعلى الاجور والمرتبات وعلى معدلات التضخم المحلي .. فالامر يحتاج إلى دراسة وتعقل قبل اتخاذ

القرار في هذا الشأن ولابد من توجيه حزمة من السياسات ولحشد تغييرات اساسية في هيكل الاقتصاد بحيث ينأى إلى وجود قاعدة صناعية قوية.

عصام رفعت : ما مسئولية الجهاز المصرفي للخروج من ظاهرة الركود ؟

وسوف اطرح اربع نقاط هي :
١- اعادة النظر في مسألة نسبة التضخمية الائتمانية إلى ١٠٠٪
٢- وتحديثها بالنسبة لمستلزمات الانتاج والخدمات واعادة النظر فيها حتى بالنسبة للسلع الأخرى على ضوء الظروف التي طرأت سواء العالمية أو أزمة جذوب شرق اسيا .. فلا بد ان نعيد النظر فيها.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد ابراهيم
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العدد :	١٦٣٥
المجلد :	(مجلة) الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

● مواجهة التجارة العشوائية
.. والتهريب مسئول ايضا ..
التهرب الجمركى وتهريب السلع
من جزء كبير من الركود ، وهذا
التيهبط ان تتحرك الحكومة لاتخاذ
الاجراء لمعالجة المعايير قبل التضخم
لتضييق عملية الواردات .
● المطلوب ايضا اصلاح النظام
الضريبي وخفض شرائح
الضرائب الحالية .
● تخفيض الاحتياطي
القانونى للبنوك من ١٥٪ الى ١٢
٪/١٣٠٠ ما يوفر ٩ مليارات جنيه
زيادة فى السيولة .

د. مصطفى السميد : كل هذه
الاسال مطروحة لكن نيل ان نطبخها
يتعين لعدة ميكة الجوان المصرى
نفس بحيث يصبح جهازا قويا ومن
غير للتصور ان العالم اتجه نحو الحجم
مصر ٥٠ بكا رئيس امريكا وسكانها ضئيلة بحيث انه في حالة تضرث اثنى اقل ثلاثة يبد
اليد نفسه في موقف سيئ . فيجب ان تتهج العسكرية والجهاز المصرى واليد للركوى
الى لعدة ميكة هذا الجهاز بحيث تتلاق منه جهازا قويا لدمرا على ان يتحقق القراض
اسبق الاشارة اليها في التدوينيسيا في مثل هذه الحالات وعندما حدث ركود ماذا حدث
لقد اطلقت شركة قوية جدا هي التي قامت بشراء الدين للتشتر من البنوك وضمت قوتها
سلطة فى البنوك فاصبحت البنوك في هذه الحالة قاهرة على منع مزيد من التامن للقطاع
الخاص . وهذه الشركة قامت باعادة تهييل هذه الشركات والمصارف وارجعها فى سوق اللال
بهدف تشجيع السوق رحتى تحركت الامويلهذه التجربة من الممكن ان تجد لها مثيلا فى
مصر .

عصام رفعت : واضح من خلال المناقشات التي جرت فى هذه
الحلقة ان هناك ظاهرة نواجهها وهي ظاهرة الركود ولكن نؤكد
انها مثل اى اقتصاد فى العالم يواجه ايضا ظاهرة الركود دين
وقت واخر وهي ظاهرة عابدة تحدث فى اى اقتصاد فى العالم ..
المطلوب هو ان نعرف بالمشكلة ونحدها ونشخصها وايضا ان
تعمل كافة القطاعات على التعاون لعلاج هذه المشكلة فوجود
الركود لايعنى ان الاقتصاد غير قوى وانه لايستطيع ان يحقق
نمو .. هناك اسباب عديدة لظاهرة الركود هي : زيادة مبنوية
الحكومة التي تعبت ٢٥ مليار جنيه ، تعدد الاستثمارات فى
مشروعات مماثلة تؤدي الى المنافسة ، زيادة للرخون من السلع
المقاتلة ، الاستثمارات الكبيرة التي تمت فى القطاع العقارى ،

ركود هذا القطاع ، تدنى القدرة الشرائية للمستهلكين ، ومن
المفروض ان تخفض اسعار السلع والخدمات حتى تشجع
المستهلكين على الشراء فيحدث رواج فى الاسواق ، تغير انماط
الاستهلاك فهناك سلع جديدة دخلت الى السوق المصرى لم تكن
معروفة من قبل استحوذت على جزء من القوى الشرائية ، قطاع
المقاولات يعتبر اكبر بالان للحكومة ، علاقة قطاع المقاولات
بالمبنوية انه عندما يتحرك فلنه يحرك وراءه عشرات من
القطاعات الاخرى ويوسع على تحريك الاقتصاد الوطنى ككل .

مطلوب من الحكومة قبل توقيع اى اتفاق مع جهاز المقاولات ان
توفر الاعتمادات قبل ان يبدأ هذا القطاع فى عمليات التنفيذ .. لان
لايد ان تتضمن عقود المقاولات تكلفة تاخير التمويل .. هناك
اجراءات تم اتخاذها بالفعل حتى هذه اللحظة مثل قيام الحكومة
بإقيدة فى سداد المديونيات وسوف تنص ٢.٥ مليار جنيه حاليا
لتحريك الاسواق ، ايضا الحديث عن قانون الرهن العقارى
ومواجهة التجارة العشوائية وتحديث قوانين التجارة الداخلية ..
كلها اجراءات يتم اتخاذها لتحريك الاسواق .. والمطلوب ان تكون
هناك حلول متكاملة واستعداد سياسات اقتصادية جديدة
لتحقيق الانتعاش .. علاج مبنوية القطاع الخاص متروكة
للجهاز المصرفى وكل وحدة من الوحدات تستطيع ان تتحرك فى
هذا المجال وتحل مشكلة مبنوية القطاع الخاص . يجب على
القطاع الخاص ايضا ان يقوم باتخاذ سياسات لتخفيض التكلفة
وخفض الاسعار فالحلول تتطلب مشاركة من جميع القطاعات
وفى مقدمتها القطاع الخاص لتتسيط الاسواق .. الركود لان
ظاهرة مؤقتة تحتاج الى سياسات جديدة من ثلاثة قطاعات فلو
تحدثنا عن الحكومة فان المطلوب منها عدة اجراءات :
اولا : سداد مبنوياتها وقد بدأت ويجب ان تستمر فى هذا
الجال .

ثانيا : السماح بزيادة العجز فى الليزانية الى حدود امنة وبما
لايؤدى الى زيادة فى الاسعار والاسراع فى التشريعات مثل قرض
العقارى والتجيمر التمويلى .. وان تقوم الحكومة بتفضيل
المنتجات المحلية على مثيلاتها المستوردة ، التسهيل ببرنامج
الخصخصة ، زيادة تغطيات النقد الاجنبى ، واستكمال المشروعات
القائمة فعلا .. فهذه هي مسئولية الحكومة .

قطاع الاعمال سواء كان قطاعا عاما او خاصا عليه مسئولية
وعليه ان يعي العرس ويركز على اولويات الاقتصاد الوطنى من
صناعة وتصدير للسلع والخدمات الى الخارج وعليه ان يبادر
بوضع حلول وشفاطية ويواجه المشكلة بواقعية ، تتسيط الطلب
والتصدير ويجب على منظمات الاعمال ان تجتمع وتتخذ
المبادرات فى هذا المجال ، وبالنسبة للجهاز المصرفى وهو القطاع
الثالث الذي يشارك فى هذه المسئولية فان فيه من عناصر القوة
والاجراءات مايساعد على المساهمة فى علاج المشكلة ، ومن بين
الحلول التي طرحت : اعادة النظر فى نسبة التغطية الائتمانية
وهي ١٠٠٪ ، والان يجب اعادة النظر فيها ، مواجهة التجارة
العشوائية والتهرب الجمركى ، وتلك من خلال استخدام نظام
المعاينة قبل الشحن وضبط عملية الفواتير وسداد المصارف ،
اصلاح النظام الضريبي ككل وخفض شرائح الضرائب ، تخفيض
الاحتياطي القانونى للبنوك لدى البنك المركزي من ١٥٪ الى ١٢٪
بما يعنى توفير ٧ مليارات .

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد العزيز الشريفى
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم المجلد :	٤٦٤٥٢
تاريخ النشر :	الاحرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/٣

أضواء على ظاهرة الركود

و رغم كل ذلك ما كتب في الآونة الأخيرة حول الأزمة الاقتصادية الراهنة، إن إسهامات الاقتصاديين ورجال الأعمال في طغيان واقع هذه المجتمعات ليست بالمتوقعة. فبالرغم من أن هذه المجتمعات ليست مثلاً بمرآت مآزق اقتصادية متسبباً بالآلات الحديثة إن هناك بعض مصطلحات التي تردد مثل (الركود) والسلبية والكسل، كما لو كانت هي التي تقف بنفسها والعصص ضد انهيار الاقتصادات المتحررة الاقتصادية. فالتفكير القديمة تختلف في معناها وأمعن الشيء نفسه، وهذا ما نرى لكافة هذا الخلل على أن نضع عليه أن

عبد العزيز الشربيني
 عميد المعهد العالي للحاسب
 والعلوم التطبيقية

[illegible]

غير أن إرجاع سبب القرد إلى سرعة تداول الفولاذ لا يوضح طبيعة الأزمة من نفسها، رغم كما يقولون، يمكن عرف الماء بعد اللجيد بالماء إلا يظل السؤال قائما من سبب هذا التدهور في سرعة التداول وربما كانت الالامية مرتبطة بملوكات التوفقات المتعاقبة في السوق المالية للمستثمرين والمقرضين مثلا تتنقل رؤيتهم (PERCEPTIONS) بخساسة أنواع من المؤثرات على سبيل المثال لا

[illegible]

وتدليلاً على الاستقلال القسمة ارتفاعات في
 وبما أنك غير الزمة السعيدة في يوم الأونة الحالية نأى
 الكرم من المصراع مثل حالات الإفلاس وتعلم حقيقة الدولة
 وأولئك الذين السلفى من ١٠ مليار حقه عام ١٩٩١ إلى
 منه شملها ان عام ١٩٩١ ذلك من انشطار شاذية الدولة

$$A = \frac{1}{\omega} \frac{d\omega}{dt} = \frac{1}{\omega} \frac{d}{dt} \left(\frac{2\pi}{T} \right) = \frac{1}{\omega} \frac{d}{dt} \left(\frac{2\pi}{T} \right) = \frac{1}{\omega} \frac{d}{dt} \left(\frac{2\pi}{T} \right) = \frac{1}{\omega} \frac{d}{dt} \left(\frac{2\pi}{T} \right)$$

وفي الاقتصاد للمصريين لهم هذا الخط الذي ان تحولنا الى (BUSINESS) شيء يحمل من الخوف ان الدورات الاقتصادية (CYCLE) كما عرفها الاقتصاديون منذ اواخر ماركس الى الان. فكلما دخلنا الى احد الفترات التي يدور فيها اوقات الاقتصاديات جامعة يتولد عن الاقتصاديات مقلدون يهربون فربما ان الحاضر في فترة تحول الى الاقتصاد في هذا الفتره ربما ان الدورات الاقتصادية تستغرق عادة في ٧ (٧) سنوات وتتمثل على ٤ مراحل هي (مرحلة الازدهار) (PEROSPERITY)، (مرحلة انكماش) (RECESSION)، (مرحلة تدهور) (DERRESSION)، (مرحلة ركود) (REVIVAL) تليها فترة من التدهور في الاقتصاد

[illegible][illegible]

في ١٩٩٤، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والذي يهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية. وقد تم تبني هذا الإعلان في ٢٩ أغسطس ١٩٩٤، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ويتضمن الإعلان ٣٠ مادة، تغطي مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك الحقوق الثقافية واللغوية والتعليمية والصحية، وكذلك الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تم الاعتراف بالاعتماد المتبادل بين هذه الحقوق، حيث لا يمكن تحقيق واحدة من هذه الحقوق دون تحقيق الآخرين. وقد تم التأكيد على أن الشعوب الأصلية لها الحق في تقرير المصير، وهو الحق الذي يسمح للشعب بوضع ترتيبات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية خاصة به. وقد تم التأكيد أيضًا على أن الشعوب الأصلية لها الحق في المشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والمحلي، وكذلك الحق في التماس العدالة. وقد تم التأكيد على أن الشعوب الأصلية لها الحق في الحفاظ على لغتهم وثقافتهم وتقاليدهم، وكذلك الحق في التعليم بلغتهم الأم. وقد تم التأكيد على أن الشعوب الأصلية لها الحق في العمل في ظروف عادلة، وكذلك الحق في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم التأكيد على أن الشعوب الأصلية لها الحق في الأرض والموارد الطبيعية، وكذلك الحق في الحفاظ على بيئتهم. وقد تم التأكيد على أن الشعوب الأصلية لها الحق في التماس العدالة، وكذلك الحق في المشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والمحلي. وقد تم التأكيد على أن الشعوب الأصلية لها الحق في تقرير المصير، وهو الحق الذي يسمح للشعب بوضع ترتيبات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية خاصة به.

ويشير ذلك
للحجج في معظم الإفراجات الرسمية التي لدينا لا تشير إلى وجود حالة من
الركود الحاد. معدلات التوظيف والبطالة ونموها لا تمكن حالة واضحة من
الركود، وبوجه مفهومة، وتشير إلى الاتجاهات المختلفة في الاقتصاد التوسعي
والمالى الأمريكي في العديد من مباحث الركود. يعتقد أن الناتج المحلي التوسعي
في الإقلاع من سنة إحدى خلال الفترة الأخيرة، وأنه سيستمر وشما توازياً في
الفترة الحالية. وبما على ١٢/٧ فكل ما يكون هناك ركود إما كالم الناتج المحلي يمكن
إعادته إلى صفر.

[illegible]

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	سامح عوض الله
الموضوع الفرعي :	الركود الاقتصادي	رقم العدد :	٤١٦٦
المصدر :	الوفد	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/٣٠

أزمة الكساد تبحث عن حل!

تقرير:
سامح عوض الله

المشروعات
الكبرى وضعف
الصادرات وراء
المشكلة..
والخصخصة
أهم الحلول

لم تكن الندوة التي نظمتها جمعية رجال أعمال الإسكندرية وجامعة الإبرة العليا مؤخرا في برج العرب هي الندوة الأولى أو الأخيرة التي تناقش موضوع أزمة الركود ونقص السيولة.. ولكنها كانت محاولة للاستغناء وطلب للحلول لمواجهة الأزمة الطاحنة التي حذر أحد الخبراء من أن مصر ستواجه كارثة اقتصادية إذا لم تحل هذه المشكلة بسرعة.

اجتمع خبراء الاقتصاد مع المختصين ورجال الأعمال والصناعة في محاولة منهم لمناقشة أسباب الأزمة وكيفية الخروج منها وتحديد أنوار كل جانب بعد أن أكدوا أن الحكومة قد فشلت فعلا في إدارة الاقتصاد المصري وإنها ركزت خلال فترة الشهور القليلة الماضية منذ توليها مسؤولية البلاد على تشويه الحكومة السابغة والوطن في كل سياسات وإجراءات وقرارات الحكومة للماضية برئاسة الدكتور الجذوزي.

خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال يهذرون من كارثة اقتصادية بسبب استمرار الأزمة

الخبراء انطلقوا على أن الحكومة لم تهتم بالتشخيص في إدارة الاقتصاد بطريقة رشيدة لتدبر تركيزها على عدم ساءة لظاهرة الحكومة السابقة، وأظهر سوء الإدارة لوزارة السابقة، دون الانتباه إلى أن قلب الوزراء الحاليين هم أنفسهم الوزراء السابقين وإن اغفلت القيادة ورغم اختلاف الخبراء ورجال الأعمال حول أسباب حالة الركود إلا أنها تصب في نتيجة واحدة في النهاية وهي حدوث الأزمة فعلا، ولكنهم اتفقوا على أن الخروج من هذه الأزمة الاقتصادية الطاحنة من جهة لا يتجزأ من الخروج من الأزمة الاقتصادية ككل المسببة والاجتماعية التي يعاني منها الشعب المصري، وإن ثمة ارتباطا بين السياسة والاقتصاد حتى أن السداد في البلاد قد أثر تأثيرا سلبيا شديدا على حجم الاستثمارات الأجنبية القادمة إلى مصر، لدرجة أن سمعة مصر في الخارج سيئة ولها دولة يتضرر فيها السداد الطارد للاستثمار.

ولم يهتد رجال الأعمال في الاعتراف بأنهم تسببوا في جزء من الأزمة وهو لتدهار الشركات المتنامية كنتيجة للكساد في هذا القطاع منذ عدة سنوات إلى إنشاء المشروعات العقارية إلى جانب استثماراتهم الصناعية وقاموا بالانقراض من البنوك وضع هذه الأموال ويدين وهي في استثمارات عقارية انفلتروا في تسويقها بسبب تضخم للضروقات العقارية وزيادة العرض منها ضعف الطلب في هذه الفترة وخساسة من جانب المطبقات العقارية والمتوسطة التي شلت نظاما عريضا من الشعب للمصري. حالل أصحاب المشروعات الصناعية كما يقول الخبير الاقتصادي شريف لادون أن رسوا الفجوة في مشروعاتهم الصناعية والتدخلات الحكومية في تمويلها وتحويل أنشطتها عن طريق ضخ لرأل في الاستثمار العقاري ثم

تقييم هذه الاستثمارات باكتوير قدر ممكن لاستخدام هذه الأموال في سد هجس الاستثمار الصناعي، مؤكدا أن هذه عملية في متناول الحكومة فدت إلى حدوث ركود في قطاع التشييد. وأما أن تشكيل الانتاج للمصري أو مكنن القيمة المضافة في الانتاج للمصري يتركز في خمس صناعات تدريجية بمصر وله يتركز في ٢٨ صناعة تدريجيا ليس الدول للتشجيع ولذلك فإن هذا التركيز يثقل خطرا حقيقيا على الصناعة المصرية حيث أن هيكل الصادرات والخدمات الحكومية في تنديد هيكل التنوع في الميركية فذلك صناعات تتمتع بحماية لائقة وهناك صناعات تتمتع بحماية

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	الركود الاقتصادي
المصنوع :	الوفد
اسم كاتب المقال :	سامح عوض الله
رقم العدد :	٤١٦٦
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/٣٠

ملبية، هذا الخلل والتشوه السليم في هيكل التعريفية الجبركية في مصر أدى إلى أن الصناعات تنوجه إلى شكل من الأشكال وكسأن الحكومة توجه الشركات إلى منظمات معينة، وهو ما أدى إلى تشابه الشركات وزيادة الانتاجية في تسعين مئة دون وجود خطط مبرومة لتسويق المنتجات داخليا وخارجيا.

وعلى الجانب الآخر فإن المناخ المهيمن والعلمية التصديرية غير مهيا لدفع المصدرون إلى التصدير، لفخسارة مخضوة للصانع إذا صدر كما أن التصدير في حد ذاته نشاط صعب من حيث عدم إعفاء الصادرات من الضرائب وجودة الصادرات ولذلك فإن السوق المحلي يعد هو الأفضل للمنتج إذا أراد تسويق سلعت الوربع من السوق المحلي أو تصديرها

الربع من سوق التصدير إذن ما الذي يرفع المصدرا إلى المنتج على تصدير منتجاته للخارج إذا لم يجدوا الملائم والسهولة التجارية واللائق للسمعة لملهم. وهناك أسباب أخرى كثيرة للمكسب ذكرها أحد خبراء الاقتصاد وهي عدم العمالة في الأمانة في توزيع الدخل لا يزيد ويتزايد نسبة من هم تحت خط الفقر يوميا، وهو بمعنى آخر

يعبر عن ضعف القدرة الشرائية للمصريين، الذين يخلون بالكاد على شراء السلع الأساسية، كما أن نسبة الانفاق للحلي ضعيفة وهذا يدل على لعدم العدل. كيف يمكن لإنسان فقير وضعيف أن يشتري وهو أصلا غير قادر على شراء احتياجاته الأساسية من الطعام؟ والأكثر من ذلك أن الضرائب التي تدبها الدولة لتحمل الفقراء عبءها الكبير وبشكل مباشر عن الأغنياء أصحاب رؤوس الأموال.

كما أن ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر أدى إلى حدوث الكساد ولقد أصبح للاستثمار الأجنبي بحجم من الاستثمار في مصر لأسباب عديدة منها وقته من عدم تصريف الانتاج ومعرفة الشديدة والذقية بواطن التصدير. كما أن للشروعات الكبرى كان لها الأثر الكبير في حدوث هذه الأزمة، فلقد استنزفت معظم الحصيلة ببيع الشركات التي نمت خصصتها وتم شغ هذه الحصيلة في مشروعات تنتهي العمل فيها بعد ١٧ سنة وهو ما أدى إلى توقع الدكتور أحمد الفتور أن تستمر الأزمة لمدة ١٧ سنة لحين الانتهاء من المشروعات الكبرى وتبدأ في تحقيق مكث لها، ووصف الفتور هذه المشروعات بأنها من أجل الأجيال والعظمة، وجاءت من خارج خطة الدولة.

وإذا تحدثنا عن حلول الأزمة فإننا نتحدث في إطار الإصلاح الكامل لمصر من جميع الجوانب، يقول الدكتور الفتور، إنه لابد من إعطاء أولوية مطلقة للمعامل المؤسسية والأسواق في خصخصة الشركات وخصخصة بنوك القطاع العام، والقضاء على البيروقراطية والفساد

وإصلاح نظام الجمارك والضرائب والاعتماد على التصدير. أما شريف دلاور فيقول إنه لا يوجد أي مانع من الوجهة النظرية الاقتصادية من طبع نشود في الحالات التي تستلزم زيادة السيولة النقدية بلذلل الأسواق ولكن بشرط أن تكون مقبولة، كما أن الجزء الذي تشتمل معقول يعتبر حلا طبعيا في مواجهة أزمة الكساد.

ويشير أن حالة الأزمة في سعر الصرف والتخلف عن ضعف الانتاجية الكلية أو نتيجة عزو الميزان التجاري لحد أحد الحلول يتمثل في تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسب ملموسة تتناسب مع حجم الأزمة ولكن الخطر يتساقط على محاولة افتاح الأسواق بفتح اللجوء إلى التخفيض. وإذا كان تخفيض سعر الصرف غير مقبول نظرا لارتفاع حجم الدين الخارجي على الشركات أو التخوف من فقدان الثقة في العملة الوطنية، فإن الحل البديل يتمثل في وضع ضوابط على التصفقات النقدية الخارجية والفارجية، والقرض في تعامل أسهم البرورصة الوطنية في الأسواق الخارجية وعدم طرح العملة الوطنية للتداول الحر في السوق المحلي ولحرض ضريبة على التحويلات قصيرة الأجل في البرورصة مما يضغط على شراء الأسهم بهدف الاستثمار متوسط وطويل الأجل ويؤدي إلى استقرار البرورصة حول أسعار الأسهم تعبر عن الراكز والأوضاع الحقيقية للشركات ويقلل من الفشرة والبيع بهدف للضاربة. ولربما من ضمن الحلول معالجة قوانين الإفلاس والقمر والتي تؤدي لحيناء إلى هروب المستثمرين المتعثرين للخارج بدلا من مواجهة المشكلة في الحلق ووضع برنامج تنفيذي لخصخصة الخدمات المساندة للعلمية الانتاجية التي تؤثر سلبا على قدرتها التنافسية.

ويقول دلاور، أن المصريين يمكنهم لاصولا غير مستقلة اقتصاديا لصحة إعطائها شكلا قانونيا ولذلك فإنهم لا يستخدمون هذه الأصول في الحصول على قرض مصرفي أو التصرف فيها بالبيع أو الشراء فهناك نحو ٩٢٪ من الملكية العقارية في القطاع المصرفي، و ٨٧٪ في القطاع العقاري مازلت غير رسمية وأكثر من ٧٠٪ منها مملوكة للفقراء وتداول هذه النسبة ما قيمته ٢٤٠ مليار دولار ويتلقى إبان اشتداد الطابع الرسمي على تلك الأصول مسجاعد على مواجهة الفقر وتدعيم الإصلاح الاقتصادي.

الإصلاح الإقتصادي ووسائله

الاقتصاد المصرى

الإصلاح الاقتصادى

مقدمة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصادر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ماهمل نجاح الإصلاح الاقتصادى	ابراهيم احمد ابراهيم	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣٥	٢٠٠٠/٥/٨	٦٠
٢	السياسات الاقتصادية والاعتراف بالواقع	مصطفى السعيد	الاهرام	٤١٤٣٣	٢٠٠٠/٥/١٥	٦٢
٣	الإصلاح الاقتصادى فى مصر	سيد الرباب	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣٦	٢٠٠٠/٥/١٥	٦٣
٤	السياسات الاقتصادية والمسئلة الغائبة	عمود الراعى	الاهرام	٤١٤٤١	٢٠٠٠/٥/٢٣	٦٧
٥	الإصلاح الاقتصادى فى الميزان	طارق حبيبى	الاهرام	٤١٤٥٣	٢٠٠٠/٦/٤	٦٨

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	ابراهيم احمد ابراهيم
الموضوع الفرعي :	الاصلاح الاقتصادى : مقدمة	رقم المجلد :	١٦٣٥
المصدر :	(مجلة الاهرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

ما بعد نجاح الاصلاح الاقتصادى فى مصر : مطلوب سياسة اقتصادية كلية واضحة

مرح مصر منذ عام ١٩٩١ بفترة اصلاحات اقتصادية كبيرة فيما عرف ببرنامج تثمين الاقتصادى والاصلاح الهيكلى وكان من اهم نتائج البرنامج :
● انخفاض معدل التضخم من ٢٠ - ٢٠٪ فى اواخر الثمانينات الى معدل حوالى ٠.٥٪

● وارتفع معدل النمو الى اكثر من ٥٪ بعد ان قارب الصفر عامي ٩١ و٩٢ .
● نجح البرنامج فى اعطاء ثقة للمستثمرين واعطاء الدخـر معدل سعر الفائدة الحقيقى .

● تحرير الاقتصادى والعرض والمطلب

بيكانت نتائج التقلبات للعرض والمطلب .
تلك المؤشرات جيدة وواعدة ولكن نجد انه مازالت هناك مشاكل اقتصادية فى الاقتصاد المصرى منها :

● لم تعد الاستثمارات الى سابق عهدنا قبل اعوام تسعينات فانخفضت نسبة الاستثمار الى الناتج الاجمالى للطن من ٣٦ / ٨٧ عام ٨٨ الى ١٦,٦ / ٩٠ عام ١٩٩٦ وكان السبب الاساسى هو انخفاض نسبة الاستثمارات العامة من ٢٠,٧ ٪ عام ٨٨ الى ٦,٥ ٪ عام ٩٠ الى ٩٦ / ٩٠ كما انخفضت الاستثمارات الخاصة من حوالى ١١ / ٨٨ عام ٨٨ الى ٩١ / ٩٠ عام ٩١

● بنيت مشكلة انخفاض تنقلات البترول والسيلاحة كموارد ماهرة ينغى التقلب عليها لذا ما اريد نمو للدخل القومى ثابت ومتوازن وللأجل الطويل .
● بنيت مشكلة التجهيد الحقيقى بتخفيض للاسعارات اللالية الاجنبية وهذا قرار سياسى على اعلى مستوى يقويه ويضعه اداء اقتصادى على وجاه للموارد الاجنبية ● مات الصناعات الى الركود وازدادت الفوارق فى الفترة الاخيرة خاصة نتيجة أزمة شرق اسيا مما نجم عنه انخفاض لثمان صافرات تلك الدول نتيجة لانخفاض عملاتها امام الدولار والرتبته الجنيه المصرى مما اوجد ضغوطا على الجنيه المصرى نحو الانخفاض امام الدولار الأمريكى وادى الى نعم السوق النقدية ب ٢ مليار دولار لتحقيق التوازن وادعم الجنيه المصرى .

وبما دام الاقتصاد للمصرى قد دخل الى اقتصادات السوق بعمليات التحرير الاقتصادى فان هذا يؤدى الى وجود تقلبات اقتصادية نوعية على منبج الذى الاول: التقلبات قصيرة الاجل فى الدخل القومى business cycle وفى الدورة الاقتصادية التى تعكس التغيرات فى النشاط الاقتصادى حيث يكون مستوى الدخل القومى والتوظيف مرتفعا ومعدل البطالة منخفضا وفيها يسود الرواج والنمو .

وفى فترات الركود والانكماش يكون كل من مستوى الدخل القومى والتوظيف منخفضا ويكون معدل البطالة مرتفعا. وهذا ما مر الاقتصاد المصرى به خلال النصف الاول من التسعينات . ويكاد الاقتصاد ان يفلت من الركود بانفا بنمو بلغ ٠,٧ ٪ حسب بيانات وزارة الاقتصاد دلخلا فى فترة ركود ثلاثة حسب مظاهر بعدا .
● اما الاتجاه طويل الاجل فى الدخل القومى فله لعبة خاصة فانما ما كان الاتجاه متزايدا بمعدل يفوق معدل نمو السكان فان هذا يعنى ان نصيب الفرد من الدخل القومى يكون متزايدا مما يعنى ارتفاع متوسط مستوى معيشة الافراد فى مصر .

اما اذا كان الاتجاه طويل الاجل فى الدخل القومى متزايدا بمعدل اقل من معدل زيادة السكان لو اذا ما كان متناقصا فان هذا يعنى ان نصيب الفرد من الدخل يكون متناقصا ومن ثم ينخفض مستوى معيشة افراد المجتمع فى المتوسط .

وهذا ماتحاول السلطات الاقتصادية والمالية للمنية فى مصر مواجهته وتجنبه خاصة ان سياسة وزارة الاقتصاد لعام ١٩٩٠ قامت على الاتى :

- ١- تنمية البنية الجاذبة للاستثمارات المحلية والاجنبية
- ٢- الارتقاء بمعدلات الادخار
- ٣- تعزيز جودة النمو بتحسين معيشة المواطنين والافتنام بالمشروعات الصغيرة والتوسعة .
- ٤- تنمية وتشجيع الصادرات

د. ابراهيم أحمد ابراهيم

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	ابراهيم احمد ابراهيم
الموضوع الفرعي :	الاصلاح الاقتصادى : مقدمة	رقم العدد :	١٦٣٥
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

وتدعو هنا الى اتباع سياسات اقتصادية كلية واضحة وبلية لتحفيز نمو الاقتصادى ومعالجة للمشكلات امام النمو الاقتصادى طويل الاجل
وتتفصيل اكثر فان السياسات الاقتصادية الكلية هي:

١ - السياسة النقدية MONETARY

من خلال ادارة النقد والائتمان والنظام المصرفى عن طريق تغيير معدلات الفائدة وأسعار السندات وأسعار الصرف مثلا فان تنفيذ عرض النقود يؤدى الى رفع معدلات الفائدة ومن ثم تخفيض حجم الاستثمار مما يؤدى بدوره الى تخفيض
الحل القومى وتقليل حجم التضخم

والى مصر قامت السلطات النقدية برفع سعر الفائدة من ١٢٪ الى نحو ٢٠٪ - ٢٢٪ فى بداية تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى عام ١٩٩١ و زاد ذلك من ولاء الأفراد بالبنوك زيادة كبيرة ولكن أصيب النشاط الاستثمارى بالركود لانخفاض تكلفة الاقتراض

٢ - سياسة المالية FISCAL POLICY

وتتبدل الاتفاق المكنى واستخدام الحكومة للمضرائب والتأثير على النشاط الاقتصادى سواء كان استثمارا حكوميا عاما ويؤثر على مستوى الاتفاق القومى وين لم على مستوى الناتج القومى.

كما تشمل السياسة المالية سياسة الضرائب إذ أن تخفيض الضرائب للفرصة على اتقان الميزانية وبخلافه يؤدى الى انخفاض الطلب على السلع والخدمات والعكس صحيح

٢ - سياسة العلاقات الاقتصادية والدولية تشمل:

١ - السياسات التجارية وتتكون من التعريفات الجمركية والمخصص التي تحد أو تشجع الواردات أو الصادرات

ب - ادارة سوق الصرف وتأثير على التجارة الخارجية للدولة بمعنى تعويم الجنيه المصرى امام الدولار باعلى من قيمته الحقيقية هو تشجيع الاستثمار من الخارج التي انخفضت معدلات صرف عملتها امام الدولار الأمريكى وهو ما حدث من تشجيع الاستثمار من دول شرق اسيا بعد ازمتها الأخيرة.

٤ - سياسات توزيع الدخل وترمى الى التحكم فى الدخل والحد من التفاوت بين الطبقات
والتقنية والتجارية الى التحكم فى التغيرات الموسمية والدورية طويلة الاجل فى الاقتصاد القومى والناتج عن الكمية الحرة للعرض والطلب

ويزكز لخدرا على الاستثمار فى الاقتصاد المصرى ومحددة وإعفاءه فى تحقيق معدلات عالية من النمو فى الاقتصاد المصرى على المدى الطويل

لما الاستثمار الحقيقى فهو تكوين أو بناء الطاقة الانتاجية للاقتصاد المصرى من اصول حقيقية كلما يحدث فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن واس للال القومى الطاقة الانتاجية الكلية للاقتصاد القومى فى بداية فترة زمنية ما بينما الاستثمار هو التيار الذى يؤدى هذا الرصيد فى خلال الفترة الزمنية الجارية ويحدث الاستثمار على اساس:

١ - الربح: ويرتفعه بئر الرغبة فى زيادة حجم الطاقة الانتاجية للمشروع وبالتالي يتخذ قرار الاستثمار والعكس صحيح إذ أن انخفاض الربح يؤدى الى لتجليل القيام بالاستثمارات الجديدة، وتقول هنا ان معدلات الربح للتروقة من لفتاء أو تشييد أصل جديد فى الاقتصاد القومى تدل الى الانخفاض بزيادة الاستثمار فى مشروعات معدلات الربح فيها تدل الى الانخفاض كاستثمار الزراعى فى مشروعات كبيرة أو صغيرة

ب - التوقعات: يتحدد الاستثمار بالتوقعات الخاصة بالطلب الكلى وبالتوقعات الخاصة بضيق الإرباح على المستوى الكلى

ج - سعر الفائدة: إذ يتحدد الاندخال الكلى وأيس بسعر الفائدة ويتحدد سعر الفائدة بالطلب والعرض على النقود.

د - التقدم التكنولوجى
هـ - عوامل أخرى: منها التغيرات فى الطلب الخارجى على السلع المصدرة وحجم وهيكال المصادر

وبالتالى نخدم بالقول ان الاقتصاد الكلى متشابك وتتعارض افواه وبمعنا هنا هو استخدامه لحل للمشكلات التي تعيق الاقتصاد المصرى خاصة نمو الاقتصادى على المدى الطويل والتصدير العاجل

السياسات الاقتصادية .. والاعتراف بالواقع

[illegible][illegible][illegible]

من أجل تحقيق سياسات اقتصادية سليمة في العراق، لابد من إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة، وذلك في مجالين أساسيين هما: إصلاح القطاع العام وإصلاح القطاع الخاص. ولقد شهد العراق في السنوات الأخيرة تحولات كبيرة في هياكله الاقتصادية، حيث انتقل من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، مما يتطلب تغييراً جذرياً في السياسات الاقتصادية.

في مجال إصلاح القطاع العام، يجب أولاً إجراء تقييم دقيق لمدى كفاءة هذه المؤسسات. فالكثير من الشركات والمؤسسات الحكومية تعاني من سوء الإدارة، والفساد، وعدم الكفاءة، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في المال العام. لذلك، يجب تطبيق مبادئ الإدارة الحديثة، وتعزيز الشفافية، ومحاربة الفساد. كما يجب إعادة هيكلة المؤسسات، وتقليل التداخلات الوزارية، ودمج المؤسسات المتشابهة.

في مجال إصلاح القطاع الخاص، يجب أولاً توفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب. وهذا يتطلب تبني سياسات واضحة، وحماية حقوق المستثمرين، وتسهيل إجراءات الاستثمار. كما يجب تعزيز المنافسة، وإزالة الحواجز أمام دخول القطاع الخاص، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب الاهتمام بتطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي. كما يجب تعزيز التعليم، وتطوير المهارات البشرية، مما يساهم في زيادة الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة.

في الختام، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق يتطلب جهوداً مشتركة من الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. فالتعاون والتكاتف بين هذه الجهات هو الأساس لبناء اقتصاد قوي، ومستقر، قادر على توفير حياة أفضل لمواطني العراق.

[illegible][illegible]

١) صوح با ناسي لى هيساتك التستيايى بى اعداد
الاعداد لى تنجيدك اذ اعم التستيايى جذا وموسوعيا
والاخراف لى روبا طرا عليه بى تويرات وتويرات
٢) التستين بى هيساتك التستيايى التويرات لى حساب التفتيرات والقطاعات
التستين بى كذا وكذا بى استعمال الاعداد التستيايى كسور لافيا وكسور
الاعداد التستين بى اعداد التستين لى التستين لى التستين بى
مليحت بى التستين وتويرات وموسوعيا لى اعداد التويرات
بى صوح با تافت بى هيساتك التستين لى تافت وكذا بى اعداد حصى
بى تافت اعداد التستين بى تافت التستين لى اعداد التستين لى اعداد التستين

[illegible]

إلى التخاصم وتدابير إعادة التوازن الاقتصادي القائمة
وأخيراً ، ونحن مستعدون من أجل إجراء نقاشات أكثر تفصيلاً مع جميع
البلدان صديقة في الشؤون الأوروبية في إطار الاتفاقية الاقتصادية ووكالات
الزراعة منذ ١٩٧٧ وقد استأنفت في وقت لاحق في ذروتها الاقتصادية. وقد
الانزواء بشروط ميسرة لصالح المجتمع من خلال من سياسات التنمية. وقد اعترف
السيد الكونكورد في وقت لاحق في حديث له مع مجلة كينيدي في فبراير ٢٠٠٠
الاقتصاد الصيني في الركود منذ ١٩٨٩. كما صرحت كينيدي أيضاً أنها عثرت
على عامل مشترك واحد في جميع حالات الركود وهو انخفاض معدل التضخم
نمواذج إلى أنفاق نفاد في الشؤون الأوروبية في وقت لاحق إلى ٢٠٠٠ في كل عام

[illegible][illegible][illegible][illegible]

العدد : ١٦٣٦	اسم كاتب المقال : سيد الوهاب	الاقتصاد المصري	الموضوع الرئيسي :
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/١٥	رقم العدد :	مقدمة	الموضوع الفرعي :
		المجلة (الأهرام الاقتصادي)	المصدر :

الإصلاح الاقتصادي في مصر بين الوزارة القديمة والجديدة

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

اسم كاتب المقال : سيد البواب

الموضوع الفرعى : الإصلاح الاقتصادى : مقدمة

رقم العدد : ١٦٣٦

المصدر : (مجلة الاهرام الاقتصادى

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/١٥

ثم جاءت وزارة الدكتور كمال الجنزورى لواصله الطريق ونحن اثنار تحقيقا الهدف
النهائى من الامصلاح الاقتصادي، ولكن اوضاع الاقتصاد المصرى لم تتغير في عهد
وزارته نحو الهدف للشهد من الامصلاح الاقتصادي، إذ تزايدت حدة عدد من الظواهر
الاقتصادية السلبية التي باتت تهدد حتى شار ما سبق أن تحقق وبلى الأخص في
التغيرات الكلية والتفنية، وتعمق ما تستعمله من عملية الامصلاح الاقتصادي من
انطلاق، وبني مقنة هذه الظواهر ما يلي:

١ - تزايد حدة العجز في الميزان التجاري في وقت تقتضيه فيه أهمية لسهام بنود
للخدمات الخدمية أو غير المنتجة في تصحيح هذا العجز، مما أدى إلى عويدة ظهور ما
يسمى بأزمة الدولار، وفي أزمة تكس الخلل العميق في ميكل الاقتصاد للنصرى، وياتت
تهدد احتياطي النقد الأجنبي في البنك المركزي واستقرار سعر الصرف.

٢ - تزايد حدة الفجوة الاستثمارية بسبب ضعف اللخزات للطينة وعدم استخدام ما
هو متاح منها على قدر الأمال، وبسبب ضعف ما كان مسرولا لتقله من استثمارات
أجنبية، وهذا يثار الحديث حول كفاءة الجهاز للنصرى، وسوق المال، وأساليب جذب
الاستثمار الأجنبي وتحديد مجالات، وحول الأولويات الاستثمار بصفة عامة في غير ذلك.

٣ - تزايد حدة مظاهر الركود في الاقتصاد للنصرى بكل ما ينعكس ذلك من ازدياد حدة
البطالة وتزايد اللخزتين وزيادة حالات القنطرة في السداد، وضمف السهولة واضطراب
سوق التجارة إلى غير ذلك.

وبفك اسباب جذبية وراء هذه
الظواهر السلبية للذات السابق ذكرها
والتى تمخضت في الفترة الأخيرة، ولا
شك أن التعرف عليها يساعده متخذى
القرار في وزارة الدكتور عاطف عبيد
الجديدة في التقليل على ما تمثل هذه
الظواهر من تهديد للامصالوات
الاقتصادية التي تمخضت في الجلاء،
ويمكن ذكر هذه الأسباب في التالي:

١ - التناقل غير الحذر حول تقلق
الاستثمار الأجنبي وفقدان القطاع
الخاص الوطنى، لقد سيطرت على
رأسى السياسات الاقتصادية ويتخذى
القرار الاقتصادي في صلاوات الأربع
الأخيرة الاقتصاد الراسخ وأن التركيز
يكنى وبلى والتحصير على أزمة جميع
المواقف التي تمتاز تنقل الاستثمار
الأجنبي ونمو القطاع الخاص الوطنى
ليحتل مكان الرواية في التخلل استمرار
الاستثمار، وأن هذا التركيز كليل بتوليد
كومات الاستثمار للمارة بأن يبنى على
ليجاد لاسعة لتعاجة تستند إلى
تكنولوجيا عصريه متقدمة وإلى القضاء
على قبلة، وزيادة الصرافة ما
يبنى في النهاية إلى سد الفجوة بين
الامخار للحلى وما نحتاج إليه من
استثمارات ضرورية لتحقيق معدلات
النمو للتزايده والتواصله والتى تبلغ
ثلاثة لئسلاف معدل النمو السكاني،
وما يؤدى في الوقت نفسه إلى تخفيف
حدة العجز في الميزان التجاري ورساعه
على تحقيق توازن ميزان اللخزات.

ولكن الخطا المبرح أن تخلت الحكومة أيضا
عن دورها في الرقبة والاشراف على نحو
موضوعى وفعال على القطاع الخاص، و
توزيعها نحو أولويات التنمية، ولقد صاحب
ذلك العديد من السبلات، فقد نشأ تعاضل غير
مستحب بين القطاع الخاص والجهاز للنصرى،
فإن حاجه المليون الممتدة في الجهاز
النصرى وتشترت نوع من الفساد والتسرف
في هذا المجال، واتجه القطاع الخاص نحو
الاستثمار العفوى وخاصة الفاخر منه وشجع
القطاع النصرى في قدر كبير من مخرجات
المواطنين في هذا الاتجاه دون تروية، كما
لقد لقي القطاع الخاص بعض من الجاهل للنصرى
غير الواض بأولويات التنمية فتعوضوا الاستيراد
من كل مكان ولكل أنواع السلع جريا وراء
انخفاض الأسعار في بعض دول جنوب شرق
آسيا دون الأخذ في الاعتبار ما ينعكس عليه
ذلك من أضرار بالمنتج الوطنى وزيادة العجز في
الميزان التجاري، كل ذلك والحق ما متردد في
التدخل ولا يرد أن توجه بقوة ولطيفة، حتى
لا تتطامها هذا الاقتصاد الوطنى، فالخوف من
تريد أن تنهض حقيقة اقتصاديات السوق وعلى
الأخص في دولة صاعدة كمنصر، وأن الدولة
لا بد وأن يكون لها دور مهم من أجل الحفاظ على
كفاءة السوق الجديد والحيلولة دون انصرافه.

إن الهدف النهائي للإصلاح الاقتصادي

في مصر، وما يقرضه من تضحيات، هو

تحقيق انطلاق الاقتصاد المصرى بكل ما

تعنيه كلمة انطلاق من تحقيق معدلات

مرتفعة من النمو المتواصل وما يضمن

زيادة في دخل الفرد وتحقيق العدالة.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف أجرى

الإصلاح الاقتصادي باتفاق مع صندوق

النقد الدولى والبنك الدولى منذ بداية

التسعينات. وقد تبجعت وزارة الكاتور

عاطف صدق في تحقيق المراحل الأولى

للإصلاح الاقتصادى المالى والنقدى، الأمر

الذى تحقق فيه انضباط مالى ونقدى

لمختلف جوانب الاقتصاد المصرى إلى حد

كبير، وتمثل ذلك في متغيرات اقتصادية

متعددة تخفيض العجز في ميزان

المدفوعات والموازنة العامة وتخفيض

التضخم بصورة كبيرة وانضباط النظام

النقدى وتحقيق فائض أو عجز صغير في

ميزان المدفوعات، واستقرار سعر صرف

الجنيه المصرى بالدولار الأمريكى وتلاشى

ظاهرة دولة الاقتصاد المصرى، إلى غير

ذلك من المتغيرات المالية والنقدية.

سليط البواب

[illegible][illegible]

ما حدث على اثر اطلاق موجة العاصفوات وترجمتها فترامحها قد اثار انتقادات كثيرة الى حد قلتي على ما وجدته المتعارفي في نحو ١٠٠ مليار دينار الى السنة الاولى من ذلك العام ١٩٧٧/٧٨، وتزيد بعد ذلك الى السنة التالية ١٩٧٨/٧٩ الى ما يقرب من ١٤ مليار دولار نتيجة لتوقعات الفاروق الى ما ١٨ مليار دولار وجمود الاقتصاد عند ١٠ مليار دولار، وهذا العجز المبالغ فيه ٤٠٪ الى ٥٠٪ مليار دينار.

وتتجلى ظاهرة موجة العاصفوات والصيرت وترجمتها فقد انتفض حجمها في عام ١٩٧٧/٧٨ بنسبة ١٠٠٪ عن عام ١٩٧٦، وفي وقت العاصفوات ١٩٧٧/٧٨ مليار دينار متجاوزين كل عام ٢٠ مليار دينار عن عام ١٩٧٦، اي ان موجة العاصفوات قد تراكمت عن مستواها عام ٢٠٠٠.

من ناحية أخرى، فإن واقع أن أرض الواقع أن الاستثمار الأجنبي لم يخلق بالقدرة التي كان ينبغي أن يخلقها، بل يتأخر إلى جانب قطاع الخاص الرأسمالي عن الرغم من كل التسهيلات والحوافز التي تقدمها الدولة، وفي النهاية لم ترفع ممارسته إلى مستوى المسؤولية المطلوبة في علاقته مع البيئة، بل وفي مجالات الاستثمار والاستثمار العقلي، فالخبر، وعدم قدره على استحقاق من شركائه، ما مضى من حجم للتفاوت الضخمة عليه، ويمكن التحقق من ذلك من خلال الإرقام والبيانات حول هذه المتغيرات الاقتصادية المختلفة وغيرها والتي تكشف الصورة الحقيقية للسلطنة.

عدم التوصل إلى تصور على صعيد حول دور الدولة في ظل التحول إلى نظام
الديمقراطية، تفتت الحكومة عن القطاع العام وعن دورها الاستثنائي في غالبية قطاعات
المصادق القوي واشتبهت المختلفة. وهذا أمر قد يبرره ما حدث من تغيير في طبيعة
الأنشطة من اقتصاد قائم على التخطيط المركزي إلى اقتصاد قائم على آليات

نظامه القتل لأن الحكومة لم تتجرب في التوصل إلى تصور علمي صحيح حول دور
التي في ظل التحول إلى نظام السوق. وذلك تحت تأثير ضغوط بعض العناصر داخل
في بنجاحها، والتي تنمو - من وعي وغير وعي - إلى تبليغ دور الحكومة في التفكير
مختلف للفتريات الاقتصادية الأساسية نتيجة لهذه المداخل الاقتصادية السوق
بأنه كمبر.

والتي تصل إلى عدد أولويات الاستثمار على حد يوفق لكل دولة من الدول
مطابقة لتأثيره على الاقتصاد لكافة ممتلكاته الحكومية من خلال مساهمات كل ترتيب
منه في التنمية، وإشراك الترويجيات القائمة، والتصاميم الحالية، وإصلاح النظام
الرقابي، إلى أن يحدد عدد أولويات الاستثمار في أولويات الاستثمار التي تهيئ إلى
إصلاحات وتغييرات على الصعيد الوطني، فتوفر فرصة لكافة الدول التي تشارك في
العملية الاستثمارية والمصرفية في ميزان الموازنة العامة، والتي تؤكد عدم سلامة
الاولويات الاستثمارية، لا يتصور أن تقوم الحكومة مباشرة أو عن طريق
القطاع العام أو مباداة بوجوب استثمار في مباداة جنية لتكملة صناعة دولة
سواء في أسواقها أو تحت دعائي في السوق الدولية، إذ إن الصلاصة من
مباداة عديدة تسبب التمييز والعروض والفرص، ولكن الكثير من الدول
أولوياتها الاستثمارية يوصفها بأنها في سلمية التفرغ من الدول
للتصور أن روسيا هذا وفيه يتم فيه إلهام وتذكير وتأثير مهم
في قطاع الطاقة والتعدين والتشييد، ويتغير، ويغير تدوير كبير من
المباداة وتكاليفه على الدول التي تشارك فيه، وتغير مباداة بوجوب
استثمار كالمادة تعود، لكن العديد من المباداة التي يمكن أن
تساهم في التمكن من عدم سلامة الأولويات الاستثمارية، أبرزها هو
تسليم الشركات الكبرى في دولها وعدم المباداة العامة الكلية
لجوانبها الاستثمارية، وعلى ذلك فإن المباداة التي لها علاقة
بعدم التصاميم في إتجاهات عدم تصاميمها، وفي دولها
هنا أمر ضروري.

وتأتي وزارة الفلكور عاصف عبيد الحبيبة، وقد ارتادت حدة تجديدات انطلاقا من كانت عليه منذ أروستو سلفية. وتأتي ويلها بزيّة، وأفكار أبناء عصر الحديث، في مقدماتها توسيع افقها العربية، ودخول عصر التكنولوجيا للتنمية والاستفادة من تحقيق نتائج ثورة المعلومات والتدافع في الاقتصاد العالمي وزيادة نصيب مصر في تجارة الخدمات، وبمقدمات الاستثمار الأجنبي، وزيادة فرص المنافسة ورفع كفاءة الاقتصاد المصري، وتخفيض من أعباء المواطنين، وتمسك بالبعد الاجتماعي للتنمية، إلخ، غير ذلك.

وسا لاشك فيه ان هذه الوزارة الجديدة تحتاج الى الوقت
فانزيا والاكتاف والسياسات التي تتبنها جيدة ولا خلاف عليها.
ولكن التحدياتي التي تواجهها ليست بالقليلة وصعبة. ومع كل
التحديات بالإنجاح والتعريف على الأساليب التي أدت الى عدم
نجاح الوزارة السابقة فان هناك خضوعين يجب الاشارة اليهما:

١. خطر أجهزة الإعلام: ودعا أبناء المصالح وجهاً للنظر العلمية والموضوعية والنافعة للفرصة أن تغير من رأينا، وقد دفع

مكتبة المستقبل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سيد البواب
الموضوع الفرعى :	الإصلاح الاقتصادى : مقالة	رقم العدد :	١٦٣٦
المصدر :	(مجلة الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/١٥

هذا وقد بلغ التراكم في المحجز التجارى من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٨ ما يعادل ٧٢,٥ مليار دولار أمريكى، وهو رقم مخيف وخطير، وهو يمثل عنصر الخطر في معاملات مصر الخارجية مع دول العالم وهذا المحجز إذا لم يتم إصلاحه ستنتج وتشيط الصادرات المصرية لأنه سيشكل لا محالة وبالقدر الأمثل الأزمات للاقتصاد المصرى. وإسناد هذا بصدده القارة مع القصور الأسيرة الأربعة والقصور اللاحقة وبعض دول الشرق الأوسط كتركيا والسعودية، وبعض دول أمريكا اللاتينية كالسكند وشيلي. فالقارة هنا مزيج وبالعلة الدالة للفشل في توزيع التصدير المصرى، ولكننا نتفقد هنا بعض الدول العربية المحيطة بها، فإذا كانت الصادرات المصرية عام ١٩٩٨ تراجعت بنسبة ١٧٪ عن مستواها عام ١٩٨٠، فلن الصادرات المصرية والسورية قد زادت بنسبة ١٥٪ و ٨٪ على الترتيب بين العاملين للذكور، وعلى ذلك نستنتج قضية الصادرات المصرية أمام الحكومة الجديدة قضية حياة أو موت أى قضية مصرية.

كذلك نلاحظ في الوقت الذى تزايد فيه حدة مظاهر الركود الاقتصادى في الاقتصاد المصرى، لأن الأرقام الرسمية تبالغنا وتلجنا دائما وعلى الدوام بتحازن معدل النمو في الاقتصاد المصرى عن ٦٪ وهذا يستدعى إعانة النظر في أسلوب وطرق إعداد الخطة ومتابعة تنفيذها.

٢- خطر الأصوليين الاقتصاديين الذين يؤمنون بالتصاريح أو الحق فى الحرية على نحو ليسير إلى مطلق بدون تحفظات كافية، دون الأخذ في الاعتبار البون الشاسع بين الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة وبين اقتصادنا تاضى وأخذ في التهم والفساد مثل الاقتصاد المصرى، فما يمكن أن يقدم في الاقتصاد الأول لا يجوز أن يقدم بالنص والحرف في الاقتصاد الثانى للاختلاف الشاسع وبلا حدود بينهما خاصة وأن القيادة السياسية في مصر تتسك دائما وعلى الدوام بالبعد الاجتماعى للتنمية وأحداث هذا الخطر قد تزاد مع الترقية لتشكيل الوزارة الجديدة وعلى الأخص المجموعة الاقتصادية للوزارة.

وما ندنا تتسك بالبعد الاجتماعى للتنمية - شعبيا ولإجابة سياسية - لأن من اهتمامات اللجنة التي تتألف من الأمانة العامة، وهو إيجاد نموذج يجمع أو يوفق بين نظام السوق أو الحرية الاقتصادية من ناحية وبين البعد الاجتماعى من الناحية الأخرى، وقد من أجل تجنب أو تفادى العيوب التي تلازم نظام السوق الحالي الذي يقتبس مبادئ مما يعرف بالحرية الاقتصادية المطلقة أو التنافسية أو الليبرالية المطلقة، ويعرف هذا النظام بنظام السوق الاجتماعى Social - Market System.

فمن المعروف أن نظام السوق لا يخلو من عيوب أهمها تطور الاحتكارات الخاصة، واحتمال تركيز الثروة والمخيل في أيدي قليلة، واحتمال أن يؤدي التفاعل الحر بين قرارات الأفراد إلى معدلات غير مقبولة للمبالغة، ووجود فجوة في بعض الحالات بين التنافس الخاصة التي يتحملها الفرد والتنكفة الاجتماعى التي يتحملها الآخرون ومن هذا فإن الدولة لا تتف موقف المتفرج ولذا يجب أن تعمل على إزالة هذه العيوب وغيرها، وأن تعمل على تهيئة قوى السوق لضمان المنافسة الفعالة، والتوزيع العادل للدخل، وأن تسعى لتحقيق العدالة الكاملة أو شبه الكاملة، وأن تزيل التناقض بين مصلحة الفرد والمجتمع حيث يقوم هذا التناقض أى على الدولة ألا تتسك أو تلغى بالحرية الاقتصادية التنافسية أو الليبرالية المطلقة وهذا هو نظام السوق الاجتماعى، إشارة إلى الحرية الاقتصادية من ناحية وفى البعد الاجتماعى من الناحية الأخرى.

ومن المعتقد أن هذا النموذج هو نسب نموذج للاقتصاد المصرى في المرحلة المقبلة. مرحلة الانطلاق - إلى أن يبلو درجة النضج، حيث يتشدد التفاعل الاجتماعى عن طريق آليات السوق والقطاع الخاص، مع استبقاء حضور قوى الدولة آتية تعبر المستند عن التفاعل الحر بين قرارات الأفراد، وتحقيق البعد الاجتماعى للتنمية. ١٧

قطاع التجارة

الاقتصاد المصرى
الاصلاح الاقتصادى
قطاع التجارة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الصادرات حتى تكون قطية حياة	محمود حوى جيد	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦١٩	٢٠٠٠/١/١٧	٦٩
٢	الصادرات مسئولية من ؟	رضا الشاغللى	العالم اليوم	٢٧٨٠	٢٠٠٠/٢/٢٠	٧٢
٣	المتسجون والمصدرون (١-٢)	ماجد على	العالم اليوم	٢٨٠٢	٢٠٠٠/٤/١٥	٧٥
٤	المتسجون والمصدرون (٢-٢)	ماجد على	العالم اليوم	٢٨٠٣	٢٠٠٠/٤/١٦	٨٠
٥	صناع التصدير بين واقع وممكن	كمال مرسى	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣٥	٢٠٠٠/٥/٨	٨٣
٦	تنمية الصادرات	يوسف بطرس غالى	الاهرام	٤١٤٤٧	٢٠٠٠/٥/٢٩	٨٥
٧	المتطلبات العملية لاعتبار التصدير هدفا قوميا	حازم الببلاوى	الاهرام	٤١٤٦١	٢٠٠٠/٦/١٢	٨٧
٨	ضرورة لوضع الاقتصاد على درب النمو المتواصل	محمود طوير	الاهرام	٤١٤٦١	٢٠٠٠/٦/١٢	٨٨
٩	قانون التجارة الجديد هل ينفذ السوق من الركود	هالة ابو العز	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦٤١	٢٠٠٠/٦/١٩	٩٠

بؤسوع الرئيسى : الإقتصاد المصرى

بؤسوع الفرعى : قطاع التجارة

بؤسوع : (مجلة) الأهرام الإقتصادى

اسم كاتب المقال : سمير مثرى جيد

رقم العدد : ١٦٦٩

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١/١٧

إن القدرة على مجتمع على تطوير اقتصاده القومى واحتلال مكانة مرموقة في العالم اليوم أصبحت تتركز على رجة تقدمه التكنولوجيا. لقد تموننا في مصر على مدى السنوات الماضية على أن تصدر تصريعات تحدث فيها عن قدرتنا الوصول بصائرنا إلى معدلات تنويع إنتاج بين عشر وعشرين مليار دولار سنوية ونظهر الحق في بعد ذلك في صورة إحصائيات رسمية عن تراجع الصادرات، وإزدياد الواردات بمعدلات خطيرة تؤثر على سلامة الإقتصاد المصرى.

مهندس سمير مثرى جيد

ما نبيعه لهم بالطن

يبيعونه هم بالحرام !



يشرف عليها :

أحمد يوسف الترمي

للكاتبين بطاياتنا

بحديقة هاديارك حيث

يستطيع كل انسان أن

يقول ما يشاء ويعتبرها

دليلا على الديمقراطية

وحرية الكلمة لأن من حق

مصر ايضا أن تعبر

بازهار الحرية فيها بغير

قيود وكذالك على ذلك

لنقى اسبوعيا وشعارنا

صراع الأفكار هو القوة

الناطقة بتقديمها

إنه لابد من أن تكون قضية حياة

الصادرات... حتى تكون قضية حياة

حتى تكون الصادرات المصرية قضية حياة وبعث جديد وانطلاقة كبرى كى اقتصادنا... ثمة أفكار مطروحة عديدة ومتنوعة من الأهمية أن لعنى بدراساتها ومناقشتها ومقالات هاديد بارك هذا الأسبوع تعمل بعضا من تلك الأفكار ، فالمهندس سمير مثرى جيد يطرح فكرة الاهتمام بالتقنيات النووية في مجال الاستخدامات السلمية للارتقاء بمستوى صادراتنا إلى جميع دول العالم ويزكر مقال. د. زيدان عبد العال على وضع استراتيجية جديدة لتصدير الحاصلات البستانية كما يدعو د. محمود وهيب السيد إلى استحداث بيئة داخلية حربية ومناسبة وظروف مساعدة على التصدير بمعنى أن يبدأ التصدير أولا من الداخل من سوق الإنتاج المحلي بمصر أما مقال الأستاذ محمد عبد المنعم لطفى فيؤكد كد أهمية توظيف العلم والبحث العلمى في تشجيع وزيادة صادراتنا من محاصيل أو مصنوعات.

المحور

لقد كان للسيد الرئيس حسنى مبارك رؤية واضحة للرحلة الحالية وخسعت جاليا من خلال تصريحات سيادته في العديد من المحافل اليومية في أنه غير راض عن معدلات التصدير في مصر وتنوع الإنتاج وتكلفتها بفرض مضاعفة حجم الصادرات المصرية إلى الخارج. لقد كان هناك توجيهاات واضحة للسيد الرئيس مبارك خلال الفترة الحالية بأن تكون هناك دراسات للجندوى وقجام بعثات ترويجية وبرامج لنقل تكنولوجيا التصدير للساح الصناعية والا تكون هناك مخافة فيما نستطيع أن نقطه وأن يكون كلائنا يحجم قدرتنا الحقيقية على تحقيق الآمال والأحلام كما يجب العمل والبذل والعطاء والتخطيط السليم لتحقيق هذه الآمال وهذا لا يمتدحج إلى أى نوع من المعجزات، وإنما يحتاج إلى عزم وتصميم وخطة عمل تتقنم بالقواعد والبدائل السلمية. ولقد كانت لنا في مصر تجارب ناجحة في التجدد والإنتاج القريبيا برنامج الإصلاح الإقتصادى، والذي شهدت به كل المؤسسات والمنظمات الدولية وكذلك لتتصارت في حرب أكتوبر وتنفيذ العديد من المشروعات العملاقة التي شملت إعادة بناء البنية الأساسية مثل إقامة مشروع السد العالي وقمر الانفاق وتمتير سبينا، وإقامة المدن الجديدة الصناعية والسكانية.

إن مساندة الانطلاقة الاقتصادية ولقى بدأت مع نجاح برنامج الإصلاح الإقتصادى لا يمكن أن تتم بدون ارتفاع في معدلات الصادرات المصرية إلى درجة قوتنا ونز أو تحقيق فائض في الميزان التجارى لصالح الدولة إن بلوغ هذا الهدف ليس مستحيلا خاصة أن العديد من الدول استطاعت أن تصل بحجم صادراتها إلى عشرات المليارات من الدولارات رغم أنها لا تتفوق علينا في إمكاناتها البشرية ولا في توافر المواد الأولية أو للربح، إن الإحصائيات الدولية على شتى السنوات الصمغ للقضية بالنسبة لبعض هذه الدول تقول إن صادرات الأرجنتين عام ٩٦ وصلت إلى ١١ مليار دولار ارتفعت إلى ٢٤,٥ مليار دولار عام ٩٧ أما البرازيل فقد ارتفعت صادراتها في نفس الفترة من ٢,٢ مليار دولار إلى ٥٠ مليار دولار، والصين من ٧٩,٩ مليار دولار إلى ١٨١,٩ مليار دولار وتشيلي من ٨,٩ مليار دولار إلى ١٦,٩ مليار دولار ولبنون من ٢٢,٤ مليار دولار إلى ٤٦,٦ مليار دولار وكوريا من ٧٩,٩ مليار دولار إلى ١٦٦,٩ مليار دولار وماليزيا من ٢١,٦ مليار دولار، إلى ٥٢,٢ مليار دولار وبنلندا من ١٤,٤ مليار دولار إلى ٢٤ مليار دولار وقطرين من ٨,٦ مليار دولار إلى ١٨,١ مليار دولار وتايلاند من ٢٦,٢ مليار دولار إلى ٣٥ مليار دولار وسنغافورة من ٢٢,٥ مليار دولار إلى ١١٠ مليار دولار والتشيك من ١٤,٩ مليار دولار سنة ١٩٩٢ إلى ٢٠,٩ مليار دولار عام ١٩٩٧.

اسم كاتب المقال : سمير مري جيد
رقم العدد : ١٦١٩
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١/١٧

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة
المصدر : (مجلة) الاحرام الاقتصادى

إن التركيز على أهمية التعاون بين الخبراء المصريين في مجال الطاقة النووية مع خبراء من دول أخرى في مجال استخدامات التطبيقات السلمية للطاقة الذرية من أجل الارتقاء بجودة الصادرات تعتبر من الإنجازات الهامة والتي تنعم الاقتصاد المصرى

ومن أمثلة التطبيقات السلمية في مجال الطاقة النووية والتي يمكن أن تخدم العديد من الصناعات الهامة في مجالات التصدير، والاستخدام الحلى هو إمكانية التخلص من الحمل البكتيري للأعشاب الطبية باستخدام المعالجة الاشعاعية فمن المعروف أن مصر تعتبر من الدول المنتجة والمصدرة على مستوى تجارى واسع للأعشاب الطبية والتوابل للعديد من الدول الأوروبية وأمريكا وكندا، وتحتوى هذه الأعشاب والتوابل الطبية على حمل بكتيري عال ولكنها نظيفة من الشوائب وذات جودة عالية. وتقوم مصر ببيع أطمان من هذه الأعشاب والتوابل إلى عدد من دول العالم بأسعار زهيدة للغاية ولكن يتمكن المستورد الأجنبى من النحل بهذه المنتجات مرة أخرى إلى الدول التي قامت بتصديرها بأسعار زهيدة بفرش للتصدير، فإنه يتم بتعقيم هذه الأعشاب والتوابل باستخدام المعالجة الاشعاعية أشعة جاما من وحدات كويبات ٦٠، حيث يمار تصدير هذه المنتجات مرة أخرى بعد تعقيمها إشعاعيا ببهاج بأعنة (بالجرام) إلى الدول التي قامت بتصديرها لهم بأسعار زهيدة (بالطن).

وتوجد أمثلة عديدة يتم فيها استخدام التقنيات النووية في هذه المجالات والتي تساعد على الارتقاء بمستوى صادراتنا، ومن أمثلة ذلك تعقيم القطن الطبي المستخدم في العمليات الجراحية والأرطية، ومطعن المعاصر والألبان ومنتجاتها، وتاييب زرع الكبريت والأتية الطبية والإسطط.

إن مصر دولة زراعية في المقام الأول والرقعة الزراعية صغيرة إذا ما قورنت بالعدد السكانى الفزادى الذى يبلغ معمله السنوى مليون نسمة ويبلغ الفاقد الاقتصادى في مصر نتيجة الأفات التي تصيب الفواكه والحبوب أكثر من ١٠٪ وهذا فاقد كبير نسبيا ويمكن الاستفادة من تقنية تشعيع الأغذية باستخدام طاقة إشعاعية عالية من أشعة جاما أو الإلكترونيات في تطهير الحبوب من الحشرات والأفات وأيضا تطهير الفواكه من الحشرات ومطالة عمر التخزين بدون مبردات مما يمكننا من الارتقاء بصادراتنا من الفواكه دون تلف إلى العديد من دول العالم، إضافة إلى ذلك فإن مصر تعتبر من الدول التي يوجد بها ثروة سمكية كبيرة ويمكن الاستفادة بتصدير الفانض باستخدام وسائل التجميد من طريق التقنية النووية حيث يتم إبالة عمر التخزين بدون استخدام مبردات لهذه الأسماك، وبالتالي يمكن تصديرها دون حدوث أي تلف.

ومن الإنجازات الطبية التي دخل الإشعاع في مجال التقنية النووية والتي لها أثر كبير على نظافة البيئة وتطهى باهتمام كبير حاليا وأظروا في إمكانية الاستفادة من ذلك في مجال التصدير هو تطوير مواد مطابقة جديدة، ويتم عن طريق التقنية النووية باسم تسمية إشعاعية للمطاط الطبي باستخدام التشعيع الجامى مرتفع الطاقة استخدام تقنية الحزم الإلكترونية. إن المواد المنتجة بهذه التقنية تحتضن جميع خصائص المنتج لتتقضى للمطاط إضافة إلى أن عملية التشعيع لها خصائص إضافية متميزة وهي خلو المطاط للعلاج من مادة النيروزامين للحد من السرطان، وعدم وجود أكاسيد الزنك والكبريت، بالإضافة إلى تمتع المنتج بالشفافية واللينة. كما أن هذا المنتج يحتوى على نسب بالغة الألفة للسماح، وهذه الخصائص تعتبر فريدة ولها أهمية العديد من المنتجات الطبية التي يمكن الاستفادة منها في مجال التصدير والاستخدام الحلى مثل القفازات الواقية وخبرات الصلابة وغيرها من المستلزمات الطبية، والتي يمكن للأمية أن تكون منتجاتها خالية من المراتك السماء والركبات السامة

ويعد استعراضنا لهذه المعلومات الإحصائية تلك الدول التي حققت طفرات هائلة في معدل صادراتها يتيبين لنا أنه ليس هناك ملامعنا أبدا في مصر من

الاعاق بنا والتمتع عليها خاصة أن مصر تتمتع بالموقع الجغرافى المتميز بالنسبة لخريطة العالم وحجم الأسواق المستهكة للمطبة بها ومن المؤكد أن هناك لخطأ كثيرة نندق تقديما على الرغم من احتلاتنا موقعا على خريطة التصدير، اعتقد أنه من الواضح أن هذه الأخطأ، تتركز أساسا على نقاط رئيسية هي زيادة الإنتاج، وحسن التكلفة والتسويق مع الاستانة بالخبرة الأجنبية

إن قضية تنمية الصادرات المصرية مازالت حلما قوميا نسمى إلى تحقيقه منذ

سنوات طويلة ونحن نتحدث عن هذا الحلم ونقرأ التصريحات الوردية للمسؤولين والخبراء، ثم يلى الواقع ليؤكد أن الاستيراد يتزايد وحجم التصدير يتناقص ولكن في خلال الفترة الماضية عاد الحلم يتجدد ويشدة خاصة بعد نجاح عملية الإصلاح الاقتصادى والاستقرار التشريعى في مصر .. والذي اعلى لدعة الإنتاج

للمصر وخلال الشهور الماضية شاهدنا الرئيس مبارك يلخظ زمام المبادرة شخصيا ويسافر في جولات شرقا وغربا في عدد من دول العالم ومعه رئيس وزراء الوزراء ورجال الأعمال وأيامنا باهتمام بالغ الاجتماعات وتوقيع البجة الاقتصادية والحزب الوطنى ونالاس الرئيس مع الوزراء ورجال الأعمال قضية قصدير ومواقفه وأعلى أوامره بسرعة الحل...

التكنولوجيا منذ سنوات عديدة إن أصبح من البلى اهتمام الدولة بدور القطاع الخاص في معظم المجالات الاقتصادية والمبروعات القومية، ولاشك أن التقنية النووية للأغراض السلمية هي أحد المجالات التي ينبغي أن تحظى باهتمام ومشاركة القطاع الخاص من خلال حد التيسات والبيئات الخاصة لاقتصاد مجالات تطبيقية خارج نطاق التعامل المحدود الأكاديمية والتكنولوجيا النووية من خلال تنفيذ العديد من المشروعات

نظرة ذات الطابع النورى السلمى إن أهم الموضوعات التي يمكن أن تتقدمها التقنية النووية في مصر هي موضوع قصدير والاقتصاد القومى، إن التقنية النووية في مجال الاستخدامات السلمية يمكن أن تلعب دورا كبيرا تتعاظم الاستفادة منه في مجال الارتقاء بمستوى صادراتنا إلى جميع دول العالم.

إن يوجد مصر الآن العديد من الخبراء والكوادر البشرية المؤهلة في مجال البانة النورية وتقنياتها المتقدمة والتي يمكن الاستفادة منهم في الوصول بمستوى عال ومنزلة الصادرات المصرية إلى العديد من دول العالم.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سمير مثرى جيد
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	١٦١٩
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١/١٧

إضافة إلى ذلك فإنه يمكن استخدام التقنية الإشعاعية عن طريق استخدام المعجلات الإلكترونية في الحصول على العديد من المنتجات المعالجة إشعاعياً والتي تتمتع بصفات فريدة يمكن أن ترتفع بمستوى الجودة للمنتج الذي يمكن الاستفادة منه في مجال التصدير. وعلى سبيل المثال إنتاج مواد جديدة لها مواصفات خاصة بإحداث تفاعلات كيميائية باستخدام تقنية الإلكترونيات المعجلة. ومثال ذلك إنتاج الأنابيب والشرائح الانكماشية المقاومة للحراة، وتحسين خواص العزل للأسلاك والكابلات الكهربائية، ومعالجة أسطح العديد من المواد لإنتاج العديد من الأسطح المصقولة غير قابلة للخدش وأحبار الطباعة والسيراميك. إضافة إلى إمكانية تصنيع مواد مطعمة بمواد أخرى، وتعتبر هذه المنتجات منتجات ذات جودة عالية وذات عائد اقتصادى كبير لاحتياج السوق المحلى والمالى لمل هذه المنتجات. كما تدخل التقنية النووية في معالجة الأنسجة وصاغتها لإنتاج أنواع من الأنسجة على درجة كبيرة من الجودة للتصدير. وكما يمكن استخدام هذه التقنية في مجال إنتاج العديد من اللاائن والبيروكسيدات من مخلفات البترول والقمامة

إن مصر تتمتع بغيرات وكفاءات عظيمة تعمل في مجال التقنية النووية، إضافة إلى ذلك يوجد في مصر وحدة التخصيع الصناعى الحامى بقدرة ٤٠٠٠ كورى ومعجل الكترونى. فبالإضافة إلى وجود مفاعل بحثى بقدرة ٢٢ ميجاوات حرارى سوف يمكن لمصر إنتاج العديد من النظائر المشعة والتي تستخدم في مجالات تطبيقية سلمية كثيرة، في المجال الطبى والصناعى والبيئى داخل مصر وإن الفائض من هذا الإنتاج سوف يمكن مصر من تصديره إلى العديد من الدول العربية والأفريقية في قارتي أفريقيا وآسيا، إنه من الضروري أن نبدأ باستخدام هذه التقنيات النووية المتقدمة في مصر للحصول على منتجات على مستوى جودة عال يمكن أن يساعد على الارتقاء بمستوى الصادرات. ٢٦

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	رضا الشاذلى
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٢٧٨٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/٢٠

رغم مرور أكثر من 15 سنة وبالتحديد منذ العام المالى 84 - 1985 مازالت لرقام الصادرات وحتى اقرب عام مالى 98 - 1999 تدور حول رقم 4 مليارات دولار، يأتى ذلك فى اطار اكتر من خطة واستراتيجية وبرنامج تعلن الحكومة عن تطبيقه لتنشيط وتنمية وترويج الصادرات! تطرح هذا الرقم على خبراء الاقتصاد لتحديد كيفية مواجهة هذه الازمة التى تزيد من عجز الميزان التجارى وموقف الحكومة منه وكيف يمكن ان تواجه الموقف ليصبح فى صالح الاقتصاد المصرى؟.

الصادرات مسئوليّة من ؟

د. مصطفى السيد: نموها أقل من متوسط زيادة الصادرات فى الدول النامية

د. أحمد العنتى: إثبات الوجود أولا فى السوق المحلى

مصطفى زكى: أرقام التصدير تحقّقها شركة أسيوية واحدة

رضا الشاذلى

يؤكد الدكتور مصطفى السيد وزير الاقتصاد الأسبق ان الصادرات المصرية تراجعت بحالة ركود حيث لا تنمو هذه الصادرات بمعدل معتدل فى خلال السنوات الخمس الأخيرة بل على العكس لتخففت هذه الصادرات فى بعض السنوات. وأضاف انه اذا ما قارنا معدل نمو الصادرات المصرية بمعدل نمو الدخل لو معدل نمو الواردات نجد ان هذا المعدل اقل من معدلات نمو الدخل والاستيراد. واذا قارنا معدل نمو الصادرات المصرية بمعدل نمو الصادرات فى الدول النامية عموما نجده اقل من متوسط نمو الصادرات بالنسبة للدول النامية بصفة عامة.

تدور

حول رقم

4 مليارات

منذ 15 سنة

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة
المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : رضا الشاذلى
رقم العدد : ٢٧٨٠
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/٢٠

لماذا يتعدى

ويرجع ذلك إلى اسباب عديدة أهمها عدم تنوع هذه الصادرات وعدم وجود حوافز كافية تشجع المنتج المصرى للتوجه نحو السوق الخارجى، وحتى يمكن فتح أسواق جديدة والمنافسة فى السوق الخارجى لابد فى المراحل الأولى أن تكون هناك مساعدات توفى من جانب الدولة لهذه الصادرات وإشراك الألامنة لتنو الصادرات منها قيام الدولة بفتح حوافز ضريبية ومنع حوافز نقدية لأن يقوم بالتصدير لتشجيعه لأن يكون له مكاتب فى الخارج من خلالها يستطيع أن يقوم بدراسة الأسواق وتكوين عملاء يتمكن من خلالها من تصريف السلع.

وأوضح أن بعض المصنفين فى قطاع التصدير تنقصهم الكفاءة أو يقتنعون بالتأجيل والكفاءة اللازمة للشعور فى نطاق التصدير وأنهم فى حاجة إلى تدريب، إلى جانب عدم وجود وسائل نقل كافية أو بامتنار مخرقة بالأسواق إلى وجود بعض الإجراءات المصوقة الروتينية التى تزعج وتبطئ من عزيمة العملية التصديرية مشيراً إلى أن هذه عوامل تسبب فى حالة الركود التصديرى.

وأشار إلى القول بأن الصادرات المصرية غير جيدة أو كفايتها أو نوعيتها أو مواسماتها أقل من مواصفات السلع الأوروبية لا يمنع أن تنافس وأن تتسبب ميزة تنافسية من خلال السعر بما يوضح هذا التناقض فى الجودة أو المنتج.. وهذا لا ينطبق على تلك مبيعات تتركز فى نفس الوقت لتصنيع الجودة.

وأكد الدكتور مصطفى السيد أن ميزان المدفوعات المصرى ينامى من حالة شلل كلي منهقة إلى الخلل الهيكلى الذى أصابه وقال أن أحد الأسباب الرئيسية لضعف ميزان المدفوعات المصرى هو أن الميزان التجاري مشغل جداً حيث أننا نستورد بحدود 16 مليار دولار فى حين نصدر بحوالى 4 مليارات دولار فقط.

وأشار إلى أن اختلال الميزان المدفوعات المصرى هو ما يسمى بالاختلال الهيكلى والخلل الهيكلى فى المصارف لا يسبب خللاً مومسياً أو غريباً. ليس مسألة ضعف صادرات هذا الميزان المستدعى فى السنة القادمة ولكن خلل فى سكرات المصارف والضعف فى السوق والطلب الخارجى عليها وعدم القدرة على إنتاج كميات كبيرة ومتنوعة من السلع التصديرية.

وبالنسبة لانتعاش مصر للتكتلات الاقتصادية وتأثير ذلك على الصادرات قال الدكتور مصطفى السيد أننا لسجع الدخول فى تكتلات اقتصادية مثل تكتل السوق العربية المشتركة أو تكتل الكوميسا أو تكتل البحر الأبيض المتوسط. وإلى شكل من التكتلات يتبع فرصة لزيادة الصادرات. وأكد أن أهم تكتل بالنسبة للاقتصاد المصرى على الإطلاق هو التكتل العربى.

وشدد الدكتور مصطفى السيد على ضرورة أن تستغل الحكومة فى المرحلة الحالية تفكلاً قوياً من أجل تشجيع الصادرات وإعطاء المصدرون الحوافز أن توجد لهم مصادر تمويل وأن توجد لهم مراكز تدريب بحيث توجد مجتمعات تصديرية. مؤكداً أن الجهود الحكومية فى هذا الاتجاه ليست كافية.

السوق المحلى أولا

أكد الدكتور أحمد الصفتى استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ضرورة أن يثبت المنتج المصرى وجوده أولاً داخل السوق المحلى وأن يستثمر بدرجة عالية من المنافسة الداخلية. وأوضح أن المنافسة الخارجية تحتاج أرضاً محلية فى الحقل يعنى ضرورة الارتقاء وتجويد مصنوعات السلعة أو المنتج وأن يكون هذا المنتج قادراً على المنافسة القوية داخل السوق المحلى أولاً بما يؤهله لخوض المنافسة الخارجية داخل الأسواق العالمية.

وقال أن السوق المحلى هو مترجمه جوده السلعة وميزاتها التنافسية بشقيها الجودة والسعر اللذان ومن ثم قدرتها فى منافسة السلع الخارجية فى الأسواق الخارجية. وارجع ركود الصادرات المصرية إلى عوامل عديدة منها قلة خبرة المنتج والمصدر داخل الأسواق الخارجية والعمل التصديرى وعدم توافر المعلومات الكافية عن هذه الأسواق ومساكنة تتطلب ومما هو أنقى المستهلك الخارجى وأكد على ضرورة أن تنوع الدولة الامكانيات اللازمة لإيجاد كوافر توفى بكفاءة عالية لخوض مجال التصدير.

وضرورة توفير مكاتب خارجية تستطيع من خلالها هذه الكوافر أن تتعرف على الأسواق الخارجية وتكوين عملاء. وقال الدكتور الصفتى إنه ضد سياسة الانتاج من أجل التصدير لأن هذه السياسة تعنى القفز بالصلع وللتنتجات إلى السوق الخارجى دون اللجوء بالأسواق المحلى. وأضاف أن المنتج المصرى لا يجب أن ينافس الشد. بذوق المستهلك المحلى ولا يسعى إلى إرضائه وإشباع رغبته. وهذا يرجع إلى قلة ومحدودية خبرة المنتج بالسوق المحلى وتشمل فى هذا الصدد كيف

يستطيع هذا المنتج الذى يفقد فى الصبرة بالسوق المحلى غزو الأسواق الخارجية والتنافس فيها.

وأكد أنه يجب أولاً أن يكون المنتج كفايته ومكانته داخلها والتي بناء عليها يتحدد مدى قدرته على إيجاد كيان ومكانة فى الخارج وإشراك إلى أن عنصر السيلع فى مصر ومدى قبولهم على السلعة المصرية يعد مؤشراً على درجة جودة وملاءمة السلعة والمنتجات وقدرتها على الدخول فى الأسواق الخارجية.

وقال الدكتور الصفتى أنه طالما أن المنتج المصرى لا يحترم المستهلك المحلى فلن يحترم المستهلك الأجنبى مشيراً إلى أن المنتج المصرى يعتمد وعواش على الفهولة ويستخدمها فى التعامل مع المستهلك المحلى إلا أن هذه الفهولة لن تجدى وأن تتلوى على المستهلك الخارجى لأنه يختلف عن المحلى حيث أنه يطلب بمستوى مختلف من مواصفات محددة وبأسعار منخفضة وأمامه مصادر سلع ومنتجات تستطيع أن تده بهذه السلع والمنتجات وهذه المصادر من دول كثيرة ومتعددة وبمستويات مختلفة بوزن منها ما يتناسب وما يلبي رغباته وما تتمتع هذه السلعة والمنتجات من جودة وسعر ملائم.

وأضاف الدكتور لحد الصفتى أن الدولة تصدتت كثيراً من النهوض بالصادرات المصرية وأنها تبذل جهوداً كبيرة للارتفاع بمعدلاتها إلا أن الواقع والحقيقة غير ذلك تماماً يعنى أنه لم تحدث خطوات عملية على أرض الواقع تؤكد ذلك وأكد أنه يجب وضع نظرة فلسفية علمية لدعم وتنمية القاعدة التصديرية ومن ثم النهوض بالصادرات المصرية من عزتها وأزمتها التى طال عمرها.

أرقام خاطئة

وأشار مصطفى زكى رئيس شعبة المستوردين إلى أن إجمالى قيمة الصادرات المصرية لم يطرأ عليه أى نمو منذ عام 1984/1985 بل هى فى حالة ركود أو ثبات تسمى تقياساً إلى أن صادراتنا فى عام 1984/1985 بلغت قيمتها 4 مليارات واربعمائة 8 مليارات دولار أما الآن فقدرت زادت الواردات إلى 17 مليار دولار فى حين ظلت الصادرات تتراوح ما بين 4 مليارات و5 مليارات دولار وبلغت فى عام 1997/1998 5.2 مليار دولار. وانخفضت فى 1999/1998 4 مليارات و445 مليون دولار.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

اسم كاتب المقال : رضا الشاذلى

الموضوع الفرعى : قطاع التجارة

رقم العدد : ٢٧٨٠

المصدر : العالم اليوم

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/٢٠

كفاءة التصدير

ولم يرب عن مشهته من تشكيك البعض في مدى خبرة وكفاءة المصدر المصرى وربط تفتى ويؤكد الصادرات بتفتى هذه الخبرة مشيرا إلى أن عند المصدريين تفتى الخبرة محدود جدا وقال ضمن تنكلم في صادرات قيمتها ٤ مليارات 445 مليون دولار في كل صادرات مصر وهذا الرقم لا يعد أن يكون قيمة صادرات إحدى الشركات في دولة مثل سنغافورة أو اندونيسيا أو تايلاند أو في دول جنوب شرق اسيا بصفة عامة.

وتلحق إلى انضمام مصر إلى المنظمات الاقتصادية فقال إن هذا الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية سيفتح آفاقا كبيرة لزيادة الصادرات للمصري وزيادة حجم التبادل التجارى بصفة عامة مشيرا في هذا الصدد إلى تجمع الكوميسا ومجموعة الدول الـ 15 والمنطقة الحرة العربية الكبرى والاتفاقات الثنائية بين مصر والدول الأخرى وإقامة المعارض في الخارج.

وبالنسبة لجهود الدولة في مجال الصادرات قال مصطفى زكى إن الدولة قد اتخذت إجراءات خلال الفترة الماضية من أجل زيادة الصادرات منها العمل على تخفيف القيود البيروقراطية على عملية التصدير وقيام بنك تنمية الصادرات بنوع كبير فيما يتعلق بتحويل المصدريين بالآلات والمعدات اللازمة لعملية التصدير بسعر مخفض يبلغ 9/ وأشاد مصطفى زكى بالقرار الجمهوري الذى صدر مؤخرا والخاص بعملية الفحص وجعل عملية الفحص تحت إشراف جهة واحدة هي هيئة الرقابة على الصادرات والواردات وتجميعهم في موقع واحد مشيرا إلى أن هذا القرار يحل المشاكل والمعوقات الإجرائية وأغرب من عمله في أن يتحقق ما وعد به الرئيس حسنى مبارك مؤخرا بأن نهاية العام الحالي ستشهد نهاية جميع معوقات التصدير.

ومن ثم لا تشجع على التصدير. وأشار إلى أن المصدر يحتاج لحيثيات إلى وسائل نقل مجهزة مبريداته لنقل السلع الجيدة عن طريق البر مشيرا إلى أن هذه الوسائل للأسف غير متوفرة في مصر ويلجأ المصدر إلى استئجار وسائل نقل من الأردن وإسرائيل ودول كسرى، وقال إن رئيس الوزراء قد أصدر قرارا بإعفاء هذه البردات من الرسوم الجمركية وحتى الآن لم يتم تنفيذ هذا القرار على الرغم من أهميته بالنسبة للمصدر.

وأكد على ضرورة توفير الحوافز الكافية للمنتج والمصدر لتشجيعهما على الخوض والاستمرار في العملية التصديرية مشيرا إلى أن هذه الحوافز تتمثل في أمور منها تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية على السلع والآلات التي تخدم أو تدخل في عملية التصدير وتخفيض الرسوم على النقل الداخلى وتخفيض تكاليف النقل الخارجى كى يتمكن ذلك إيجابيا على سعر السلعة التصديرية وبالتالي بقوى من قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية ومن ثم نمو معدل التصدير.

وللتأكد مصطفى زكى بشدة اعتماد عملية التصدير وقيامها على كفاءات عن الاستهلاك للحلى من السلع والمنتجات وأكد على أهمية وضع سياسة محددة لتصنيع ولتأجير سلع ومعدات بهدف التصدير تكون ذات جودة عالية وسعر قادر على المنافسة كما أكد على ضرورة وضع خطة قومية لتحديد الصناعات وتطويرها. وشدد على ضرورة عمل دراسات تسويقية للأسواق للسلطة مشيرا إلى أهمية دور التمثيل التجارى المصرى في الخارج في هذا الشأن حيث أنه بإمكانه معرفة خصائص وسمات الأسواق الخارجية وما تحتاجه من سلع ومنتجات إلخ.

وإلى أن البترول هو أهم صادراتنا ويصل رقما كبيرا في الصادرات فمثلا في عام 98/97 بلغت قيمة صادراتنا من البترول 1.8 مليار دولار وفي 99/98 انخفض إلى مليار دولار نتيجة تفتى أسعار البترول. علما 10 دولارات ثم ارتفع الآن إلى 30 دولار البترول.

وأضاف أنه على الرغم مما يشكك البترول من نصيب كبير في قيمة صادراتنا وعلى الرغم من ارتفاع سعر البترول حاليا إلا أن وزير البترول ذكر في تصريحات له مؤخرا أن صادراتنا من البترول سوف تنقل مبردا ذلك بارتفاع معدلات الاستهلاك المحلي وقال إن تصريحات وزير البترول لا توحى بأن تكون صادراتنا من البترول مؤثرة في الميزان التجارى وتكر مصطفى زكى أن وارداتنا من البترول بلغت عام 1998/97 228 مليون دولار وارتفعت عام 1999/98 إلى 720 مليون دولار تقريبا وبالنسبة لصادراتنا من السلع المعادية لميزان السلمة أن تحقق لرقما كبيرة من التفتى كانت موجودة عام 1999/98 بل قد تفل.

تقرير الصندوق

وأشار إلى أن صندوق النقد الدولى قد توقع في تقرير له أن يرتفع العجز في ميزان المدفوعات المصرى في سنة 2002/2003 إلى 17 مليا دولار في حين بلغ في 99/98 12.5 مليا دولار وهذا يعنى أن العجز سيزيد بقيمة 4.5 مليا دولار. وتلحق إلى العراقيل والمعوقات التي تعاني منها الصادرات وأوضح أن المشكلة الأساسية في التصدير بل أهم معوقات التصدير على الإطلاق هي عملية النقل التي تعد عجزا أساسيا في التصدير مشيرا إلى أن ارتفاع تكاليف وإسعار النقل في مصر من أخطر الأسباب التي تعيق التصدير حيث تؤدي إلى ارتفاع تكلفة السلعة ومن ثم ارتفاع سعرها ونقل من هامش الربح بالنسبة للمنتج والمصدر وبالتالي نقل من قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية

موضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
موضوع الفرعى :	قطاع التجارة
تاريخ النشر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	ماجد على
رقم العدد :	٢٨٠٢
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٥

المنتجون والمصدرون ورجال البنوك يحددون فى ندوة «العالم اليوم» (2-1)

الوصفة السحرية لانقاذ

الصادرات المصرية

- ✓ **مبداً طائلاً:** إعادة النظر فى بنك الصادرات وخفض البنوك لجهود التصدير
- ✓ **سبب الميئد بصل:** مفاوضات مع رجال الأعمال الانجليز لإنشاء شركة عالمية لتسويق منتجاتنا

✓ **د. محمد فهميس:** المنتجون المصريون

يهربون من المنافسة العنيفة.. بالتصدير

على الرغم من الجهود التى بذلت لتنشيط الصادرات المصرية إلا أنها لاتزال متواضعة جداً ولم تتعد مايزال دائراً حول المسؤولية عن ضعف الصادرات للمصرية.. فهل الحكومة هى السبب.. خاصة وأن هناك م قرارات حساسة من جانب الحكومة لدعم التصدير.. أم أن المنتجين والصناع انفسهم وراء هذه المشكلة؟ ولن يتوقف إلا اذا تم تصحيح الخلل فى الميزان التجارى بعد أن وصل العجز فيه 12.5 مليار دولار حتى العام القاضية الشائكة من خلال مواجهة بين عدد من المستثمرين والمنتجين المصريين وبين رجال البنوك.. لوضع النذ للخلل لعلاجها. فجرت المناقشات التى استمرت أكثر من ثلاث ساعات مشكلات كثيرة منها ما يتعلق بإزمة الـ تسويقية متخصصة والعقبات التى تعترض زيادة الصادرات فى المنطقة العربية وسوق الكومبسا.. «العالم الـ البنوك والاقتصاديين يحطرون آراءهم حول مخوقات التصدير ويوضحون الجوانب الاقتصادية لعمليات التصديرى.. ثم تحدث المستثمرون من رجال الأعمال والمصريين مشاكلهم بصراحة دون تجميل.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : قطاع التجارة

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال :

ماجدي على

رقم العدد :

٢٨٠٢

تاريخ الصدور :

٢٠٠٠/٤/١٥

والاستقرار الاقتصادي في ظل تلك التغيرات
- تطوير القطاع الإنتاجي بما يتواءم مع
المنظومة الإنتاجية الجديدة.

مواجهة مشكلة البطالة الناتجة عن

التحول الاقتصادي

الانتعاش والانماج في السوق المحلي،

حتى تصبح عضواً كمال الانماج في

الاقتصاد العالمي.

وهذا الإطار يشير إلى الجهد الكبير

الذي تبذره الحكومة للتواءم مع هذه التغيرات

من خلال عدة محاور.

للمحور الأول: وهو للمحور العربي، فقد

والتتبع سحر اتفاقية تحرير وتيسر التبادل

التجاري بين الدول العربية وتحريره من

الرسوم الجمركية والقيود المختلفة من خلال

إلغاء منطقة تجارة حرة عربية خلال عشر

سنوات ابتداء من أول عام 1998

ولم يقتصر جهد الحكومة على التوقيع

على هذه الاتفاقيات بل عقدت عدة اتفاقيات

ثنائية وإقليمية مناطق حرة مع العديد من الدول

العربية، حيث تتسع مثل هذه الاتفاقيات

بصورة كبيرة ومستندات أقل مما يجعل

المستثمرين يوجهوا أكثر فاعلية.

للمحور الثاني: اتفاقيات ثنائية مع جميع

دول العالم لتسهيل التمازج الجانبي للاستثمار

في كل من الاستثمار وتحقيق لدعوة في دية

الاستثمار وما نتج عنه من دفع التنمية

والانتاج إلى التقدم والنام.

للمحور الثالث: على المستوى الأفريقي كان

التوقيع على معاهدة الكوميس والذى يقضى

بإشتمال مصر على التجميع مع دول جنوب

وشرق إفريقيا، مما يتيح لنا التمتع الفكرة

الأفريقية باستثمارها سوق واعد للمنتجات

المصرية، وهذا السوق هو الأقرب فاعلية

وواقعية نظراً للسوية النسبية في التماثل

مع وتحقيق الزروة الكبيرة لانتقال رؤوس

الأموال والفعالة، وسوف تترج هذه المعاهدة

الانماج الكامل للاقتصاد المصري مع

الاقتصاد الأفريقي بزيادة العملة الأفريقية

لوحدة.

للمحور الرابع: من الفكر المصائب والتخطيط

للمكن القيدانية السياسية جعلها تقدم

وكذلك أننا في حاجة ملحة إلى إعادة النظر

في شيم كفاءة ونفعالية هذه الأوعية الأربع،

نظراً لما تنهك من أهمية بالغة في دفع عجلة

التصدير

وقال طائل أن سياسات الحماية التي

لحاجت بالنجح للمصري في الحماية جعلت

يركز جل اهتمامه على توجيه منتجاته إلى

السوق الداخلي، إننا نجد اتجاهه الزواج في

السوق المحلي، لأنه السوق الأربع والذي

يحقق له فوائد كثيرة من ناحية.

6 محاور

ومن ناحية أخرى فإن التغير الاقتصادي

والحوادث الجبركية وفرت الحماية لمنتجات

المالية من المنافسة الخارجية الفعالة، وكانت

محسنة ذلك كما قلت في التصور في

الانماج بالحماية الخارجية، وتتمثل في

الأمر التالي:

نذرة أجهزة التصدير التي تقوم بدفع

الائتمنة التصديرية، وضبط الخطوط

للحاجية البحرية والجوية لربط سواحل

الانتاج بالأسواق الخارجية وعدم توافر

القاعدة القوية المطلوبة من الأسواق

الخارجية لزيادة إلى عدم وجود الشركات

للتخصص في عملية التصدير

بل إن ما يلي من شركات القطاع العام

أصبحت كضخ التصدير ناتوا.

وقال طائل أن أهم التحولات التي تولج

عملية التصدير في التوجيهات الحالية

الحديثة والتي شملت في نظام عالمي جديد

للاستثمار لكافة هذه، ويتبنى التعامل معه

لتعظيم لإيجابيات وتقليل سلبياته بقدر ما

يستطيع.

فمع بداية عام 1994 تم التوصل إلى

وثيقة مراكش الخاصة باتفاقيات جولة

أوروپا، والتي بموجبها انضمت منظمة

التجارة العالمية كوريت شرعي الجات، حيث

برزت عدة أمور منه.

إمارة صيغة القواعد التطورية التي يركز

عليها النظام التجاري الدولي حالياً، وبدأ

العالم يعرف مفهوم ما يسمى بالسوق

العالمية والمتنافسة المالية، وإزالة جميع

بذرة لفساد معياله طائل، وتوسيع للجنة

الاقتصادية بمجلس الشعب ورئيس بنك

مصر لمكتريز إلى تواضع رقم الصادرات

المصرية الذي يتجاوز الـ 5 مليارات دولار

منها مليار دولار صادرات السلع الأساسية

وتصل من مصر ضعف هذا الرقم في

الرقم الكلي الهائل من المعاملات في لندن

فصاحة.

ربما طائل في رصد واقع وأسباب ضعف

معدرات المصرية من خلال الحديث في عدة

أول.

لن خلال النظر للصناعة يمكن أن

تفقد حجم وإهمية الصادرات ويكن

بدرجة الأولى في ميل الانتاج ذاته، والذي

يتم بصفة الصناعة منذ الستينات وحتى

هذا الانتعاش الاقتصادي، وهنا الهيكلي

الذي يمل في ظل عوامل أربعة في:

القدرة الاقتصادية، القواجم الجبركية،

والقوات والخصائص الفنية، والآجزة

التصديرية.

أصبحت وبالتالي الصناعة تصل إلى ظل

من معدود من المنافسة الخارجية التي على

القدرة الاقتصادية من حيث المنافسة الكافية

والقوى للتنمية والإسراع للمنافسة،

ومع ذلك أن الأمر سيؤدي بدوره إلى

التمويل بدرجة انتعاش التجارة العالمية

الدول والبنات، والاتفاقيات المشتركة

الأوروبية وكذا الأوروبية ما سيضع

المنظمة المصرية أمام المنافسة الخارجية

عالمية.

ول هذا الإطار نشهد على أسيرين أولوما

أن يقوم رجال الأعمال والصناعة بتحديث

مستلزمهم والتي أصبحت التغيرات المناسبة

تأمين الامدادات ذات التقنية الحديثة

للتامة.

وخلاص منظور عام ليهيكلي الانتاج الزراعي

نستدل أن التغيرات الشديدة الزمان الملكية

الزراعية بلف حالاً دون تحقيق الأهداف

النشودة من حدود الخلافة زراعية جديدة

تركز محيات العصر، رغم الجهود المبذولة

في تبنيها وزارة الزراعة، ذلك أن تكنولوجيا

زراعة الحديثة تتطلب مساحة هائلة من

الأرض الزراعية.

وهو أمر غير المتوافر حالياً في القواجم

التي، حيث لا بد من نسبة الميازيب التي تقل

إلى ألف هكتار في فدان واحد حوالي 50٪

الأرض التي يحتاج إلى إعادة النظر في الحدود

الزراعية الحالية زراعية، لأنها مهما

في الفترة الإصلاح الزراعي جميع آثاره

الاقتصادية والسياسية الهامة والتي

استثمرتها مرحلة مهمة من مراحل العمل

الوطني والتحول الاشتراكي وهو ما حالت

في بعض النظم.

لكفاءة والقابلية للنوعية الأساسية للتصدير

وتقدم هذه البنية على مركزات أربع لابد من

توثيقها وتحسينها ومراقبة فاعليتها باستثمار

وتشمل التأكيد من كفاءة وقابلية المؤسسات

التي المختصة بشئون الصادرات وقدة

الحدود التصديرية على دعم الأنشطة

وجارية منتظمة بين أسواق الانتاج وأسواق

التصدير، إضافة إلى توافر قاعدة من

التجارب الفنية في الأسواق الخادمة

للموارد المالية، إن لمحات انطلاقاً في المصادرات المصرية إنما يتركز أساساً على تلبية الحاجة الانتاجية فانها كما وكيفا، فها جمعا عملية التصدير، وحتى عن ابلان ما نحص من جهد ميول فيما تولى القيادة الراسية للمشروعات المتعلقة وتوجيه الفروق لتلبية المناطق النائية في مجالات الزراعة والصناعة وتحسين الخدمات، فكل هذه الأمور تهدف إلى توسيع القاعدة الانتاجية لخدمة التصديرية.

ما سبق يوضح أن الحكومة لا تفسر جها في دعم المصانع التجارية وتوسيع القاعدة الانتاجية وتوفير الحوافز والتمويل لتوجيه الاستثمارات وكل ذلك من أجل العمل على زيادة المصادرات.

منه كذا جهود لا تنكر، وتعتبر بداية جادة لتنشيط عمليات التصدير، إلا أن الشروط مازال طويلا، ولا زالت الأهداف التصديرية تحتاج إلى مضاعفة هذا الجهد، ويسكن في هذا الصدد التركيز على التوصيات التالية:

إن مهمة تطوير المصادرات تتوقف بدرجة الأولى على المنتج نفسه في القطاع الخاص هذه الحقيقة من التفتين في التي حلت المكسب الكبيرة في ظل الصاية، وعليه أن تطوير انتاجهم في مرحلة حرة

تصدير صاف: إزاء

ضريبة المبيعات

على السلع

الرأسمالية

التجارة، وخاصة قبل أن تنتهي فترات السماح التي قررتا المنظمة المالية للتجارة حيث سوف تاتي للمنتجات المحلية منافسة غريبة، وقد حققت حاجة رجال الأعمال والفوات وأرباح نتيجة المصالحات للفروضة، وعليها في هذه الفترات للمصنوعة الاصراع بملاحقة التطورات الفنية والتكنولوجية عن طريق الاضافة والاحلال حتى تضمن منتجا جديدا دائما على المنافسة الخارجية.

ومن ناحية أخرى على الحكومة الاسراع في الانتهاء من المرحلة الأخيرة الخصخصة لأن الكيان الانتاجي قد انتهت في فترات سابقة الحروب الفكرية وتحصل اليه الاجتماعي في مراحل التحول الاشتراكي من التركيز على المنتجات والمصالحات والاسراع التي تصعدا الحكومة مبنية على أساس اجتماعي دون النظر للاعتبارات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار أيضاً لابد من التفتين في الموانئ والاعفاءات على المنتجات التي تستخدم تقنيات حديثة، والتي تنتج بغرض التصدير، ومن هنا فلا تنطبق الحوافز على جميع المنتجات، فالانتاج الذي يحتاج للرعاية هو الانتاج من أجل التصدير، فمن المهم ألا تبني استراتيجياتنا على تصدير فائض الانتاج.

وطالب طليل بإيجاد فلسفة واضحة في مجال تنمية المصادرات وفي ظل هذه الفلسفة يمكن صياغة السياسات وتصميم الأليات التي من شأنها تحويل الأنشطة التصديرية إلى جهد وطني يحدث طرفة في المصادرات، بدلا من مجموعة الجهود المبعثرة التي لا تحقق إلا حالة فاشية للتصدير.

كما يجب العمل على تخفيض النشاط التصديرى من الأعباء والرسوم والقشرب الزائدة، وتحرير هذا النشاط من القيود الروتينية والبيروقراطية.

ولعل أنه من الممكن أن تقوم الدولة بتشجيع الدعم والمعون في المجالات التصديرية بتحمل الفاتكات بتطبيق الماخرض الخارجية وتقديم دراسات والفية ومشتليحة عن الأسواق الخارجية وتقديمها مجالاً للمصدين، ويجب تمل الاسعار، المواصلات أدواق المستلكنين حالة المنافسة والمشتفين في هذه الأسواق الفرص والمخاطر، وتوفير الضمانات للمشتات والمصناعات الصغيرة اللغزية التي تعمل في مجال التصدير إضافة إلى توفير الرقابة الحديثة على جودة المنتجات للتصديرية، خاصة الزراعية منها.

وفيما يتعلق بتحويل المصادرات يرى طليل، تشجيع البنوك على تخفيض عودلة اعتمات التصدير، ودراسة وضع البنك المصري لتلبية المصادرات ليصبح بنكا متخصصا في تمويل الأنشطة التصديرية.

على أن يقدم تمويلاته الانتاجية بشروط أفضل كما دعا إلى تحفيز الجهاز المصرفي بتقديم التسيات الانتاجية اللازمة لتحويل الأنشطة المصنعية والمصارف فائدة بسيطة وليست مبركة، مما يخفف العبثلة التمويلية للشركات الصغيرة.

وطالب بضرورة مراعاة ظروف الأسواق الإفريقية التي تعتمد في استيرادها لمنتجاتها أن تكون بصفة عامة ليهدهم أن تقوم بمنتجات تصديرية في أسواقها المحلية المرسلات الخارجية أولاً بأول، وبضرورة تمويل المصدين بطبيعة ومزايا وشروط الاتفاقيات الدولية التي تكون مصر طرفا فيها.

كما طالب طليل بسرعة ترسيخ التحول الاقتصادي من الدول العربية وتحرير التبادل التجاري وصولاً إلى السوق العربية المشتركة.

والوحدة الاقتصادية الشاملة، لإيجاد كيان اقتصادي توى يستطيع التصود والتعامل مع الكيانات الاقتصادية العملاقة للتجارة القينية بين الدول العربية، وحازوا على زيادة المصادرات.

من ناحية أخرى طلى رجال الأعمال توجيه صادراتهم المصادرات الإفريقية، خاصة بد شرار لتتمتعنا بتجوع الكوميسا، وما تدفعه هذه للعباءة من مزايا لنتم إيوياها لأم المصادرات المصرية.

كما أوصى بتوفير شركات التفتين بحيث تستطيع القيام بالالتين الكلي على المصادرات وليس على أساس ضربي، وبهذه قاعدة تكتولوجية صليية لتطور الانتاج.

ودعا إلى إلهاء بعض المصادرات للصورة التي ميوزت الاقتصاد المصري والتي تستمع لوبها بغيرات طويلة وصمة مولة جيدة، وأنقص الفكر هنا صناعة التسيج، تلك الصناعات للتملكة في جميع مراحلها ابتداء من الخام ولتتاه والانتاج والتصدير.

غياب الكيانات

ومن وجهة نظره يرى عبد الحيد بصل ورش بك التسمية الصناعية في المشكلة الاساسية وراء ضغط المصادرات المصرية تكمن في غياب الكيانات التصديرية المتخصصة التي تتولى التسويق والترويج والسلع والمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية.

وقال إن اعتماد الدولة للكر الاشتراكي الاقتصادي قضى على نشاط التسويق ولم يعد لدينا إلا شركات استهلاكية تتعامل بنظام بضاعة الأمانة ويمارس التجار عمليات حرق ولعبة البضائع والاسعار في السوق، ولأن غدا في الأول ليكون لدينا نشاط تسويي مبنى على أمن مليه.

ودعا إلى ضرورة اعتماد نظام إنتاج ليس بغرض التفتين ولكن على أساس احتياجات السوق، وضرب بصل مثلا بأن من يصنع الجاليب السعودي والفواشي في الصين وتايران لكن من يسوق هذه المنتجات في الأسواق المصرية هي شركات تسويق متخصصة استطاعت أن تغزو السوق المصري.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	ماجد على
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٢٨٠٢
المصدر :	العالم يوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٥

فالتصدير ليس مجرد إنتاج لأن المنتج يجب ما يتصور ولكن التصدير يفرض التصدير يتم بناء على طلبات واحتياجات السوق. ولا تقل نشاط التصدير عند حد الإنتاج بل يتعدى ذلك إلى أمور كثيرة تتناول النقل والتأمين والتخليص والتأمين وتجوية العملة والتأمين وغيرها وكلها منظومة متكاملة.

وكشف بعل عن أن بنك التنمية الصناعية لجري مؤخرا مفاوضات مع وفد رجال أعمال بريطاني زار القاهرة لانتشاء شركة عملاقة متخصصة بتصنيع التتيت والصلب المصرية خاصة المعلقة بإنتاج ألواح التسليح الجديدة في الاسواق الدولية.

ويجدر بالذكر أن بنك التنمية الصناعية كان قد دعا إلى تأسيس هذه الشركة قبل عام ونصف بمشاركة مجموعة من رجال الأعمال بالداخل ومن رخصان وبعض البنوك. وامتثلت هذه الشركة مرحلة متقدمة من الإجراءات ويهجر البحث من شريك أجنبي أو شركة

إدارة أجنبية لهذه الشركة.

ولما وصل إلى بنك التنمية الصناعية قد جرى دراسة حول إمكانية القيام بتصنيع المنتجات والصلب الخاصة بالبنطاق ولكن كعنايت خاصة للمنتجات المصنوعة والتوسعة بتولي الشركة تصنيعها في الاسواق الخارجية لتيابة عن المنتجين حتى يتغوا للإنتاج

وطلب رئيس بنك التنمية الصناعية اعتماد الاساليب الحديثة في الإنتاج والتصنيع وإنشاء أجهزة وكينات تسويقية متخصصة. وغرب مثلا يوجد 12 شركة لصناعة السيارات في مصر كلها مصانع تجميعية. حيث تصل الطاقة الإنتاجية لهذه الشركات حاليا إلى نحو ٤ آلاف سيارة في حين أن الطاقة الانتاجية لهذه الشركات 50 ألف سيارة. مطالبا شركات السيارات في مصر بالاهتمام بصناعة مكونات السيارات وليس التجميع

وقال الدكتور محمد حمدي رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات المهنين في الإنتاج الآن أصبحت مضطرين إلى التصدير إلى الاسواق الخارجية أكثر من أي وقت مضى. بعد أن لصنع السوق المصري لا يستطيع الإنتاج وما حدث من ركود شديد أدى إلى انخفاض في الاسعار مشيرا إلى أن لجوم المنتجين المصريين في التصدير يأتي فريا من المنافسة الدولية التي يتصور لها الإنتاج

للذين من الإنتاج المستورد والمهرب في السوق.

للتصدير له محاور عديدة منها ما يدور حول اللوم العربي ومنها ما يدور حول المورد الأجنبي أو سوق الكريميس. لكل منهما لها مشاكلها الاقتصادية المختلفة من النكته الأخرى.

الشكك في النقلة العربية إلى هناك وسطا

دائما بين السياسة والاقتصاد وهو ما يؤثر سدا على خطط زيادة صادراتنا المصرية إلى اسواق العديد من الدول العربية حيث نجد أن الإزات والشكاك السياسية ترتفع عليها

اللة ذات الاقتصادية والتجارية

ومرح الدكتور خنيس وهو أحد المصدرين المعدات الكورياتية شركة الصناعات المصرية إلى دولة مال العراق. وقال إن مجموعة شركاته تحت أكثر من ثلاثة عقود للتصدير إلى العراق في إطار اتفاق التوريد مقابل الفداء للألم المتقدمة وأن هذه العقود تمت بموجب العلاقات الجيدة بين الحكومتين المصرية والعراقية لدرجة أصبح ترتيب مصر بالتمسك للدول المصدرة للعراق - قبل أشهر - في المركز الخامس بعد روسيا والصين وفرنسا ولقد إلا أن حالة وقت ليس لنا ننت فيها وهي شرب اسرافيل لمطحت كورياه لبنان.

فقد تأثر العراقيون من احتدام مصر بهذه الحادثة للذين في الوقت الذي لازال للشكك العراقية والعراق للمفروض قتلنا. الأمر الذي أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للصناعات المصرية إلى العراق بسبب تلك الحادثة البسيطة إلى المركز الخامس عشر. وطلب د خنيس بضرورة أن يكون هناك دعم حكومي قوي للصناعات المصرية إلى الدول العربية مشيرا إلى أن لديه 5 عقود لتصدير إلى العراق مجمعة بسبب تحت الأمم المتحدة ووضع الصل السرياني والأمريكي شروطا قاسية لتتخذ هذه الطرق. في الوقت الذي يتخلص عن مثل هذه الشروط مع شركات أخرى حتى في لبنان.

تسويق جيد

وحول اللوم الاقتصادي في دول الكريميس. قال الدكتور خنيس لكي يكون هناك تصدير جيد إلى هذه السوق لا بد من تسويق جيد ولابد من المشاركة في العرض الخارجية والتي تتطلب تحمل تكلفة عالية جدا. بجانب أن هناك مشاكل تحتاج حل مثل مشكلة النقل. فبعض الدول الأوروبية ليس لها ميناء بحري وبالتالي تنسفرنا انطروا إلى شحن البضائع إلى ميناء دولة أخرى ثم نقلها إلى الدولة المراد التصدير إليها.

وفي خفيته عن شكالية التصدير إلى سوق الكريميس. عرض الدكتور خنيس لشكك تحويل الصادرات المصرية. وروعت عمليات التحويل بطرق خفية وتلك تكون مدعومة.

وطلب في ظل الأزمة الطالعة للسيلة وما يعانيه السوق من نقص شديد جدا فيها طلب مساعدة البنوك المصدرين. وقال د خنيس للألس الشديد صفر ومتوسط وجال

مجلسي جديد تشكيل لجان حكومية لإصلاح التسييم وإتات الجيميركية

الأعمال تشيابه عليهم البنوك في هذا الشأن. ونحن من أن خروج العملة من المصانع والشركات واليوم على إنشاء شركات صغيرة يهده للصانع والشركاء الكبيرة القائمة والتي تعمل بحرية ولديها خطط واستراتيجيات للإنتاج واستيعاب العملاء. حيث إن هؤلاء يعملون مجرد كورسيتجوت. وتعمل عبد الله خليل مذكرا أن شركة التمر للتصدير والاستيراد سيتم استخدام مكتبها وبيعها في السوق الأوروبية كعمرش للمنتجات المصرية وكلها لها في هذه الحالة وهو ما يمل مشكلة العرض والصادرات المصرية.

وقال سمير عارف رئيس شركة مصانع الاعمال بالعراق ومن رخصان إلى عملية تشييد الصادرات أصبحت ضرورية بهدف تقليل الفسوة في الزيان التجاري. فأسوق اللجنة أصبحت مستخدمة من الخارج وما يستدعيه من زيادة الواردات والتكاس داخل السوق الدولية. فالتصدير أصبح هدفا قوميا وخارجا يجب العمل على تحطيه على جبهتين الأولى جبهة الحكومة والثانية جبهة المنتجين. فبالنسبة للحكومة يجب عليها أن تتبنى عملية التوعية بضرورة تشجيع استخدام المنتج المصري وأن تتسامح الدولة في خفض تكاليف الإنتاج.

وكشف عارف عن أنه حتى الآن لم يتم دراسة الحرية للحيات على السلع الزراعية التي يتم استيرادها لغرض الإنتاج. وتسايل كيد في أن لوم انتاجي وزائد من قبل التصدير وإنما كند جدارك وخبرية مييت نسبيا 10٪ لا ثور. وقال عارف إن هناك تسوهات في التمرية الجيميركية مطلوب علاجها من قبل الحكومة مشيرا إلى أن الحكومة قامت بتخفيض البنود الجيميركية العالية التي تزيد إلى 30٪ في حين أن تمس البنود الجيميركية التي تبدأ من 30٪ فقل وهو ما يمثل ضررا بالمتك والمصنع المصري ويبطئ فرصة وميزة المنتج الأجنبي إلى السوق المحلية ومنالاستا بتراسة وطلب عارف بضرورة وجود قاعدة معلومات عن اسواق التصدير الخارجية سواء بالنسبة للاسعار أو للتكبير أو لتولي كل مكاتب التمثل التجاري أو جهة متخصصة في هذا الشأن.

وتتخذ عملية الإقابة على الواردات. وقال لا توجد أية رقابة على الواردات لمحابة المستكبات المصرية من لصادراتها فالصلب الصينية خير مثال على ذلك. وقد أكتنا ويعود لكثرة في هذا المجال ولم تتخذ حتى الآن مخطرا إلى من هيئة الرقابة على الصادرات والواردات 100 عالم على أي جزء داخل أي مصر.

وتتعلق الدكتور خنيس ليد على سمير عارف في هذه الزبنة. فبال على التكن عن نفاي من إجراءات تقصير دينة الرقابة على الصادرات والواردات.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : قطاع التجارة

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : ماجد على

رقم العدد : ٢٨٠٢

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٥

وعود عارف الحديث بقوله لا يوجد لى جبر للتجارة فى الاقتصاد المصرى لارادته ومنه مشكلة لثناها مع الدكتور علف علف. جبراً. حيث كند لنا الدكتور علف خلال كلف يستندى 6 أكتوبر إلى أن هناك تليفات لرئيس هيئة الرقابة على الصادرات وقوات العمل على حل مشكلة معامل الاختيار فى أسرع وقت.

على جانب آخر كشف سمير عارف عن فيلم 10 رجال أعمال يتأسس شركة متخصصة لتسويق وتصدير للمنتجات المصرية إلى دول الكوميسا وتتخذ الشركة من بورسعيد مقراً رئيسياً لها. وقد باتت الشركة تعمل بالفعل.

وفى هذا الإطار قال عارف إن الهدف من إنشاء الشركة مساعدة للتجار والصديرين إلى السوق الكوميسا وتزويدهم بتجهيزات. حيث تتعامل الشركة بنظام الضمان الخاصة وتولى تسلم البضائع من التجار للصديرين وتولى بيعها نهاية منهم إلى دول الكوميسا.

وطالب عارف بشروية مساهمة الحكومة فى خفض تكلفة الإنتاج لبراشرة بمد القدرة التنافسية للصادرات المصرية.

وبنا مصطفى علف رئيس شركة علف. الهندسة حديثاً يتساءل كيف يتسنى لى أن لصر وألف ادفع جمارك 30٪ على مكونات تصنيع سائكات بالشركة فى مصر. فى حين لو تم استيراد للسائكة كاملة ادفع جمارك 10٪ فقط. فهل أن الأولن لصلح لتقومات المصرى؟

ورغم الحديث عن تشكيل لجان حكومية لصلح هذه التقشومات وأصلاح الخلل فى القدرة المصرى إلا أن الأمر يحتاج إلى قرار لورى وحلم لإتهاتها.

وطالب علف بشروية ألا تزيد فاتحة لروى التصدير على 10٪ بدلا من 14٪ كند لى حالياً وهو ما يتطلب مساندة افرك والهاز المصرى للنشاط التصديرى مشوا إلى شبة قدرة الصناعات المصرية والروسفة إلى النهائية بمتجالتها إلى الأسواق الخارجة.

وتتد فى هذا الإطار لاء شركتى التصدير اللصر ومصر للتجارة والاستيراد التى تتكر فروعها ومعارضها خاصة فى السوق الأوروبية وتتصل تكلفة موظفيها دون أن تعمل لخدمة التصدير مطالبا بشروية لتدخل معارضى هذه الشركات لتسويق تصدير منتجات الصناعات الصغيرة بترسلة مشوا إلى أن الدكتور جويلى فى حكومة السليبة كان لاء وعد بدارسة هذا الأمر.

المشاركون فى الندوة

من البنوك

- 1- عبد الله طابيل رئيس بنك مصر اكستريور رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب.
- 2- عبد الرحمن بركة مدير عام بنك مصر رومانيا وعضو مجلس إدارة اتحاد البنوك ووكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب.
- 3- عبد الحميد بصل رئيس بنك الفنية الصناعية

من رجال الأعمال

- عبد الرحيم طلعت رئيس مجلس إدارة الوينوم اطلس وعضو مجلس إدارة جمعية مستثمرى 6 أكتوبر
- محمود برعى رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات مصطفى برعى وإمين صنوق جمعية 6 أكتوبر للمستثمرى.
- مصطفى علف رئيس شركة علف الهندسية
- سمير عارف رئيس مصانع الأهرام بالعاش

- د محمد سعيد الرئيس التنفيذى لشركة بيكا - مصر
- د محمد خميس رئيس مجموعة شركات للهندس خميس.
- معلا مجاهد رئيس مؤسسة ميرنيوز
- ماهر ميلاد مستشار قانونى
- ليهاب همام مدير عام مجموعة شركات صناعات همام وشركاء

من «العالم اليوم»

- ملجد على
- عزة نصر
- ناصر محمد حسين
- للها رضا
- مصطفى خلاف

أدار الندوة:

- سعد هجرس
- ومؤمن ملجد
- أعليها للشر
- ملجد على
- تصوير:
- جمال عبد الله

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع الحجارة
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	ماجد على
رقم العدد :	٢٨٠٣
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٦

عُقد رجال الأعمال في الحلقة الثانية من ندوة المعالم الحيوية عن حجم البنوك عن منح الائتمان والتمويل للقطاع الصناعى مؤيدون أن هناك شبه شلل وتوقف في مصانع وشركات مبدية ٦ أكتوبر وغيرها من المدن الصناعية.

وبرحت قنوة لتساولات عديدة من جانب رجال الأعمال حول ما إذا كان هناك خطط لاضعاف للسيولة للشخص على رجال الأعمال وعملية لتسويق في منح القروض والائتمان للأجانب من الميزانية خاصة من البنوك الخاصة وكذا رجال الأعمال والمستثمرين لارتفاع قروض التصدير إلى 18٪ وإن هناك تأخير من جانب الحكومة في دعم الصناعة للصناعة مشيرين إلى أن النتيجة الحالية للحكومة هي دعم القطاع الزراعى على حساب القطاع الصناعى.

ومن جهة أخرى عيّن الرحمن بركة مدير عام بنك مصر وروانيا عضو مجلس إدارة تحك البنوك وجود أزمة سيولة لدى البنوك مؤكدا أن البنوك لا تتفتح عن منح الائتمان إلا بالنسبة للصعيد في الجاد وغير القابل على الصناديق.

وبما بركة إلى تشكيل لجنة من البنك المركزي والبنوك لدراسة أوضاع العملاء للتجارين بالبنوك كذا طلب الحكومة بدماء متخارفا لدى الشركات الصناعية الجادة.

وكان رجال الأعمال والمستثمرون للشركاء في القنوة قد ناقشوا في مواجهة مع رجال البنوك وصدوا خلافا لوجههم ومشاكلهم وحملوا رجال البنوك والقانون لهم لقي سبيل في قنوة لندوة عرض عنه للشكل على الحكومة.

وعرض مستشار ٦ أكتوبر على اللجنة الاقتصادية مجلس الشعب زيارة للندوة للوقوف على حجم المشاكل التي يعانيها الصناع.

المستحوون والمصدرون ورجال البنوك يحضرون في ندوة «د. العالم اليوم» عن حل لعصبة التصدير 2-2

شركات عالمية لتسويق منتجاتنا بالخارج .. هي الحل

عبدالرحمن بركة :

لا توجد أزمة سيولة بالبنوك والمساعدة والدعم للعميل الجاد

عبدالرحيم طلعت :

90 ٪ من القطاع الخاص الصناعى لا يزال في مرحلة النضوج

د. محمد سعيد :

تزيد الجهة المستفيدة من نشاط التصدير بشرط ألا تكون حكومية

محمود برعى :

ارتفاع الفائدة على قروض التصدير الممنوحة من البنوك إلى 18 ٪

- مصطفى عبيد
رئيس شركة
الهندسة

- سمير هاراف
رئيس مصانع
الإزمار بالعالم

- د. محمد سعيد
الرئيس التنفيذي
لشركة بيكا مصر

- د. محمد خيس
رئيس مجموعة
شركات الهندس
خيس

- معاذ مجاهد رئيس
مؤسسة ميرتوز

- ماهر مينا
مستشار قانوني

- إيهاب همام مدير
عام مجموعة شركات
مصناعات همام

وشركة

المشاركين في الندوة

من البنوك

1- عبد الله طايح
رئيس بنك مصر

الاستشاريون ورؤساء
اللجنة الاقتصادية
بمجلس الشعب

2- عبد الرحمن بركة
مدير عام بنك مصر

روانيا وعضو
مجلس إدارة اتحاد
البنوك ووكيل اللجنة
الاقتصادية بمجلس

الشعب
3- عبد الحميد بصل
رئيس بنك التنمية
الصناعية

من رجال الأعمال

- عبد الرحيم طلعت
رئيس مجلس إدارة
الوسنيوم اطلس

وعضو مجلس إدارة
جمعية مستشاري ٦
أكتوبر

- محمود برعى
رئيس مجلس إدارة
مجموعة شركات

مصطفى برعى وأمين
مندوب جمعية ٦
أكتوبر للمستثمرين

د. العالم اليوم

عزة نصر

ناصر محمد حسين

داليا رشا

عاطف خلف

أدار قنوة:

مستد هجرس

ومؤمن ماجد

اعدا للشر

ماجد على

تقويم:

جمال عبد الله

تطوير الانتاج

وفي الوقت الذي يؤيد فيه برعي تطوير الصناعة المصرية وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في الانتاج لدعم القدرة التصديرية حتى من ان دخول تكنولوجيا متطورة - هياكل - سيبالس من فرص تشييد عمالة في الوقت الذي يطالب فيه رجال الاعمال والقطاع الخاص بضرورة اليرد الاجتماعي والمساهمة في حل مشكلة البطالة بعد ان وصلت تكلفة توظيف فرصة العمل الواحدة الى 15 ألف دولار.

والطبيب هو تطوير الانتاج المصري والصناعة وتزويدها بمكينات وخطوط انتاج تخرج منتجاتها بغير عيوب عالية ويسمح بتشغيل عدد كبير من العمالة المصرية في ان هذا طبقا للتدريب العالي فكل مصانعنا وشركاتنا توظف عدد من كوتها مصانع صغيرة ومتوسطة. وقال برعي ان هناك تحديا على السوق المصرية ونحن كرجال اعمال نحاول من جانبنا ان نلج في ذلك شدة فالشركات الاجنبية تصل الى السوق المصرية بدعم كبير من حكوماتها وفي ظل التضخمات المصرية والارتفاعات الحقيقية التي قد تسد ايضا رجال الاعمال المصريين في الحصول على مستلزمات نظرا من الجانب الا انه اصلاح المناخ ككل. فالحكومة الاسلمية التصدير في السوق المحلية ... لم تستطع ان تغطي احتياجات سوتنا متشفي الكفاف للبضاعة لانتاجنا وعند هذه النقطة نبدا التصدير الى الاسواق الخارجية.

تحدث برعي عن تجربته في التصدير في السعودية وقال بذات التصدير الى السوق السعودية وتكثفت ليدل مليون جنيه للاشتراك في المعارض واعتبرت هذا النوع خسارة لي لكي اضع نفسي اسما في ذلك السوق وبدأ بالفعل لخذ حصة من السوق وتقدم انتاجي في السوق المصري على حساب الانتاج الايطالي والمثالي.

لكن المنافسة الشريفة مخرجا مع الاجلايين والتونانيين في السعودية وبدأت في عرض سبويلات على التجار لا طاعة لي بها حيث ينعون سبويلات الى المصارف تصل الى 12 شهرا في حين السبويلات التي اقترعها من خلال شركة ضمان المصارف المصرية 3 اشهر فقط وهذا الامر يطالب بمساكين من الحكومة في هذا المجال.

وشكا محمود برعي من ارتفاعات الفاتحة على قروض التصدير الممنوعة من البنوك والتي تصل الى 18 في ايس هذا فحسب بل ان موظفي البنوك أصبحوا متحولين من منع الائتمان حتى لايتعرضوا الى العقوبة بتهمة تسهيل مهم لوصول على الاموال العامة. وعن هذه النقطة اجاب عيالرحيم بركة وكيل اللجنة الاقتصادية بجمعية الشبب وعشو مبركة ادارة اتحاد بنوك مصر بان هناك قانونا دخل الى مجلس الشعب قبل سنوات بطلب تغيير المادة 211 من الدستور والقانون بتسهيل الاستيلاء والتوليد على المال العام واعتبار موظف البنك ليس موظفا عاما.

تقليص الاندخا

وفير عيالرحيم حلت رئيس شركة فاسي وعشو مجلس ادارة جمعية مستثمري ككتورير مشكلة خطيرة عندما كشف عن ان معظم للمصارف والشركات في مدينة ككتورير الصناعية تعاني من تقليص البنوك لاحجام الائتمان وشويل اذلة المصارف سوله التي تنتج

للككتورير محمد سعيد الرئيس التنفيذي لشركة بيكا مصر لصناعة الاواني الميزالية والماسين من ككتورير ان هناك انتاجا جيدا في مصر الآن وهناك صناعات جيدة جديرة بالتصدير لكن المشكلة الاساسية يتناول جانب منها والتمس الشد في المعلومات من الاسواق الخارجية ولمايجاتها.

وقال انه في سبيل المثال فان مجموعة شركته دخلت الى سوق جنوب السودان منذ عام 94 وانتاجت خلالها فترة وجيزة ان تصل الى 27 في حصة السوق هناك كما جعل الشركة تتعرض لاول لفيها لارتفاع من نوعها ضد الصادرات المصرية .. ورغم ان الشركة حتمت خسارتها نسبتها 366 في من جراه هذه القضية .. ان لها امثالا تعمل بقوة في هذه السوق.

واشار الى انه لا تكان البضاي يتدفق اليه لايوجد لدينا ما تصدره حتى نتحدث عن دعم التصدير ففي الايام الاخيرة خلال المعارض الدولية المتخصصة فوجها بان دولة من بنجلاديش تصدر الاواني الفخارية التي تنتج وتصنع عندنا في القصور ونسأل ان دور صندوق الاتحادي هذا في دعم مثل هذه الانتاجات. وبالنسبة د سعيد بانشاء جهة واحدة تكون مسئولة عن نشاط التصدير بشرط ان تكون جهة حكومية. وفي هذا الاطار أكد عيالرحيم طاي ان يؤيد وبشدة تركيز الائتمان خلال الفترة القادمة على البضاعة المصرية والمنسوجة وتطويرها من اول الامر والتصدير خاصة اذا علمنا ان هذه الصادرات تساهم بأكثر من 790 في الناتج القومي الصناعي.

ورتل طاي ان الصادرات المصرية الصغيرة والمتوسطة مازال تحتاج الى العناية والتطوير ولابد من وضع نظام تدريبي مهين والمصارف لابد من خلال شوبيل ضمانات التصدير التقليدية الاخرى. كما ان النهوض بطلب الصادرات يتطلب العمل على حصولها على التكنولوجيا المتقدمة في اوزار تصنيعها منها محدودا جدا ويكاد يندم فهي اساس التنمية.

واضاف الدكتور محمد سعيد ان ايرلندا لديها تجربة جيدة بربادستها في مجال تسويق منتجاتها الصادرات الصغيرة والمتوسطة حيث انشأت حضانة للشركات الصغيرة تتولى من خلالها توفير متطلباتها في المعارض المتخصصة عن طريق منظمة غير حكومية.

وفي هذا الاطار طالب محمود برعي امين صندوق جمعية مستثمري الماسين من ككتورير ورئيس مجلس ادارة مجموعة شركات مصطفى برعي بدعم الحكومة لشراكة القطاع الخاص والشركات المصرية في المعارض العالمية المتخصصة والتي يتطلب للاشتراك فيها تحمل تكلفة عالية تمثل عبئا كبيرا على المنتجين والمصدرين.

وكشف برعي عن ان الحكومة الكندية تحسنت باكمل تكلفة لاشتراك 15 شركة خاصة في معرض الانتاجية العالمية لصناعة الحكومة الايطالية تكليف جميع شركاتها الخاصة المشاركة في هذا المعرض في الوقت الذي يوازي فيه حجم اسفرو مستع من هذه البلدان. الصادرات الكبيرة في مصر.

واشار برعي الى ان مستثمري الماسين من ككتورير بجزا الخاص بدعم الحكومة لاشتراك الشركات المصرية في المعارض العالمية المتخصصة مخرجا مشددا على ان الدكتور عيالرحيم سعودي رئيس اتحاد المصانك أكد توظيف 300 مليون جنيه لهندا الفروخ.

من لول التصدير او من لول السوق المحلية. وتعامل طالت مع ذلك علاقة ما يتردد عن ازمة في السيولة وانما كانت الحكومة قد نعمت القطاع الخاص بلة المصير سنوات الماضية فلماذا تنهج بعض البنوك لتقليص حجم الائتمان للقطاع الصناعي. أكد ان الفخراء من رجال الصناعة في مصر كثيرون لكن هناك فئة من الفخراء دخلت على الصناعة فافترها وفقرت بالقطاع الخاص والائتماني على الحكومة ان تأخذ رجال الاعمال الجادين والمستثمرين العالمين بذنب فئة لا تلتب لنا كاستثمرين وصناع مصر بصل.

واوضح طالت ان احد الوزراء انتقد اداء المصرفين وابولتهم بزيد من التسهيلات والاعفاءات وقال اذا كنا قد منحناهم اعفاءات 10 سنوات ماضية ولم نستطيعوا ان تصدروا حتى الآن .. فلا جدوى من اعفاءات خلال الفترة القادمة.

وقال ان قطاع الخاص الصناعي في مصر مازال 90 في من لول الفروع ولم يرتق بعد لان يعتمد على تسبب كالب وعده اخضر يحتاج في رعاية ودعم وهناك كبرية التصدير مشيرة الى تجربته شركة في التصدير الى جنوب افريقيا. وأكد عيالرحيم ان مشكلة التمويل المصرفي تطف الى مقدمة العقبات التي تتعرض لها المصرفين مشيرة الى احجام البنوك من تمويل عوده لتصدير منتجاتها الى الاسواق الأوروبية وتحويل الدولار.

وفي هذا الاطار كشف عيالرحيم طالت عن انه تتادم مع شركة اللاتية وعيالرحيم طالت عن انه لثقل خات انتاج لها باكمل من فرنسا الى مصر عيالرحيم طالت عن تجربة التصدير متحدثا بثلثي ماحصلها في التجارب العالمية في مصر على ان يستمر 60 في الانتاج الى السوق والافريقي والاروپي وتتعامل على ذلك فئة 30 مليون دولار وحتى الآن تماشى من الاولى الى البنوك التي يوفق عليه التمويل ولكنهم لايسفون ثلة الجانب في للتج المصري.

أخطر فترة في تاريخ الاقتصاد

في معرض تعليقه على اوضاع عيالرحيم طالت .. قال عيالرحيم طالت رئيس بنك مصر ككتورير ورئيس اللجنة الاقتصادية لجلس الشبب ان الفترة القادمة وتعدينا الشبب هذه الفترة في اخطر فترة في تاريخ الاقتصاد المصري خاصة به لانتهاه لفترة الاسحاح لتأهاتية التوريس وما مستعرضه ل الصناعة من منافسة شرسة ولابد ان تكون حريصين حتى نصير هذه الازمة.

وقال ان لهندا التزامات عالية لتقليص الجسولك عيالرحيم طالت ان هذه الفترة قد بلغ قمتها بل استيراد الاضاعة الا ان ذلك لعدة فوا من وزير التجارة بوضع قيود على استيراد البضاعة من لانتهاه لفترة الاسحاح. وأكد ان توجهه الآن هو ان تسحب الحكومة كلية من العملية التجارية الاستيرادية وتترك القطاع الخاص للقيام بهذه التجارة وهو متأكد من خلال مساهمة القطاع الخاص في خلق التنمية بالعودة.

وتحل عن فروع القطاع الخاص في مصر .. قال طالت ان رغم ثلة القيمة الانتاجية للقطاع الخاص الا انه في نفس الوقت يفتقر على ان يستثمر عين الحكومة في العملية الانتاجية لان سوق العمل والانتاج لا يزالان معشاكين في بعض الوقت حتى توجد فيه كبريات لتقليصية قوية قادرة على القيام بالورر التفتالي لتأهاتية التوريس مشيرة الى عدم وجود نضج القطاع الخاص في مصر.

وتلها حذر طالت من تقلص مساهمة اجنبية ذات تكنولوجية متقدمة في مصر لانه شئ مراهون ويضر

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : قطاع التجارة

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : ماجد على

رقم المجلد : ٢٨٠٣

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٦

فالقبت المركزى يؤم أى بنك فى مصر بأن يحتفظ بنسبة ١٥٪ من إجمالى مبالغته للسرى كاحتياطي لديه ويؤمن فوائد اقتصادية لئلا تعطى عندئذ قد تضطر إلى اتباع سياسة بعض المصارف الأخرى لائتمرون بالسداد والتزاماتهم حتى لا تضطر البنوك إلى الإفتراس عن طريق نسب توظيف الفوائد ولجوبتها إلى الإفتراس عن طريق الائتمن بآلات.

عملا جلد

وخلس عبد الرحمن بركة عضو مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر إلى أن البنوك لاتتلف عن منح الائتمن إلا فى العمل غير الجاد وغير المنتظم وغير قادر عن السداد ومع ذلك فسبب تجمد ناصف عن عملاء جالدين وشروعت جديده لتحويلها.

وأما كان هناك أزمة فى السيولة بالسوق فقد يكون مرجعها كذا يقول بركة فى أن كثيرا من الناس جندتم أموالها إلى أصول كجانبه كالمصارف ما خلف أزمة مشيرة إلى ذلك إلى استثماراتها المقارن في الساحل الشمالى وطالب العميل بشركات لتأجير عقارات الساحل الشمالى لاستغلالها حيث لن يتوقع أن تصل عولمة المصارف مليون جنيه على الأقل.

وشدد عبد الرحمن بركة على ضرورة أن تقلل البنوك بواجبات العميل الجاد وواجبات العميل الذى تضر مشروعه لاجلها خارجة عن إرادته وأن ساعده لأن يبق على سبيل وتصبح لديه القدرة على سداد القرض الذى حصل عليه. وعزز مصطفى عبيد رول الأعمال أن البنك مفرض أنه شريك مع العميل وإذا كانت ظروف السوق غير متلائمة فليكن البنك أن يصر على عمله ويتعامل معه بالبنك الذى يحفظ حقوق الطرفين مشيرة إلى أن تحويل أحد البنوك كذا سمعنا مؤخرا لشعر 130 عميلا من عملاء إلى التناهي بشر بسمة البنك تلك ناك ويشتد من تخلفات موظفى البنوك من منح الائتمن.

وطالب عبيد بتشكيل لجنة من البنك المركزى واتحاد البنوك لدراسة أوضاع العملاء المتخزينين إلى السداد والبنوك وحل مشاكلهم وذلك على غرار فسخ الفتاقيات. ويؤيد عبد الرحمن بركة تشكيل لجنة مصغرية من البنك المركزى واتحاد البنوك لبحث أوضاع الائتمن إلى مصر والشروق على مدى وجود مشاكل من العملاء والبنوك يمكن حلها واتحاد بركة بالدور الذى لعبته الائتمن منذ نشأتها والسوق المصرى إلى متخلف السهيمات حتى الآن إلى دعم الاقتصاد الوطنى وإقناع الناس.

وأكد بركة أنه يتعين على الحكومة أن تقوم بسداد متخلفاتها طرف الشركات الصناعية التى بنت على أساسها صناعاتها ومؤسساتها واتجاه شركات الفتاقيات والشركات التى تلتفت بشروعات المصالح القلطاة الحكومية الختلفة.

الزبد من العفشات- واليه على تطوير والإرتقاء بسوى خدمات التعليم والصحة لجذب موالىات الدول العربية والأفريقية. وأن يتم توفير الائتمن اللازمة لبناء المدارس وطباعة الكتب وزيادة أعداد النماط المتطورة والمكتبات الخاصة بالطلبة.

ومما فى العمل على خفض للكن الاجنبى فى استثمارات المشروعات السياحية وإحتياجات التشغيل والاستفادة بالواد المحلية حتى لا تستبد حصة قطاع المسلمين من نقد الاجنبى وكذا ضرورة لعملاء مساهمة جديدة لمر التحويلات فى ضوء التغيرات الاقتصادية التى تشهدها البلاد بحث يتناغم دورها فى يكون لها دور فعال ومؤثر فى لحدت تنية شاملة فى ريف مصر وتقل واحتياجات للمجتم.

تفضيل الاجانب

وتسائل عبيد لرحمهم طاعت من لفتح لفتح البنوك الخلفية فى مصر عن تحويل رجال أعمال مصريين لقيام بشباب مسين إلى قوت الذى منحت فيه تلك البنوك الاجانب فروشا لقيام بآلات الفاضل إلى السوق للسرى.

وأكد عبيد الرحمن بركة أن البنوك لاتتلف من افتراس إلى مؤسسة لبنانية أولى عمل طالا ساد البنك إلى مصر خلاب ضعلان من بنك عملى بوجه أولى وتتمتع بسعة مصرفية عالية.

وأى بنك يتوقع عن منح أى عمل ائتمن يلعب فى بنك آخر طالا أنه عمل جلد ومنتمك لديه القدرة على السداد وأما بآلات تقصر خلف البنوك الفاضل عن بعضه البعض.

وربما على تساؤل العالم الموهوم على مدى مساهمة وجود مخطط لاضافات السيولة للقطاع على رجال الأعمال لئلا يربطهم بربطه الفخصة- وقد هناك أزمة سيولة بالبنك داخل الجهاز المصرى- قال عبد الرحمن بركة فى أن يكون هناك ثقة متجذبة بين جميع الأطراف للتعاطى مع السوق المصرى من خلال الجهاز المصرى وبين العملاء و بين الحكومة والشعب إلى حتى بين الجهات الامنية- لا فائزها فى أزمة فى القوة فى كلمة الاقتصاد للسرى.

وقال عبيد تحدث البعض عن أزمة فى الدولار وبدأ سحره يرتفع تجاهز حاجز 350 جنيهها للدولار استقبل بعض الفئات المصرية هذه الألية بدأت تلعب فى السوق وساعدهم فى ذلك زيادة فتح الاتصالات المستترة للوراء دون حاجة فعلية ولربو- المستورين إلى شركات المرافقة لتبني العملة الاجنبية بالدولار- وقد أكد البنك المركزى توفر الدولار وعدم وجود أزمة فى أى بنك على الإطلاق بل حتى فى أى بنك إلى يستحق من تجميع الدولار لا لئلا امتداد سستوى- إلى طلب البنك المركزى بيقا بربوينا من كل بنك عن عند الاتصالات المستترة البوسية حتى قديما العملاء الذين وعد الاستثمارات التى لم تفتح واستجاب ذلك فى نفس اليوم وهذا التوروك السريع والقوى من البنك المركزى جيل لسداد أزمة افتراس من التوروك وتهدد الشككة.

ومن وجود أزمة حاليا فى السيولة بالبنوك أكد بركة أنه لاتوجد أزمة افتراس فى السيولة لدى البنوك إلى البنك المركزى مسئول عن تغطية أى بنك فى أى لحظة من الحالات.

لكل بنك يحمده له مجلس إدارة السياسية الائتمانية التى يتناغم بين تجاه العملاء- وقد يزيد العميل ويتوسع إلى الائتمن فى بعض المراحل على وعلى التسهيلات للائتمنة العملاء فى وقت معين لكن يطمح إلى توفير مصاد السيولات الائتمانية لاستيعاب البنك منح تسهيلات جديدة لأن ذلك مروهون بأن يتصرف فى حدود معينة وأمانة من وقاها- وهو يرتبط ذلك ينسب السيولة التى يجب أن يحتفظ بها كل بنك

بالعائدات السياحية والاقتصادية إلى مصر- قال عبيد لرحم بركة أن هناك حرصا على تشجيع الاستثمارات الاجنبية للفعل إلى مصر وتقديم الحوافز لها وعدم التقييد بين المستثمر للمط والمستمس الاجنبى.

وأكد عبيد لرحم بركة بالطرف الصحيح وبدأ فى عرض رؤيته لازمة الصادرات للسرى وذلك كثيرا من مشايركات وإيجاب عن تساؤلات المستثمرين لوصول إلى المصالح حاليا- وألقى بالمه إلى الاساسى فى توفير العمل المتخصص لعلها يشجرون جلب شركات استيراد من الخارج وعمل شركة مع شركات استيرادية على متمسكة لترويج وتسويق المنتجات المصرية إلى الأسواق الخارجية مع التركيز على المنتجات ذات القيمة التنافسية لسر قبل الانتاج الزراعى والانتاج الحرفى وصناعة المنسوجات.

التصدير أو الموت

أكد عبيد لرحم بركة سدير على بنك مصر وموانيا وصولها للجنة الاقتصادية بمجلس الشعب خلال استعراضه لورقة عمل خلال الندوة أن مشكلة مصر الاقتصادية بدو مانت من اصلاح الاقتصادى تاجع تكن فى الطال إلى الموان التجارى وعلى وجه أن يتم إعادة النظر إلى السياسة التصديرية برفع شعار التصدير أو الموت- وذلك من طريق خطوات كثيرة فى مقبته.

تتبع لجنة المشروعات التى تتجت للتصدير وجذب بعض الشركات العالمية ذات السمعة المرموق والقيمة العالية إلى مجال التصدير فاعل من- متلائمة الاقبات إلى طلت مع بعض الشركات الاستثمارية لمره ما لا كانت قد التزمت بشروط هذه الفتاقيات خاصة فيما يتعلق بأبعاد التصدير.

وطالب بزيادة حصة تصدير المواد الخام قبول تصديرها إلى أقصى درجة ممكنة للاستفادة من القيمة المضافة العالية التى تتزايد مع زيادة درجة تصنيع المنتجات وإعطاء اهتمام خاص الصادرات غير المتطورة وتصدير كبير لاجراءات التصدير خاصة المنتجات الزراعية- فى شأها ما تكون سريمة التالى وتوفر مراكز معلومات لديها تعلق معلومات تفصيلية عن الأسواق الخارجية لتكون فى متناول المصدرين المصريين.

وقال أن إعادة النظر فى سياسات التصدير يتطلب التركيز إلى صناعة التصدير على المنتجات التى تتمتع فيها بمرىة تنموية- خاصة المنتجات الزراعية- مع عدم الناء- صناعة الفلز والتسويق والملاص والسجاد والاثاث والجلود وكذا المنتجات التقليلية مثل منتجات خان النيلي ومركز الزمان للموتقة.

وكذلك التوسع فى نظام سداد اقروض المستحقة إلى مصر بتصدير سلع مصرية وكذا التوسع فى نظام المصناعات الختلفة وأعادة النظر إلى سياسة توظيف العمالة المصرية بالخارج حرصا على سعة البلاد من ضرورة البحث عن الزام الدول المستوردة لهذه العمالة بالتأجيلات وقوانين الدورية الخاصة بالمصارف من متمسكة المولى الدولية وقال الأسواق العالمية تشهد منافسة عنيف تزداد حثتها يوما بعد يوم من خلال الفائسة السرى أو الملائسة من خلال البوء- لذا فمن الضروري رفع كفاءة المنتج المصرى بفرش وقاية صارمة على المنتجات للسرى حرصا على الأسواق الخارجية- وهذا يستلزم أن تعمل فورا لرات للتعنى على تقديم الشورة والخبرة والتمنية إلى تمكن المصدرين من الارتقاء بدرجة جودة منتجاتهم وتخليصها لتلك المنتج- لتحتج ايفاف التصدير يجب العمل على تطوير اداء الجهاز المصرى وجهه أكثر كفاءة ولدهه على جذب

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	كمال متولي
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	١٦٣٥
المجلد :	(مجلة الاهرام الاقتصادي)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

لأستاذة دكتور بشار علي

بحديقة هاديك حيث
يستطيع كل انسان ان
يقول ما يشاء وتعتبرها
دليلا على الديمقراطية
وحرية الكلمة فان من حق
مصر ان يشار في تحرير
بانهار العربية فيها بغير
قيود وكذليل على ذلك
للتقى اسبوعيا وشعارنا
صراع الأفكار هو القوة
للأمة لتقدم بلدا



بشار علي :

أحمد يوسف القرعي

كمال متولي

صناعة التصدير ..

بين واقع وممكن

وسهولة تدفق السلع والخدمات بين منطقتيه وكمرست بنية اتصالاتي أوروبية والتي من أجل ذلك بصرف النظر عن أسس الحديث الثلاثي لأول عالم عالم وعلى رأسها مصر للمشاركة في صنع القرار ومن للتصدير للعالم الذي للشعبية في مجال وأوروبا التي لتعقد هذا المؤتمر بل وعند لاجتماعات البنك الدولي في واشنطن مؤخرا في حجمه أن سيمسكه وسيستأمن مشوق القدر الدولي زادت الدول العالمية تقرا.

الواقع أنه رغم تقرير البنك المركزي من أن المصناعات المصرية من النصف الأول من عامي ١٩٩٩/٢٠٠٠ زادت من نسبتها عن الفترة السابقة في العام الماضي وبما يتعدى خمسة وخمسين مليون دولار ، الجانب الآخر منها ناتج من الفترة الحالية في أسعار الفيزيول وان التقرير يشير في أن نسبة الزيادة للفترة جوالى ٢٧/٢٧ في المصناعات السليمة و١٠/١٠ في المصناعات الخدمية ورغم أن هناك فئة مدركة تلمح للتزامن التصديرية إلا أن ذلك مازال دون الفترات الفعلية في مصر فمزايا المصناعات في حديد نصف المعجز في الفيزيول التطويري ، وذلك لاجل حرص التصدير كمناسبة لدى الجانب الأكبر من قطاع الانتاجي الزراعي والصناعي سواء من خلال النشاط الخاص وقد صار له وزنه اليوم . في من خلال نشاط قطاع الأعمال مكتبين بالبحث من مجال التسويق لخاص الانتاج المحلي بالواسطات والتعليق للخدمة التصريف مخزون سلمي من مبادئ اسواق قبله على حله مع أن قبله على حله يبدد عدم الدراسات الجادة للأسواق وإقناعي لا يرقى بالانتاج إلى مستوى التنافس في الأسواق الحالية للفترة لا تقوم مقومات التصدير في غياب شبه تام لفرصة الاسواق الخارجية واحتياجات السوق المستهدفين فيها توفيق فيها الزيادة النسبية للخدمة على غرار لاجزء محلية لتعليم كيفية الانتاج السليم والتصديرية والتأكد منها في للتقى التتالي قبل عبوره الحدود في الأسواق الخارجية . وإن غلب حسي التصدير كمناسبة غلب صناعة التسويق في السوق المحلي في ضوء احتكاك فئة ما بين مستجيبين ومسلات . تحميم هذه الحالة لراة التسويق في افترض لاحتج التعديل والرحمة المعانة . بينما لم ترحم دولة كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية بل جيتس مع رايته الكسبية في صناعة البرمجيات في العالم عندما تجاوز حدوده في نصيبه من السوق التنافسي يشبهه احتكاك العديد الأسواق الأمريكية بلديتها التنافسية حماية المستهلك بل والمستهلك واحتكاك على إيجابيات آليات التنافس مع هذا انفسور انتفاخي الواقع في مجال الانتاج الفيزيول والصناعي وتصرفه محليا وعالميا لفئات مخططات لفترة طويلة ، وربما في بعض جرافها حتى بينما هذا كسبة خفية من التعليم والعلاج ولم تزل مجالها الاعتماد الكلي ومراكزها تزداد في مجال السياحة ومصر تنتج بوج معقل جانب علي مدار السنة.

التصدير .. وحتى لا يكون مجرد شعار ..

تحت العنوان نفسه تناولت هاديك بارك إشكالية التصدير في مثل هذا الأسبوع ٢ مايو من العام الماضي مع انعقاد مؤتمر الحزب الوطني لانتخابات صناعة التصدير . وتعود هاديك بارك لتفتح ملف التصدير باعتبارها قضية الساعة وهران المستقبل وكتب الاستاذ كمال متولي عن صناعة التصدير بين الواقع والممكن ويطالب بمنظومة للتصدير تبدأ بتصور آراء الموارد المتاحة الأقرب للاصلاح وتفق المائد ومنها التعليم والعلاج التي يجب أن تكون ضمن الأهداف التصديرية غير الساهية وتأتي بعد ذلك وفي هذا السياق مقالات د. ميشاليل شاكر حنا والربان محمد بهي الدين مندور ود. احمد شوقي الفنجري ود. مصطفى ابراهيم فهمي ، والمهندس توفيق ميشاليل جرجس .

المحرر

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد للصري
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة
المصدر :	(مجلة) الاكرام الاقتصادية
اسم كاتب المقال :	كمال محول
رقم العدد :	١٦٣٥
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

الاتحاد الصناعي كثير من وحده تلك عندما اتدبر من للتكنولوجيا منذ اعلمنا اننا انصق ذات اليد او استلزام بالهات على حساب التطور هاللا ان السوق شبه مغلق مع ان العالم كله في سباق مع هذا التطور وبه وحده تقوى اسواق العالم للتفوق في تلك تلك عالمي للتجارة لى السلع افضل له عنصر الحيلة التنافسية للذويعين اليها قايما ان اتياء تتشاكل هذه الفكرة الاقتصادية مع قبول على الاستيراد يتقدم فيها القلة من للتجوين والوساطة، بالسوق في تصديق مستوى الاتحاد دون مستوى التاج الخارجي لم يعد يرى معها المستهلك للحلي الاتحاد الاجنبي للتزوي لا مبروا او هاديا بمسجة ولك، ضمن مئالة الشخصية فضلا عن انه لم تكن مواصفات وشروط واسلح الاسواق الخارجية مستوية اصلا كذيل يوضع عطف للتصديق قابل للتدوير او جزيا وطوره تكار تكون غائقة؟

يتمتع الفجوة مع القير ويضع هدف الجرد مايفتح سوق قلة للتجوين والوساطة من ماضى روح برفصوه على السكيتك اسلم غير طليعة ايرسفات فنية دقيقة او ايضا خاف تركبات واسمائها كذيف يكون الاتحاد اذنا وهذا حاله في السوق للحلي مع شبه انقلابه القدرة على المنافسة في سوق مقترحة

ان القنص التصدير حتى تتكمن من صنع تكنولوجيا التطوير وتتقن صناعة قادرة على كاية رغبات المستهلك للحلي بثلث التسوي التنافسي مع الخارج نبدأ بصناعة قنصون للحلي ومن ثم صناعة التصدير لتكون الخطوات ثمانية ومحسورة. وعندما نصل اليها نذكر في ان عدنا صناعة تصدير ضمني الي تطعيمها كما يافيد. في سبيل المثال كل ذكرنا في من منتج ليشي مزايا تنموية ليشرك في انتاج سلعة في مصر بشرط ان تكون تقنية اسلوه كايا في مصنع مصره تصور انه او شركته ان كان تكون قد وضعنا لثامنا على بلاء طريق يجمع بين القنص للتكنولوجيا ودية الاداء، وشروطها بمبارسة التسويق الخارجي بمطابقه اتياء. تعدد الصناعات ينتج اسواق التصدير من قدرة مصنعة بقة القير فديا. كذات الاسواق للحلي في تلك الاسواق والياته مع مكاسبه الخارجية فانظام العالم في حرج الاساس في مميزات صناعة التصدير، ان تشتت قنص ليرب الاسواق الخارجية على اسعياها اتحاد مصري مثلبن متين.

الحريق طويل وحتى لا مفر منه امام لثافات تجارة دولية مبركة ان لخط علما ان تزييل الآخر وشواجره وعوائبه وخديعة خاصة ان التحكم في شركات عملاقة تتحرك حكوماتها وبداية الاف ميل، خطوة وكما هو العزم وتجاوز الحس الوطني من خلاله مع فلسفة وثاقية. تقدم علم للمصلحة على اختيار العيالت لا على اسعياها الانتقاء بولكها تفصيل معالجة للازنات البائرة وشاغفيتها والارزات رشيدون عن طليعة تحت حمة عدم اشتغافية بدويي القارة او استكثارا على اى شى شبه جملي مختلفه على هذا النحو يتبر كمنزل الوقت لتجديد الاعلاف بسني صير، تنشيطها، وهذا هو السكيتك يسمع بخسور التصدير بنزوات الموجودة على مضطر الاجتماعات والتفتة تنطيه بظلالها مصوبة

منطقة التصدير التي يتصور اى للوارد للتاحة اقرب لاصلاح وتحقيق العالم، مصر الحديثة على يد عيون بولية كانت مارة علم ترسل بمطعمها الى الخارج لميلقا على بناتها الخاصة ومن بعد ان شكل المعلنين بالخارج مودبا لتفاد القنص الاجنبي اليها ولكن غلظتهم من اللورسين. من عالم القنص لم انتظرا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية وغيرها ليلقت لاملهمدا اعلان ببولية على فنية مستهد، بالضرورة صنع اسلواها في هذا الجوار ثم تقي الولد لتلاصق من خلة والمصري، في القنصا معود على بولوة مصورة متين على التسوي القان بالامداد للحلي عديم ان هذا لا يكون انظلم احد لادوات التصديرية لانا لا نطلق حرية تشاء للشعاع للحلي في ليل اهداف وشروطها كقواعد امدا، لكل اسواق منها في ضوء مصليات للتاج للحلي في الزكر الحادة خارج الحدود بل والتمسك معها لتدليل الاعتراف بالبرقيات العالمية

لانا لا زلنا لم نكن لكل مجتمع خاصة سلوكية، وبالتالي فإن الخلاف وارد بين اللعقد الحالية والاعد الخارجية فيما يتعلق بالسلوكيات والثقافة العامة، وان يفسد الاختلاف للاحراق، بالدرجة الثانية نضيف من هنا تكون المعاهد العالمية لخصوبتها الاقتصادية وفي ذات الوقت تبديها للحرية من التصدير انه وبعد تدريس طويل اكتسب المعاهد للحالية. ثقلها العلمي نستخدمه بينما تكون اقل ظهوره اسند ثغرة التفوق للحلي في بعض دول الجوار وتكون مراكز جذب للحلي العالم من دول الجوار اسلوا ومن طليعي العلم الراغبين في اكتساب مهارات القراءة بالقرية من قنص دول الجوار

من قنص باعدالنا ماضيا ومقوماته للتوسط مع مهارات عالمية ربما جاوزت غيرها في كذا، في جوار للتزوي، القنص، لاداء، مصر في الخارج لمطويعا وحتى ايجاد الواسي ملحوظا

ايضا خاصة في دول الجوار. قنصا لا تكون مصر مركزا طيا عالميا لا يكون للعلاج احد لادوات التصديرية ولانا لا توضع اهداف وظيفية قنصات عالمية خاصة متين بكارها طيا بمختلف التخصصات والمستويات على مستوى القنص مع مراكز العلاج

ليس من القصور ان يرفض من خلال ترافيس مزاولة القنص على هذه التوسعات الانضمام مع تلك التوسعات العالمية الحالية وان يرفض من الانضمام على التخصص في العمليات الفنية لشركاته والارز في نتائج التحليل والاحداث في متممة العلاج من على البعد او الحضور ان القنص الزلر وان يرفضها طيا ملاحة كذات خدمات العلم من الاجرة والادوات والبشرية في الزلر الاولي. كذا من القصور وضع شواجرها مبركة لرعاية للورسين من لحظة دخولهم دور العلاج للفتنة، وانكذ من ان وسائل التشخيص والفحص للعلم للوجبة لتلاحق مثيلاتها من زلر التسوي التنافسي في الخارج وان مصادعي الاداء من القنص ان دية تفويض عناصر على درجة طيا، من كذات وقنصه بكتل لجهود الايا، وان شوية الاستشارات الالكترونية متوافرة بربط جميع دول القوصات مع الخارج وان هناك تماثلات مع التسويين في الخارج كل في تخصصه مع تزويير مطة تدعيم الاداء، لورجيا مسطحات للورسي عند اى خطا مهني قد يحدث شيفر شأن غيرهم من لاداء العالم المتخصص.

مصر من افنى الدول بكارها والهيبة كقنصية صفة ثالثة مطة منذ زمن بعيد وهذا لثقلها ينسب مذهب من سوق السيلابة تصور ان جانيا من عدم التمكن من الحصول على تصيب عامل من السوق رغم الجود الحديث لليلين من المنسولون ومن المعلنين بكتفا يرجع الى سلوكيات التفاتين طية والي بعض الشواجر التي لازمت مناخ صنعت. رد

الاختلاف للورسي لسبب او لغير مسبب ان موده غلب التفتة على كثير من القنص والارزاي فزمن مصره تمارسها قلة في التعامل مع اسعياها لاداء ببولية دقيقة التعامل ينسب فيها السلق خطه على ما اسعياها ويوسع الراغبين من اقله ينسب القنص في مثالا ان مرده تصور محدود يقيق تصور الابد فيمعال مطة تنظييم امدا السيلابي، عندما تفاق على سبيل لاداء مشروعات ذات عند مركة مثل المعارضة التي ترى في الاتفاق على مشروعات لتتلق قرب اليوم اسلوا لا مبروا مع كل مشورة خسارتي وان عائد متماثل وسرع وقت هذه الاساليب وحددا ان هناك غيرها على طية تقريبا بعدل عن بعضهما ان هو كذا مركة من حسن حظهم وبدا ان ان تايها هذه المعارضة عند اى انكشافة يتداعى مصر في كذا كذا ويجمع الكشافات التي تمتد على غيرها ببولية السيلابة والقنص والملاط ولى عناصر خديعة من لتمكن ان يلقح بها وفولتها تطوير سروع خاصة ان الصعيح منها عوائقه من تفاق القنص الاجنبي متمثلة وسرع على يد يمين بضاعه خسارتي متزاولة. الاتحاد اقزاعي التنافسي له مقومات ومواصفات وجودة وتطابق وتزويل من القنص مصر اعطال ماضيا، وسبق انصبع فيها لكثير من متجاني اقزاعية عن غيرها لورجيا مجة تنموية في لشياع ورغبات مستهلكين في الخارج فما افنى خطبها من الاسواق الحالية تنصيح هذا الاتحاد وتنصيح تولوه وقد تكون حاله في فية افضل بكثير عن حاله عند تال السكيتك القنصاتي له بكثير منه لا يدور في افلاجات سيلاب لا تد لا برفيا اصلا

من التصدير ان توضع شواجرها لتدليل في السوق للحلي فإن لثامنا بالضرورة يحتاج سبل

شيع تصديدا من خلال جيار اسويق مقوس بكار اولى على وصل للنتج في المستهلك اتياء

جدة وكذا وشي وهذا تحقق كاية. وهذا تحقق مطة جذا التفكير في اهداف التصدير التي

يكون ان نمتيا اتياءا ويكر ان هناك تصديرا.

اسم كاتب المقال : حازم البيلوي
رقم العدد : ٤١٤٦٦
تاريخ الصلور : ٢٠٠٠/٦/١٢

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع التجارة
المصدر : الاهرام

المطالب القومية لتجارت التصدير

بداية لابد من تأكيد ان قضية التصدير هي قضية قومية بالنسبة للاقتصاد المصري بكل ما يعنيه ذلك من ضرورة بناء استراتيجية متكاملة للتصدير ، وهذه القضية قومية لمسيبين أساسيين الاول هو اننا بلد بالغ الفقر في الموارد الطبيعية ، وإذا لم تطور قرارات تصديرية فإننا سنظل نتمتع على الاستيراد ، وسنواجه مشكلة سداد فاتورة وارداتنا ، والسبب الثاني هو ان العالم يزداد ارتباطا في مجال الصناعة والتطور التكنولوجي والصناعي بما يستلزم ضرورة المشاركة في هذا التطور وهو امر مرتبط تماما بقضية التصدير والتفاعل الواسع النطاق من السوق العالمية.

وإذا كنا نقول ان التصدير قضية قومية، فإن ذلك ليس مجرد شعار وإنما له تبعات محددة ، فإذنا نعلقنا ان التصدير قضية قومية مثله مثل التعليم والصحة والسد العالي والمادة الصناعية الثقيلة ، فإن ذلك يعني انه من الضروري أولا ان تخصص

موارد محددة من أجل انجاز هذا الهدف القومي اي التصدير ، فإذا كنا نريد ان نرفع صلابتنا من وضعها الرافض الذي تتراوح فيه ما بين ٤ و٥ مليارات دولار في ١٠ او ٢٠ مليار دولار في خمس او عشر سنوات ، فإن ذلك يتطلب وضع سياسات واتخاذ قرارات وتخصيص موارد من أجل تحقيق هذا الهدف ، وهذه الموارد يجب ان تكون محددة واضحة مثل تخصيص ما يتراوح بين ٢٠٠ ، ٤٠٠ مليون دولار في جانب الاتفاق في الموازنة العامة للدولة من أجل تطوير الصادرات.

من العمل الثاني من أجل تطوير الصادرات فهو تحديد اهم معوقات التصدير ، وعلى رأس هذه المعوقات ، تأتي السوق المحلية المصرية التي تعتبر كجبر عدو لمعظم التصدير ، لأنه ليس هناك منتج عالمي يجر اياه فرصة لبيع انتاجه في سوق لا تخلف فيها ولا مواصلات ولا احترام للتصدير والبحث عن سوق أخرى غير السوق المحلية ، فلابد من جعل هذه السوق المحلية صعبة على المنتج المصري من خلال فرض احترام المواصفات في هذه السوق فلما تحترم في الاسواق الدولية.

الحال الثالث لتهمية الصادرات هو تطوير البنية الاساسية اللازمة لتسهيل التصدير مثل الطرق والمخازن والموانئ والمطارات ووسائل النقل اللازمة للسليم التي تصدرها مع توفير التخليط والتحويل والتأمين على الصادرات التي يفترض اننا امر لا يبيعه انتاج قادر على المنافسة من زاويتي الجودة والسعر. وهذه البنية السياسية المرتبطة بالتصدير تحتاج لتخصيص موارد من أجل إنشائها.

اما العامل الرابع لتهمية الصادرات المصرية في قوى الاسواق المستهدفة للصادرات المصرية في قوى الاسواق مثل اسواق الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الضروري ان نعالج مع قضية التصدير كجزء مكمّل لقضية التصنيع ، فلابد ان تكون لدينا سياسة تصنيعية تتم صياغتها على أساس إدراك ما يجري في الاقتصاد العالمي الذي نحن جزء منه نتجه الى المزيد من التفاعل والاندماج فيه ، فالأوضاع الاساسية للتجارة السلعية الدولية في الوقت الراهن فهو مكونات الإنتاج ، وحتى يمكننا الدخول في التجارة العالمية لمكونات الإنتاج لابد ان تكون لنا علاقات مباشرة مع الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بالبور الرئيسي في التجارة الراسية او التجارة الدولية في البداية مصنع وتصدير بعض المكونات التي تنطوي على قيمة مضافة محدودة وعلى مستوى تكنولوجي اقل تقدما من ذلك المستخدم في المكونات الأكثر حيوية ، وهو امر منطقي لانني عند دخول هذه السوق لا يمكن ان اطالب بالفرز مباشرة الى صناعة وتصدير الأجزاء الأكثر تقدما على الصعيد التكنولوجي والأعلى في القيمة المضافة التي تنطوي عليها.

كذلك فإن وجود شركات التجارة ، يعتبر امرا حيويا لتنمية الصادرات وللتنمية بصفة عامة ، وإذا نظرنا على خبرات التصنيع في العالم فإن إنجلترا هي التي بدأت الثورة الصناعية ، أما ألمانيا فإن البنوك هي التي وفقت وراء التصنيع فيها ، أما في اليابان وكوريا الجنوبية فإن الشركات التجارية هي التي وفقت وراء التصنيع فيها ، وكانت بالفعل رأس الحربة في التنمية الصناعية في الدولتين ، حيث كانت لحد المنتجات التي تحتاجها السوق وتوجه المنتجين الصناعيين الى انتاجها ، اي انها كانت توجه القطاع الصناعي الى ما تريد السوق فعليا بدلا من ان ينتج سلعا ثم يبدأ رحلة البحث عن سوق لها.

وهناك نموذج لشركة يابانية كانت متخصصة في صناعة الموتوسيكلات وارتدت دخول صناعة السيارات ، وكانت لديها الانكشاف الفنية لصناعة اي نوع من السيارات ، لكنها لم تفعل ذلك وإنما أرسلت مندوبيها لدراسة الأسواق الخارجية وبالتحديد السوق الأمريكية لتحديد طبيعة المنتج الذي تحتاجه تلك السوق ولا يتوافر فعلياً آنذاك ، ووجدوا ان هذا المنتج هو سيارة صغيرة تناسب الذوق الراقي ، اي ان البحث عن السوق ومتطلباتها كان هو المحرك للمنتج ومواصفاته ، لذلك نجح المنتج وأحفل مكانة مهمة في سوق السيارات العالمية.

ومن هذا المنطلق لابد ان يكون هناك اهتمام كبير بالمنتج الثقافي في مصر لأن سوقه حاضرة ، فعليا فهمنا نحن لدينا من سوء إدارة أو كفاءة فإن المنتج الثقافي المصري لم يزل على الاسواق العربية ولا يمكن ان ينافس فيه الأمريكيون أو الأوروبيون أو اليابانيون ، ولعلهم غلب التصدير الأمريكية في مجال السينما والغذاء والاول الثقافية والمالية عموما ، فمثل المكانة الثانية في قائمة الصادرات الأمريكية بعد صادرات الطائرات مباشرة.

كذلك فإن لدينا قطاعا صناعيا شاكلا لا تعرف كيفية استخدامه وتوظيفة لمصلحة التنمية الصناعية ، وأهمه الصناعات الحربية وهي في الحقيقة صناعات ثقيلة ، وينبغي دمج هذه الصناعات في القطاع الصناعي بحيث تدخل في دائرة المنافسة مع الخارج.

ومن الضروري ايضا ان يرتبط كل ما اشترنا إليه انما من ضرورات تنمية الممارات بتطوير عمليات البحث والتطوير (R&D) وترفع كفاءة إدارة الإنتاج والتسويق والإدارة القانونية بصفة خاصة في حزمة متكاملة يمكنها بالفعل ان تشكل أساسا للتنمية وتطوير الصادرات المصرية.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : قطاع التجارة

المصدر : الاحرام

اسم كاتب المقال : سمير طوبار

رقم العدد : ٤١٤٦١

تاريخ الصلور : ٢٠٠٠/٦/١٢

ضرورة لوضع الاقتصاد على درب النمو المتواصل

تعد قضية الصادرات من القضايا الحيوية التي احتلت مكانة هامة في جدول اولويات اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني في الفترة الأخيرة. والقضية ليست في العجز في الميزان التجاري أو عجز ميزان الحساب الجاري وأثره على سعر الصرف لأن هذه الأمور أجزاء في الموضوع الأشمل وهو قضية التصدير وأهمية الصادرات في إنعاش الاقتصاد القومي وفي القيام بدور محوري في تحقيق النمو.

ولإبرك حقيقة الوضع فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، يلخص لابد أن تشير إلى أن الصادرات المصرية تدور منذ فترة طويلة حول مستوى ٤ مليارات دولار سنوياً، وإن كانت قد بلغت نحو ٥.١ مليار دولار في العام الأخير.

وبالمقابل فإن

الصادرات

المصرية قلت

تتراوح بين ١٠

و ١١ مليار دولار

سنوياً في الفترة من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٩٤ ثم حدثت بعد ذلك قفزات في الواردات لتصل إلى ١٤ ملياراً ثم ١٥ ملياراً ثم ١٦ ملياراً ثم ١٧ مليار دولار في عام ١٩٩٨.

وبناء على التبات النسبي لقائمة الصادرات والزيادة الكبيرة في قيمة الواردات، حدثت زيادة كبيرة في العجز التجاري المصري وكان هذا العجز يتم تغطيته من خلال اقتراض ميزان الخصمات والتحويلات، ولكن انخفاض الواردات السيلحة عام ١٩٩٨ وبالذات والواردات قسمة السويس أدى إلى عسرة العجز إلى ميزان المعاملات التجارية. ورغم تحسّن الإيرادات السيلحة عام ١٩٩٩ إلا أن عجز المعاملات التجارية قل مستمراً حتى ولو كان قد انخفض عن عام ١٩٩٨.

مدار ميزان المعاملات التجارية متقلباً على النحو الذي أشرنا إليه، فإنه من الضروري أن نولي اهتماماً أكبر لميزان المعاملات السيلحة، لأن هذا الميزان

ولذا عدنا إلى موضوع الصادرات في تأخيرها وأهميتها الحقيقية تكمن في أنها تشكل دائماً وحالاً للنمو المتواصل، وبمعنى عن هذه الصادرات فإن الطلب في السوق المحلية ضعيف بما يضيف حوافز الاستثمارات الجديدة التي من المفترض أن تتضافر تدريجياً بما سيحل بالتدريج من التحول الموزعة والقدرة التنافسية، وهناك ضرورة لكسر هذه الحلقة المفرغة، والإمساك في كسر هذه الحلقة متعلق برفع وتنمية الصادرات التي يمكن على أساسها أن تتوافر حوافز للاستثمارات لإنشاء صناعات من أجل التصدير تؤدي إلى رفع مستوى تشغيل قوة العمل وإلى زيادة التحول والقوى التنافسية طبقاً للمعاملة التفضيلية التي تبدأ بزيادة الطلب التي تتسبب زيادة الاستثمارات، ثم زيادة التشغيل الأمر الذي يعني تحول الحلقة المفرغة إلى حلقة جديدة من النمو المتواصل.

وعندما يحدث هذا وتتحول الامكانيات الاقتصادية والقدرة الذاتية على النمو فإن الصادرات لن تحظى بنفس الأهمية، ولما سيكون الاقتصاد المصري قادراً على الاعتماد على قوته الذاتية في

تحقيق النمو المتواصل، وهذا ينقلنا إلى التساؤل الأكثر أهمية: كيف تتم تنمية الصادرات للمصرية، وهل تستطيع السلع المصرية منافستها ومواصفاتها أن تنافس في الأسواق الخارجية، بالطبع لا، لأننا

حين نتوجه بصافراتنا إلى سوق أينا يجب أن نلتزم في هذه الصادرات بالمواصفات التي تتجاذبها هذه السوق والتي تناسب أنماط المستهلكين فيها. فالصين تصدر الجلاب الذي لا يستعمل في الصين نفسها إلى أسواق محددة

تراعى فيها أنماط الأسواق المختلفة، فمختصراً إلى السعودية والسودان والمغرب، وترتبط على هذا فإنه من الضروري أن ننشئ شركات خاصة للتصنيع، أي أنها ليست حكومية وليست أجهزة تدبير تجاري بحيث تشكل الحلقة بين المنتج المصري والمستهلك الأجنبي. فعملية التصنيع عملية هامة ترشد الصادرات إلى أسواقها الصحيحة.

ولذا نظرونا إلى هيكل الصادرات المصرية نجد أن جزءاً كبيراً من هذه الصادرات عبارة عن سواد خام مثل البترول، وهو ما يطرح التساؤل لماذا لا تصدر هذه السلع بعد تصنيعها في شكل منتجات وبالذات لماذا لا تصدر البترول في صورة منتجات صلبة أو بترودكيماويات لكي نغتنم من قيمة الصادرات، وكذلك الأمر بالنسبة للقطر لماذا لا يصنع ونعمل به إلى منتجات نهائية هي المشروبات والملابس الجاهزة بما يعظم قيمة الصادرات المصرية. كذلك مطلوب تشجيع التنوع في الصادرات الصناعية. وهناك ضرورة لوضع ضوابط على عملية التصدير أو انعاش عملية مراقبة الجودة والالتزام بالمواصفات القياسية لأن هناك منتجات غير جيدة يمكن أن تصدر وتسبب إلى عسرة الصناعات المصرية.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمى طوبار
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٤١٤٦١
المصدر :	الاحرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/١٢

وهناك بعض الأمور الضرورية فى تنمية الصادرات وزيادة العائد منها ضرورة صياغة سياسة للتصدير لا تقوم على تصدير الفائض بل على التوجه للسوق العالمية من أجل التصدير وإقامة صناعات موجهة للتصدير، لأن مثل هذه السياسة فى التى يمكنها تحقيق نمو مستقر للصادرات، أما تصدير الفائض فإنه مدخل لتذبذب قبيح وحجم للصادرات. أما فيما يتعلق بحالة الميزان التجارى للمصرى المتوقعة لدى تطبيق مصر لكل التزاماتها طبقاً لاتفاقيات «الجات» فإنه من الضرورى أن نذكر أن هناك صراعاً فى السوق العالمية، ومنافسة حادة ولابد أن نتعامل من منطق تقدير هذا الأمر بشكل واقعى حتى نستطيع أن نتفاعل بشكل خلاق وإيجابى مع المعطيات التى أوجدتها الاتفاقية. ومن الضرورى أن يعكف الاقتصاديون المصريون على تحليل ميزان العمليات الرأسمالية والمالية، بقصد التوصل إلى وضع أليود على مصادر الاختلال فى هذا الميزان، وكيفية علاجه، لأن ذلك أمر مهم للغاية للحفاظ على استقرار سعر الصرف الذى يجزى البنك المركزى دراسات عميقة بشأنه فى الوقت الراهن، تتضمن تقييماً للبدائل المختلفة لنظام ربط الجنيه بالدولار.

اسم كاتب المقال : نهلة أبو العز

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

رقم العدد : ١٦٤١

الموضوع الفرعي : قطاع التجارة

تاريخ الصلور : ٢٠٠٠/٦/١٩

المجلد : (مجلة الأهرام الاقتصادي)

مائة عام .. وقانون التجارة الذى وضع عام ١٨٨٢ يمارس نشاطه رغم كل الثغرات الموجودة به وتغير ظروف المجتمع الاقتصادى خلال الأعوام المائة .. لذا عكف المسئولون والحبراء على إصدار قانون التجارة الجديد الذى بدأ التفكير فى إصداره منذ عام ١٩٩٦ وبدأ تنفيذه مع بداية عام ٢٠٠٠ واستحوذ على اهتمام كل المتعاملين واستقرت مناقشته فى مجلس الشعب دورتين كاملتين .
حول ما استحدثته هذا القانون الجديد من نصوص وما أثاره من مشاكل علمية ظهرت عند التطبيق الفعلى له ، دارت وقائع المؤتمر الثامن للقانونيين المصريين الذى تنظمه الجمعية المصرية للتشريع والاحصاء .

سؤال طرحته جمعية القانونيين

قانون التجارة الجديد هل ينقذ السوق من الركود

متابعة : نهلة أبو العز

إشار د . عاطف صدقى - رئيس الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع - إلى أن القانون التجارى جاء تطويره ضمن مجموعة من القوانين التى تم تطويرها لتساكب النظم الاقتصادية الحديثة والانتقال إلى الاقتصاد الحر بدلا من الاقتصاد المخطط ، فكان من الضرورى مناقشة مواد قانون التجارة وتعديلها لتتواءم مع ما استحدثت من تشريعات اقتصادية مختلفة .
من جهة أخرى أوضح الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب أن قانون التجارة الجديد يعتبر إنجازا حققه مجلس الشعب خلال دوره الماضى من خلال مناقشته لتتواءم مع القانون وأضاف أن هذا القانون حتى بمناقشات واسعة حول المصالح التى يحميها هذا القانون - والمبادئ القانونية التى تحكمه - وقد جاء تعديل قانون التجارة بعد التطورات الاقتصادية الهائلة التى تتمثل فى اتفاقيات الازدواج وتطور النظم الاقتصادية وتظهر منظمة التجارة العالمية مما كان يستعصى أن يكون لدينا قانون يراعى التغيير فى هذه الاتفاقيات ويهيئ المناخ القانونى لها . وأشار د . سرور إلى أن هناك بعض اللوادر شهدت معارضة من مجلس الشعب لذا فقد تحمل للجلس مهمة تفسير وتوضيح تلك اللوادر وقبول المقترحات التى عرضت على المجلس وقد نوقش القانون فى ٥٦ اجتماعا وبورتين لجلس الشعب وبلغ عدد الأعضاء المناقشين له ١٠٢ عضو وقدم لتعديله ٤٤ اقتراحا وتم تعديل ٢٠٢ بندا إقراها المجلس على الشروع ، وأضاف أنه أثناء مناقشة القانون اعترض بعض رجال الأعمال والغرف التجارية وتم الاجتماع معهم ومناقشة اقتراحاتهم والتوصل إلى حلول مناسبة .

وطرح في جانب آخر من الدراسة التزامات مستورد التكنولوجيا والتي من أهمها الاختلافات بالكمات وتشريعات الوصاية لاستيراد التكنولوجيا وعدم التأثر عن العقد يلتزم المستورد بعدم التأثر عن التكنولوجيا محل العقد إلى الغير والتزام من قبل المستورد بفتح الثمن إضافة إلى الالتزام بالمحافظة على السرية حيث يتطلب الأمر في كثير من العقود ذلك عقد البنوك والمصارف وكذلك العقود التي تتكبر عن الهجين مثل الطبيب والمحاسب والمحامي أهمية الالتزام بالسرية الكلية.

والإساليب الفعالة للضمانة للسيطرة على إدارة الشركات كانت عنوان الدراسة التي أعدها الدكتور حسين قنص وكل كلية الحقوق جامعة طنطا، مشيرا إلى أن هناك عدة انتقادات لاستخدام أساليب الدفاع منها أن هناك جانب من الفقه ينظر لعروض الاستحواذ على أنها جزء لا يتجزأ من آليات السوق التي لاغنى عنها لتطوير إدارة الشركات من الناحية الكفائية وذلك عن طريق التخلص من الغراء غير الافكار وضمان الاستقلال الائتماني والتوظيف الكامل لأسرار الشركات للفترة بتقدير بنسبها.

وأشارت الدراسة إلى أن هناك اتجاها دفاعيا آخر يتمثل في التكتيكات الدفاعية بهذا التكتيكات معظم توجهات الفقه الأمريكي وقد وجهت انتقادات لهذا الاتجاه تتمثل في أن العروض تقدمت في شكل موجات كثيفة بشكل خاص على الشركات ذات النشاط الصناعي وهو ما يثبت أن توجه تلك العروض هو الرغبة في الروحية وإغلاطة بتحسين الكفاءة الإدارية داخل الشركات المستهدفة.

أفوايا جديدة

مارحت ورقة عمل قدمتها الباحثة هدى مجدى أهم الأعمال التجارية للنصوص عليها في قانون التجارة الجديد مرفوعة من خلالها إنه مع تزايد الانتقادات التي وجهت للقانون التجاري الصادر في عام ١٩٨٢ لقصوره عن مواكبة التطورات الاقتصادية الهائلة التي حدثت خلال الفترة منذ صدوره وحتى الآن صدر القانون الجديد للتجارة والذي تضمن خمسة أبواب، الأول خاص بإحكام التجارة بوجه عام والثاني خاص بالتزامات العقد التجاري والثالث بإحكام عمليات البنوك والرابع خاص بالأوراق التجارية والخامس والأخير ينظم أحكام الانلاص.

وحدثت الدراسة أهم السمات المتميزة لهذا القانون حيث حددت الماد من ١ - ٩ من هذا القانون الجديد الأعمال التجارية تفصيلاً وأشارت الدراسة إلى أن أحكام القانون الثلاثة لم تكن تنصرف بالأساسة التجارية التي تعامل على المعقارات استناداً إلى أن المعقارات بسبب طريقة تقويضها وانتقال ملكيتها تتنقل مع السرعة واليساسة التي تتطلبها

عقد التكنولوجيا..

استحوذت عقود التكنولوجيا على اهتمام عدد كبير من الباحثين والمؤثر وقد تناول سمير برهان الحامى وجهة النظر القانونية للعقد من خلال ورقة بحثية قدمها المؤتمر وأشار فيها إلى أن القانون التجاري القديم لم يتعرض لهذا النوع من العقود المستخدمة لهذا فقد أورد الشرع المصري لحكام عقد التكنولوجيا في المواد من ٧٢ - ٨٧ من القانون التجاري الجديد.

وأشار سمير برهان إلى أن هناك عدة ملاحظات حول هذا العقد تمت في التساهم بقدر من الجمود مقابل حركة التكنولوجيا الحديثة والتي تنتقل من نق إلى آخر بسرعة كبيرة ، حيث كان من الضروري أن يضاف إلى العقد بالمرونة والفرعة على التشكيل والتغير ليتواءم مع متغيرات وتطورات التكنولوجيا . أيضا لم يتم الشرع في مصر بأصدار نموذج لعقد التكنولوجيا يستهني به المستورد الوضئ أو المنتج الوطني للتكنولوجيا في تعاملاته عند إعداد عقد شراء أو بيع التكنولوجيا وأضاف برهان أن عقد التكنولوجيا عقد مركب ليس بسيطاً ويتكون في أغلب الأحيان من عقد فرعية بالإضافة إلى أنه عقد من عقود اللذة .

كذلك تناول الدكتور رضا عبيد استاذ القانون التجاري بالمعري من خلال ورق بحثية عقد نقل التكنولوجيا موضوعها الشروط الشكلية للالتزامات الجزائية المترتبة على الأخلال بشروطه.

وتناول د. رضا الالتزامات الواجبة على الأطراف المتعاقدة والتي تنشأ من العقد مشيراً إلى أن هذه الالتزامات تتمثل في الالتزام بتقديم المعلومات والبيانات من خلال تقديم الوثائق الفنية اللازمة لاستيعاب التكنولوجيا ويشمل هذا الالتزام أيضا تقديم مبالغ المستورد من الخدمات الفنية اللازمة لتشغيل التكنولوجيا.

كذلك الالتزام بالأخبار والتجسبات ونقلها إلى المستورد حيث يلتزم مورد التكنولوجيا بأن يخطر المستورد وتحفظاته التي يخطئها على التكنولوجيا خلال مدة سريان العقد يلتزم بفتح التفتيشات إلى المستورد إذا طلب منه ذلك ولم يعد للشرع الطريقة التي يتم بها ذلك.

وهناك الالتزام بتقديم قطع الغيار لا يلتزم المورد بتسديد قطع غيار الآلات المستخدمة في نقل التكنولوجيا وقد اشترط للشرع شروط تنفيذ هذا الالتزام وبما أن تكون قطع الغيار تلك التي ينتجها المورد وتحفظاته الآلات والاجهزة التي تستعمل في تشغيل مشقة للمستورد وأن يطلب المستورد فتح الغيار. من الالتزامات في عقد نقل التكنولوجيا الالتزام بالسرية والالتزام بتقديم المعلومات الفنية والكشف عن الأخطاء.

وأوضح د. سمير أن القانون في بظلفه جديدة في كثير من الأمور منها عقد التكنولوجيا والشيك ، حيث وضع القانون مواد جديدة لتنظيم عقد التكنولوجيا أخذاً بفكرة الحلول الوسط في كل مناقشة عالية شراسة تتنافس فيها الدول المصدرة للتكنولوجيا والدول المستوردة لها. كذلك بالنسبة للشيك فقد وضع القانون فلسفة جديدة للشيك باعتباره أداة دافعة يصرف بمجرد الإطلاع عليه.

عرض الدكتور سمير الشرفاوي استاذ القانون التجاري بكلية الحقوق جامعة القاهرة للإحكام المستخدمة في قانون التجارة الجديد مشيراً إلى أن قانون التجارة استخدم عدة أحكام منها في مجال الالتزامات التجارية حيث وضع نصوصاً قانونية للنظر العامة للالتزامات التجارية تضمنت أهم المبادئ القانونية في هذا المجال وفي قواعد في مجملها تعد استثناءً عن القواعد العامة الواردة في القانون المدني وأجاز القانون استحقاق عائد التأخير عن الوفاء بالالتزامات التجارية بمجرد استحقاقها وليس من تاريخ المطالبة القضائية كما هو شأن الاستحقاق في الالتزامات المدنية وفي مجال العقود التجارية نظم القانون عقد نقل التكنولوجيا وهو أول تنظيم تشريعي في مصر لهذا العقد لما يتسم به من أهمية وقد استهدف القانون حماية المصالح الوطنية مع احترام المصالح للشريعة لئلا يتسبب في ذلك إضراراً بالثروة المصرية أن يستحوذ نوع التكنولوجيا التي يستوردها وزيادة قوته على المنافسة في أسواق التجارة الدولية.

لذلك اتخذ القانون موقفاً معتدلاً من الشروط القيدية للمستورد والتي تزد عالة في عقود نقل التكنولوجيا . كما استحدث القانون تنظيمات لعقد التوريد لما يتميز به من طبيعة خاصة إذ هدف جوهري عقد بيع ولكن يفتق للمتعاقدين على حدين أدنى والنصى الكمى محل البيع كما يعد الزمن ضمناً جوهرياً في هذا العقد . وأوضح د. سمير أن قانون التجارة عالج بعض النصوص للمبرفة مثل البرية الفنية وبيع السكوك وتجليز الخزائن.

د. أحمد فتحي سرون

دورتان

تأقشبة قانون

الجديل

قطاع الصناعة

الاقتصاد المصرى

قطاع الصناعة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الصناعة اقليمية	حسام الدين محمد	العالم اليوم	٢٧٥٣	٢٠٠٠/٢/١٢	٩٢
٢	الصناعة المصرية	عمود نراغى	الاحرام	٤١٣٨٥	٢٠٠٠/٣/٢٨	٩٦

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	حسام الدين محمد
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العدد :	٢٧٥٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٢/١٣

التصدير قضية حياة أو موت وتشجيع الصناعة المحلية امر حتى لا يمكن الاختلاف عليه أو مناقشته. ولكن الدول للصناعة واكثرها تراء تشجع صناعاتها المحلية وتحصنها من الإغراق والمنافسة. كما تقدم الدعم بإنوالة للمصريين والصناعات سواء اكان دعما ملموسا او مخفيا.



محمد البهى

محمد البهى
انتاج ملح قليلة الجودة
رخصتة التفسير
للتصدير إلى الدول
التي تفضل حظر يجب
التبسيط عنه



أ. محمود سليمان

محمود سليمان:
لجنة من القطاع
الخاص والحكومة
لوضع آليات
حماية الصناعة

3 عقبات أمامها و 5 مقومات لزيادة التصدير

الصناعة المحلية محطة انطلاق لقطار التصدير السريع

ومستازات الانتاج بأى حال من ٢٥٠ من الفئة الجمركية للفرصة على المنتج النهائي مع العمل على تقليل الفئة الجمركية للفرصة على المواد الخام التي لا تصنع في مصر ويتم استيرادها في الانتاج للحل والحصول بهذه الفئة إلى نسبة لا تتعدى ١٠٪ وليس تأخير نظام العمل بالسماح للأزوت والكمبيوتر مع تقليل العمل بنظام التفاضل ريثت لسهولة التعامل مع هذا النظام وفك الاشتباك بين المصدرون والمستهلك واستيراد ما يتعدى من جمارك بصورة طارئة فورية تسهولا لاجراءات التصدير وتحفيز المصدرون لاستخدام بعض مستازات الانتاج محليا. وفي جمعية المستثمرين في اللاذقية التي قدمتها إلى رئيس هيئة الاستثماران لتسهيل تحويل لشركات القمح طبقا للقانون 159 لسنة 1981 إلى قانون رقم 8 لسنة 1997 ضرورة لتبسيط الاستثمار والاستفادة بالاعتمادات الضريبية للقررة بهذا القانون بالاضافة إلى

مستند مثيرة لجمعية مستثمري العاشر من رمضان عدة مقومات أمام هو الاستثمار في مصر ترى الفكرة ان من اهم هذه المقومات عدم استقرار كسبالية للصناعة والاستثمارية لدى الجهاز المصرفي. ولشملت الفكرة إلى ان تفضل الهيئة العامة للصناعة في تمديد مقومات الاستثمار وتعرض مع عمليات تحرير الاستثمار والتجارة كما ان وضع القيود للفرصة على التشغيل لدى الغير بالناطق الحرة ومصدر تعليمات شفافية في للنسبة بالحد من هذا النظام والخدمة على نسبة 10٪ لدى لوائح بعض المصانع خارج المنطقة الحرة عن الانتاج وطلب حثوية جمعية مستثمري العاشر من رمضان بمدة طالب القضاء على مقومات الاستثمار لهذا العمل على إزالة العثرات في التغطية للجمركية بحيث لا تزيد الفئة الجمركية للفرصة على مكونات

تحقيق - حسام الدين محمد

وفي مصر نحاول الحفاظ بقطار التصدير السريع الذي شلتنا الطريق لمحات سنوات عديدة كما نسمى لمنع ترس التصنيع لاهل كمبودية لتقليل فائزرة الرزبات التي تخدمت وكانت ان تصعد بصورة الفوضى الاقتصادية للفرصة التي عرفنا طريقها مؤخرا. والحكومة الجديدة تهيئت لاهية الصناعة والتصدير وإلغت في اليوم الأول لعملها ان الشاغل الرئيسى لها هو التصدير وان الصناعة المحلية في البداية الرئيسية للقول إلى هذا التصدير. وبالرغم من تشجيع الكثرين تفرقا من الجهات التي تطلق الأوبل وتترى بالقاء على سبيلها الفوضى إلا ان الأمل مازال موجودا وسلافا قادرين على التطور ومواجهة أي مخاطر تصيد بنا أو عادت لأزعة الوطنية لكل فرد نيتا. العالم اليوم انتكاست يستثمرين لهم تجربة كبيرة في مجال الصناعة والتصدير لمعرفة رأيهم في هذه القضية.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : قطاع الصناعة

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : حسام الدين محمد

رقم العدد : ٢٧٥٣

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٢/١٣

ضرورة العودة لما كان مقدراً من
لغة الشركات التي أُنشئت كشركات
أشخاص على توصية سيمية وذلك عند
تحويلها إلى شركات معاملة حيث
كانت تتمتع بالأغواء لمدة خمس
سنوات أخرى بصفة سنوية وفي الغاء
هذا القرار (شراء) استناداً إلى مشروع
وتفسير خاطيء من وزارة المالية في
الحكومة السابقة، وتشير اللائحة إلى
أن زيادة الأرباح التمويلية نتيجة
الارتفاع تكلفة الأراضي في لندن
الجديدة بصفة عامة والارتفاع للربح
الجديد خاصة بعد تسديد مبالغ مضملة
الوصول بالمطالبة الكبريانية لعمل
الطوب لتخفيف للضمان لدى الأرباح
الكثير من المستثمرين الأجانب عن
الاستثمار في مصر كما هي تعدد
الجسبات الرأسمالية وتحاول
لنصبتها بسهولة أمامه استخدام
الممارسات الفجوة أهله الجهات
وبالقائمية لسمعة الاستثمار
في مصر فضلاً عن مجال كثير من
المستثمرين في مجال الاستثمارات
النافذة عن الاستثمار خوف من
قانون الغش التجاري الذي يوجب
حسب مبررى مصانع الألفية حتى
في مخالفتها بسيطة ويضرب أي
مخالفه غشا تجارياً حتى أن ولم يكن
الخطا مقصوراً بل مجرد سوء
بين الشركات كما لم يسفر بين
التفنية التي تكون غشاً في الاستخدام
الذي وبين الشركات التي لا
يسل استخدامها في غرض بصفة
الاستان ولا سلامته.

تشجيع الصناعة

ويؤكد المهندس عصام الجبال
نائب رئيس جمعية مستثمري 6
أكثري ورئيس لجنة الصناعة وتنمية
المصارف أن تشجيع الصناعة للمالية
وإزالة العقبات التي تحول دون نموها
يشكل ثقل التكاليف الاستثمارية
في تشجيع عملية التصنيع وايضاً
يضع التكاليف اللازمة لبدء الإنتاج.
وتشكل التكاليف الاستثمارية الأرض
للأرباح، للمكائيات والمعدات، والشركات
التفنية الأرضية التي لا تفرص
كعدم تكاليف التصنيع
الخامات الأرض، مصارف التكاليف
والطاقة، وإسراع الفائدة الأرضية
ويواجهه عناصر الاستثمارية
يضع تشاغل سعر الأرض في
الارتفاع المستعالي باللون الجديدة من
أشياء لتدوير الربح والمقاسم
في 5 سنوات أو لتدوير الربح
المستثمرين إلى 200 جنيه حالياً.
بجانب انقضاء سبب تميز أي تضاعف
السعر عشر مرات خلال أقل من 10
سنوات من انتقال المستثمر فترة
تصل إلى سنتين لاستثمار الأرض
ويحول إلى المراجعة على أسعار
الأراضي للثقة للأشخاص الصناعية
أدت لوجود سوق سوداء في أسعار

الأراضي بالنتائج الصناعية باللون
الجديدة وأرتفع سعر التل إلى أكثر
من 300 جنيه وبالتالي يفسد
المستثمر إلى استهلاك عدة ملايين من
رأس المال لشراء الأرض بما يتكفي
بصورة مباشرة على ارتفاع تكلفة
النتج وتقسيم الصورة للتكلفة على
حساب استهلاك باقي عناصر
الشروع، وتغير تكاليف التصنيع
والتي غالباً ما تكون عن طريق
الارتفاع في القيمة، ويضيف أن
تكلفة البناء أرتفعت بصورة كبيرة
نتيجة لارتفاع أسعار مواد البناء
والأسفل طول هذه السنوات مازالت
الباني تتم بالصورة التقليدية في حين
سيتمتد العديد من دول العالم في ظل
مصنع المباني تتم للباني الجاهزة
والتي يمكن من خلالها شراء
وتركيب المنتج خلال أسابيع قليلة
بدلاً من تسعير العديد من الشهور
في البناء والتشييد وهو ما يسفر
بين مستثمر أجبي في بلاده
يستغرق عدة أسابيع لإقامة مشروع
وتشييد ومستثمر في مصر
يستغرق عدة سنوات في إقامة
مشروع وتشييد.

هناك المستورد

والنسبة للمكائيات والمعدات كأحد
عناصر التكلفة الصناعية لمزات
الصناعة المصرية بعيدة عن مجال
إنتاج المكائيات ويمكن استغلال
المطالقات المالية للصناعة العربية في
إنتاج مكائيات لأغراض مدنية بأسعار
منخفضة للمستورد كما أن الشركات
التفنية والمرايا والفترليس تعد
مشكلة للشكل وفق الرأسمالية
المستثمر في مصر وبسببها يدخل
للمستثمر في حالة مفرغة من
الشلالات حول نوعية المكائيات
التفنية للظهور في ذيل الدفاع
والذي لا يوجهه للتكلفة وحلة أخرى
من الصراع في تمويل الرافق العامة
من كبرياء ومبدأ وتغيرات ورفض
طرق وخلافاً من باقي عناصر المدخل
الأكبر للصورة في رخص التصنيع
ملائمة للصورة لبدء الإنتاج.
وعن عناصر تكاليف التصنيع
يقول المهندس عصام الجبال أن
الخامات تعد من أبرز مخاضات التامة
صناعة حين أثبتت الدراسات التحليلية
والتحليل العملي أنه في حالة عدم
توافر جاني كثير من الخامات مطياً
لأن عناصر التكلفة ترتفع بصورة
كبيرة ويضعف التلج المصيري عن
إمكانية للتكلفة وبعد عنصر صورة
مثل وتوافر الخامات في موقع الإنتاج
فل عنصر الماكس في تحليل تكلفة
الإنتاج وفي أوروبا وأمريكا تتحفظ
للمصانع الكبرى في مخزونها بخزون

من الخامات لا يتجاوز حجم تشغيل
3 أيام فقط وتتمتع على سهولة
الاتصالات لتدوير الخامات وعلى
أسهل خضم من قتل والخامات
يوفر الخامات بصفة فورية 48
ساعة من وقت الطلب، وهنا يأتي دور
الدولة في تسهيل ومسرور الخامات
المستوردة في أسرع وقت عن طريق
تسييد وتسهيل الإجراءات الجبركية
ومنع التصنيع في التكاليف في
الدول الجبركية تمت إلى مسمى
ويمكن التسريع بتسليم الخامات
أوقع الإنتاج عن صورة الفعالات إن
وجت فيما بعد ويكون الفائق في
التكلفة بين مستثمر في مصر وبسفر
الاحتفاظ بخزون من الخامات لازم
لتشغيل 3 أشهر وتظهر في الفرج
الذي يحتفظ بخزون من الخامات
لتشغيل 3 أيام لا يقل عن نسبة 73
من سعر المنتج.

ويؤكد المهندس عصام الجبال أن
مصاريف قتل والمطالقة مرتفعة جداً
كما تضاعف تكاليف قتل البري بعد
صدور قرار بإلغاء سبيل للمطالقات
وذلك لأنه أسعار الكبرياء أصبحت
لا تحتل والأفضل للمستثمر أن يدير
مجالاً كبريانياً منفصلاً لتدوير
التكاليف أما من أسعار الفائدة في
البنوك التي توجد دولة في الحكم
تخاض لتلك الصعالي على سعر
الفائدة التي تجعلها على من مصر في
يصل متوسط سعر الفائدة بها بعد
لحساب المصاريف وغرامات
التأخير إلى 15٪ في حين أن سعر
الفائدة العالي للأشخاص الصناعية لا
يعدى 6٪.

عوامل النجاح

ويرى نائب رئيس جمعية
مستثمري 6 أكثري أن تشجيع
الصناعة للمالية لا يرتبط بالتجديد
جغرافية مينة، ويؤكد أن النجاح
باللون الجديدة على كثير وبالصناعة
من رمضان لافت بصيرة خلال
فترة التأخير وعندما بدأت هذه
للون في التمدد وتغير أن تصل الفل
الكامل والتحول لبيئة متكاملة من
توجيه حوافز الاستثمار والصناعة
إلى مجتمعات معزولة جديدة
وفجيرة المستثمرين بغيريات عن
شرق بومردم وتوكل شرق
الولايات وب، دون استكمال التنمية
في المدن الجديدة وكان من الأخرى
أن تستمر القصور المنفردة لهذه
لأن حتى تم استكمال عمليات
التعمية بها ويضيف أن نجاح التلج
في السوق المحلي أصبح ضرورة
لنجاح التصنيع وانتشار الأسواق
العامة، وبعد لمصحت بد متفتحة
علياً ولا يوجد خطر على استثمار أو
تصدير أي سلعة، ولذا لم يكن التلج

الخطي قادراً على المنافسة في ظل
هذه الظروف لا يمكن بأي حال من
الاموال أن تتجج عمليات تصنيعه
ويؤكد الجبال أن الخروج للأسواق
العالمية ضرورة لاتمام عمليات
التصدير ويحول إلى مجموعة من
مستثمر للون الجديدة تبنت إنشاء
شركات التصدير في أفريقيا ونجحت
هذه الشركات في اقتحام الأسواق
الأفريقية والتصدير إلى وتم الاتفاق
على تأسيس شركات في شرق
أفريقيا، وشمال أفريقيا، وجنوب
أفريقيا وأعلنت الشركات في شرق
وإفريقيا وأفريقيا بمزاولة النشاط
ونجحت في أن تكون مراكز التصدير
للتلج المصرية الدول الموجودة بها
ويترجم الجباله حزمة مقومات
أساسية يجب توافرها لتشجيع عملية
التصدير في تسهيل استيراد
الرسوم الجبركية التي تم تصديرها
من التلج على المكائيات وحتى أن لم
تنته وزارات الصناعة والمالية من
أصدار قرار الاستيراد الجبركية
لأكثري من سوق العالم نظام (TAX
REBARE) والقيمة الضريبة
النافذة من لربح التصدير، ويغير
قائمة للظومات اللازمة للتصدير
تجاري بالإضافة إلى تخفيض قيمة
الغرض على أن يكون سبيل المصدر
للمصري في قائمة الأغراض الخارجية
على وسيلة لتدوير لا تقدم ما
يتمتع المصدر من ختمات أو لمادة
من العمل على وضع الضرائب
الجبركية للاستيراد والتفنية في
التصدير الجبركية، وتعتمد اتفاقية
العالم بغير الأكان حتى يتاح
للمصانع المصرية القدر التلج في
في ظل الدولة.

ويرى الدكتور محمود سالماني
رئيس جمعية مستثمري 6 أكثري
ومضام واحد المصيري أن النجاح من
12 عاماً في حماية الإنتاج التجاري
وتشييد في السوق المحلي وتعجز
خاتمة أساسية لنجاح عملية التصدير
وحداً من حقوق الدولة للحفاظ على
سلطانها الوطني ويقول إن الرئيس
الأمريكي تدخل بصفة شخصية
لحماية التلج التلج عندما زادت
مصادرات البائبان من السيارات
والمركبات السواق الأمريكية ويتم
تحديد قيمة قيمة السيارات اليابانية
حماية لقيمة السيارات الأمريكية
من التمييز وبسبب وسيلامان،
الصناع ومنظفات الأعمال بأعادة
استخدام حقوق حماية الإنتاج لأطلي
ويقول إن تشكيل لجنة مشتركة
بين القطاع الخاص والحكومة لوضع
أليات حماية الإنتاج لأطلي أصبح
ضرورة في ظل مستورد الجات
والاشتراطات التعسفية الدول

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع الصناعة
المصنف : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : حسام الدين محمد
رقم العدد : ٢٧٥٣
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٢/١٣

الجودة أولاً وأخيراً

لم يصدرت منتجات تحمل الفكر الجديد لأن نقل الدول الإسلامية هذه السلع، وبالمكان قامت الصين بدراسة احتياجات أسواق الدول الإسلامية وتبحث في تصنيع السلع وسابقة الجودة وللتبني الذي يؤمن في الوقت الذي فشلت فيه العديد من الدول الإسلامية الأخرى في الحصول على حصة من هذه الأسواق ويظهر إلى حيزه تآمران الدول وحساب الأعمال في إتساع الحصة متخصصة تأتي بتخفيض حصة من الدول للتخفيف من أثرها تجربة الدول للتخفيف من أضرارها وتعرف احتياجات كل سوق والشرع الذي يفرضه المستهلك، وما والشرع الذي يرفضه عند يتشابه مواطن في دولة ما من كل من مواطن أو رقم معين في حين يتلقى مواطن أو دولة أخرى بهذا الرقم أو المثلان أو حتى لو السلة للمستهلك ويرى محمد البهي أن دور السفارات وأجهزة التفتيش التجارية يجب أن يكون أكثر إيجابية في الترويج لمنتجات مصر بشكل مباشر أو غير مباشر ويمكن (للمعاملين بالهجرة) التفتيش التجاري وضع برنامج على فترات زمنية محددة بحيث يتم الترويج لوجبة معينة من المنتجات كل فترة لأن من الصعب على أي مصنع أو مصدر تحمل تكلفة سفر وفلحة شخص ما لترويج لمنتجاته.

ويؤكد محمد البهي أن تنمية الصادرات والوصول لإنتاج سلع تنجح الأسواق العالمية يبدأ بالبطانة الشديدة ويجب الاهتمام بالبطانة وتطوير البحث العلمي للاستفادة من هذه الخامات وإمكان حدوث جنيته لأخمة الصناعات المحلية التي تستغل الخامات المحلية. وفي هذه الحالة يمكن للمنتجات المصرية غزو الأسواق العالمية نظراً لسكون تكلفتها لأن للالة الخام في تكلفتها

ويتميز محمد البهي نائب رئيس شعبة مستحضرات التجميل بإتخاذ المصانع المصرية على الرأي الطالب بإنتاج سلع ذات جودة والأسعار تنسب الأسواق التي يتم التصدير إليها ويقول إن الرأي الذي ينص على إنتاج سلع قليلة الجودة والسعر لتصدر إلى أفريقيا لا يمكنه سلع عالية الجودة للتصدير إلى أوروبا وأي جانب المصراع وفي ظل الدولة أصبحت مائة ثلاث الجودة العالية جندا متوافرة في جميع الأسواق وتكون الخطيرة في جميع هذا الرأي في إمكانية أخذ انتباه علم من المنتجات المصرية بأنها غير جيدة وفي أوقات سابقة كان الدول المصرية جميعاً ولكن كانت جودة المنتجات منخفضة وكانت الدول الغربية تفتي اللافتات التي تؤكد عدم بيع الدول للمصري بد أن سلع انتباه أي العلم بأن هذا الدول ذو جودة قليلة وقد تصيد الكثير من المنتجات المصرية على أنها جودة ثانية في الجودة بدأ في الدول الغربية ببعض المنتجات المصرية الأخرى عالية الجودة التي رفضها المستهلكون ويضيف أن البعض يريد أن منتجات دول جنوب مشرق آسيا لتحت الأسواق العالمية نظراً لأنها رخيصة الثمن قليلة الجودة ولكن هذا الرأي له ما يفتقده وهي الحقيقة فإن هذه المنتجات لا تكون على جودة عالية ولكن عناصر التكلفة المنخفضة في هذه الدول التي لانخفاض أسعار السلع كما أن المستهلك الذي سيقبل على سلعة معينة قليلة الجودة لانخفاض سعرها سيرفض هذه السلع غير تضمن استواء التماسك ويستمر الجيد من الدول الأخرى بعد أن يكون لانخفاض العام لديه هو عدم جودة جميع منتجات هذه الدول وهذا يمنح فرصة الجود الرقابي للدول ويجب أن تقيم الدول معايير أو مؤلفات معينة لكل نوع من المنتجات بحيث لا يتم السماح بتصدير أي منتج ذو جودة قليلة أو بواصفات أقل من الرافعات للمنتج ويؤكد البهي أن تامة الانتاجات الحقيقية لتصنيع منتج معين هو السوق المحلي وتقل الخطيرة الاقتصادية في ضرورة الحصول لفضل العميل أو للمستهلك في دولة التي سيتم تصدير إليها ويجب على المصدر قبل أن يقوم بعملية التصدير أن يدرس احتياجات وثقافة السوق لاسمته يضمن أن دولة شريحة مثل الصين

يتم التصدير إليها فستكون الخطوة للتفكير والتفكير لنجاح التصدير. ويجب على المصدر دراسة الأسواق واعرف متطلباتها واحتياجاتها واتخاذها تجربة الصين التي قبلت دراسة احتياجات أسواق الدول العربية الإسلامية واتخذت سبيلاً الصلة للجودة والسعر على درجة عالية من الجودة وسعر مناسب. ويضيف أن لجانب على التصدير يتقبل تقلب تكلفة المنتج وأي سامة يكون سعراً مكوناً من جزئين جزء من تكاليف المواد الخام والتصنيع والجزء الآخر من تكاليف الجمارك والضرائب ويمكن للمنتج المصري تقليل تكلفة الإنتاج عن طريق تطوير الإيجات وإثبات الطرق المحلية في الإنتاج مع زيادة الانتاجية أساساً من الجزء المالي فيجب على الدولة تخفيض تكلفة الضرائب والجمارك حتى يستطيع المنتج المصري المنافسة في الأسواق العالمية خاصة أن كثيراً من المصدرين لم تنجح عمليات التصدير التي قاموا بها نتيجة لارتفاع سعر في السعر من أسعار المنتجات الأخرى. ويؤكد البهي ضرورة معرفة أن المنتج المصري يجد عدة معوقات في السوق المحلي تصحده دون نجاح عمليات تصديره ومن أهم هذه المعوقات ارتفاع تكلفة الإنتاج والتوزيع والصناعات التي تتم تحت يد السليم ويقول إن السلة الكبرى أو منخفضة المواصفات مختلفة تكون منخفضة السعر نتيجة لعدم تهيئتها بشكلها أو جمارك أو الرسوم الأخرى وتؤثر على المنتج الجيد الذي قد لا يجد مكاناً له في السوق المحلي ويشير إلى عدم كفاية الاشتراطات التي تم تحديدها لجمعية الصناعات المحلية أو لتجميع السفارات مؤكداً أن عدة دول مثل تركيا تقدم دعماً مادياً لمبدا المصنعين ويجب على الدول تقديم دعم في مباشر الصناعات والمصنعة عن طريق تخفيض الرسوم وتسهيل الإجراءات وتخفيضها حيث تتمكن هذه لزايا على الدولة في صورة تخفيض سعره وسهولة وصوله للمستهلك في مصر والأسواق العالمية وبالمسبة لدرجات الاعمال والصناعات فيجب عليها تطوير الإيجات التي تخدم المالية الانتاجية وتطوير المنتجات وتقديم نوعيات جديدة من المنتجات تشجيع الحكومة على تقديم الدعم والتسهيلات المالية.

الأوروبية والتسهيلات التي فرضتها الاتفاقية الثنائية لواقعة مع بعض الدول يؤكد أن تخفيض تشجيع الامتياز بدد زيادة تسيب الصناعات المحلية للصناعات الأجنبية عن تصدير المنتج القوي. ويضيف أن الانتاج المحلي من أهم العوامل التي تساعد على تجميع الواردات وأولاً الصناعات المحلية لتحقق حصة حقيقية في حجم الواردات خاصة أن أي منتج محلي يتصدر بخلا من منتج أجنبي كان من الممكن أن يتم استيراده. ويرى رئيس جمعية مستثمري الماشين في رمستان أن من أهم العوامل التي تترجم للتصدير المصري في السوق المحلي هو عدم معالجة الدولة للتجارة محلياً وللاوارد الجاهزة والشركات والوحدات المحلية للصناعات التصدير أو معالجة السلع المستوردة لهذه الجاهزة وتطلب بأغلب هذه السلع من ضريبة القيمة المضافة والسماع للفراتك لتأهل لها بخمس ما يتم دفعه من ضريبة القيمة المضافة منها. فمختلفها حتى تتحقق المنافسة العالمية بين الإنتاج المحلي والانتاج المستورد وحتى لا تتحمل المصانع المصرية تكاليف إضافية تؤدي إلى ارتفاع الجاهزة للسلعة صادراتها. شركات استيراد-الاستيراد من قطاع خاص وأن حجم واردات هذه الجاهزة يتعدى 2 مليار دولار سنوياً وليس سلعاً، وأن في أيام الجهات التي تتفتح بغطاء جمركي وضريبي على كل ما تستورده باستثناء هذا السلع لتصدير كمية كبيرة من السلع للقطاع إلى السوق المحلي بأسعار تقل من سعر المنتج المصري ويقتالي يصعب للنتج المصري غير قادر على المنافسة بلداً بأنه يؤكد الدكتور محمود سليمان أن من أهم عوامل نجاح المنتج في السوق المحلي هو انتاج المنتجات جيدة التجهيز للمصري وأن أي مصنع في العالم لا يمكنه إنتاج منتجات لجودة المصرية والأجنبية للسوق المحلي ومن الضروري أن يعرف المستهلك أن الصانع لا يرق خيماً ينتج بين ما يتم تجميعه للسوق المحلي ما يتم تصديره ويجب لفاء مفهوم بواقى التصدير الذي يسمي المنتج المصري ويمنح إحصاء للمستهلك بأن ما يصدره أفضل من المنتج للسوق المحلي.

خاتمة أولى

التهتم مصالح غيت أمين عام جميع مستثمري أكثرير ورئيس مجموعة من الشركات الاستثمارية يرى أن نجاح السلعة في السوق المحلي وسهولتها في درجة معينة من الجودة يتدرج أولاً لتتولها من المستهلكين في البلاد الأخرى وبالتالي إمكانية تصديرها. ويقول إن دراسة متطلبات أسواق الدول التي

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : قطاع الصناعة

المصنّف : العالم اليوم

اسم كاتب المقال :

حسام الدين محمد

رقم العدد :

٢٧٥٣

تاريخ الصدور :

٢٠٠٠/٢/١٣

صالح عيت

دراسة

متطلبات

الأسواق

شروط

للنجاع فى

التصدير

علاء احمال

نوتى بوعاد

لأراضى

بالمدين

الجديدة

بمستطيل

المزايعة

ملى

أعمرها

والهند وبعض الدول العربية لم تلتزم باتفاقيات التجارة الحرة ولم يتطبق عليها أية قوانين ولم تفرض عليها أى عقوبات أو حتى ترمم من التعامل فى الأسواق المالية. كما أننا نلاحظ ما تنسى بنود القوانين الحاكمة للتجارة العالمية والتي تنص على أن الدولة حقا سياديا فى حماية صناعاتها وحفظها فى التدخل لحماية الصناعة المحلية عند تعرضها لأي تهديدات ولذا ما يكون تحركها بحركه فعله وليس مفعلاه ويجب على الدولة أن تنسق حوافز التصدير فدولة مثل تركيا تدعم صناعاتها وتوفر الأرض للمستثمرين بسعر رمزي ولا تفرض ضرائب على مخرجات الصناعة والسلع الراسمالية كما تقدم دعما لكل ما يصدر بنسبة 20٪ من حجم المبيعات.

كما يجب على الدولة الابتعاد عن مبدأ حكمهم، وإذا كان الشباب يحصل على تمويل من المصنوق الاجنبي للاقامة مشروع صغير فمن المؤكد أن هذا المشروع سينشأ لأن ما يحصل عليه الشاب لا يكفى لمجرد شراء سيارة اقل وتسيير منتجاته كما أن هذا الشاب غالبا ما يكون قد وجد فرصة جديرة لبروروات يحوّلها ويحصل على القرض يمتد عليها فى هذه الحالة لا يهم كم المشروعات الصغيرة لكافة والا هم فى هذه الحالة هو جودة المنتج النهائي وكيفية استغلاله كمشغل فى منتج آخر أو سلعة يمكن تصديرها ومن الممكن أن تجلب إلى كل مدينة جديدة أو ناشئة مجمعات لصناعات صناعية متكاملة تتولى الدولة توفير الخبرات والتدريب لصاحب هذه المشروعات وتسيير منتجاتها وتوجيهها لخدمة الصناعة المحلية كأساس للتصدير ويرى محمد ابراهيم أن تطبيق مبدأ العمل الجماعى والفكر الشامل ضرورة لنجاح أى عمل وفى مجال الصناعة والتصدير فإن التكامل بين الجهات المختلفة ضرورة فمن الممكن أن يقوم صانع اثنى لحمر وتعامل مع منتجات جديدة أخذ انتباه عن جودتها افضل مروج للمنتجات المصرية فى مولاته ويمكن أن تكون السياحة الفريدة إلى مصر وسيلة محالية للترويج للمنتجات المصرية وقاعدة مغلفة للمنتجات المصرية فى بلادها ويجب أن تعمل على تشجيع أجيال من المستثمرين تزيوا بدون مصقنة الفولجاء والفطر لكل ما هو قائم من الصناعات على أنه افضل من المنتج المصرى كما يجب القضاء على الاغراق والتهميش والعمل غير المشروع وفى أسوأ تقضى على أى صناعة أو صادرات وأيضا العمل على تنمية الانتشاء فوالنى وضرورة الاعتماد على المنتج الوطنى ومن دور الدولة فى حماية الصناعة المحلية بقول «الهمم» إن تطوير هذا الدور وزيادة ايجابيته أصبح ضرورة لايتعاد عن مبدأ درد الفحل ودول كثيرة مثل الصين

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة
المصدر :	الاهرام
اسم كاتب المقال :	محمود المراغى
رقم العدد :	٤١٣٨٥
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/٢٨

الصناعة المصرية ورده الاعتبار!

كانت الأزمة في بيت الضيقة الواسع للصناعات والمشروعات الصناعية في خلال هذه السنوات الخمس والتي تحولت إلى أزمة التصنيع. لكن الهيئة انعكست ويلات الصناعات والجزائر فقط فتبين للزيتين والخبراء قد توقف منذ خمسة عشر عاما. ويشرح من الخدمة من خرج، وخرج من حرب، وبقي عدد محدود منهم فوق الخسنيين من العمى، ومعظمهم أيضا في الدرجات العليا بالضرورة إلى لهم. كسرا كسا ويقال (جنرال بلا جنرال) ولقد أدى نتيجة كل هذه الهيبة.

أيضا، فقد كانت الوزارة مختصة بوضع خطة للصناعة، ولم يعد يتطابق منها غير الاقتراح لأن نظام التخطيط قد اختلف. لم يعد يتطابق منها.

و. على الجانب الآخر، وبعد أن انتقلت شركات القطاع العام إلى قطاع الأعمال، يرى فرض الحصار عليها لافادة لم تعد تتيحها استثمارات جديدة إلا في قطاعات الخدمات والبنية

هل حان وقت رده الاعتبار للصناعة المصرية.. هل حان الوقت لتكون كما كنا نكن في الستينيات القاطرة التي تشد الاقتصاد كله، والتي تشد مصر كلها للإمام، أمحر أسوار، وهناك أكثر من شيء صمغنى خلال الفترة الأخيرة.

صمغنى أرقام نقول أن (١٢) مدينة صناعية جديدة (٢١٨٨) مصنعا بها لم تقيم كلها أكثر من (٢١٦) ألف فرصة عمل أى بمتوسط مائة عامل لكل منشأة. وبما يعنى أن كثرة المشروعات والأموال لن تحل لنا وحدها مشكلة البطالة.

بعدها، صمغنى حوارات دولت في كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، حين استضافت الكلية رجل أعمال بارز هو محمد فريد خميس وقال له أحد الأكاديميين «لا يوجد في مصر صناعة، وكل مايجوز جميع وتايير يرد فريد خميس لكن الأمر أصبح بحاجة إلى إضاح أكثر

ثم صمغنى نوباً مفسر في لصدى الصمغى منذ أيام وميله أن وزير الصناعة قد صمغنى على الرأي العام حين أذاع أنه بصدد تطوير إحدى الهيئات القائمة له وبى هيئة للصناعة الأوروبية من خلال تحويلها هيئة اقتصادية.. وقال قنبا للوزير أن نفس القرار قد صدر عام ١٩٨٦ لكن الوزير أخر من يطبقه. صمغنى أخيرا، كثرة وبحث عن الحقيقة .. وأين نقف الصناعة المصرية؟

●●

كان لابد أن أبدا من قصة الأخيرة، وهل ضحك الوزير طبنا أم من الصمغى في التي نغلت. والتائبين تشع أن قرارا لم يصدر بهذا الشأن. وأن الفكرة قد جرى طرحها في اجتماع مشترك بحضور الرئيس مبارك ورئيس الوزراء، وبعد آخر من الوزراء. ولم تكن هي ذاتها التي عاجلها قرار جمهورى سابق (١٩٨٦) لإقامة من التحول من هيئة خدمية تحول في ميزانية الدولة .. إلى هيئة اقتصادية على غرار هيئة القنول. هيئة لها صيرة إبداع في العمل وفرصة كبير لتكوين القرار، ويقع قطاع كثرة للصناعة.

إذن، فالوزير (إبراهيم) ولمعرفه في اجتماع الرئيس لابد أن نغلقه بداية مناقشة جادة لتحديد أين تقف الصناعة وسيطراح عاتية من الشرق والغرب.. ومن الخارج والمداخل. طوال ربع قرن مضى وضع التصنيع التدريجي للدولة من قطاع الإنتاج كانت الأولويات تدوير، فالاستثماريين يظنون أن المقدرات أكثر ربحا لموجزون إليها، وبعض الاقتصاديين يرجعون أن الشكل التقني للاقتصاد الذى يمشى على إنتاج سلمى قد انتهى، وأن الحياة والتقدم وزيادة الدخل في الاقتصاد بقطاع الخدمات والتوزيع من تجارة وسياحة وتربو ومعلومات بل أن البعض قد أغرقه مشكلة الأموال المتركة من خلال مشاربات القيرورة والتي جثيت مصرويين واجتنب لم يهتموا ببناء مصنع أو مزرعة، لكنهم افعوا بمنشور القيرورة والأوراق التي يمكن أن تجلب ربحا سهوا.

بالختصار، كان هناك مناخ غير موات وإن لم ينع ذلك من ظهور طرق من الصناعيين الجدد الذين حقروا بالتقويم لاحتلال موقع في الصناعة وسيطراح للسودود المالية ومع مدياسات الدولة التي اجابت في بعض الأحيان لاتنتاج للسودود فافقت من القدرات للرفعة بينما استمر ذلك على مستنزفات لاتنتاج محطى. الأخرى أن الوزارة المختصة أمتى وزارة الصناعة، قد باتت غير مختصة. وكما وصلها البعض وزارة تديت من وتطيانا كانت الوزارة تنصرف، على قطاع صناعى ضخم تنطه شركات القطاع العام يعد لها هذا الحق.

محمود المراغى

الاسمى، وبك الاستثمار الذى يربط مهمة تمويل الشركات سريعان تقضى من ذلك حين صمدت في الأوامر أيضا بتجميع الاقتراض لما صوب نك كاله فهو الاتجاه لبيع الشركات .. وهكذا أصبح للديونيين يمشون فترة ربية غير مسدوم لهم بالتمو، وغير صمغى لهم بالسقوط. وتطعيم للتنازل القاطم الجديد.

في نفس الوقت ظهرت مشكلة الطاقات العاملة والتي تقدرها وزارة الصناعة طبقا لبيانات رسمية بـ (٢٠٠) في صناعة سيارات الركوب و (٢٢٠) في الأجهزة المنزلية و (٨٩) في صناعة الرخام والجير والبريت و (٥٠) في صناعة الفولاذ.

وهكذا، وعندما سالت، صمغنى الرضاى وزير الصناعة عما إذا كانت مشاكل القطاع العام هي السبب رد شيئا مبالغين أن الطاقات العاملة في القطاع الخلفى أيضا بديسة عالية. أما السبب فهو غياب الدراسات العلمية والإقامة مشروعات لانتاجها.

و. نفس الرد كان قد قاله لى د. عفاف عبيد رئيس الوزراء حين سألته عن الركود ونكس البعثات، فهو لم يشر لنكس اللالى عتد للسحطين لكته لشار البعثات العرض أن بعض المستثمرين لم يوفروا مشروعاتهم جيدا.

هل تكين هذه في بداية الخلطة بعد أن غلب التخطيط المركزي وبات كل مستثمر يقوم بالتخطيط لنفسه.. هل نحن أمام (قوى صناعية) تهدد الأموال.. أم أن هذا هو قانون السوق (معه يصلح دعه يمر) وماهى نظرة الدولة للمجربى

اسم كاتب المقال : محمود المراغي
رقم العدد : ٤١٣٨٥
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/٢٨

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع الصناعة
المصدر : الاهرام

تتوفّر أمام الحكومات الأخيرة . أتتفكّر أمام اقتراح إنشاء شركة للتكنولوجيا . بعد أن تولفت الدولة منذ سنوات عن إنشاء الشركات . وأتسأل : أليس ذلك كله غمماً يحدث سوف يكون رداً لا يزيح شطاع بات البعض يشتر له كونه موضوعة قديمة ؟ كل ذلك المطلوب لكثير من أن هناك معادلات صعبة تواجه قطاع الصناعة . فهناك أولاً معادلة حجم الاستثمار وقد بدت بعض القطاعات الأخرى أكثر جدواً . فما هو موقف الدولة ؟ أليس متسدياً أن تخلى قطاع الصناعة في مجالات مثل الصناعات والائتمان المصرفى وأسعاره فتجذب الاستثمارات ؟ هناك ثانياً معادلة الأولويات للحكومة وخلفها استراتيجية سوف تشجع الأمم لديها على رأس الأولويات . ولكن وإلى التقييد فإن القطاع الخاص سوف يتجه للأكثر ربحاً . وللأسل هذا واضح في قضية المعلة أيضاً توليه الدولة مشكلة بالغة بخلاف المستثمرين مشروعات ومساند ذات كفاءة عالية محدودة للغاية كيف نصنع آلية تحول لاملار للتخطيط لمرامى أمام للتقنين ؟ إننا معضلة الاستثمار البحر الذى قد يسهم نمواً مشوهاً وقد تكون هناك معادلة ثالثة تتعلق بالتكنولوجيا . فمن نريد لتتصالح الزين . فامانا يستطيع عالمنا وبحيرنا أن وإلى إلى حد تصل إليه المساعدة الحكومية وبالمعنى الرئيسى الدولة (الزبد من التتبع التكنولوجى) وقد تشجعت معادلات أخرى تتعلق بتطاعام مثل التلجم والمحابور . وفى ثروة مقلّة أو أحسن ترتيبها .. ولكن . وكما قال لى خبير جيوالوجى «هل تصمد أنا نطلى الاستمعة عدية المستثمرين الذين لا يصدقون غير ثمن تصنيعه وأثارة لتداول (١/٧) من التمن؟ هكذا أسار التقليد في شركات الاستمعة لكل شركة تحتل موقعا تستخرج منه ولا يحاسبها أحد على ما هو فى باطن الأرض . ولت أليس التسمت أو إلى معادلة فى الأرض مثل الجوتبول . معملقة الدولة ويشترى الآخرون ليستطوعوا وأوما الرجل ورأسه . وأصمست أن قائمة ما يستحق البحث قائمة طويلة . اللهم أن قطعن أن ولدا كليل السكان يضم أكثر من ٦٦ مليون نسمة لأحياته من قنات سلى كليل . زلوى وصناعى لذا ورغم أهمية التتصاح للخدمات لا تصدقوا من يقول «الخدمات أولاً» ولا تصدقوا من يتحدث عن عصر ما بعد الصناعة فاقفز فوق الراميل أمر صعب وإنه الصناعة . أولاً وثانياً . وثالثاً

بعد الاحتجاج الذى عقده الرئيس مبارك وشركه فهد . للحكومة خطتها الصناعية ببرنامجها (وزارة الصناعة . الصناعات الحربية) بعد الاحتجاج طرحت الأمر بيجاز أمام وزير الصناعة د . مصطفى الفراعى . ولت له «لست معى له مطلوب رد الاعتبار للصناعة» . ورد الوزير قائلا : ليس ذلك بالشديد المطلوب هو إقرار أهمية الصناعة فى الاقتصاد وللجتمتع وبناء المستقبل . فمن أمام قطاع خضع لتخلف أن بعض إجراته . تصميما للشجوخة . وطورها لطار التكنولوجيا . سواء كان ذلك بالنسبة للقطاع العام أو القطاع الخاص الذى قد يشهد بالأزمة بعد سنوات حين تتسليم الآلة ويزداد التطور فى التتسويق . المبلغة . القضية فى تقديم معلة جيدة خادعة على مناقشة السعلة الأجنبية . ولكن . ورغم من أن لم تحقق بعدما نريد فلا بد أن نتجمل أن الصناعة بوضعها الراهن تقدم أكبر نسبة فى الناتج المحلى . أيضا أبى تقدم حوالى نصف صادرات مصر لدينا (٣٨) صناعة كبيرة و (٢٤) كلف مشاة صناعية إلى أننا لأتينا من المصفر طليبا نوات صناعى وبنية سادية وما يند قصنا . لوصمن ما يند قصنا . هى البنية التكنولوجية . شغنى . ويقول الوزير . عما يقره البعض أننا لا تقدم صناعة . وإنما مجرد تجميع لأجزاء . وأرد الخارج فقول أن ذلك ليس صحيحا على إطلاقه . قد يكن صحيحا فى سيارات الركوب . ولكن وفى صناعة الأثاث على سبيل المثال فقد شاعت بنفسى كيف تقدم وهداتنا تشجيع معطل . أن لم يكن كل أجزائها بما فيها «الكبسور» . شغنى أيضا . يقول الوزير . عن التخطيط الصناعى ومدى مسئولية الوزارة أقول له أمر يحتاج منا إلى وقته فما يحدث من توسعات فى صناعة السيارات يشك طاعة خطيرة . وماه فى قطاعات أخرى عبرت عن نفسها فى قضية المائات المائلة لنا فمن نعمل على عده محاور : • فهناك الحقبة التاريخية للصناعة . ولتى تستعد الأولويات الاستثمار ومحاللات . وهناك قضية المعلومات ولتى سنولفدا من خلال إنشاء مركز معلومات الصناعة . وهناك قضية تنمية الكوادر الصناعية . ولتطيلة ذلك كما أن هناك . ولال مرة . مجلسا أعلى للجودة الصناعية . وهناك سياسة تنمية الصناعات الصغيرة كما أن هناك سياسات لإعادة ميكة المصالح القائمة لوزارة الصناعة لتى ستابع كل ذلك مع تحويل الهيئة العامة للصناعة الجيوالوجية ولتى تضى بالثروة للهيئة كلها من هيئة خفعية إلى هيئة لتتصلي . • والأم فى قضية التنمية التكنولوجية ولتى ستشهى . من أجلها شركة قابضة شمول من الدولة شركة تشتر المعرفة وتقدم أبحاث التطوير والابتكارات وتبنى المختبرات وكل ذلك يلقى ترحيبا وموافقة من الدولة

الاقتصاد المصرى
الاصلاح الاقتصادى
قطاع الاستثمار

م.م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	حق لا يصبح الاستثمار في مصر سوى السمعة	جمال حوفى	العالم اليوم	٢٧٤٢	٢٠٠٠/١/٣١	٩٨
٢	الاستثمارات الاجنبية في مصر تتراجع	الور عبد الحادى	العالم اليوم	٢٧٥٢	٢٠٠٠/٢/١٢	١٠١
٣	الاستثمار مسئولية من (١)	عبد العظيم الباسل	الاهرام	٤١٣٦٢	٢٠٠٠/٣/٥	١٠٤
٤	الاستثمار مسئولية من (٢)	احمد عادل هاشم	الاهرام	٤١٣٧٦	٢٠٠٠/٣/١٩	١٠٧
٥	تحسين مناخ الاستثمار في مصر (١)	صلاح عبد الرسول	الاهرام	٤١٤٠٣	٢٠٠٠/٤/١٥	١١٦
٦	تحسين مناخ الاستثمار في مصر (٢)	صلاح عبد الرسول	الاهرام	٤١٤١٠	٢٠٠٠/٤/٢٢	١١٨
٧	تحسين مناخ الاستثمار في مصر (٣)	صلاح عبد الرسول	الاهرام	٤١٤١٧	٢٠٠٠/٤/٢٩	١٢٠

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	جمال شوقي
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٢٧٤٢
العدد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١/٣١

إعداد : جمال شوقي -- سامي أبو المز

هل الاستثمار في مصر أصبح سيء السمعة ؟
خلال العام الماضي 1999 تراجعت الاستثمارات الأجنبية في مصر بنسبة 750 تقريباً عن العام السابق
فقد بلغت الاستثمارات المباشرة التي دخلت مصر عام 89 ، 1200 مليون دولار في حين لم يدخل سوى 600 مليون
دولار فقط عام 99 طبقاً لأرقام منظمة الوتكتاد والبنك المركزي المصري.
والسؤال ما سبب هذا التراجع الخطير في الاستثمارات وهي الملاذ الوحيد لتوفير فرص العمل وجلب التكنولوجيا
الحديثة وتقديم إنتاج يصلح للتصدير للعالم ؟
وطبقاً لأحدث تقرير أصدرته منظمة الأوتكتاد عن الاستثمار في مصر فإن هناك جيلاً من المشاكل والمواقف يواجه
المستثمرين الأجانب ومناخاً معادياً بسبب التدخلات والتعديلات التي تتم من وقت لآخر على مستويات مختلفة.
التقرير يقصد تدخل الوزراء والمسؤولين بتعديل القوانين والقرارات والاتفاقيات وأعمال البيزنس بالإضافة إلى
البيروقراطية والروتين والرشوة والفساد.. عدم القدرة على الحصول على قروض البنوك.
«العالم اليوم» الأسبوعي تناقش هذه القضية.

10 شركات عالمية هربت

.. والتدفق تراجع 50%

حتى لا يصبح الاستثمار في مصر
سوء السمعة

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : جمال شوقي

رقم العدد : ٢٧٤٢

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١/٣١

الخبراء يحددون أهم المعوقات:

13 ألف قانون وقرار

تدفع لوائح الوزراء والمستثمرين

ارتفاع الضرائب وتكاليف الشحن والتأمين

والواقع أن اقتصادنا يحتاج إلى المستثمر الذي يقوم بدفع معملته إلى الأمام لزيادة الانتاج وإيجاد المزيد من فرص العمالة وتخطيطه لتحقيق غايات تنموية وللأسف نجد أن بعض المستثمرين خاصة في مجال الاستثمار السياحي قد تعلقوا على أرض بأسعار رمزية مقابل تنشيط هذه الأماكن سياحيا إلا أنهم يتباطئون في استكمال استثماراتهم انتظاراً لتحويل مشروعاتهم بقرض وسلفيات محلية وعلية يتطلب الأمر وضع معايير وقوابط يتم عليها اختيار المستثمر وجدولة استثماراته.

وأشار فريد فتحي إلى أن الإعفاءات الضريبية المعلقة التي تمنح للمستثمر لمدة خمس أو عشر سنوات لا تنال في حقيقة الأمر الواقع المطلوب لجذب المستثمر الجاد في حين أن تبسيط الإجراءات الروتينية

سواء الخاصة بمرحلة التأسيس أو التشغيل الفعلي هي التي توضع في اهتمام المستثمر في المقام الأول بالإضافة إلى أن التأخير في صدور قانون العمل الجديد يعثر من أهم أسباب عزوف المستثمر عن الاستثمار في مصر حيث أن الظروف الاقتصادية الحالية تتعارض تماماً مع القيود التي يفرضها قانون العمل الحالي. ويبيى صعوبة حصول المستثمر على معلومات دقيقة حول الأسواق واحتياجاتها ونسب عوائد المشروعات ومعدلات الجلالة وغيرها من العنلات التي يهتم للمستثمر الجاد بعرفتها قبل قدومه على عملة الاستثمار.

5 — ارتفاع إعباء النقل والشحن والتأمين بمعدلات تفوق للمدلات المعلقة في الدول الأخرى سواء للتقدمة أو التناحية وبالتالي تحمل المستثمر بإعباء إضافية تصل إلى ما يقرب من 40٪ مما يجعل هناك علينا سلبيا مقابل النشاط الذي يقوم به وبالتالي فقدان الحافز على التوسع في الاستثمار.

6 — عدم وجود للمعلومات والبيانات والشغافية والأفصاح للحسبي والمالي الذي يساعد على اتخاذ القرارات ومن ثم حدوث تباطؤ في مناخ الاستثمار ينعكس سلبيا على أداء النشاط.

7 — وجود مخاطر تتعلق بالمعدين من تصف أجهزة الرقابة وعدم وجود نظم موضوعية والاعتماد على التقدير الشخصي والجزائي.

نموذج لتقنين المعركة

أشار فتحي فريد زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب أن كثرة تعدد القرارات والقوانين تجعل للمستثمر يتردد كثيرا في استثمار أمواله في نشاط معين تحسبا لاية تعديلات قد تطرأ ويكون لها تأثير سلبى على لفتشته وقد تعدد اعتمادات بعض للمستثمرين للجائدين الخارجيين في استثماراتهم الخارجية حد الخصائص التي قد لا تكون موضع اعتمادهم الأول إنما خوفهم يكون دائما من لفشل في مشروعاتهم ولعلنا نذكر أنه من أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث بشأن القرار الخاص بالأسواق الحرة على أنه لا يفهم من ذلك خطأ صدور قرار لتحويل وإنما قصد خطأ القرار ثم التعتيل.

وقال إن الأمر يحتاج إلى ترشيح فئة المستثمرين الجائدين للتجنيح فكلنا يعلم أن الحملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من الأسواق لذلك فإن للمستثمر الرديء قد يؤدي إلى هروب المستثمر الجيد.

أكد الخبير الاقتصادي الدكتور حمدي عبدالمعظم عميد معهد البحوث بإكاديمية السادات للعلوم الأنارية أن أهم معوقات الاستثمار الأجنبي في مصر تتمثل في:

1 — البيروقراطية الأنارية وتعقد الإجراءات والموافقات وصعوبة الحصول على التراخيص وإجراء التقاضى لتي تستغرق وقتا طويلا حتى يتم الفصل في المنازعات.

2 — ارتفاع نسب الضريبة للبائسة وغير البائسة حيث يبلغ الحد الأدنى للضريبة 20٪ من صافي الربح ويرتفع بعد ذلك حتى يصل إلى 40٪ وهي نسبة مرتفعة تؤدي إلى فقدان الحافز لدى المستثمر على التوسع في الاستثمار وبالتالي تقليل حجم نشاطه بالإضافة إلى التردد في العمل أصلا في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي في مصر.

يضاف إلى ما سبق أن هناك ضرائب غير مباشرة مثل الضريبة العامة على المبيعات وضرائب المدعة والرسوم للطبية والمركزية ورسوم تنمية الموارد وغيرها من للمسميات التي تثقل كاهن كبريا من أرباب المستثمرين وتضطرهم إلى تحديد أسعار مرتفعة لبيع منتجاتهم بشكل يفوق الطاقة وإقفرة للشرائى للمستهلكين وبالتالي لانخفاض مبيعاتهم وعدم قدرتها على المنافسة في الوقت الذي ترتفع تكاليفهم ومن ثم انخفاض عائد الاستثمار.

3 — تعدد القوانين والتشريعات للتتبع والمتابعة والتي تؤدي إلى تشويه مناخ الاستثمار وتجعل المستثمر غير قادر على التخطيط للمستقبل وغير قادر على القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية وتوقع مفاجآت غير سارة تؤثر سلبيا على أرباحه الملمقة.

4 — انخفاض إنتاجية العمالة في كثير من المهن الفنية وغير القادرة على استيعاب التكنولوجيا للتقدمة وبالتالي عدم القدرة على التطوير وتحسين جودة المنتجات وصعوبة المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : جمال شوقي
رقم العدد : ٢٧٤٢
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١/٣١

واضاف رزق احمد رزق ان عدم استقلال مصر لتشجيع الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار فى مصر والتي تبلغ استثماراتها على مستوى العالم أكثر من 600 مليار دولار جعل هذه الشركات لم تتقدم لعمل مشروعات فى مصر الا فى حدود مبلغ ضئيل لا يزيد على 500 مليون دولار. كذلك عدم استغلال الموقع الفريد لمصر حيث انها نقطة الارتكاز بالنسبة لافرات العالم وتشجيع المستثمر الاجنبى على انشاء صناعات وسيطة لاعادة تجميعها مرة اخرى وتصديرها للدول القريبة من مصر ولفتح اسواق واعدة فى هذه الدول نظرا لانخفاض التكاليف بالنسبة للاجور والانتقال.

مميزات الشركات... وهجبة

يؤكد الدكتور صليب بطرس للفكر الاقتصادي ان هناك اسبابا كثيرة تدعو للمستثمرين الى ان يهربوا من مصر وهناك سبب تامل فى العقد الاخير وترسب فى افغان للمستثمرين الاجانب وهو ان ميزانيات الشركات التى يتقبلها مراقبو الحسابات بتوقيعهم لا تبهر عن المركز المالى الحقيقي لهذه الشركات الامر الذى يؤدى الى عدم اعتماد هؤلاء المستثمرين على هذه الميزانيات فى تقويم تلك الشركات، وقد يلجأ هؤلاء المستثمرون تبعاً لذلك الى اجراء تعديلات على النتائج كما تظهرها القوائم المالية من شأنها ان تؤدى الى تخفيض الارباح للصنف وهم فى هذا معذورون بعد ان اشيع بقوة ان بعض مراقبي الحسابات يوقعون أكثر من ميزانية للشركة الواحدة عن السنة نفسها. هذا من ناحية الاستثمار غير المباشر أى الذى يتم من طريق شراء أسهم من خلال البورصة.

ولكن هناك نوعاً آخر من الاستثمار هو الاستثمار المباشر ويقتضى ان يقبل المستثمرون على استثمار أموالهم فى مشروعات صناعية او تجارية أو خدمية بطريقة مباشرة ولدى هذا النوع بالذات يظهر لمجمل المستثمرين عن الخسارة بجانب من أموالهم وهناك اسباب حقيقية فى نظر هؤلاء المستثمرين يترتب عليها احجامهم عن الاستثمار فى مصر من بينها العقبات التى يتقبلها هؤلاء المستثمرون عند التعامل مع الجهات المعنية المختلفة بدءاً من العقبات التى تقف فى سبيل حصولهم على تراخيص بإنشاء الشركة.

كما يؤثر تأثيراً جوهرياً فى هذا العدد ما يقال عن انتشار الفساد فى بعض هذه الجهات.

أكد رزق احمد رزق الخبير الاقتصادي وعضو مجلس ادارة الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ان هناك العديد من المعوقات التى تعوق الاستثمارات الاجنبية فى مصر. اولها غاية القوانين الاقتصادية حيث ينظم النشاط الاقتصادي أكثر من 13 الف قانون وتتراجمه وقرارات مجلس وزراء وقرارات وزراء والمعيد من التعليمات والنشرات والديورية التى تصدر تباعاً وقد تكون متضاربة والنتيجة فى المزيد من التعقيد المستمر الذى يرغب فى استثمار امواله فى مصر. ثانياً : اسعار الضرائب سواء المباشرة أو غير المباشرة وكذلك بدء اجراءات الحساب الضريبى ووجود حلقات كثيرة لانهاض فض المنازعات ولجوء هذا للمستثمر للفضاء المحصور على حقوقه.

ثالثاً : البيروقراطية خصوصاً بالنسبة لخطوات انشاء المشروعات والفترة الطويلة لاعداد المشروع سواء من دراسات أو تجهيزات خصوصاً المشروعات ذات البنية العملاقة والتى تؤدى الى هروب للمستثمر لكثرة الخطوات لتسهيل انشاء المشروع. رابعاً : عدم توقيع الدولة لاتفاقيات عدم الإزدواج الضريبى مع الدول الأخرى والتى يرغب مستثمروها فى التمتع بالاعفاءات الضريبية.

خامساً : عدم قيام الحكومة بعمل اساسى فى الدول الأجنبية والتى يرغب لمرادها فى الاستثمار فى مصر لعرض المشروعات التى يرغب المستثمر الاستثمار فيها مثل توزيع النشرات والتكاليف والكتب التى تدل على اهم المزايا التى سوف يحصل عليها المستثمر فى حالة انشاءه للمشروعات.

بعضات خارج جعبة

سادساً : تشجيع رجال الاعمال المصريين فى السفر فى بعثات الولايات المتحدة وادوبيا مشاركة مع المستثمرين فى الدولة لعمل زيارات للمشروعات العملاقة لبحثها على انشاء بعض الفروع او للمشروعات الاستثمار داخل مصر.

سابعاً : عدم الاعتماد على خطط طويلة الاجل وقصيرة الاجل بالنسبة لتدريب العناصر البشرية على استيعاب التكنولوجيا الحديثة التى تكون أحد نواة لقائمة مشروعات عملاقة واعتماد المستثمر الاجنبى على هذه العناصر لتكون القوى الاساسية لانشاء المشروعات.

ثامناً : التوسع فى نشر المشروعات العديدة خصوصاً فى المدن الجديدة او المناطق النائية وعرض المزايا التى سوف تعود على المستثمر عن طريق شبكات الانترنت وعدم استغلال مصر للتوسع العملاق الجابر لانتشار شبكات الانترنت على مستوى العالم واستخدام هذه الشبكات لصالح البنية الاساسية للاقتصاد المصرى.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	أنور عبد الهادى
الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٢٧٥٢
المصدر : العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٢/١٢

حجمها لا يزيد على 1,5% من الناتج المحلى

الاستثمارات الأجنبية فى مصر تراجع!

□ تحقيق - أنور عبد الهادى

أكد الخبراء أن الاستثمارات الأجنبية فى مصر مازالت ضئيلة قياسا بالناتج المحلى الذى يبلغ نحو 300 مليار جنيه تمثل الاستثمارات الأجنبية منها 1,5% بينما لا يجب أن تقل عن 100 مليار جنيه سنويا. وأشاروا إلى ضرورة إعادة النظر فى قانون حوافز وضمانات الاستثمار ومراجعة الفصل فى المنازعات الاستثمارية والأخذ بنظام التحكيم بدلا من الفصل القضائى لوقف التضارب بين الاحكام القضائية. وطالبوا مشروعات (B.O.T) بعدم تحويل المجتمع إلى سوق مستهلك ووقف استيراد التكنولوجيا والاتجاه لنقلها إلى العناصر الوطنية.

◆ **مطلوب توجيه مشروعات (B.O.T) إلى التنمية بدلا من الاستهلاك!**

سرعة الفصل فى المنازعات الاستثمارية واستقرار
الصرف ماسان مهمان لجذب الاستثمارات

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	انور عبد اخادى
رقم العدد :	٢٧٥٢
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/١٢

من جانبه اشار الدكتور سامى مغففى حاتم لسياسة الاقتصاد العولمى بجامعة حلوان الى أننا لم ننجح فى جذب الاستثمارات الاجنبية بالمعدلات المطلوبة خاصة وانها لا تزيد على حوالى 2 مليار دولار فى مصر بينما تبلغ فى اندونيسيا 40 ضعفا الامريكائى يؤكد وجود فجوة كبيرة فى حجم الاستثمارات الاجنبية المطلوبة التى تصل الى 100 مليار جنيه حتى يمكن تحقيق معدل النمو السنوى بنسبة لا تقل عن 7% الى ثلاثة امثال معدل النمو السكانى وانخفاض امكانات قياس حساسى المعاشة للتحقق من الاستثمارات الاجنبية ونسب كفاءتها لانزال امرا بعيد اللال ذلك ان مستقبل التنمية فى العالم اليوم يتوقف على مدى قدرة وكفاءة الدولة فى جذب هذه الاستثمارات ورغم كثرة ما قلعت الدولة من مزايا واعفاءات إلا أنها تشكل جانباً ولعمداً فقط فى النظرية المطلوب احداثها فى التنمية.

نظام التحكم

ويقترح الدكتور سامى حاتم مراجعة نظام الفصل فى مزايدات الاستثمار لان القضاء للمصرى ودخل اجراماته وتغلباته كميل بشياع حقوق للتنازعين وأنه يحتاج الى فترة من 7 - 10 سنوات حتى يمكن التمسيد ان يحصل على حكم نهائى فابل للتمسيد والنظام الافضل منا هو نظام التحكم كميل للقضاء فى الفصل فى اللجانات ومراجعة الهيئات للنظر بها الاضرار على الاستثمارات الاجنبية إذ توجد أكثر من 14 هيئة تتولى امر الترخيس لهذه الاستثمارات وهى جهات تفتح الى التمسيد أكثر من كونها جهات مسؤلة على تشجيع الاستثمارات بالإضافة الى ارتفاع تكاليف تأسيس الشركات نجدها فى كيونز مثلا لا تزيد على 5 دولارات هذا فى الوقت الذى تعتمد فيه الرسوم وتبين فيه الاجرامات وتطول فترات الانتظار منها.

الحكومة وعدم التمييز

ويؤكد على اعطاء الهيئات المسؤلة عن تنمية المشروعات القومية صلاحيات واسعة للنظر والبث فى تنفيذ المشروعات وهنا الامر الذى وعده به حكومة الدكتور عطف عبيد ولكنها لم

تتخذ حتى الآن وتنمية الفكر الاستثمارى فى مصر وإنشاء الجهات القادرة على استيعاب مقترحات المصنوع وهو ما يلزم إعادة تدوير وتنمية وتطوير جميع العاملين فى هذا المجال بالإضافة الى سرعة الانتهاء من برنامج الخصخصة وفتح الحكومة لتشجيع الاستثمارات نظرا لأن هذا الموضوع لا يزال يشكل أكبر من يستصعب على الوقت الأكبر من الفكر الحكومى فى النظر لحركة الاستثمار بل بشكل اختلاريا قويا وإن نجاح الحكومة فى هذا للجال يتوقف على قدرتها على الاسراع فيها حتى يطمئن للمستثمر الاجنبى الى أن الحكومة قد نظمت تماما من آثار المقود للتضيق.

الاستقرار المفضل

واستطرد قائلا لانزال تخنية سعر الصرف واستقرار دلياته تشكل علية كبيرة لانه استقرار مفتعل فالامر الطبيعي مع تزايد المعجز فى اللجان التجارى أن يرتفع سعر الصرف كوسيلة لاعانة التصحيح وهذا المعجز مشكلة كبيرة تحتاج الى مراجعة بالإضافة الى ضرورة وامية أن تتجه منظومة المزايا والاعفاءات الاستثمارية الى مجالات تنمية الصادرات وذلك حتى تقضى الاستثمارات للتحج الى قطاع تنمية الصادرات وبالتالي يتحول الاستثمار الى مجال التصدير وليس الى استثمار مقصور على السوق للطحى وهى سوق ضيقة نسبيا.

بينما يرى الدكتور محمد عبد القفار استناد الاقتصاد بكلية التجارة بينها أن الموائف والاعفاءات الضريبية والمركبة صحيحة ومتعددة وكثيرة وتحرم الفيزائة الصامسة من موائد الاستثمار الاجنبى لكن من ناحية اخرى يتدرب عليها فسادا للاقتصاد للمصرى تتحمل فى تخفيض عمالة ونقل تكنولوجيا والصامسة فى التصدير لأن هذه المشروعات تتبع سلما إذ تفتنى السوق للطحى أو تصدرا للخارج. لكن جرت العادة أن فى المراحل الاولى التنمية تحتاج الدول لانامية كمصر الى قلبية مشروعات استثمارية يشجعها

الاجانب ومشروعات مشتركة سواء فى مجال الصناعة أو القطاع اللالى لنقل الخبرة الأجنبية فى المرحلة التالية يستطيع أن يعتمد الاقتصاد المصرى على قواه الذاتية ولكنه لم يصل بعد الى مرحلة الاعتماد على قواه الذاتية خاصة فى مجال الخبرة الفنية والتكنولوجيا.

أساس الأجهزة

ويطالب بالمصنوع والتطوير التوالين الخاصة بالاستثمار سواء على المستثمر الاجنبى أو المصرى والتحقق فى إجراءات الاشهار فى نوعية المستثمر ومدى جديته وسمعة فى دولته الاجنبية فكلما الضوابط التى تطلب من المستثمر الاجنبى والجهات التى يصر عليها والاجرامات تقسمه عند أول

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار
المصدر : العالم اليوم
تاريخ الصلور : ٢٠٠٠/٢/١٢
رقم العدد : ٢٧٥٢
اسم كاتب المقال : انور عبد الحادي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار
المصدر : العالم اليوم

ومشروعات الاستثمار العقلى وكذلك منح صنفاته البرمجيات بعض للزيات والصوافق وأن القانون الحالي لم يحدد وضع شركات الخاطر العاملة بدون رأس مال مثل الاختراع والتكنولوجيا فإسماها على عقل الناس بالإضافة إلى تفصيل دور فروع البنوك الأجنبية لأنها سأتك مساهمتها في دعم الاستثمار ضعيفة حيث تركت على السلطات المالية والعمليات سريعة الربحية التي يتجاوز عائدها 75٪ ومختلفة المخاطرة ووضع خريطة مفضلة للراشخص للخصصة للقطاع الخاص دون التدخل في منازعات بالإضافة إلى عدم تمويل الأرباح إلى الخارج مع وضع بعض القيود التي تضم عدم تصفية النشاط إلا لأسباب تقليها للدولة.

المشروعات واتتمية

ويطالب الدكتور صلاح الجندي بالإسمع لمشروعات حق الانتفاع خاصة نظام S.O.T بتحويلنا إلى سوق مستهلك بدلاً من أن تكون سوق منتج حيث يدخل أن يصعب التنفيذ الاستثمار على مهرد استيراد التكنولوجيا ولكن يجب أن يسم المشروع في النقل لهذه الخبرات إلى المتعلم الوطنية ومعالجة فهمها واستيعابها وتطويرها وأن يكون للتكنولوجيا السطود غير مكلف وغير ملوث للبيئة وكثيف العمالة ومستخدم لموارنا المحلية أيضاً تحديد مصادر التمويل ومن سيمسح بالاقتراس من الداخل أم يجب القص صولة على التمويل من الخارج ويجب أن تتوافر أيضاً ضمانات فنية وعلمية لمراراف حتى يهود بحالقة الطبيعية جديفة للمولة بعد اتدلة فترة الامتياز. وأضاف ضرورة تحديد حجم التصنيع الحالي في المشروع وتحديد الحد الأدنى للاستفادة بالخبرات المصرية التي يجب أن تعمل جنباً إلى جنب مع الخبرة الأجنبية وتحديد استخدام العمالة المصرية في مراحل المشروع كاملة بما في ذلك التشغيل والصيانة وسواء كانت من العمالة البسيطة أو من الإدارة العليا وأن يكون للمشروع مساهما بحق في التنمية للمستلمة بجميع جوانبها لتتلمذ ويشري وتكنولوجيا وببني.

الاستثمارات من التسهيلات والاقتصاد القومي وتصبح العوائق على الاقتصاد القومي أقل بكثير من التسهيلات والموازات ولايد الحكومة من عمل دراسات جدوى للمشروعات الأجنبية بحيث تكون ذات فائدة قصير بصفة أساسية وملائمة لطبيعة البنيان الاقتصادي والميساسي والاقتصادي للدولة.

ويؤكد الدكتور صلاح الجندي استاذ الاقتصاد بجامعة المنصورة وعضو اللجنة الاقتصادية بالجنوب الوطني على الاعتماد على الاستثمارات العربية والأجنبية التي لا تتل سوى 7.5٪ من القاع للعل الذي يبلغ 300 مليار جنيه مع ملاحظة أن الاستثمارات العربية البنية منخفضة للغاية فتتراوح ما بين 6-9٪ وهذا لا يعني الاستفادة من الأجنبي بل جذب بدلاً من الاعتماد على موارنا المالية للدولة تسهم بالأرض في مشروعات (BOT) التي توليها الشركات الكبرى التي لديها الأموال والسبولة من الخراج.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من التسامحات والعمولات الأجنبية التي انخفضت بنسبة 75٪ على مدى الـ 10 سنوات الماضية ثم تقتصر بعد هذه الفترة على 450 مليون دولار سنوياً فقط.

وأضاف أن للخارج الاستثماري اللامال الذي يجذب الاستثمارات لا يكون بتوفير الحوافز المالية فقط ولكن بتجديدها الاستثمار التدرجي والميساسي والاجتماعي والأسنسي والإثري ذلك لأن للمستثمر كثيراً ما يؤثر السلامة على الربح

روسة للعلاج

ويرى ضرورة إعادة النظر في قانون حوافز وضمانات الاستثمار رقم (8) لسنة 1997 لاسيما وأنه يلاحظ عدم وضوح بعض اللواد والأختلاف في تفسيرها حيث ألفي القانون للواد 21، 24، 25 من الفسائون 59 بشأن اللجندعات المعمارية البسيطة وكانت تنص على الاعطال المصرية ومنها للأنشطة التجسيرة والإدارية

أرصة أن يوضع ما دفعه من إكراميات ويغالي في الاسعار فتملى قدر الفساد الوجود في الأجهزة المتاملة مع المستثمر الاجنبي يأتي الفساد الذي يمارسه هؤلاء المستثمرون لانه هو الذي يستشتر في الصين وجنوب شرق آسيا وكوريا.

بينما اشارات الدكتور تهاى أبو القاسم استاذ الاقتصاد بكلية التجارية الخاصة بالزمالك إلى أن الاستثمار الاجنبي عولفه محدودة بالنسبة للاستثمار القومي خاصة إذا لم توجد دراسات جدوى بقيقة تؤكد أهمية المشروع وبناء عليه تصبح الحوافز التي تقدمها الدولة منقطة في انخفاض معدل الفائدة طول فترة السماح طول فترة الاقتراض حيث أن طبيعة الاستثمار الاجنبي وبناءً عليه تمتعيد هذه

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	عبد العظيم الباسل
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٤١٣٦٢
المصدر :	الاحرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/٥



الاستثمار مسئولية من؟!

الروتين بعدد الاستثمار

من مواقع الاندفاع وجه للمستثمرين «التهمة» لكاتب الاستثمار.. قالوا عنها مكاتب بلا سلطة؛ وإنها مجرد «محولجي» يحيل أوراق المشروعات إلى جهات الدولة المسؤولة وهي أيضا - التي تدفع للمستثمر ليفك مكعب دايير، حتى ينتهي من ترخيص مشروعه.. وقبل هذا كله ما زالت تفقد التنسيق بينها وبين الجهات الحكومية التي تعمل في نطاقها؛ وأمام اللجنة العليا للاستثمار - طرح دفاع الحكومة هذه الاتهامات لكن العلاج واحدا من الفرحاحين.. فإما أن تصبح هذه المكاتب ذات سلطة مستقلة بعيدا عن المركزية.. وإما أن تتبع الهيئة ولا تتحرك إلا من خلالها؛

ولكن العجبة في رأي رئيس هيئة الاستثمار السابق في الإجراءات التنفيذية وتدريب القائمين عليها حتى يصبحوا في صف المستثمر بعيدا عن البيروقراطية.

وعلى سبيل المثال كانت اللوائح تقتضي تمثيل ٢٩ كرسى على قبة الخدمات الواردة لصالح القطاع الحرة وفقا للقانون رقم ٢٢٠ وما تعديله على القانون رقم ٨٠، لحساب اكرسم على التي للقطاع الأخرى الذي أثار العديد من المشاكل عند حساب الترخيص، وأنتا تذهب إلى مكتب الصناعات العامة التي سوف يقدم بتسجيلها فلا مانع من أن نتمتع فوسفاتها من جانب صاحب لائحه رغبة في التسهيل ولا من التمسك بالإجراءات الروتينية والتخوف من ضحايا حق الدولة لأنتا بهتمة التسهيلات تحصل على أكثر من حق الدولة بتشغيل مصنع على أرضها وتؤجير لروس عمالة وتحتجق فائض ثمن الترخيص وذلك كله يساعد على قوة اقتصادها ويدفع جملة التنمية على أرضها

وفي حقيقة الأمر - والكلام لرويس الهيئة السابق - نحن نحتاج إلى دراسات أو اجتهادات ولكن إلى جهة تتبنى للمستثمرين وبصفة مشاكلهم على أرض الواقع لأن تنسحب الاستثمارات في تحدى مصر الحالية

رؤية المسؤولين

طرحنا قسم المستثمرين أمام المسؤولين فكان رد الدكتور جعفر عليم شحاتة محافظ العاصمة: «بمقتضى الإساءة لا توجد أية مشاكل للمستثمرين والشكاوى التي تأتي في الكلام لاجتماع القاهرة - تتناول بمعية التحقيق - تمنح نتائج استثماريات في الحائفة بلغت ١٠٠ مليار جنيه بهدف حل أي مشكلة تعرض أي مستثمر، والهدف لنا استثمار من بيع ١٠٠٠٠ فدان في مدينة القنطرة للمستثمرين ولم تعد هناك مشكلات لتسارعت بل هناك مليارات تدولة على أراضي زمرار، والهدف هو». وفي لادنت نفسه متشوق من

تحقيق :

عبد العظيم الباسل

ماركات الجهات المسؤولة تتسائل.. دل نحن نشاط تصنيع لم نخترنا؟ علما بفننا انتجنا وأدبنا أكثر من ٣٠٠ عاملا يتقاضون مرتباتهم وطرنا استثمارات تزيد على ٧٠ مليون دولار، والأغرب من هذا أن نشاطنا وإسقاط القانون الخاص وبحولنا ونسبنا الاستثمار رقم (٨) التي ينص على أن جميع شركات العمالة بنظام اتفاق العمالة لا تخضع لأحكام قانون القرض رقم ١٠٠م فذا كورجنتا بدعوى لفسادية تفادينا بفرضية الذي يؤكد عدم وجود قاعدة مطروحة عن مشروعات القطاع الخاص ومن منها «مائل» يدفع الضرائب والأخر الذي يتمتع بالاعفاء»

كسندا للصنع وإمام الهيئة العامة للاستثمار - ومكتبها على مستوى المحافظات - العديد من المشاكل شعبي الهيئة لاجلها.. وعلى سبيل المثال كانت مؤسسة الجوسفي أي مشروع استثماري تستأجر عامي وعدنا تولى الدكتور ابراهيم دويو رئاسة الهيئة فلل أكبر من تلك العجبات ويخجل دراسة للشكاوى على أرض الواقع ومن الحائفة إلى دراسات أو اجتهادات حتى أصبح للشروع الذي سئل رأيي على ٢٠٠٠ ألف جنيه فقل بيذا في تنفيذ دون موافقات وفقا لقرار فريق حسبي مبارك

وبين هذين الاقتراحين نستعلم وجهات نظر المسؤولين حول تنفيذ هذه المكاتب وتفعيل دورها حتى ياتي يوم يقول فيه المستثمرين ودعا «استثمار القاب الدايير» وصول السبيل إلى ذلك تستمرض التفاضيل.

في بداية التسعينيات انتهت الدولة سياسة الخصخصة.. ومع بداية عام ٩٦ أطلقت الاستراتيجية الاستثمار.. وأنتا ٩٧ منطقة صناعية في ١٢ محافظة حتى بلغ حجم الاستثمارات ما يقرب من ٩٠ مليار جنيه كان نسبة الاستثمارات المصرية منها ٤٠٪ من جهة ورعين الأثرال

ومع تعدد الأجوبة وصعوبة حصول المستثمرين على تراخيص مشروعاتهم كان لابد من إنشاء مكاتب خدمة العملاء في جهة واحدة بدلا من ١٢ جهة ينتقل بينها المستثمرين

ورغم ذلك لماركات مشاكل المستثمرين تتفاقم بسبب عدم تباين الاجهزة الحكومية مع مكاتب الاستثمار مما يؤثر على رأس المال للمستثمر.

وحتى نعرف حجم العائنة التي يتكهنها المستثمرون يكفي أن نعلم أن مستثمرا اجنبيا في مجال الكمبيوتر سأل قبل أن يؤسس مصنعه مدينة ميسور.. كم يستغرق الوقت بين تخلص شحنة بطار القاهرة حتى تصل إلى الصنع.

وعندما فوجئ بأنه لم يجد جوليا قاطعة في الاجراء باستشارته إلى منطقة أخرى خارج مصر. وهذا لم يكن الوحيد فهناك عدد من الشركات الأجنبية في مخيمتها مودناكي موبيليتيه تسورت نقل مركزها الاقليمي من القاهرة إلى دبي بعد شكاوى في مولوجة البيروقراطية المصرية.

أما المستثمرون المصريون نمازول بعضهم يكاف مكعب دايير لتاجر أعاءهم وكما يتسائل لاهوس محمد عبدالمعيل - رجل أعمال - هل من العجول بعد تشغيل الشركة بعام

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار

المصدر : الاحرام

اسم كاتب المقال : عبد العظيم الياس

رقم المجلد : ١٣٦٢

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/٥

٩٣ منطقة صناعية فى مصر يخدمها ٢٤ مكتبا للاستثمار! ٥٠ مليار جنيهه استثمارات المحافظات ٥٩٪ من رؤوس أموالها مصرية

صندوق الضخمات أو من حساب
للنقطة الصناعية بكل محافظة.

اسمها المستثمرين
ومن جانبه يبالغ المكتبون سمير
الحريلى محافظ الأقصر عن أداء مكتب
خدمة المستثمرين بالمحافظة قائلا: أياً
الزوار (٢١٤) لسنة ١٩٩٦ الذى جدد
مديروا وكذلك العمل بقرنتى الاستثمار
رقم (٨) لسنة ٩٧ نقرأ أوجهه صلب
للجنة العامة للاستثمار بالقاهرة.

ويقدم المكتب تابة من المستثمر -
إذا أراد - بالتعامل مع الأجهزة المحلية
والأجهزة المركزية لتوفير التكاليف من
البناء.

ولكننا نطالب بأعداد خلط تدريجية
على أعلى مستوى لتوفير الخدمات
بهذه الكاتبات لتعديم خبراتهم وصورة
مستمرة لتعديم من التعامل مع
الاستثمارات الجديدة.

ويجب أن تتناسب حواسنهم
واجورهم مع حجم العمل وبخية الدور
للسد الجيد.

ومن جانبها لمنح نظر المزايا
العديد أمام للمستثمر من أبرزها أن
سعر الأرض لا يزيد على ١٠ جنيهها
والذى يد سعراً رمزاً طارئة وأسعار
الأرضى فى المحافظات المجاورة.

كذلك - إن مضي على وجودها
نكتن من ثلاث سنوات
كان الجواب عن وزارة التنمية المحلية
التي تلتمس بوفرة فى اللجنة الوزارية
للاستثمار ولجنت خلالها أداء هذه

المستثمرين بالمحافظة والجهات المعنية
فى القاهرة لتأجيل هذه الشاكال
أما عن الوقت المستغرق
بالمحافظة فقد انتهت من تخصيص
٧٥٠ دفعة بمنطقة ميناى الصوب
المستثمرين ولديها أليات لخدمة
تصل لى ١٠ من المساحات
للطروحة للاستثمار بشرق النيل
إقامة مناعات خفيفة ومتوسطة على
أرض المحافظة فى جنوب مصر
أصبحت بنى صوب الذى سيحصل
فترة الإنتاج لى ديسمبر ٢٠٠٠

مكاتب لخدمة
الاستثمار على حسن معاملة
التيوية يرى أن دور مكاتب خدمة
المستثمرين بالمحافظات دور محدود
يعكم هجعة تشكيلها والخطات
للخولة إليها. ولدى رأيه أيضاً أن
دورها وينتهي بوجوه تخصيص
الأرض ويبدأ عمل مجلس إدارة
للجنة الصناعية الذى يصدر لها
القرارات وتقوم بى بالتنفيذ

أما عن مشاكل المستثمرين فأتت
أرى أن مسيساس أدراات الفن
الصناعية كاتبة عليها على غرار ما
تقوم به فى القنوية فمن تجمعت مع
أصحاب المشاكل فى وجود ممثلى
الجهات المختصة الذين هم أسلا
أعضاء. بمجلس اللين الصناعية الذى
يقدم منوبين من مينة الاستثمار
وزارة الصناعة والمستشار القانونى
للمحافظة والسكترير العام وممثلى
الزراف مجتمعمة من مياه وكهرواء
وصرف صحى.

وللشكاك لتي يرفعها للمستثمر
مقدم بخدمها واتخاذ القرار بشأنها
فى الحال ويبلغ لى مكتب الاستثمار
بالمحافظة لتأجيل تنفيذه.
وقد ما حدث لى مدينتى الشانكة
والشروق الصناعيتين اللتين صوب
تنشئ من تخصيص أرضيهما بأكامل
فى ٢٠ أبريل القادم برغم أننا بعدنا
القرار ب٠٠ جنيه شاسلا الزراف
والخدمات.

ولكننى. فى نفس الوقت أطلب
بتدعيم مكتب المستثمرين بأكاديات
الادارية والقنية حتى تمكن من تنفيذ
القرارات الصادرة لها. وذلك لجفى
من تركها - حالياً - بلا موازنة
خاصة وينريها موظفين متدربين من
للمحافظة ويجبى الاتناق عليها من

التجار محافظة من صوب من مكتب.
استثمار بالمحافظات بوسعه ليا بتجا
مكتبه بالمطروحة ولا تلك أبة سلكة
سوى تخصيص الأرضى للمشروعات
والشكاك ترجع لى رأيه لى كشرة
القرارات والقرارات القائمة للخدمة
الاستثمارية وحول البحث بصحيح
تنفيذها
ومن هنا - والكلام لمحافظة بنى
سسوب - علينا أن نتفق على رأى
موحد أسلوب عمل هذه المكاتب. وأراه
أن يكون بعيدا عن المركزية لى حال
لمركزية المحافظات التى يجب أن تكون
المنزلة عن كل ما يجرى على أرضها
لأنه لى حال لامركزية هذه المكاتب يولى
للى حل العديد من مشاكلها

ومن جانبها فمن مستمع وتلقى
بالمستثمرين مرة كل شهر وتقوم بعمل
مشاكلهم من طريق اتصال مكتب خدمة

مكتب خدمة المستثمرين على مستوى
المحافظات يجب تدعيمها بالكوادر الفنية
اللازمة ورعاية شاملة للمطروحات
لتوفيرها أمام للمستثمر وقتها مبشأ.
ولى للبال يجب أن تكون هناك التزام
من جانب المستثمر بفتح أتمسك
الأرضى فى مواقيتها والرقبة الجادة
فى تنفيذ مشروعه ولا تكون نيته
تخليقه الأرضى ليدها

ونحن نرحب بأى مستثمر يأتى لنا
يشكرى لعمل لى حالنا فى حاجة
فى التزيم من تعلق رؤوس أموالهم
للمساهمة فى حل مشاكل العاصمة
على غرار مشروع جراحيات القاهرة
تحت الأرض - وللطروح باستثمارات
١. ٢ مليار جنيه لم يتقدم إليه حتى الآن
سوى مستثمرين مصريين

المكاتب المطلوبة

من جانبه يدافع المهندس سميد

اسم كاتب المقال : عبد العظيم الياس

رقم العدد : ٤١٣٦٢

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/٥

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار

المصدر : الاحرام

دعم مكاتب

خدمة

المستثمرين

تجارب ثنية

وموازنة مستقلة

تمكنها من أداء

عملها

شركة معفاة من

الضرائب تفاجأ

بضرورة

سدادها في

الحكومة

اما عن دليل الاستثمار بالاجراءات والمستندات المطلوبة للسير في تنفيذ أى مشروع استثمارى فكان من الأروع أن تقدم الهيئة العامة للاستثمار باعداه وتوريه بمعدل كتابية على الملاحظات لتتبا من - وليست للحائطات - التي تلك قاعدة المعلومات والبيانات الصحيحة المطلوبة لاعاد مثل هذا الدليل وبريم هذا هناك بعض الملاحظات التي نلت جها حيا في هذا الشأن

مشغول دائما

في النهاية حاولنا ان نضع تساؤلات للمستثمرين امام رئيس هيئة الاستثمار الدكتور محمد الفخرأوى لرسلها تارة بالمكافى واخرى عبر الهاتف لتحديد موعدا لعرضها ولكن كان جوابه في كل مرة مشغول دائما

■ الى هنا ومشاكل المستثمرين على موقفهم.. ومن جانبهم يسعى المحافظون بجهود فردية لحل مشوهم.. ومن جانبها طرحت وزارة التنمية المحلية رؤيتها للحل.. ويبنى الأمل في الاتفاق على رأى مجدد واسلوب عمل منظم تسيير عليه هذه المكاتب مستقبلا.. وإلا سيقولها لنا المستثمرون.. لا لاستثمار الكعب الدائريما

للكاتب وما تحقق من اهدافها.

ومن جانبى يكثف مصطفى عبدالقادر وزير التنمية المحلية نتائج هذا التقرير قائلا لقد نجحت المحافظة في جميع البيانات واعاد الخرائط المتعلقة بقرى الاستثمار وتضمينى الاراضى للمستثمرين بصورة مرضية وإن شأب التنظيم بعض الصعوبات المتعلقة ببدء الاجراءات وعدم التحرك بالسرعة الواجبة.

وعلى الجانب الاخر فشلت المحافظات في الحصول نبلة عن صاحب المشروع على الموافقات اللازمة للتراخيص لأن قرار ترويضها جاء خاليا من الآلية التنظيمية التي سوف تتولى التنفيذ

والحل هو استحداث كيان تنظيمى بهذه المكاتب ومسلطات واضحة تمكن من منع التراخيى وحمل متابعى المحافظات لتنفيذ المشروعات وتقليل ما يتعرض لإنشائها من معوقات كهوف أساسى من لفساد هذه المكاتب.. فان هذا من كف لم يتسكن المحافظات من الحقيقة أنه لا يتوالى لديها الكوادر البشرية المؤهلة للقيام بهذا الدور والنجاح الذى يتحقق في هذا المجال يرجع الى ما يقوم به المحافظ من جهود فردية لمساعدة المستثمر

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	أحمد عادل حاشم
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٤١٣٧٦
المجلد :	الأحرار	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/١٩

تمت نشر مسؤولية من:

عز الدين و " خيمات متفرقة الاستثمار

صنعت مستثمرين.. متى إذا ضحكنا لنرى الضائقة
خريطة احتياجات سوق العمل شديدة من وزارة التجارة



مصنع للمركبة في كوم فؤيد لا يتناسب مع
إبداء الإنتاج ورغم ذلك لم ينتج

تحقيق: أحمد عادل حاشم
على الرغم من خطوات تشجيع الاستثمارات
وتحفيز الأفراد والشركات لعمل مشروعات
إنتاجية وخدمية توفر فرصا عديدة للعمل، فإن
النتائج الحالية لم تكن بمستوى الآمال
والمطموحات، ولعل السبب الرئيسى في ذلك هو
حالة التفتت التشريعى والقانونى التي يعيشها
مناخ الاستثمار في مصر.. وكما قال بعض
القانونيين، فلما نسير نشاط السوق المفتوحة،
التي تعتمد على المنافسة الحرة، بالساليب
ومناهج السوق المغلقة.. ويترجم اقتصادنا
الوطني إلى الخصخصة سريعا، في الوقت نفسه الذي
العام أغلب قطاعات الأنشطة والخدمية. الأمر الذي أدى في النهاية إلى وقوف
النشاط الاقتصادي على قدمين متعكستين، أن يكمل من الوقوف بثبات، ليخطو خطوات
واسعة ومتطورة في عملية التنمية.

وحتى سبيل المثال، فإن بلوكتنا ومصاريفنا متعقلا بترحاب كل من يذهب إليها ومعه
مشروع بالملايين.. ولكن إذا ذهب مواطن لديه فكرة مشروع صغير يملك أو يخطط
الآلاف، فإن كوكبا من الأوراق والتمهات والمواقف والضغوط في انتظاره.. ببساطة
مطلوب من كل مواطن يريد إقامة مشروع صغير، وليس لديه المال الكافي، أن يوجه
بفردته، ثلث الروتين العقيم الذي نحفظ ونستمسك به بشدة!
لذلك فإن المستثمر الكبير، عندما ذهب المدن الجديدة التي انفتحت عليها مليارات
الجنيهات، وجد نفسه وحيدا، لا يستطيع التفرغ لنشاطه وإنتاجه الأساسى، فاضطر لإنشاء
ورشة تجارية، وأخرى للكهرباء، وثلاثة للسباكة، ورابعة لتصنيع المصليين والمواسيل..
بالختصار استهلك المستثمر جعبا كبيرا من استثماره وماله في إقامة للصناعات
الصغيرة التي لا غنى عنها في عملية الإنتاج الأساسية والكبيرة.



محمد أبو
الدين

ويؤكد رجل الأعمال محمد أبو العينين هذه الحقيقة ويقول، أن المستثمر
الكبير في حاجة ماسة للمستثمر الصغير لعمل الصناعات الصغيرة والمغنية
التي تكمل صناعته، والتي تمثل عينا كبيرا عليه في الاستثمار، فضلا عن
العبء الإدارى للمستثمر الكبير في متابعتها، الأمر الذي يفقد للصناعة أهم
وخطر جانب فيها وهو التركيز.

ويضيف، أن الاستثمار في مصر يقتصد ما لسماء البنية الفوقية، أي الخدمات
المساعدة له، سواء العقول المخططة له، أو المدراء الكفاء، أو العمالة
المدرية، أو حتى الإدارة صاحبة الخبرة، بجلب شركات التأمين المتطورة والخدمات
البنكية السريعة والمتقدمة، ومواصل النقل، والمحاسن الخبير بقوانين إغراق السوق،
والمحاسب القانونى لقيامهم.. فبح

والبنية الفوقية بهذه المعايير، تعتبر للشرط والعمال الحاسم لحماية وتشجيع الاستثمار.
الحقيقة يؤكدنا رجل الأعمال مصطفى السلاسل، ويقول أن صغار المستثمرين لابد أن
تمنح لهم فرص وحظوظ كبير ولوسع في المدن الجديدة، لأنهم نواة وعصب الصناعات
التكميلية والمغنية، التي بدونها تصاب الصناعات الكبرى بالفتور.. ويضيف محمد أبو
العينين، أنه من غير المعقول أن يحتاج مصنع كبير إلى سيور، ويضطر مستورد، إلى
الذهاب إلى ألمانيا لشراؤها.. أو مسلمين يسافرون من أجلها إلى إيطاليا.
ويضيف، أنه يجب تشجيع الشباب على عمل مشروعات صغيرة تسد للنقص الواضح في
مستلزمات الإنتاج الأساسية، هذا بالإضافة إلى تخصيص مناطق لهم وتوجيههم نحو صناعات مغنية

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد عادل حاشم
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٤١٣٧٦
المصدر :	الاحرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/١٩

ومكملة بعينها، مع اعطائهم اعفاءات ضريبية لمدة ١٥ سنة.

فرص تسلمة

والموقع يقول ايضا ان هناك فرصا هائلة للتنمية، ضاعت علينا بسبب لشيء مازلنا نتعامل معها بدون جدية.. وكما يؤكد رجل الاعمال، مصطفى السلاب، فإن نحو مليون ونصف مليون موظف حكومي قاموا بعمل معاش مبكر، وكل فرد من هؤلاء خرج ومعه عشرات الالاف من الجنيهات، لم يتمكن واحد منهم، من شراء محل او عمل مشروع صغير في اي من المدن الجديدة، وبدلا من ان تتحول مليارات المعاش المبكر الى اموال منتجة، تحولت الى استهلاكات، لم تستلذ منها كثيرا.

انقاذ التخصيص لتتصغر

والحقيقة ان رغبة كبار المستثمرين في ايجاد قاعدة ضخمة للمشروعات الانتاجية الصغيرة، يرتبط ارتباطا وثيقا برغبتهم في التوسع وضخ المزيد من الاموال، وايضا جذب مستثمرين جدد الى السوق المصرية، ولكن التشريعات الاقتصادية والبنكية لا تتيج للافراد ممن لا يملكون رؤوس اموال، من تحويل طموحهم وفكرهم الى مشروعات حقيقية علي ارض الواقع.. ويقول رجل الاعمال محمود سليمان، ان الوقت حان - ويكون ترد - لكي نسهل علي هؤلاء إقامة مشاريعهم دون تعقيدات بنكية، ويكفي جدا ان يكون المشروع في حد ذاته الضامن الأول للبنك، بل لا توجد ضرورة لتقديم أية اصول مادية كضمان، ويكفي ان تكون فكرة المشروع الصغير هي رسالته الحقيقي.

وبضيف، انه يجب ربط تلك المشروعات الصغيرة، بالصناعات الكبرى، لان هذا الربط سيكون اكبر ضامن لنجاح المشروع الصغير، فبمصر للمستثمر الصغير الي إقامة الوحدات الانتاجية الصغيرة، وهو يضمن ممبعا، استمرار تشغيله وبيع كل انتاجه او خدمته للكبار.

ويضيف ان لقتصادات بلدان مثل ألمانيا وإيطاليا تعتمد في المقام الأول علي للصناعات الصغيرة، كما يجب ان يصاحب إنشاء تلك للصناعات فكر تسويقي راق ومتطور... بمعنى ان صناعة ضخمة مثل للكمبيوترات، تحتاج الي صناعات صغيرة مغذية ومكملة لها، والاخيرة بدورها في لحتاج الي شركات متخصصة في تسويق منتجات الصغار... وهكذا حتي يكتمل الشكل النهائي لهيكل لقتصادنا الوطني.

للتركيز وينقلنا محمد ابو العنين مرة ثالثة، الي حقيقة مهمة لنمو اي لقتصاد، وهي التخصص والتركز، ويقول، انه كلما نمت الصناعات وتخصصت في بقعة جغرافية واحدة، قشرت معها للصناعات المكملة والمغذية لها، وبالتالي سيحدث تخفيض في تكليف الانتاج من خلال التخصص الانتاجي في كل مراحله.. ويضيف ان صناعة الطائرات في امريكا تتركز في ولاية كاليفورنيا، والسيارات في نيوتريوت، كما سنجد ان تايوان كلها تخصص في صناعة السابكون.

ويقترح محمد ابو العنين ان تقوم الدولة بتحديد مجموعة للصناعات اللازمة والمتعددة في امكان محددة، او محافظت بعينها، وتحدد نوع وحجم الصناعة في تلك المناطق، ثم تدخل كشرك مع الافراد والشركات والمجموعات الاقتصادية، لترفع عبء التمويل عن كاهل من يريد، وتضمن بذلك جدية المشروعات وتحويلها الي حقائق موجودة علي ارض الواقع.

علي الجانب الآخر، لدخل حياة الاستثمار لتسها، افرزت تجارب وخبرات السنوات السابقة عن مشكلات اخري حيوية ومهمة، يجب مراعاتها في اللواتين الجديدة المزمع صدورها لمنع خطوات الاستثمارات الجادة والانتاجية، والمريحة ايضا، الي الامام، حتي يصلح بالفعل لعب اي مستثمر امام ما تحققة السوق المصرية من ارباح. وهناك ورقة،

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد عادل حاشم
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٤١٣٧٦
المصدر :	الادرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/١٩

اعتدتها التسعة العامة للمستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية، وسيتم تقديمها لرئيس الوزراء، لتحدث بوضوح ومصلحة عن مشكلات والحلول، وعددت المعوقات التي تطيء من حركة الاستثمارات في مصر، وركزت الورقة على ارتفاع اسعار الاراضي المكتملة والمرافق والبنية الأساسية في المدن الجديدة، مما ينعكس على التكاليف النهائية للمشروع، ومن ثم ارتفاع اسعار السلع المنتجة، وكذلك حالة التبعثر والتشتت الإداري للأجهزة المحلية التي يتعامل معها المستثمر... فلو انشئت القطاع العام بكل بيروقراطيتها وروتينها، مازالت هي الحكمة وصاحبة الصوت الاعلى داخل الأجهزة المحلية... بالإضافة الي مشكلات الإجراءات الجمركية، حيث لا تزال مصر - كما تقول الورقة - من اعلى الدول في معدلات الحمولة الجمركية

التسهيلات الجمركية



مصطفى
السحاب

ويطالب رجل الأعمال مصطفى السحاب بضرورة فرض فئة جمركية واحدة، لمن غير المغفول ان تكون الجمارك على قطع الغيار اعلى من الرسوم المفروضة على المكونات ذاتها، ويضيف د. هاني سرور على ذلك، انه لا يصح ان يحدد كل مسوور جمرك، الرسوم على مزاجه! وتلك النقطة غالية في الاهمية، كما يرى جميع رجال الأعمال والمستثمرين، فالسوق الاقتصادية الواضحة والمستقرة هي الشرط الاول والاخير للنمو والازدهار، وفي مصر فشل جميع المستثمرين، بلا استثناء، في تقديماتهم الأولية للأموال التي يحتاجها المشروع حتى الانتهاء منه ونجهيزه لمرحلة الإنتاج. وفي كل الحالات، قلل الرقم عن ما كان مقدرا له بنسب لم تقل عن ٢٥% من إجمالي رأس المال الذي تم تقديره اول الأمر.

ويضيف د. محمود سليمان، ان اي مستثمر، محليا او اجنيا، في احتياج في قياسات صحيحة وحقيقية للسوق المصرية، تحتفظ بنسبة تجاوز مغفولة ومقبولة، لان ذلك ما يشجع الآخرين على تكرار تجارب من سبقهم، وهذا ان يتم الا يثبت للتشريعات وللوقوفين، وايضا للسياسات المالية والجمركية.

من جهته، أكد رجل الأعمال هاني سرور، ان د. عاطف عبيد، رئيس الوزراء، يحرص منذ فترة على الاجتماع برؤساء جمعيات المستثمرين، في مختلف الأنشطة، لأخذ آرائهم والاستماع الي مشكلاتهم الحقيقية، ولأن ذلك إعادة لتقويم القوانين المعمول بها حاليا خاصة المتعلقة بتنمية الصناعات المصرية، وتخفيف الاعباء المالية على تكاليف المنتج للصناعي، وتنمية الموارد البشرية العاملة في الأجهزة الحكومية، والتي تتعامل بصورة مباشرة مع المنتج المصري، وذلك بتسهيل دخول المواد الخام ووصولها الي المصنعي في وقت قياسي.. وفي الوقت نفسه، وصول المنتج النهائي الي أسواقه الخارجية في اسرع وقت، مما يوفر الكثير من تكلفة المنتج، وتقديم خدمة جيدة للمستهلك الخارجي، حتى تتعاطف ثقة المشتري.

والواقع ان اتجاهات قوية بدأت ملامحها بالفعل تظهر داخل التشريع المقبل للاستثمار في مصر، سيتم فيه، بناء على اقتراحات المستثمرين ومطالب رجال الأعمال، إلغاء ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية، فإذا كان هناك منتج نهائي معفى من تلك الضريبة، فمن باب أولى إعفاء مستلزمات إنتاجه التي تأتي من الخارج ولا يوجد نظير لها في الداخل، على الأقل ليمساوي المنتج الذي تستورده بالصلة الصعبة مع المنتج المصري الذي يستند كل الضرائب الأخرى.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار

المؤلف : احمد عادل هاشم

رقم الكتاب : ٤١٣٧٦

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/١٩

مصبدة الاستمرار

ونأتي إلى النقطة الأهم والأخطر في مشكلات وعقبات الاستثمار، أو مصبدة الاستثمار كما يصفها محمد أبو العينين، فكلما توافرت الامتيازات والحوافز الضريبية والجزرية، تشجع المستثمرون في الأقبال على دخول السوق المصرية.. وحالياً يحكم الاستثمار في مصر ثلاثة قوانين، تابعة لثلاث هيئات مختلفة، الأولى القانون رقم ٨ لعام ١٩٩٧، والذي تطبقه هيئة الاستثمار، والثاني، القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، الخاص بالشركات المساهمة، وتقوم بتطبيقه مصلحة الشركات.. أما الثالث، فهو القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩، الخاص بالاستثمار في المجتمعات العمرانية الجديدة، وتشرف على تطبيقه، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وقبل العام ١٩٩٧، كانت القوانين تسمح بوجود إعفاءات ضريبية على توسيع المصانع والمشروعات الخدمية.. ولكن القانون ٨ لعام ٩٧ جاء يلغي الإعفاءات السابقة، الأمر الذي ترك أثره بوضوح بالغ في المدن الجديدة، وكما يقول مصطفى السلاب، فإن حركة التعصير في تلك المدن، توقفت تقريباً.. فما الذي يجعل حرفياً لوصلب محل يقدم خدمة مهمة، يذهب بعيداً عن العاصمة، دون امتيازات تشجعه، وتشجع غيره، على التوطن في تلك المدن ؟



د. محمد
سليمان

انتهى تساؤل السلاب، ويجيب عليه د. محمود سليمان، بأن لحد أن ينتشع في الذهاب إلى المدن الجديدة للاستثمار والاستيطان، إلا بعدة المزايا والإعفاءات، ويقول أنه يجب أيضاً ربط المزايا والإعفاءات للمشاريع والاستثمارات، بعد فرص العمل التي يقدمها كل منا.. فالمشروعات كثيفة الصلة، يجب أن تعطي ميزة وفضلية في الإعفاءات والتسهيلات.. كما يجب ربط للتوسع في المشروعات للقائمة بالفعل، بزيادة عدد فرص العمل، وكلما ازدادت فرص العمل في مشروع ما، نعطي له فضلية في الإعفاءات الضريبية والخدمية.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن تجربة الاستثمار في المدن الجديدة، تشير أيضاً، كما تقول ورقة جمعية المستثمرين، إلى وجود مشكلات خاصة بالطاقة، فالنسبة المخصصة من الكهرباء على سطح الأرض في المدن الجديدة، لا تتناسب مع الطاقات الانتاجية وقدره الخطوط في هذه المدن، مما يضيف أعباء تمويلية جديدة عند الوصول بالطاقة للكهربائية للمعدل المطلوب لتشغيل المصانع، وعلى سبيل المثال، فإن الهبنت المحلية وضعت شروطاً لكل مستثمر عند استخدام وشراء الكهرباء - رغم ارتفاع سعر الأرض - فالعامة ألف متر من الأرض لا يسمح لها إلا بالحصول على ٢ ميجا وات كهرباء، وهي كمية لا تكفي تلك المساحة الواسعة من الأراضي التي قيمت عليها مصانع ومنشآت وأجهزة صلافة، ويضطر المستثمر في شراء ٢ ميجا وات كهرباء أخرى لكي يضمن تشغيل المكينات والمعدات التي كلفته أموالاً كثيرة، ولكي يستطيع تشغيلها بطاقة إنتاج عالية، وقد عكس ذلك على تكلفة المتر المربع، وارتفعت بالتالي تكلفة الإنتاج، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إحجام الكثير من المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في مصر.. نضيف إلى ذلك، الافتقار إلى وجود نظام معلومات قومي، قادر على توفير احتياجات المستثمر لمعرفة السوق المصرية.. وكما يقول أحد المستثمرين، ويتعبر شعبياً، فإن السوق المصرية مثل البليطجة، لا يعرف أحد، ما إذا كانت حرام، أم لا !!
وشرح محمد أبو العينين، للواقع الخفي، وراء مناداة البعض بإلغاء الامتيازات والإعفاءات الضريبية، وتخفيض الضرائب بدلاً عنها، ويقول أن المطلوبين بذلك، هم ممن تمتعوا من قبل بالإعفاءات، وانتهت مدة امتيازهم، أو فارت على الانتهاء ويريدون الآن تخفيض الضريبة التي مستحق عليهم بعد سنوات الإعفاء، ليصبحوا المستفيدين الوحيدين على الدوام.. ويضيف أبو العينين، أن إلغاء الإعفاءات الضريبية لن يرفع

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار

المصدر : الامرام

اسم كاتب المقال : احمد عادل هاشم

رقم العدد : ٤١٣٧٦

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/١٩

المساهمين لشراء أسهم في الشركات الجديدة المنشأة، وهذا سيعرضها للخسارة والفشل قبل ان تبدأ، وبالطبع سيتحول المساهمون إلى الشركات القائمة بالفعل، أي التي تمتع أصحابها من قبل بالاعفاءات... ثم لماذا نطلب المستثمر الجديد - يضيف أبو العينين - فمن حقه التمتع بالاعفاءات مثلاً تمتعاً نحن من قبل، والحقيقة ان أغلب رجال الأعمال يرفضون فكرة حرمان المستثمرين الجدد من الاعفاءات الضريبية على مشاريعهم، ورفض السلاب ومحمود سليمان وهاني مرور للقاء الاعفاءات مقابل تخفيض الضرائب، لأن ذلك قد يحرم الاقتصاد المصري من صناعات تنترقيه وتنتظر شكله النهائي، ويقول أبو العينين، ان مثل تلك الأفكار لا تخدم الا أصحابها فقط الذين إذا أمضوا التفكير جيداً، سيدركون ان مصالحهم ومكاسبهم، ان تأتي وتحقق الا باقتعاش السوق المصرية وإزدهارها من خلال تكفيق استثمارات ومشروعات

سوق بلا خريطة لعسالة!

لم يتبق سوى مشكلة العسالة التي تحتاجها المشاريع الاستثمارية، وكما يقول مصطفى السلاب: عندما رأيت جمعية المستثمرين ان التوسعات والمشروعات في قطاع النسيج في حاجة لوجود ١٣ ألف عامل نسيج العام القادم، فحقها فوجئت، ان المدارس الصناعية تقم خريجين من القسم الخراططة أكثر، وإن خريجي النسيج لن يلبوا لاحتياجات السوق، وحقيقة الامر ان وزارة التربية والتعليم لا تملك خريطة لاحتياجات العمل في مصر، ويقترح السلاب ان تشرف وزارة الصناعة مع اتحاد الصناعات على المدارس الفنية والصناعية [بجانب وزارة التعليم]، لانهما الجهتان الوحيدتان اللتان تملكان رؤية وخريطة لاحتياجات السوق من العسالة الفنية.

المحزنة!!

هذا بالضبط تعبير أغلب رجال الأعمال، عند وصفهم لصل مكاتب الاستثمار في المحافظات والاقليم، وكما يقول د. هاني مرور: عاوزين نخلق تلك المكاتب.. ننسها، ونعظم دور مجلس الانماء ويكون هو الجهة الوحيدة المسؤولة عن الاستثمار وتشجيعه في المحافظات ريمًا كانت تلك الصورة الأخيرة لعقبات الاستثمار في مصر، وخارج العاصمة تحديداً، فالتجربة اعلنت بانقذار فشل مكاتب الاستثمار في جنب الاستثمارات الى المحافظات.. ولكن كيف يكون التمسك والإلغاء الذي تحدث عنه المستثمرون؟ في جولة بالمحافظات، ذهبت الى هناك لمعرفة تفاصيل مشاكل المستثمرين على الطبيعة، خاصة صغارهم.. فمماذا كانت النتيجة؟

الفيوم

في كوم اوشيم بحافظة الفيوم، تم التفاق [حكومي] مبلغ ٦٠ مليون جنيه، كما يقول المهندس حمزة الجاحد، مستثمر المحافظ لشؤون المناطق الصناعية [١٠٥٠ فداناً].

والمشرف العام على المنطقة الصناعية الاولى بالوشيم، علي اصعالي البنية الاساسية، كتوصيل كهرباء ومياه، وتعبيد طرق، وخلافة، وتقدم ١٣١ مستثمراً فقط لشراء الاراضي في المنطقة الصناعية الاولى بالوشيم [٢٥٠ فداناً]، بدأ منهم ٤٩ فقط العمل الجدي في التنفيذ، ولكن عدد المشروعات التي تم الانتهاء منها وبدأت الانتاج القطني بها، بلغ ٩ مشاريع فقط!

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	احمد عادل هاشم
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٤١٣٧٦
المصدر :	الاخرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/١٩

و هذه الأرقام التي ذكرها المسئول التنفيذي عن الاستثمار في الفيوم، تحمل مغارقة شديدة وإسئلة أكثر تعقيدا.. فما السبب وراء عدم بدء الإنتاج والتشغيل لـ ٤٠ مشروعا آخر، الذين استكملوا تقريبا لتشاءمهم، وأنها رحلة الترخيص الطويلة وفشاقة ؟..

الاجابة على لسان اصحاب المشاريع أنفسهم:

د. عز الدين عبد الحفيظ لشري ١٢٠٠ متر مربع، لإنشاء مصنع لونية، وانتهى الرجل من كل شيء تقريبا، الا الانتاج.. وكما يقول: قلبي مغطى: البنك، لان الأرض لم تسجل في الشهر العقاري، وبالتالي رفض اعطاني قرضا للتشغيل، وحتى الآن لا اعرف متي وكيف سأنهي من تلك المشكلة

ويطعن المهندس جمعة ابراهيم، مدير الجهاز التنفيذي بالمنطقة الصناعية بوشيم على مشاكل عدم تسجيل الأرض لأصحابها في الشهر العقاري، ويقول: لا استطع تسجيل الأرض دون تسديد ثمنها بالكامل، ولا استطع استثناء احد من ذلك الشرط، لاننا لو قمنا بالتسجيل، بعد للتخصيص وتسديد المستثمر للاسقاط الاولى من ثمن الأرض فاته من السهل ان يحصل اي انسان علي قرض كبير من البنك ولا يلتزم بعد ذلك باستكمال المشروع او يقوم باستغلال التسجيل في بيع الأرض الآخرين ونبدأ في مرحلة اخري من المضاربة على الأرض، وينشغل الناس بالبيع والشراء، ولا تقام المشروعات، ولا توجد فرص العمل، التي انقلنا من أجلها ملايين الجنيهات، لتجهيز الأرض، واعدادها إقامة المشروعات عليها.

ان الخوف والرعب، والقدر المثلثة - يشكل عام - من الأفراد والمستثمرين الجدد، وتحول الاستثمارات وتشغلتها بالمضاربات على الأراضي، جعلت من الحرص والحذر شعارا لمكتب الاستثماري كوم لوشيم.. ودالما ما يسير المتشكك والحذر بخطوات أبطأ كثيرا من المغامرين الذين جازف بعضهم بتحويلة العمر من أجل إنشاء مشروع ما او تجارة - تحلق الحلم في ضمان المستقبل، ثمما فعل الاخوين فخري هناك، واكتسفا بعد فترة - ليست قصيرة - باعا خلاها كل ما يملكان، انهما علي حافة الهولوية تماما!

ففي بداية الامر، قرر اسلمة مفرح فخري، وشقيقه بيتر [٢٩، ٢٧ سنة] شراء قطعة أرض مساحتها ٢٠٠٠ متر مربع، لإنشاء مصنع مكرونة ومضرب للارز، وكما أخبرهما مكتب الاستثمار، وكما جاء في العقد فتأهما لشتريا المتر المربع الواحد بسعر ٨٠ جنيها، كامل المرفق، اي تصل له الكهرباء والمياه وبعد الانتهاء من جميع الانشاءات لم يتبقى لهم سوى الماكينات، والاخيرة لا يمكن وصولها الا قبل وصول الكهرباء الي داخل المصنع، ولان الاخوين تسلموا الأرض، والكليل الرئيسي للكهرباء يبعد عنها بمسافة ٤٥٠ متر، فان الكهرباء لم تصل وان تصل الا بعد تلقيهم بمد توصيلات من الكليل الرئيسي، وذهب للشقيقتان الي مديرية الكهرباء بالمحافظة، ووجدوا ان تكلفة التوصيلات تبلغ ١٠ آلاف جنيه، بالإضافة الي ثمن محول كهربائي يبلغ أكثر من خمسين ألفا فخري، اي ان الاخوين فخري مضطرون لدفع مبلغ أكثر مساو - تقريبا - للمبلغ الذي دفعاه لشراء الأرض.. وبالطبع، فهما، كما يؤكدان، لا يملكان مثل هذا المبلغ، ومزالا منذ سنة أشهر يحاولان مع جميع المسؤولين، تخفيض التكلفة الإضافية، للمعالجة، والتي لم تكن ضمن تكاليف مشروعهما اول الامر، وانتهى الحال في النهاية الي وجود منشأة، تكف علي الأرض، صامتة، وكلها امتداد للهضب والتنوعات الصخرية التي تحوط المكان!

اسم كاتب المقال : احمد عادل هاشم
رقم العدد : ١٣٧٦
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/١٩

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار
المصدر : الاحرام

مكتبة بدون تصنيفات

ومشاهد الاعداء الخرسانية المشدودة، وصور الماكينات السلكية، عديدة في كوم اوشيم.. فمن عبد التواب عبد الحليم، صاحب المخبز الآلي، الذي فقق عليه مليون جنيه، ولا يستطيع الانتاج منذ اشهر عديدة بسبب عدم الموافقة حتى الآن على صرف حصص الدقيق المقررة له، رغم ان كوم اوشيم كلها لا يوجد بها مخبز واحد، الى حصين علي محمد، صاحب مصنع بلاط آلي، يعمل به ٢٥ عمالاً، يعقني من ضعف الكهرباء المخصصة لمصنعه، ولا يستطيع دفع ٩ آلاف جنيه لمديرية الكهرباء، حداثتها المقايمة التي قام بها مهندموها، ازيادة الطاقة الكهربائية للمصنع، في المهندسين المعماري احمد عبد الفتاح، الذي تكلف مليوناً ونصف مليون جنيه لإنشاء محطة بتروك بخمتها للمسافرين والقاطنين الى المناطق الصناعية هناك، وترفض الجهات الادارية هناك توصيل المياه له، رغم انه عرض ان يتحمل كل التكاليف.. مروا بالمهندس التقيس جورج سليم صاحب

مشروع انتاج مركبات اعلاف الدواجن والذي توهب له المحفوظ الوحيد بكوم اوشيم الذي استطاع، بعد طول عذاب، للحصول على عقد تملك للارض التي اشتراها في المنطقة الصناعية الاولى، وفوجيء انه لا يستطيع تسجيل الارض في الشهر العقاري، كشرط للحصول على قرض من البنك، لبدء تشغيل ماكينات مصنعه، لان الارض التي اشتراها، لم يتم رفعها على الخريطة للمصلحة بالمحافظة حتى الآن، او حتي المهندس يسر فؤاد الذي قنهي من بناء مصنع للولاعات في المنطقة للصناعة الثقيلة، تكلف ملايين الجنيهات، ومهدد بالاعلاق لان بوابة المصنع، جاءت من الجهة البحرية، وهو امر مخالف للقوانين والوائح، وسلامة المنشأ، ويجب قطع رقبته من اجل ذلك كل تلك الوقائع، لا نستطيع اتهام مكتب الاستثمار بانه المسئول عنها، لانه ببساطة لا يملك اي صلاحيات، او حق فرض قرارات ادارية على الجهات الحكومية الدخلة في نطاق جغرافيته.. والمسئول التنفيذي الاول عن الاستثمار في مدينة كوم اوشيم نفسه، لا يستطيع تكار تلك الحقيقة، ورغم ان الرجل ورفقه بالمكتب، لديهم الحساس، والنية الطيبة، لكل من يتقدم اليهم من المستثمرين، فقله قال بالنص:

لدينا بالمكتب مرونة عالية، ولكن حدود عملنا تقف حتى الاجراءات الادارية فقط.. وعلى مستوى عقود الارض، لا امك شيئا، والمحافظة هي الجهة المختصة لذلك، فان واقع الاستثمار في كوم اوشيم، وما قلله مسئول مكتب الاستثمار بها، ربما يفسران، الفارق الضخم بين عدد المشروعات التي تافها مكتب الاستثمار على الاوراق، وبين عدد المشروعات، التي بدلت لتشغيل بالفعل على الارض ؟

خسائر متبادلة

ولذلك ايضا، فإن الخسائر ان تكون على الأفراد فقط، ولكن على الدولة ايضا.. فالمهندس جمعة ابراهيم، مدير الجهاز التنفيذي للمناطق الصناعية بكوم اوشيم يقول، فهم - كمناطق صناعية - اقترضوا ٥٠ مليون جنيه من بنك الاستثمار، لاستكمال اعمال البنية الاساسية، والمبلغ، لم يكف بالطبع لاستكمال جميع الاعمال، الامر الذي جعل عملنا يتركز في جزء معين من المنطقة، اما باقي المنطقة الصناعية، فلا نستطيع استكمال بنيتها الاساسية.

ويضيف المهندس جمعة صرفنا على المنطقة للصناعة، حتى الآن، ٦٠ مليون جنيه، بعنا اراضى للمستثمرين بقيمة ١٨ مليون جنيه فقط، وعلمنا ديون بقيمة ٤٠ مليون جنيه، ٢٠ مليوناً للبنك، و ٢٠ لغير شركات المقاولات، وهي ديون لا نعرف كيف ومتي يتم سدادها، لاننا لا نملك سيولة نقدية.

ويستكمل المهندس جمعة سرد حقائق الواقع، ويقول ان هناك بطنا شديدا من المستثمرين في تسديد اقساطهم السنوية المستحقة كثر للارض، وهذا يعوق كثيرا حركة استكمال البنية الاساسية

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	احمد عادل هاشم
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار	رقم المجلد :	٤١٣٧٦
المصدر :	الاحرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/١٩

جيسى سوزيف

الامر في اول خط الصعيد لا يختلف كثيرا عن شرقه، او غربه.. فمكتب الاستثمار في بني سويف، كما يؤكد العاملون فيه، لا يملك خريطة توضح عدد فرص وامكانيات المستثمرين هناك، لانه، كما يؤكدون، لا يوجد تعريف للمستثمر، فهو ليس اكثر من رغبة احد الافراد في الاستثمار امواله، وفي المنطقة الصناعية التي تشاها المحافظة تحت اسم بياض العرب، تم إنفاق ٣٦ مليون جنيه علي البنية الاساسية في المرحلة الاولى فقط، من اجمالي تكلفة تقديرية لاستكمال المرافق في كل المنطقة، بقيمة ٨٥ مليون جنيه.. ورغم التكلفة الضخمة، لم تسجل دفاتر مكتب الاستثمار هناك، الا مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه، هي كل ما دفعه المستثمرون حتي الان لشراء اراض، في بياض العرب. ومكتب الاستثمار هناك، نجح بالفعل في إزالة بعض المشاكل الحيوية، وكما يقول مهندس عزت كردي، صاحب مضرب أرز، ان مكتب الاستثمار في المحافظة علي اتصال دائم باصحاب الاستثمارات الصغيرة والكبيرة، من خلال جمعية المستثمرين بالمحافظة، ونجح في مشكلة سرعة استخراج التراخيص، كما سجل نجاحات قليلة في مشاكل الكهرباء، لكن في النهاية، لدينا شعور قوي، بجديّة المكتب في مساعدتنا.

ورغم تلك النيات الحماسية، تجاه حركة الاستثمار المتوسطة والخفيفة في بني سويف، فإن مشاكل المستثمرين هناك، ربما تفوق قدرات مكتب الاستثمار نفسه، وما يملكه من اوراق حقيقية، تساعد علي تشجيع ودفع الافراد علي الاستثمار في بياض العرب فالدكتور عادل الشومي، صاحب مصنع مكرونة، يقول، ان المياه غير متوفرة، والطاقة الكهربائية التي تم تخصيصها للمصنع، غير كافية، رغم اننا قمنا بالمسؤولين في بداية الامر لتفصيل المشروع واحتياجاته، ومقتضى ان يكونوا علي دراية كافية باحتياجات

المصنع، سواء في الكهرباء او المياه.. ويضيف انه منذ ثلاث سنوات، جازف - كمصنع - للانتاج، ولكنه لم ينتج حتي الآن بسبب الكهرباء.. فقد خصصوا للمصنع ١٥ كيلو وات فقط، رغم ان أي مصنع للمكرونة في حجة الي ١٥٠ كيلو وات. وقد اوجبت هذه المشكلة، التي لا نغشها لداخل صلب المصنع، حالة من التشكك في الجهات الادارية هناك، فهو يفسر تعدد تخصيص كمية ضئيلة من الطاقة له، حتي يضطر مجبرا الي شراء الفارق في الطاقة، وعندما طلب عمل مقايمة، لخبروه ان تكلفة زيادة الطاقة الكهربائية للمصنع، ستبلغ ٣٠٠ ألف جنيه، في الوقت الذي كانت فيه التكلفة للكلية لاراض ٣١ ألف جنيه!!

نفس المشكلة، اصطلم بها ناصر الجنيني، عندما قرر العودة من هولندا، ودفع مليوناً ونصف مليون جنيه، لبناء مصنع للرقعة الحديد، ولانه يملك عقارات في بلاد اللطواحين الهوائية، فاقه قرر هزيمة الوقت والعلة، ودفع ٤٠ ألف جنيه اخري لادخال كهرباء كافية لمصنعه، بالإضافة الي تحله ٤٥٠٠ جنيه اخري لمعمل توصيلات المياه وشراء المواسير والعدادات.. ويقول ناصر، رغم كل تلك المبالغ التي كانت غير مقدرة في تكاليف المشروع لم يصبني اليأس، او الاحباط لكن الذي سبب لي آلاما حقيقية هو تعرضي للحبس او دفع غرامة مضاعفة عندما شرعت في البناء قبل تسلم الرخصة التي ظلت حبيسة ادراج المحافظة لمدة أربعة اشهر ونصف شهر.. ويتساءل ناصر، ويتساءل معه.. هل هذا يابق بمناخ الاستثمار الذي لا يكل للمسؤولون، الحديث عن فعاليته وإزدهاره ايلا ونهارا، وعبر للقوات القضائية ؟

الشرقية

المسورة لا تختلف في تفاصيلها كثيرا في الشرقية.. فلدي المحافظة، مكتب حقوقي للاستثمار، لديه قراءة عالية للامكثات الاستثمارية الممكن جذبها الي المحافظة، ولديه هيكلا اداري، يضم حكوميين ومستثمرين، بالإضافة الي مجموعة من المستشارين من جامعة الزقازيق في مجالات مختلفة، كما يضم المستشار القانوني لرئيس مجلس الدولة،

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد عادل حاشم
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٤١٣٧٦
العدد :	الاحرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/١٩

ومديرى الخدمات بالمحافظة، ورئيس الوحدة المحلية التى يقع فى نطاقها المشروع، بخلاف مدير مديرية الاسكان، العضو الدائم باللجنة، وبخلاف الاتصال والتنسيق بين صاحب المشروع، ومكتب الاستثمار الذى يترأسه محافظ شجيا، ويقول اللواء مسعد النحلة، المشرف العام على الاستثمار بالمحافظة، ان للصيغة التى يعمل عليها الآن مكتب الاستثمار تم الوصول إليها بعد سلسلة طويلة من التجارب والمشاكل التى كلفت نتصاهم مع سرعة تنفيذ المشروعات الخاصة.

وإذا كانت المحافظة تمتلك الآن منطقتين صناعيتين، الاولى بمساحة ٧٠٠ فدان على طريق القاهرة - بابليس، والثقة على طريق بابليس - العاشر، بمساحة ٧٢ فدان، فإن اللجوء الواسعة بين عدد المشروعات التى على الأوراق، وبين عددها الواقع على الأرض، والجاهز للإنتاج الفعلى، ترددات تصاعدا، كلما ولقت المحافظة على مزيد من الحوافز والاعفاءات للمستثمرين.. فهناك اعفاء بقيمة ٢٥ ٪ من ثمن الأرض، إذا ما نفذ المستثمر مشروعه ويدخل إلى مرحلة الإنتاج فى الموعد الذى تم تحديده من قبل.. وهناك إعطاء آخر من تكاليف الشوارع التى تم تعبيدها، فى حالة الانتهاء من المشروع فى موعده.. وهناك ما هو أكثر، فباب للتنازل الغير عن الأرض مفتوح، إذا ما صادف المستثمر عثرات مالية، ولكن بشروط يمكننا من التأكيد ان احدا لا يضارب على الارضى المخصصة للاستثمار.

وبالإضافة لكل ذلك، فإن مكتب الاستثمار، وفر - كما يقول ويصف المشرف العام - المكتب الدابر للمستثمر، الذى يقطعه للحصول على الترخيص وموافقات وزارات الدفاع والأثار والزراعة وغيرها.

غيب التنسيق

ورغم تلك الامتيازات التى يوفرها مكتب استثمار للشرقية، ويوفرها عدد من المكاتب الأخرى فى مختلف المحافظات، فإن جملة ما تم تنفيذه من مشروعات فى المنطقة الصناعية الاولى، بلغ ٦٥ مشروعا فقط، من اصل ١٤٤ مشروعا. تسلم اصحابها الأرض، بينما بلغ عدد المشروعات التى حصلت على تخصيص ارض فى المنطقة الصناعية الثانية ١٧٧ مشروعا، بدأ فى الإنتاج الفعلى منها ٣١ مشروعا فقط لا غير، اما عدد المشروعات التى بدأت مرحلة الإنشاءات فبلغ ٣٦ فقط.

ويعلق اللواء مسعد النحلة على حقائق الواقع، ويقول:

من شأن مكتب الاستثمار بشكل لوحده، أى مستثمر عاوز يصل مشروعه، لازم يحصل على خريطة الأرض أولا، ويرسلها إلى املاك الدولة، لنقول له إذا كانت الأرض تخضع لحظر قرار الحكم العسكري ام لا، وهذا يستغرق فترة من ٢ - ٤ اشهر. ويقترح المشرف العام على الاستثمار بمحافظة الشرقية، إنشاء مكتب للاستثمار بالوزارات التى لها علاقة بالامر، كالزراعة، والدفاع، والاسكان، والثقافة، والبيئة، والتنمية.. وتكون الخريطة المسلحة موجودة بتلك المكاتب، وتعرف الوزارات، ممبقا، ما يمكن الموافقة عليه وما لا يوافق عليه.. وهذا سيوفر وقتا طويلا للغاية، بل قد يختصر المدة إلى ٤٨ ساعة فقط.

ويضيف اللواء مسعد النحلة أنه يجب ايضا توحيد سعر المتر فى جميع اراضى المناطق الصناعية بالدولة، فهناك محافظات تطرح اراضيا للبيع بسعر ٨٥ جنيه للمتر، بينما نجده فى محافظات أخرى بسعر ٤٥ جنيه، وتوحيد السعر لا تفرضه ضرورة المساواة فقط، بل تفرضه ايضا مسايرة ثمن الاراضى.. فكلها يذهب لخزينة الدولة، لا لميزانية المحافظة.

ولذلك، ونظرا لطول الاجراءات، وقسطن الأفراد وحيرتهم فى المفاضلة والبحث عن اخص سعر للأرض، فإن مناخ الاستثمار المحلى مازال يسوده التردد، بسبب غياب آلية واحدة تتمثل فيها التكاليف وتوجد فيها الاجراءات وتتمسك.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

اسم كاتب المقال : صلاح عبد الرسول

الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار

رقم العدد : ٤١٤٠٣

المجلد : الرابع

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٥

■ ثالثاً: ظاهرة ضعف الالتزام الاقتصادي : تشكلت في سنواته الالتزام بالقرابة السياسية والشرعية في الملوك الاقتصادى العام تقع على كلا الجانبين فالدولة يجهزها تحمل جزءاً من هذا العبء والجزء الآخر يتحملة المستثمرين على اختلاف أنواعهم فالألاحظ هنا ذلك

إلى وقت حكما بين الطرفين فإن هناك الأنظمة العديدة على سوء سلوك بعض المستثمرين الذين يدفعون الربح السريع ويتنقلون من سوق إلى آخر لتحقيق ذلك يدفعون على القيد والقوانين لا يبالون إلى إنفاقهم وعلى الجانب الآخر هناك نفسى إلى اليد إن الكثير من المستثمرين لشراء، عظميون إلى حد القصوى في تعاملاتهم مع

أجهزة الدولة المختلفة وبعمالهم كمنزولين وتعليم تقع مهمة ثبات برامجهم الأمر الذى قد يستغرق سنوات عديدة، ولأنهم فإن هذه الحالة من عدم الالتزام من كل الطرفين أصبحت ظاهرة يستوجب عليها القبول لها والتكيف فى أساليبها وبطرقها وأساليبها لتغييرها لتغير على مناخ الاستثمار فى مصر، فالقانون للسرعة فى فرض

الضرائب على ممتلكات الأجانب وتغيير ممتلكات رجال الأعمال للسرعة فى إقرار السياسات مزاياها المضمرة فى ندى المستثمرين وتزويد فى استثمارهم بحدود

قدرة كل من حاول البعض منهم الاحتراز لهذه التدابير والحدود إلى الأثر فى الطريق واستثمار أموال البنوك وإعراق الشركات فى الدين والقبض الآخر إلى التحصيل بطرق

أموال البنوك، فما منه أنه تمت كل الظروف بمرحلة الخامسة فى لبنان والأموال العامة وأموال الدولة، فما الذى يجرى عليها الرهان المكسب، وبأنه فى مرحلة الدولة

وإصلاحاتها تصحيح هذا المسار لأن النظام أخذ معه الكثير وكان أن انتقلت أجهزة الدولة للامثلة المتزايدة واستشرت الفساد فى تطبيق القوانين فراح النظام مع انقلاب

ومنا ليد من القوف بين الطرفين وثقة رغبة تملأ كل ندى حتى هذه المدة يعرف بيع عليه الجواز العامل بواسطة محكمة سرية وانجلترا متخصصة فى قضايا الاقتصاد

فقد بحيث تكون إجراءات المحكمة سرية وغير معلنة ولا مكلفة على الجانب الآخر يجب أن يسمح وينتسب السرعة والقضاء بتقليلها الحكومة إلى لاضطت وصرف

التعويض القدرى للمستثمر أمام محكمة متخصصة سرية وغير مكلفة أيضاً حفاظاً على كل من يقع عليه ظلم من أي من جهات الدولة المختلفة التى قد تعوق نشاطه على

تسبب فى الحاق الضرر بمصلحته، هذا يتواءم كلنا للذين يودون للالتزام بمناهة الحقيقى

■ رابعاً : نقص الشكوى الإدارى واللامركزية فى نقل قضايا السكان : يلاحظ بشدة أن الأداء الإدارى لأجهزة الدولة ومكاتبها ومنطقتها يتميز بظواهره

١. فى القمة تسود بها تسرع وأرى من القرارات وتتمثل فى سرعة وكفاءة وتزلفتهم وتخرج مراتب الحال ملتبس القراء على مستقبل هذا البلد.

٢. إلى البلدان لتسويق ما يجرى أمامك وتذهب أمامك وتشتلك الإحباط نتيجة ما يجرى فى كل زاوية تقع عليها حيث قامت مجرد ورق يجرى مفاصل بين المكاتب والموظفين وكنتها

إبناء هذا الوطن لعيننا لتحمل ولكن ما ننب ذلك الجيش الغريب ليطلق الرصاص على انفسه بعد الاختناق.

إن الفجوة بين الطبقتين كبيرة ولاسيما إلى تتركها إلا بالتدريج الإدارى الكفر والبيروقراطية الشديدة المستمرة بنظام حرائق على ورقية حازمة وحالة روائية يكن قدر

الالتزام أساسها وأسس العقاب فقط

إن التعامل مع الجمهور فى يجب أن يتعلم كل من له صلة بالخدمة العامة، زد على ذلك ضرورة نظافة الكائن وإتباعه وتزويجه على الأقل بالكالات البراءة ودرجات المياه النظيفة

ومعاقب مجلس عليها للتقنين ونسمة الجمهور بأساليب الضمور تماماً كما يحدث فى مكاتب شركات الطيران من السطحية برعاية زائفة من الكاثوليك والعش على وجهه

الفساد على فرض النظام قلائد

إن تمركز الأعمال فى مكاتب محدودة وعلى أي جبهة لأي موظف ملتزم للخدمة المتطلبات والموظفين بطريقة سليمة نظراً لتزامهم للروح الذى يوليه تمركز هذه الأعمال فى أماكن محددة ومحدودة.

وهناك من الأنظمة المتعارضة على نفس هذا الاشتراك بحيث من انتهاء معاملات البطاقات الشخصية، الشؤون العقارية، الجوازات، رخص المرور من توليد مقبول عن كل منأى فى

مكتب واحد فى تسمى لسيورته بالإسكندرية بتمتع مجموعة أعضاء هذا القطاع مقابل دفع مبلغ لشراء سئوى بسيط يسمى حرسوم خدمته يهمل صاحبه لعمل مكافئة خدمته

الذى به يستطيع أن يتولى كل للمعاملات المتعلقة بالجهات المذكورة فى مكتب واحد نظراً وسرعة وراحة ويسر ويسهولة وأما إذا لا يخدم هذا الشكل فى كل الأقسام والأجهزة

والقوى بحيث تترك هناك ضربة مقبولة من الموظفين وضعها كل مكتب برفع عن التلاميذ مع الدولة هذا الإجراء والاضطت فى مقابل رسوم زائدة إضافية لرى أن كل الناس على

استخدام ليدفعوا إذا ما ضمتها الدولة وبعدة أحياناً إجراءاتهم إلى مكاتب الشؤون العقارية التوضيحية مثال آخر لهذا لكن مع تزايد السكان تساهلت المكاتب العامة مع التوضيحية

لأنها لا يزيد عدد هذه المكاتب التوضيحية تساهلنى ضلة زائداً ما زيادة عدد السكان ونمو الوحدات العمرانية والأحياء السكنية وللانطلاق الصناعية الجديدة.

إن اللامركزية الإدارية وخصوصاً فى الشأن العام الشاطئ بعبارة اليومية لم يعد وراعية فلذا نحن هنا أن نصف السكان مرمين يملكون أكثر من ٢٦ عاماً فإنه يوجد

حوالى ٢٢ مليون متعامل مع الجمهور مع المكاتب الحكومية من الأقسام بوليس ومكاتب بطاقات شخصية ومكاتب وشؤون عائلية ومكاتب البريد والتليفون ومكاتب رخص المرور.

والتجديد وغالبه فإن ذلك الزمان الباقى يقضى «بشاعة» أو غير مباشرة وقتاً مشتركاً فى يبلغ أربعة أيام عمل فى السنة الواحدة فلذا نحن نصل إلى قدر فدية ما يبلغ حوالى ١٢٨

مليون يوم عمل فى السنة فى المتوسط وهذا رقم طائل يقدر مرميه بتمتد ملايين الخدمات زى على ذلك الأسماء الباقية إلى اللزاع العام وقضاء المحسى الزائد على طرفى الدولة

من موهى الدولة والموظفين على حد سواء، بما يضع شملنا تدا على لشدة قول لنا أن نبدأ بالمعالجة السريعة وعطية أرواح قليل يبلداً للكلية.

والحديث بقية بشأن الله

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	صلاح عبد الرسول
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٤١٤١٠
المجلد :	الاحرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/٢٢

نظرة من الخارج على الداخل (٢)

تأمين مناخ الاستثمار في مصر وظاهرة الالتزام الاجتماعي

تناول المقال الأول السبب الماضي أهم السبلات التي تشهدها بغيرها مناخ الاستثمار في مصر وفي هذا المقال نحاول استكمال الموضوع بإلقاء الضوء على بعض الجوانب المهمة التي تؤثر على جوهر الاستثمار في بلدنا. ونعرض اليوم في هذا السياق لظاهرة الالتزام

والشرح الموضوع تقسم الحديث إلى موضوعين:
■ الموضوع الأول إيجابيات الالتزام الاجتماعي: ولابد للراغب في أحوال مصر البعيدة الحسنى الباطن أن يتبادر تحسین لظهور اهتمام وتنشيط حركة البرور وتجديد الشواهد وتنظيف المدن وإقامة المساحات الخضراء ولكن السلوك العام للناس يأتي مخيبا للإمال كونه ليس على المستوى المطلوب ومن التوقعات لولة في مثل مصر السياسي والاقتصادي وشعب عريق ترجع حضارته إلى مير التاريخ وتنهو آمال السحاب إلى زيارته والمج إليه حتى لكاد أنجز بان تلك إحدى أدبيات الحياة لكل أحيى عزله خلال الأعوام الخمسة والثلثين للضحية من خلال العمل في الداخل أو الخارج.

في حلال الأعوام الثلاثين الماضية تبدلت النظرة إلى مصر من دولة جمال واشجار بلع كما كان يصورها الأجانب إلى مركز جذب ومشط أنظار ومتنهي أسأل للعديد من الناس وهذا يأتي بالبريد من المم علينا اصحاب البلد في أن نفتح بيتونا ونتمتع أحوالنا وننتقل طرقا ونزود من أدانتنا لكي نضمن لأفئدتنا والأزمان مكانا مستحقة في عالم اليوم القوي المنظم والسرير مأساينا على ذلك قيادة سياسة خيرة ومردية وصول محلية كبيرة مسؤومية وموفق جغرافي

عليه مناصح وتاريخ حضاري عريق تختزن أرضنا فيها ثلث آثار العالم ونهر ومياه دافئة تروى بغيرها أرضا طيبة مشرفة كل فقهه تجمعا مضمومة في مكان وحيد في الدنيا في أرضنا مصر أم قلندا وبعد الحضارة الأولى بنا أن نصل بجد شكارا لهذه التمدن. وأن نضفي وننتش من أجسادنا غبار السلبية. وقد عايشنا دول أخرى مكانا للمصالح والحروب وتكسب السكان والالتزام وانكنا وجهت ذاتها بذاتها فاماننا دول بشرى أسيا مثل نابلاند مثلا حيث تجد النهدي والقمسي والمصلحة والاستخدام الذاتي للاتحاد في الاخلاق السائدة يرغب في التناقص في مخاطر القدر واللاني وبراسة هذه الظاهرة يتبين أن السبب يرجع إلى تسكع الممارات الترابلانية وتعاليم برنا والاختراول لالتطري التذكير من كل أسوة في العيش لمدة سنة إلى التكليف في معاهد يدرس فيها الشباب والتعلم والصبر وتكوين النفس وتدريب الإلتزامية يتصورون بعدما في الإلتزام بعلمهم والادمية تزودون برين حديد من التمدن والعصر لواتحق شباب جند بهذه للمعاملة ويعتبرون أن للبركات أن يهرب شباب منك من هذا العالم الديني والاجتماعي القمسي كما رأينا في أمريكا رفع شعار متحفين الاعتزاز بفرسنا. وقد رأينا هنا في مصر في أثناء الفترة الاشتراكية قيام منظمات الشباب والتطبيقات الحيوية التي كانت تروى فكر الاشتراكية ولسنا نثريها ونغفلها على عقول الشباب لفساد أن لا توجد مثل هذه التنظيمات الشبابية والوطنية التي تزور في عقول الناس قضية مبدية الالتزام والأمانة والادمية والالتقاء واحترام حقوق الغير بحسن الماملة وهذه إيجابيات لتسبب في اتجاه يساري أو يميني أو خالفة بل تسبب في مجرى تحسین مستدري الآراء وتغرب الشباب بالغار رأينا الفد على قضية العمل وأهمية الإلتزام برصد مهمة الأمانة.

إن التزام الشبان المصري أن يرفعه فقه شرطي للورين بل سيقضه السوء. اليوم لآراء الشعب أولا ثم مساعدة لخدمة لولة في البرور وجود وزارة الداخلية كشركة من رضى النظام في الشرائع وتنشيط لخدمة والدخلة على الأجانب وحماية المواطنين فإن القصور في وضعية رجل الشرطة القادى الذي يمثل قاعة الجرم اللطيف للظفر فهذا الرجل مجيد وبكائاته التحليلية والتفانيك للتواضعة الهاد استيعب أن يرفعه بقرانه إلى المستوى الذي نشاهده في البلاد الغربية والعمدة أن بلدنا فلاما اليوم بيد التربة لابتنازا للجنين لتعلمين غير مري بيمه بئنه الوظيفه اذا ما تلقوا التدريب الفلزم وتزودوا بالعلمين للناس من توجيه المعري ونهوما أن تجميعهم لمنين لخدمة لولة وحماية الأمن وتنظيم البرور ومساعدة السحاب وتنشيط البرور الحيوية للمواطنين هو اشرف وأقدس خدمة يوفونها في حياتهم لوطنهم ولأما ما أمريكا مسئولياتهم وحفظت عليهم كرامتهم ونالوا العادة الأزلية في الشتر والمثل والقيم فليتهم مستحقينهم

د. صلاح عبد الرسول
مكتوارة في الإبرة من كاتيلونيا

تجنيدهم رسل نظام ورسول أمانة وقوة تضحية ترشح النظام والالتزام العام على من حوله من أفراد أسرهم أن لفرد الشرطة للجنين ليد أن يتشارا من خيرة الشباب واتقروهم وانكاهم واماننا للثال الأمريكي في تجويد أفراد البعيرة الأمريكية الذين يتقارون من خيرة الشباب الأمريكي واكثرهم تكاه وتقدر الأسر الأمريكية بل تتباهى على بعضها أن لحدنا من شبابها قد اختير سيدنا بالبعيرة فهذا شرف لائتاله إلا قليل فلاما لا تتبع نحن القوم نفسه في اختيار أبنائنا من جنود الشرطة حراس الأمن الداخلي ورسول النظام والالتزام وقوة الأمانة ولذا الإيكون كلهم من التمدن المنظمين جامعا فليحياوات القلوات المسلحة في زمن السلم تولى أدنا هذه المهمة فطفت في تكليفها وتغرب أولادنا على الالتزام والالتزام فهم عددا المستقل وحراس العدل على الأرض وهم في مطلع حياتهم محزونين للاختيار للتحقق والمصلحة العامة وقصة الناس وفي القائل سيظلون بكل احترام وتقدير من للقيم والقيم ومقتضى التي في تحاسين يأتي من تجربة مصالحة الاسكتندية في السابق حينما اختار بعض تلاميذ وتلميذات لخدمة القانونية للعمل في الشواهد على تنظيم البرور والتضاميه في بلد اللينة للزوجه كل كتكت قلوب الناس تهتر فخرا بمظهرهم البرع وكهم من هرة السرعة والبرور لتضاميه اشرف لكونه لتي يربواها هؤلاء الشباب بل وامسح والامر هو لحق كل مخالف والازراء مصير كل كاسر للامانة من لارة والسائقين على السوراء إلى منطوري رجل الشرطة إلى الشراوع وقدرته وسرعته في الأداء لود علون حضاري وغراس تقدم الأمم وري شعبها وأي انتمام بهذا لفصل سيؤدي حتما إلى رامة الناس وإقامة الضبط المعسوبي والالتزام بالارتقاء بمستوى الالتزامية العام. ووجدان من نظور بلدنا مسحا للناس والآراء فتمن أوبى أن يذو بلدنا كمالا مثالا عند السحاب الحاليين بل كثر لبلدنا اللناخ والكتار والذين يوقلهاها تكون من أوائل العمل في الاستثمار السيليبي فتمن بكتارنا وشراطينا ومخاطنا مزلوان أكثر من إسبانيا واليونان وهولندا والبرتغال والمغرب في مجال السيلية وعكائنا النسخة من المعاملات الأجنبية ومبستجيم ذلك من ازدهار الالتزامية للملكة الليلية من فغانم مقام ومساكنات الأمانة والقيمة وسهورات ومغانم وفخريات وسجاء وعلاها مما يشتره السحاب عامة عند زيارتهم البلاد السيلية.

إن الاستثمار في ذرع إيجابية النظام والالتزام يستحق منا كل دوس ووجد فهو الأساس لأمانة التمسيد لالماتات وانتقيره الشطير على مطوكيات الناس وانتظر العام لولة.

اسم كاتب المقال : صلاح عبد الرسول

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

رقم العدد : ٤١٤١٠

الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/٢٢

المصدر : الأهرام

■ الموضوع الثانى دور مكتب الخبرة الحلية فى تنمية الوضع الاستثمارى. يوجد ببلادنا العديد من بيوت الحاسبة والمرافعة التى تتمتع بسعة عالية طيبة خصوصاً تلك التى تعمل بالاشتراك مع بيوت الخبرة العالمية من لجانيرة وأمريكا ويابانية وخلافه وتتنضم برفقة هذه الشركات الأبرام بمعايير محاسبية عالية قياسية ولتبايع نعلم حديثة فى المرافعة والمحاسبة وتقدم الشورى المالية

والاقتصادية للشايرين. ويشهد لهذه المكاتب وثائق بارزتها ونقدها فى الدراسات التى يترجم بها معظم المستثمرين وكبار رجال الأعمال ومصلحة الضرائب وكجروبات البيوت المالية البنوك والمؤسسات الاستثمارية المحلية والأجنبية. فيتراكم زمن على هذه المكاتب ونظرا لوقوفها على أحدث التشريعات والقوانين التنشيدية للمعدة للقوانين والمطاعمة للقيام على مشاكل الاستثمار مع الجهات الحكومية نظرا لكونها حلقة

الوصل بين المستثمرين وبين وزارة المالية بمختلف فروعها مع مكاتب الضرائب والمحاسبة ولجان الطعن ومهمات القضاء التى تنظر فى المسائل المالية المعقدة وكذا مع هيئة الاستثمار وغيرها فإن هذه المكاتب أصبحت بيوت حبرة مالية وضرائية وقانونية واستثمارية ولكن للأسف الشديد لجانها مركزة فى القاهرة والاستكفورية كما أنها أصبحت شبه مشيدة بزياراتهم وشكلهم المتعددة ومن هنا فإنه يجب العمل على تشجيع انتشار هذه المكاتب فى الأقاليم خصوصا المناطق الاستثمارية والصناعية والممراتية الجديدة وضرورة من هذه المكاتب حوافز عند اشتراكها لتخدم المجتمعات الجديدة كما نرى أن الانتعاش والعمل بتوصياتها عند إصدار التشريعات الاستثمارية والمالية أصبح ضرورة لا بد من هذه المكاتب من رؤية شاملة ونزاهة فى النشر إلى مصلحة الدولة المالية ومصلحة المستثمرين على حد سواء بل يعينها تحسنا تأخير تلك التشريعات على طرفي المعاملة فى الذى القريب والبعيد نظرا لأنها تستخدم فى دراسات خاصة أهل العلم والخبرة فى المجال الاقتصادى ومعظم هؤلاء الخبراء قد صعدوا من قبل فى المكاتب الدولة ومصلحتها الكبرى قبل أن يقرعوا الخدمة أو للشاركة فى هذه المكاتب ومن ثم قد تنشأ لهم رؤية المشاكل من كائنات الجبهتين. جبه الدولة وجبه المستثمر.

إن أكثر مايلقى المستثمر فى بلادنا هو كثرة التشريعات والمشاريع القديم مع الجديد وحرجه على عدم الوقوع فى مطامير التزويرين والمثاول والتفسير للقوانين ويجهده للضنى الذى يبلده مع خبراته فى الإتمام بالقرولى القانونية والمالية للاستثمار للحلى أثناء دراسته لمشروعه وكذا أثناء وبعد قيامه بالتقديز. وقد عانت العديد من المشروعات ضعف البيانات والتقديرات الناجمة للقوانين الصادرة مع بدء الإجراءات القضائية فى الفصل فى القضايا التى تنتهى بها هذه الحالة من الضباب.

إن إشراك رجال الاقتصاد من الدولة ورجال الأعمال من القطاع الخاص وخبراء هذه المكاتب المحترمة سيعيد بلا شك فى خروج التشريعات والقوانين وتعدلاتها فى أحسن صورة تخدم الاقتصاد القومى وتزيل العقبات من أمام المستثمرين ويمتدح لاجد الضفاوية أن يسود المناخ الاستثمارى فى بلدنا. كما لبعض هذه المكاتب دراسات دورية تنشر من التفسيرات القانونية والقضائية لبعض مشاكل الاستثمار التى قد تكون غامضة فى التشريع وتعتبر هذه الدراسات مرجعا يعتمد به الخبراء ويرجع إليه المتخصصون كمرجع متطور معايير الظروف والمشاكل اليومية التى تفرق بال المستثمرين.

إن قول خليفة بطوطها المستثمر فى سبيل استكشاف الفرصة الاستثمارية التى يكر فى تخفيها فى دراسة الجوى للمشروع وهذه الدراسة تعتبر اللبنة الأولى والأخطر فى قرار الاستثمار لسطر أساسها يمكن إقناع الشركاء بالمساحة فى المشروع وعلى أساسها تتخذ البنوك قرار التمويل من عمه وعلى أساسها يتقدم السامعون للدولة بطلب الموافقة ومن ثم إقامة الكيان القانونى للشركة وعلى أساسها يتم اختيار موقع للمشروع بل على أساسها يتم تخطيط جميع الخطوات التقنية للمشروع (أو دراسة الجوى مثل فى الواقع صلب المشروع وكذا كانت هذه الدراسة شاملة وديقة وواقعية زادت فرص نجاح المشروع ونكس بالتمسك وألم توبرنى الشخصية فى هذا المجال فى العديد من المشروعات التى عامرتها تمكنت من القول إنه مازال يتقصنا التوفيق النديق للمعلومات التى تلزم لهذه الدراسات خصوصا فيما يخص الإحصاءات للتخصص من العمال والاستيراد والتأجير الحلية للشركات القائمة وتطور السوق والطلب على سلعة معينة لمد من السنوات البعيدة التى تتلها للمصانع القائمة فى المستقبل للتطور وبخلاف من المكاتب التى تتلها عملية دراسة الجوى للمشروعات بغرض التخطيط للمشروع وأكاديمية للتدو يستقبل لشرع الاستثمار فى الذى للتطور، وكما تناثر وتضجبت مصادر هذه المطومات لزاد القديس. ولقد الروية أمام الشركات التى يمحون هذه الدراسة وبالتالي يسلط الأمر قياهم بجمعهم نفس البيانات من عدة مصادر ومقارنتها ببعضها فى محاولة مرفعة من التحقق من صحة البيانات ومما يظهر دور عمل هذه المكاتب فى الاستطلاع بمهمة لعدد دراسات الجوى أو المشاركة فيها بل وقد يبالغ منهم كلك البحث من مساهمين لمساكين يمكنهم المساعدة فى المشروعات مشروعة الدراسة فهم إذا نطقه إلقاء زمن لضمروى تشجيع إنشاء وانتشار هذه المكاتب نظرا الدور الذى يمكنهم القيام به فى تحسين جو الاستثمار العام وتنظيمه وشافيته نظى هذه المكاتب بترافير خبراء المال والاقتصاد والشركات والقانون إلى جانب ترافير التقنية العالمية من كمبيوترات ووسائل اتصال حديثة وبغنى تلك الخبرة العملية المعينة والمعرفة الشاملة لجرايات الأعمال الاستثمارية أولا بأول يلائم فهم لكثير الناس تأمينا للقيام ب دراسات الجوى هذه والحديث بقية يلائن الله أو الشاركة لتلبية فيها.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صلاح عبد الرزوق
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٤١٤١٧
التاريخ :	الاحرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/٢٩

تحسين مناخ الاستثمار في مصر (٣)

ظاهرة الزحام والدروس المستفادة لعلها

فناولنا في المقال الأول أحم السليبيات في السلوك العام التي تؤثر على مناخ الاستعداد وفي المقال الثاني فناولنا ضرورة تنمية الإقترام الاجتماعي لخصيته من محاربة الجبروت والبطالة ويجاد الشغالة التي تسلك في ازدهار الاستعداد في بلدنا، وفي هذا المقال نناول إلقاء الضوء على ظاهرة الإدمان التي أصبحت من سمات مجتمعاتنا وبعض الدروس المستفادة لحل هذه الظاهرة.

د. صلاح عبدالرسول

مكتوراه في الإبارة من كاليفورنيا

صديقه وابنه لجمع إلى استبدادهم وأفسدوا الزمان على رعايتهم، ولكن وعلى الجانب الآخر وبعد مدة قصيرة نشعر كما نشعر نحن أهل البلد ضيق لرعايتهم فعملاً ببعضنا مع البعض ونزيد دوحه الضيق بالآخر كلما كان اللؤلؤ عادي المظهر وتتعدد الطبقات والطبقات والتعديلات والاستفسارات، وضرب من الضيق إذا انتهت الإحباطات التي يازمون ساعة في يومين ضحكاً حين هذا اللؤلؤ العادي من ضيق خلق اللؤلؤة في وسلمتهم اللؤلؤة في التعديل مع مصالحهم

[illegible][illegible]

تاجيحية بدأ في شوارعها من مرحلة الفئاد السكندر، تزيين بمعل
الشهر والملك سيارة اسبع من الصور ذات لفتنا ذى الماعلى
فى الحيلة العامة فىنا سنود فى لوطنا منصعب برغ فى لجدود
فى استيعاب حاد فى الفئاد الكبيرة من السيارا وايضا سفيره
القصير على انفسه ضد حلقهم الى الوصول الى اعلاهم
وند انقضت طائفة البنية والذعية فى محلاته الوصول الى على
ان انقضت مبره واستغدت اعلى فى محلاته ضد حلقه
حاجا وانا الحاجا فامد البنية الى ذى الفئاد
الذبح

١ - زيادة مساحات انتظار السيارات في وسط المدينة وكذا الأماكن

[illegible]

٢- إدخال الاستثمار في بناء الجسور والتمهيد للطريق فوق الأرض أو تحت الأرض في المدن والمناطق الزراعية ضمن أنشطة الاستثمارية للقطاع من خلية الأرباح لمدة عشر سنوات. والسماح لأصحابها بتقاضي رسوم للتأجير مناسبة تعود عليهم بمعدل أكبر من البتة الممكنة، الأمر الذي يسمح بامتصاص الزخام من قلب المدن.

٢ - نشر وتعميم ملكيات رسوم الانتظار في الشوارع لهذا وتعميد عدد أقصى لوقت الانتظار يتقلب بعدما مؤثر عدة الوقت في هذه للملكيات إلى اللون الأحمر إيزند شريطي اللون إلى السيارات التي خلقت لعدة وبالتالي تحميلها غرامة شديدة لتجنيها مدة الانتظار للعدة مما يساعد على تقصير مدة الانتظار وإعطاء الفرصة لأزيد من الناس لقضاء مهمهم.

1 - إلزام أصحاب المباني السكنية الجديدة بإنشاء جراجات لروحية بواقع سيارتين لكل شقة سكنية (مدرى، إنشاءها).

٥- توسيع قاعدة تحصيل فواتير الكهرباء والماء والتليفون ورسوم تجديد رخص السيارات بالسماح بإيداعها في فروع البنوك ومكاتب البريد للوزارة على مختلف الأحياء السكنية ويتم مراجعة المكاتب المركزية لهذه المصالح قطعي الحالات غير العادية، وإسناد جازمنا إيمان نفخيا، يطبق هذا البند، فيندرج اللائحتين هذه للمستحقات في فروع البنوك

٦ - إبرام الشركات والهيئات الخاصة والعامة والبنوك والحال الكبرى التي تمس
تشغيلها مصالح الجمهور بإنشاء جولات لخدمة منسوبة من العاملين معها قبل التصريح
لها بمزاولة نشاطها لنقل المدن إلى الأحياء السكنية مما يسع تكس السيارات في مجرى
الشوارع والوقوف للزور والموت.

[illegible]

٨ - التخطيط المالي للزيرة والكشفي للمستقبل، ويدخل في ذلك توقعات الزائر الكبرى من مكاتب ومعامل الدولة وتوقيت هذه الحسابات في مكاتب الزائرة من حيث سفرها المركزية خلال القرن. كما يجب أن تكون هذه توقعات الحساب المالي للزيرة في العقود في الأماكن الزائرة من حيث نسبة الزائر وقائمة أساليب shopping Malls في إنشاء للمعامل التجارية من حيث وجودها خارج كورس المدن وعلى طرق فرعية تصلها من الطرق الرئيسية وبضرورة إزالتها في وجود ممتلكات لانتظار السيارات ذات نوسعة المقاعد لمرشدة سكرات على الطرق.

اسم كاتب المقال : صلاح عبد الوسل
رقم العدد : ٤١٤١٧
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/٢٩

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار
المصدر : الاخبار

١٠- لا مركزية التنظيم وملكات الحكم المحلي - تنطوي أدبيات دولارات ومجربودات الحكم المحلي في تحسين راجعية ولائنا وإيماننا بالغة تستند عنا ثقنا، والتقدير غير العديد من محافظات الدولة وعلى رأسها الاسكندرية والقاهرة والبحر الأحمر ولكن مع تزايد عدد السكان وتوسع الكتلة الحضرية ومايتبع من مستوطنات افري ومالية وأمنية وصحية واجتماعية بخلافه في محافظات أخرى فبحسب سيطر على محافظة القاهرة مثلا يتحمل مسئولية مدينة واحدة تتعداهل يسكنها تعداد ربع شقيقة مثل سوريا بكاملها وان محافظ الاسكندرية يتحمل مسئولية مدينة واحدة تتعداهل أكثر من دولة إثان شقيقة بكاملها وان محافظ دمياط فكرة من دول عدة لتسوية وكثير مجيها للضيقة. في تلك ان اجنوب الحكم المحلي تتعامل في قرواها العديد من القرواات الأخرى والأجودى لتفوية ما يجعل عملية اتخاذ القرار على عتبة صلبة ومركبة، ولذا في نه اتجاه عمل اجنوب الحكم المحلي في كل محافظة تمت رئاسة المحافظ ورؤاى في اعتصام التركيبي الأثري الراسي للمشهد بسبوع الوقت والحد وللأولاه ألدن من تحقيق انتظام الأثري للقرى والبلدات بالاندماج على كل مسئوليات العمل الأثري في اجنوب الحكم المحلي وذلك التقدير في اسمه ويعد على بسطة الكيون الهومي الاجنوب الأثري سواء على جاني القرية والراحة ما على على الجانبين للتنظيم في انتشار وخسيسا فيها يتنص بجهاة الجاهل ومخالفة الهومية وهذا الأمر ليسكني أكثر من تقسيم خيرات العمل في كل وحدة إدارية في جزديات محددة واضعافه يسوق قيايس اختيارها من عهته ثم تقسيم العمل على قرى هذه الوحدات بموت بازم كل موقف مسئولية أئها، مع سبعة من هذه الوحدات على طلال ذلك يحدد نظم حوافز مستقيم ويحلل يكتفي التوافق على قدر استواء الاختلاف على هذه المجالات.

ويشرف على كل مجموعة عمل شخص أهلي في الخدمة والكانت تدور فيه المعلومات خير الرخصة ويرد على استفسارات المواطنين بغير التعلل بحيث في بداية لظاف. وفي نفس اليوم تنتهي الإجراءات ويصل إلى أمر لكل لائب، هذا النظام الأثري معقول في أن في الكثير من القري في اجنوب الحكم المحلي وتنبهر الرأفة على مسئولياتهم بصفة خاصة ويقتضي للوقت معقم حياة في نفس القرية ولكن وقتي يفتقر راسا مع مقار كالات ولكن هو لتقدير ويقلقه في تنوير بالأسبق أسرع وإكاد وأسهل ان القرياس كالات لتسيرة على موقفيها من شريوة تدوير مسمي وتكلمهم وتضيقهم مديف كيتهم لانكز امتيهاا في التسمية والتمسك لا لأنها قد تصبح الآن من مختلف للنصير أمداء رجال الكبيروتات والكتاويجا وأعضاء التركيبي الهومي للكتيب السلم الأثري خصوصاً فيما يتعلق بمصالح المستوطنين والمواطنين واعتصام مديا سرعة التجاوز في أئها، مماعلامها كذا هو الحال في بعض القرية منا.

انكز ان ترويب مسؤوليات كل موطن في ملف خاص به تحت رقم فوقي موحده والذي يولد الدولة القمل على كل تنظييه مسجل من تطبيق هذا النظام أولاً وأخيراً والذي يتردد الكثير من في الحصول على هذا الأروم القوموي في وقت نظيف فيه سرعته أئها، مماعلامها مع مكتب الدولة ان وجود المعلومات ويروبوها في كل موطن في المحافظة يشكك في المعلومات لتكرية سيادة بالآث على حسن الأداء في اتقده علية مستجيبة وفي علية لتقاة القرار وعدم تقاة القرار في سمة غريبة في اتقده علية نقرا لعدم توافق القادر الكافي من للمليات فيلدر توافق المعلومات الرئيسية والإحصاءات والبيانات التي تنكس الحقيقة بغير كفاية من الأقرار لتقاة وتوافق اتقاده على في أئها من أجلها وان جديا يسلم على كل الاجنوب لتكملة مع مصالحه الرسمية كيوبي الحاصل لكل موطن جديا الحكيمية لتكرية من أئها معاملة وإمكانات المواطنين على سكة لاجنوبهم وفي هذا الاختلاف الذي يهيري على شيايك مكتب اجنوب الدولة لتقاة.

ان تيسر الحياة على بعضنا وتضييقها على أربعا في إمالة علية تستعمل في كل فرد منا القمل على تحقيقها محاطة على ثرواات اديريه على في كل المقامات المتعددة وأهم العوامل التي تؤثر على هذا الصالح لشكة أجيالنا وانكز ان العلم أصبح يهين لكل الفئاس من رجاك شفاف ليجتو عيرة ولائنا عيا في الأثروام والفتن والفساد والظلم والظلم انكز في تقدم الشعي وبكثير خضروا، فهل أنا نبدأ كل بضعة وإيرسم كل منا الاستقامة على وجهه ويضع كل من تيسر له ولو زعجا صغيرا خضرا، على مدخل بيتي وعلمه وأعد على تعليم الإله خرموا من في الأرض يرحمكم من في السموات والله الجبار وعلى كمال آخر يأن لله.

وعلى الجانب الآخر من للفن المعرفية الجديدة ألدن ان يرى فيها انسداد لتسديد السكتية فما أكثر من المصدرا أئها وقد عايشنا تجربة الانكاز في مدينة السهايات ومن الصعب على للبعض في الوقت الذي يملك منه الانتكاز من الفن السكتية العمل في الفن الصناعي الجديدة دون ان تقدم له مديا معوية في الرأب والممكن التوسع ولا أئنا مرة ثانية في عهد القرات والجهود والأل تنجيه تنكز هؤلاء. والفتن بين القاهرة أو الاسكندرية وبين كل مظهر في الفن الصناعية الجديدة ومليسة تلك من أرباب الهندسة على اقل من المظهر وفي نهاية المطاف على الكتافة الاستشرية والمشروحات والتجات ما يبدل أصحاب الاستثمارات في الفن الصناعية الجديدة في دولارات افري ومالية بالغة في تدوير بين مواصلات والروبيسات نقل اللقيطن والمعلمين في التناقل الصناعية الجديدة في انجازهم في الفن الكيوي القرية ما يهدم معه تنظييه الدولة في نشر وتوزيع وتوسيع الخدمات الجديدة ولضمان للخدمات السكتية في مصدرا، مصر الرخصة. في ذلك عدم توفر العارص للتاسية لأئنا هؤلاء المعلمين في الفن الجديدة ما يهدم في الإسرار في عدم توفر الفن الصناعي والانتكاز في القليل في التناقل القافية الجديدة وين شائع أن إسرائيل تنجح مؤلفاتها على استغلال التناقل القافية بتدعيم علاقة مباشرة بها بقيمة ٢٨٪ وتقدم للمستثمرين في هذه التناقل خدمات ترويب تصل إلى ٢٦٪ وفرقة اعداد من شريوة الأرباح تصل إلى عشرة أعوام وتقدم للمستوطنين لهذه التناقل تخفيض ٨٪ من شريوة الدخل إضافة على القدر المعادي لهذه الشريوة وألا في أئها ان ترويب في تشريعات الاستثمار ميزات إضافية للمعلمين في هذه التناقل وان تنسب أئها لتقديره مساهمات ونجاحها فيسجة مبررة لهم والأروام ترويبهم في استنباط هذه التناقل القافية الجديدة خصوصاً ان كتلة الأرض في مصادراتها تسع أنا تحقيق ذلك من مصورة.

٩- قسم توسعات كيات الجامعات على التناقل المعرفية الجديدة مع خطة مديا القري لكل في الجامعات خارج المدن الكيوي، ويعرف جميعا ان وزنا كبيرا من خطة جامعاتنا يأتي من خارج تلك الخطة بها الجامعات تستعرض بمضمون انكزات للفن الجامعية والعلمية الأثر يبع إقامته ونقص على نطقه بعض آخر ان هناك كتافة لإقامة والانتكاز في كيات الجامعة يمتدحها الأمل لتكمي الأروام الجامعيها هذا رغم وجود العديد من الجامعات الإقربية التي تنكس في التكمي وتوسيع جديدا في التناقل السكتية الأروام أصحبت تشكل خطفا إحصائيا وكذا خارج وداخل أسوار الكيات وأصبح من الأروايات ونحن نعدو لتسويل الحياة على المواطن والمستثمر ان نجد ولا هذه لتسكة فامنا للفن المعرفية الجديدة فارة رقم استعاضا على التناقل الأنواع المرفق لكل الفن الكيوي، ان نال للفن الجامعية في خارج الفن ولو انه يترى مديا في القليل ان نراه في الدولة والوطين نرو تحصل على المعصومات في باطن الأمر. أئنا شاع في بعض الدول ان كتفا ومجتمعات سكتية واقتصادية وتجارية قد انكزت حول الجامعات كاتي بيت في مناطق نائية نأه هذه الجامعات قد استعملت لجني خاير الفن للأروام وكما تعمل ان تجد منظومة مبرسية متكاملة ووجدت في زمن إلهيها يدور إلهيها جامعة في حطافا قافية واستقرت حولها كل الخدمات من مساكن رخيصة إلى قمار وصلا وسبور مركبات وسينما وحداق، عامة وأهياا سكتية ويرودا رويدا رويدا القرفة السكتية والقرفة حول ولكن ويترافق الأثري بين الجامعة والحيد الأجماعي لها في جو صهي سيطر على مؤتم وأئها العديد من الفن المعرفية الجديدة والكثير من القافية والاستاذة والظاف على التعليم الجامعي ضاعفوا بعدل كبير ويسمك كتفا بعد كبير من السنوات لتقاة نظريا حتى كتافة القرفة كشافة أولى ان تكلف في جامه باي تفل خارج كيون الفن الكيوي في فترة مديا معوية وترجيحا سوف يساعد بلا شك على طرغ هذه الفن في كتافة السكتية القوية التي تتماثل التناقل الجامعي بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتسلط هذا الانتكاز في نهاية الأروام التي تستعمل في هذه الخدمات في كل مكان يمكنها من إعادة بناء نفسها بشكل يتماشى مع العصر من مديات وتجهيزات ومعدات وخلافه شرط حسن التخطيط لتستفيد كل تعميم هذه لتكثات وتروهاا بالبنية الأساسية الرئيسية على حسب الدولة.

الشؤون المالية

ومؤسساتها

البنوك

الاقتصاد المصرى
الاصلاح الاقتصادى
قطاع الشئون المالية : البنوك

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	٨ محاور لتطوير القطاع المصرفى خلال المرحلة القادمة	الجزيرة	العالم اليوم	٢٧٨١	٢٠٠٠/٣/٢٧	١٢٢

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع البنوك المالية: البنوك
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	الجريدة
رقم العدد :	٢٧٨١
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/٢٧

أبرزها دعم الملاءة المالية وزيادة المدخرات

8 محاور لتطوير القطاع المصرفى خلال المرحلة القادمة

زيادة الائتمان

ويمكن البنوك فى هذا المجال أن تباين مجالات جديدة للائتمان وزيادة حجم الائتمان من طريق:

- 1 - التحويل فى مشروعات قبول للتأجيل من خلال BOT & BOOT
- 2 - بحث تمويل برامج ائتمان المستثمرين Chamber الاسكانى والتنمية العقارية والسياسية فضلا عن إيجاد كليات متخصصة فى توجيه الشباب للصناعات الصغيرة وتدريبه وتوفيره وإنشاء مناطق الصناعات الحرفية لأغراض التصدير.
- 3 - إتاحة التمويل اللازم لإنشاء المناطق الحرة الشتركة ومنع تسييرات تمويل للمشروعات القائمة عليها التجميع التصنيع والتصدير.
- 4 - تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين الجادين والمساهمة فى إيجاد طرق رجال أعمال جديدة تنمو بصورة مستمرة والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فى هذا المجال.
- 5 - سوف يقوم الاتحاد بتجميع الآراء من العاملين فى مجال الائتمان فى البنوك الأعضاء لمرسح خططهم ومقترحاتهم فى هذا الشأن ومن ثم إعداد ورقة متخصصة فى هذا المجال لتحقيق الاستفادة لجميع البنوك الأعضاء.

ج - جودة الخدمات وتنوعها

إن التفاضل بين البنوك فى مجال الخدمات المصرفية خاصة خدمات الـ Retail Bank مثل بطاقات البنك الشخصى وطلبات الائتمان والخصم وقروض تشييد الشقق وقروض السيارات ومختلف أنواع القروض الاستهلاكية، وتشجيع استخدام الشيكات فى المعاملات - الشيكات المسطرة - بما يعمل على زيادة المادة المصرفية، والتوسع فى تقديم وتطوير الخدمات الشخصية للعملاء وذلك لارتفاع مستوى الخدمة المقدمة، وإضافة من شأن التقدم التكنولوجى، وتوفير سبل أمن وسريته لحولاء وتدريبه للمعاملات مثل إصدار البطاقات البلاستيكية، وانتقال الخدمة المصرفية من خلال البنك الإلكتروني Tele bank إلى ربط البنك بكيار العملاء من خلال الـ Office bank، وكذلك إتاحة البنوك لفائدة البنك الشامل الذى يشمل البنك وشبكه وحدة اتصالاتية شاملة لتوفير أوجه النشاط الاقتصادي وثانية خدمة متكاملة للعميل كل منة التعلق مجتمعة تؤدي إلى أداء منظومة خدمات متكاملة والارتفاع بالجودة المقدمة، ويعمل الاتحاد على تشجيع الاتجاه لتلصق بالعرف المصرفى الذى يقضى بأهمية البعد عن التفاضل الضار فى سحب العوائد والمصاريف للحصول التى تقدم مسدداً مهما للدخل فى البنوك والاتحاد نادر للناسفة المتلفة بجودة الخدمة وتكثيها وسرعة إلتها

محاور رئيسية حددتها اتحاد البنوك لتطوير القطاع المصرفى فى مصر خاصة مع دخول ألفية جديدة وتحرير تجارة الخدمات المالية وتوقعات متزايدة بارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الوجهة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الراغبة للعمل فى مصر.

لنحذر الأمل هو أن تعمل الحكومة والمؤسسات المالية على توفير المزيد من المساندة للقطاع المصرفى حتى يحقق المزيد من زيادة حجم المدخرات والائتمان وجودة الخدمات وتنوعها.

ولتحقيق هدف زيادة المدخرات فإن على البنوك أن تيسر لائتمان أئتمان وأوعية إئتمارية جديدة لجانب المدخرات للترويج الأمثل، وبحيث تتكامل مع المؤسسات المالية الأخرى التى تعمل على جذب المدخرات وتأتى زيادة المدخرات من خلال:

- 1 - العمل على زيادة درجة الوعى للمصرفى وتنمية المادة المصرفية لدى الفئات ذات الدخل المنخفضة واتى تجميع حتى الآن عن التعامل مع البنوك وذلك عن طريق إيجاد أوعية إئتمارية جديدة ملائمة لتلك المستويات من الدخل.
- 2 - تشجيع عمليات السحب والإيداع عن طريق مكائبات الـ ATM بعد انتشارها جغرافياً والتغلب على مشاكل التشغيل وربطها فى شبكة موحدة.
- 3 - مما لا شك فيه أن إدارات التسويق البنوك لديها الكثير من الأفكار الجيدة التى قد يصعب تطبيقها على نطاق البنك الواحد، ولذا يمكن لاتحاد عقد إجتماع أملى البنوك للتخصصين فى التسويق لطرح أفكارهم فى الأوعية الإئتمارية التى تجلب صفاء العملاء وبالألوان الذى لا يشكل ضغطاً من العملاء على البنوك.
- 4 - التوسع الجغرافى للبنوك فى الأقاليم والأحياء التى ليس بها خدمات مصرفية.

5 - إيجاد نوع من التعاون المشترك بين المؤسسات المالية فى حملة قومية مشتركة للتوعية بأهمية زيادة الأرباح للمجتمع وشرح علاقة الأرباح بالاستثمار والنمو القومى لمعالجة واقعياً الأجيال القادمة وتحقيق تراكم ونمو رأسمالى.

6 - القيام بالترويج للأوعية الإئتمارية وفرض الاستثمار المتأثرة لدى الجاليات المصرية بالخارج.

ب - وسائل البنوك فى زيادة حجم الائتمان إن الائتمان المصرفى من أهم وظائف البنوك للتطبيق والصحية على العملاء وهو الأداة التى تحقق العائد لجميع الأطراف - العميل - البنك - للمجتمع إذا ما تم وفق أسس سليمة ومدروسة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية: البنوك	رقم العدد :	٢٧٨١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/٢٧

جانب المخزونات

ثانيا: جلب المزيد من المخزونات المحلية للاستثمار الأجنبى فى مصر ولابد أن يتزايد جهدها من أجل الحصول على نصيب أكبر من المخزونات المحلية الباقية من أسواق جديدة للاستثمار.

ومن أهم تلك للمخزونات التى تؤدى إلى زيادة تلك الاستثمارات والتى يتعاون الاتحاد مع الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص على تحقيقها:

- 1 - إيجاد مبانٍ وبنى ومباني لحماية الاستثمار الأجنبى وكثالة حرية الدخول والخروج فى الأسواق.
- 2 - جهاز مصرفى قوى وقادر على القيام بعمليات كفه تلك الأموال المتدفقة.
- 3 - إعطاء مميزات وإعفاءات وحوافز ضريبية وتشجيع الاستثمار من خلال قانون حوافز الاستثمار الجارى إعداده والذي ينتج مزيدا من الحوافز الاستثمارية فى المناطق التنموية الجديدة خاصة مشروع البعثا الجديدة.

4 - توافر بنية أساسية وشبكات معلومات واتصالات قوية بين مصر ومراكز المال العالمية.

5 - الاستقرار السياسى والاقتصادى.

6 - الاستثمار فى البنية الأساسية - طرق - موانئ - مرافق - تلحاح - صماء - وتفتح أبواب الاستثمار أمام المشروعات الكبرى التى تتبع فريسا للمؤسسات المالية والاستثمارية على أرض مصر.

7 - توافر اللوائح الاقتصادية للحد المستقبلى من سوق كبيرة - أيد عمالة وخيمة - كوافر لغنية - بومسة نشطة.

8 - منظومة إدارية قوية قادرة على التغلب السريع والفعلى على مخوقات الاستثمار.

9 - اتباع سياسة القطاعية فيما يتعلق بقبول الخلفاء الألبى بةة محصورة وتزويدها على البنوك للختلفة فضلا عن التوسع فى توفير للطلبات التنويرية الخسمة للمشروعات بالمعاملات الأجنبية، وكذا إدارة القروض السوقة Syndicated Loans، وتنشيط وتنمية العمليات خارج اللزائنة مثل الخيارات Options والمستقبليات Futures on كالة للتحوط من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة والصرف والمعدود الألة Forward Contracts، واتفاقيات أسعار الفائدة الألة.

هذا وتقدر احتياجات مصر من الاستثمار الأجنبى بالمناظر بشفية يبلغ خمسة مليارات دولار سنويا وذلك لتعظيم معدل نمو 6% سنويا يصل إلى 8% بعد الاعوام الخمسة الأولى.

وهذا الهدف يتطلب تضامر جهود الحكومة والبنوك والمؤسسات التمويل وهذه سوق المال لتلبية الحاجات بسمالات التمويل التنويرية العادية وإستغلال جميع إمكانيات سفارات مصر بىأخارج والمخزونات الاقتصادية الدولية لفرص للفرص لى مصر.

ثالثا: دعم اللالة المالية للبنوك المصرية وأن البنوك المصرية قد قامت بالفعل فى اتباع معايير السلامة المالية

إن التزام البنوك المصرية بمقررات بازل التى اقترتها لجنة كوك عام 1987 واتى والى عليها بةة التسويات الزلزالية كسماير آمن لتقياس سلامة البنوك سوف ينعج بالمجارة الائتمانية للبنوك المصرية إلى نسب أعلى ويؤيد

من فقراتها التنموية فى الخارج ومن أهم هذه المعايير معيار كلفة رأس المال ومعيار نسبة الأصول إلى الخصوم بالمعاملات الأجنبية أو الحكى.

دور اتحاد البنوك

وقد تكون هناك نسب غير متحققة لدى بعض البنوك الصغيرة فى مصر ولكنها فى سبيلها إلى ملائمة لوضعها وبما يخلق الالتزام بهذه النسب ويمكن لاتحاد البنوك القيام بدوره فى هذا الأمر إعمال ما يلى:

- 1 - تشجيع البنوك الصغيرة على الانتماء لتكوين كيانات أكبر ذات نسب ملائمة أفضل.
- 2 - حث البنوك على زيادة رأس المال وتكوين للخصومات التى تؤدى إلى تحسين هذه النسب وزيادة التسيب للجزئة من الأرباح للتمقة لتدعيم مراكزها المالية.
- 3 - إبراز نسب سلامة البنوك بصورة دورية على فترات زمنية محددة فى وسائل الإعلام المحلية بما يعلى للمؤسسات المالية المحلية فرصة التعرف على نسب سلامة البنوك المصرية.

وجدير بالذكر أن المؤسسات المالية قامت مؤخرا برفع درجة الجدارة الائتمانية للاقتصاد المصرى واتى كان لها أثر جيد على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

4 - الاندماج إلى استخدام الوصافى المعبئة لعم هذه النسب مثل أدوات رأس المال للخطا التى تجمع بين حق الملكية والدين مثل GLOBAL DEPOSITORY RECEIPTS والدين EURABONDS التى يكتب فيها غير المتدين للتمويل فى البنك المصدر وتصل أجالها من 3 إلى 5 سنوات.

وبالرغم من التزام البنوك بتطبيق المعايير الدولية للسلامة وتصنيف الأصول وتكوين للخصومات اللازمة والكتابة المالية لعملياتها إلا أن الأمر يتطلب ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية المناخ التنويرية لللائم للمعاملات الضريبية للخصومات البنين الشركات فى تصميلها من قبل البنوك وكذا الفوائد للجنة والمهمنة ويوم الاتحاد بكتامين مع البنك المركزى ومصلحة الضرائب للعمل على تحقيق هذا الهدف من خلال لجنة مشتركة.

ولذا التعاون مع صانعي السياسات الوطنية لمعاونتها فى ضم أموالها إلى سوق الأدوات المالية بشكل آمن وفعال، إن أسواق شركات وصناديق التأمين الوطنية تشكل الحجم الأكبر من إيفار القطاع المالى وعدم اندفع بها لتحويل القمو سوف يدمر الاقتصاد القومى من جهة وبها من إمكانيات ويمكن فى هذا الشأن ضرورة تشاير جهود البنوك وشركات وصناديق التأمين الوطنية لتكوين صناديق استثمار ذات إدارة محترقة للتعاامل فى أسواق المال بما يحقق هدف تمويل التنمية.

ويتقرر فصل إدارة تلك الصناديق عن ملكيتها بحيث تسيى هذه الصناديق تحت إشراف وزارة التأمينات والضمان الاجتماعى مع إنشاء مجلس أعلى مستقل لإدارتها فنيا واستثمار أموالها، ويقترح أن يرأسه رئيس مجلس الوزراء ويملك فيه صلاحيات الوصافى المركزى المصرى وتحت إشراف البنوك والمؤسسات المالية وهذه سوق المال وذلك لوضع السياسات الكلية باستثمار أموالها فى القناتر للتماة للاستثمار على الوقائع فى البنوك - صناديق الاستثمار - سوق الأوراق المالية - سوق رأس المال.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية: البنوك
المصدر :	العالم اليوم
تاريخ الصدور :	٢٧/٣/٢٠٠٠
رقم العدد :	٢٧٨١
اسم كاتب المقال :	الجريدة

أدوات جديدة

سابعاً: صياغة وتنفيذ البرامج اللازمة لتقديم أنواع جديد من الأوراق تختلف فيما تقدمه من مزايا وما تحمله من أخطار.

1 - إن هذا الدور من الأوراق التى لا تختار البنوك فيه جهدها فى تصويره والتعبئة بأنها بالجديد فى هذا المجال وتطوير الأنواع فيه وأهم هذه الأدوات تقديم البنوك لأنواع مختلفة من صناديق الاستثمار بلزوعها للخلف ذات العائد الدورى والنسب الرأسمالى وزات الجوائز وزات العائد نصف السنوى وغيرها.

2 - إن النفع بأنواع جديدة من الأوراق المالية تقوم البنوك بتوفيره وفق لأوضاع تترقب على مدى تباين السوق الجديد ودرجة الاستثمار للقائم منها بالفعل ومن الجديد فى هذا الاتجاه تحريك مبدئيات شركات القطاع العام إلى شركات وكذلك الصفقات التى قام بإصدارها بنك أمريكان اكسپريس بالجنيه المصرى.

3 - يندرج إصدار صفقات تصدور بالعملات الأجنبية، وترد مع عائداتها بالجنيه المصرى وتداول بورصة الأوراق المالية - توجد دراسة لهذا الصفقات بالجنيه العامة لسوق المال.

ثانياً: نتجمل مع مسئولية التجهيد والتحديث فى أنشطة الإدارة ومهارات العاملين وقدرات القادة وعلينا أن نقيم التحولات من من سبلونا فى تحقيق إنجازات ملموسة فى هذا المجال.

1 - سيعتمد الاتحاد بالتحالون مع البنك المركزى المصرى بالتطوير وإحداث تغيير جوهري من طريق التدريب والمؤتمرات والندوات.

2 - إن أفكاراً جديدة تتمسك بأن تسود فى المرحلة المقبلة مثل المباداة والتحرك للمنافسة بدلاً من انتظار رد الفعل والتجهيد المستمر وإتقان أنظمة وخلق إدارة جديدة وحديثة وملائمة للبيئة والواقع للملى واكتساب تجربة القنص النهضة خصائصها للمصرية المميزه تجعلنا فى وضع مميز بين البلدان النافضة.

3 - إن القطاع المصرفى وهو قطاع رافع من قطاعات الاقتصاد القومى يمكن أن يقدى بالقى لقطاعات التورمية فى هذه الثورة الإدارية والتكنولوجية التى يمر بها العالم وذلك من خلال تحديثه وتكامل منظومته الأداء فى المرحلت المصرى واستشغاف الأفكار إعادة الهندسة المالية فى إبتكار أنماذ إدارية جديدة قادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من إمكانات الاتصالات الحديثة فى كسب عملاء جدد، يمكننا فى البداية مثلاً التركيز على خدمة صحبة تتصاف البنوك المصرية على تاديباً بأسلوب حديث وسريع وبعون معلومات إدارية فى زمن قياسي وبكثافة منخفضة تكون البنوك المصرية ميزة تنسية فيها وتكتسب سمعة عالية فيها حتى يقال إن أفضل البنوك فى العالم فى تاديه هذا النوع من الخدمات هي البنوك المصرية ثم نطلق بعد ذلك إلى خدمة لادري وعكاً ما يطى مصارلفنا مصمم عالية والإسراع بتحسين أساليب الإدارة واستشغاف التكنولوجيا الحديثة.

تصحيح مسار الشركات

خامساً: تصحيح مسار الشركات للعبء والخاصة من خلال التعاون بين البنوك ومؤسسات دولية ومطبعة لها خبرة فى مجال إعادة الهيكلة وخبرات إدارية وقنية فى التحديث والإدارة.

ويمكن للبنوك بالمشاركة مع المؤسسات التى لها خبرة فى هذا المجال وضع حلول لاشكال هذه الشركات إما مجتمعة أو كلاً على حدة حسب طبيعة وحجم المشكلة ومن الحلول المقترحة فى هذا المجال الاتجاه إلى ترويق المدين وتحويلها إلى سندات مطروحة للتداول فى البورصة.

أيضاً يمكن للبنوك تأسيس أو الاشتراك فى شركات رأس المال المتناقص، والتي يمكن لها أن تسهم فى تطوير وإدارة الشركات المتعثرة سواء بسبب الاختلال فى الهيكال التمويلية أو عدم كفاءة الاستثمار أو ضعف التنظيم بالإضافة إلى إتنيها تمويل الأفكار والابتكارات الجديدة إلى إنتاج فعلى وذلك عن طريق الزيادة الرأسمالية فى قيمة أصولها وإسهامها بدلاً من التوزيعات السنوية للأرباح.

سابعاً: تجميع المضاربات لزيادة مشاركة اللذين على اختلاف أحوالهم مبدئياتها فى شكل أسهم الشركات وتوسيع دائرة المشاركة وتنظيمها.

إن إبتكار الوسائل التى تدفع بالمضربين إلى للمشاركة فى التطورات المالية فى سوق المال وزيادة إتبال اللذين على التعامل فى الأسهم والسندات يؤدى إلى توسيع دائرة المشاركة ويمكن للبنوك فى دعم هذا الاتجاه من خلال:

1 - القيام بحملات الترويج من خلال الإدارات المتخصصة بالبنوك لتوعية العملاء بالإصدارات الجديدة للشركات وتجاهات السوق وحجم الربحية للتحالفة للمعاملين فى سوق الأوراق المالية.

2 - تطوير الخدمات وتسهيلها وسرعة تنفيذ طلبات البيع والشراء وتقوم البنوك حالياً بتقديم خدمة ال Book Kripleg إلى الحاصل المركزى لسرعة تداول الأوراق المالية، والاسترشاد بتجربة البنك الأهلى المصرى الرائدة فى هذا الخصوص.

3 - الاستفادة من تجربة ربط البورصة المصرية ببورصتى بيروت والكويت فى جذب مزيد من المتعاملين من الهيئات المصرية بدول الخليج لعقول السوق.

4 - إنشاء وضم الشركات المساندة لعمل البورصات كشركات السمسرة وإدارة المحافظ وضمان وتغطية الاكتتاب والخصم.

أزمة السيولة

الاقتصاد المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع الشئون المالية : ازمة السيولة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	السيولة المشككة والحل	محمد صديق لطيفة	الاهرام	٤١٤٤٩	٢٠٠٠/٥/٣١	١٢٥
٢	السيولة والكساد وعلم النفس	عادل الصفتى	الاخبار	١٥٠٠٥	٢٠٠٠/٦/١	١٢٦
٣	ازمة السيولة	صليب بطرس	العالم اليوم	٢٨٤٥	٢٠٠٠/٦/٤	١٢٧
٤	مصيبة السيولة	حازم البلاوى	الاهرام	٤١٤٥٨	٢٠٠٠/٦/٩	١٢٩
٥	الركود والسيولة	محمد رؤوف حامد	الاهرام	٤١٤٥٨	٢٠٠٠/٦/٩	١٣٠
٦	رجال الادارة والاعمال يفتحون النار على المركزى	سام وهى	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٤١	٢٠٠٠/٦/١٩	١٣١

المصدر : الأهرام

1999

-120-

نؤوض الرئيسى : الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال : صليب بطرس
نؤوض الفرعى : أزمة السيولة	رقم العدد : ٢٨٤٥
تأليف : العالم الورم	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٦/٤

فجأة وعلى غير انتظار تفجرت مذبذبة مرتفعة فى الاقتصاد المصرى أزمة اطلاق عليها فى أول الأمر أزمة سيولة ولكنها لم تثر من قبل وتصد بها عدم كفاية حجم النقد المتداول فى الأسواق للوفاء بمتطلباتها. وكان لذلك فى أول الأمر رد فعل على حاله البنك المركزى للمصرى من احتياطاتى النقد الأجنبى وتروى صدى ذلك فى ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه وعولجت وزيادة الطلب على الدولار بأن عدد البنك المركزى إلى الدخول بانعا فى سوق النقد المصرى وهذا بدوره له أثره طبعى مع الاحتفاظ وتلفف بعض لارالدين لمجريات هذه السوق ماضحه البنك وحصولا عليه بأسعار أكثر انخفاضاً مما فى بيعها فى مناسبات قادمة يسفر على تحسباً لتحقيق ربح. وأخيراً اختلط الأمر على الأخصاصيين وغيرهم فى الوقوف على طبيعة هذا الظاهرة هل هى :

أزمة سيولة أم ركود أم كساد أم ماذا؟



صليب بطرس

يرتفع معدل البطالة ولم يهبط أيضاً من الحدود القصوى والحدود الدنيا المقررة والمصروف فى هذا الأخير فى الاقتصاد الأمريكى لا ينعش أن يهبط معدله عما لا يتجاوز بين ٢/٥ و ٢/٥. وقد يشير هذا الحد إلى سؤال ليهضى فسلانا لو يهبط معدل البطالة إلى أقل من هذا المستوى أى يهبط إلى ما لا يقل عن ٢/٥ و ٢/٥. وتتشير إلى هبوط بالاتجاهية وهذه الأمور لا تشترى الضرب بالاتجاهية وهذه الأمور لا تشترى لم يهبط إليها وانضموا تفتية الاقتصادية استحالوا لم يهبطوا تفتية الاقتصادية لا تخرج لاهم القاضين على للسياسة الاقتصادية بفرورها الخلفاء وبعيد أيضاً معدل التضخم من أقل حد ممكن وإلى عجز الجوازات الأمريكية وهذه كلها أمور تفتقها فى مصر مخفرة لهذا الاستيراد لأنه لازم وخشوى.

التسرب والذروة التجمعية

نعود إلى التسرب ويقصد به تسرب النقد ويخرج تبعا لذلك من دورته المالية ونفسا يحدث هذا تسرب الدورة التجمعية بما يشبه فقر الدم فى الدورة الدموية والتسرب هو خزان : أحدهما الانحسار الفارغون من بخير التجمعية الطبعى والتسرب الثانوى جازيا من قبله وذلك صورتان أحدهما حمية ويمضى بها أن

العملات تستعين بها فى الحصول على كلفة اللازم لها فى الربح المصرى وفى ماسة لأنها ترفع الله من يمان الأرض وفى كاسية لأنها تضع هذا الله إلى حيث يلقى دوره والواقع فإن نزاع الفضة يجب أن يظل يتحرك وانخفاضا علامة على وجود استثمارات تنضج فى الاقتصاد وتخرج منه فى مسلوفا المصمى والا ما توفى أو تباطأ القراع عن الحركة الزمنية فإن ذلك ينعش توقف الاستثمارات وهذا له مبيت أو تباطؤها وهو مالتين الإسراع إلى علاجه دون تروا. وينبعا الدورة التجمعية عندما يتضاعف الأعمال الخاص والسلام وكذلك الحكومة إلى القطاع العائلى بكونه يربط المستودع عولته .. لجور ومعدات وخدمات متاشترية منه من مواد أولية وخدمات يؤدبها يضاف إلى ذلك ما تشترىه هذه القطاعات إلى أصحاب رأس المال من فواتر واصحاب الأرض من بيع ثم أخيرا الأرباح التي تعود على القطاع كمرجل الأعمال تجاروا وبطريقا لا تسمى به النظرية الاقتصادية العلمية ينطق تغير لدم هذا فى الاقتصاد إلى صواره المصمى. ويعنى بهذه العبارة كما فى حالة الدورة الدموية فلما لا يحدث تسرب أو لنسداد حتى يعود تيار النقد إلى الجاه للمصرى إلى يسر وسهولة ليهضى القلب ضخم من جديد ليؤدى إلى تحقيق النمو الاقتصادي بالعدلات الطبيعية وتكنا ينعش الاقتصاد - أى اقتصاد - ويستمتع المجتمع كله باستتويات معيشية مرتفعة وهذا من ماضى فى المجتمع الأمريكى فى السنوات الخمس للفضية وكان من تساجع هذه السياسة المالية السوية لى تسير على ملتصق به التطورة الاقتصادية ويتولاد وينفخا ويضعها علماء مخلصون أن تحلقت للشعب الأمريكى مستحويات معيشية ليست مرتفعة فمصبل لى لئذنى إلى ارتفاع دون توقف وفى هذا المجتمع لم

ظهر منذ سنتين فى الاقتصاد المصرى ما أطلق عليه أزمة السيولة والتكرت فى أول الأمر الدوائى الرسمية وجهها أو موت من أشارها على الأقل ومنذ ذلك الوقت أخذت هذه الأزمة تكدب بين الفينة والفينة والعلية للسكوايين بدور من الاستئصال حتى استغلت فى الأشهر القليلة الماضية واستتوت بدوائها الأسواق عندما تباطأت حركة التبادل المصمى مع تمالك الأسعار وفى عبارة لها أهميتها على نحو ما يأتى فيما بعد ولم تكد الدوائى السوية بدأ فى نهاية المطاف من الاعتراف بالامر الواقع وفتحت الصحافة صفحاتها لكثير من وجهة الكتاب يصالح كل منهم القضية من وجهة نظره لحسب دون أن تكون لديه البيانات والمعلومات الكافية التى تشكك من تتاول الموضوع كذا ينعش والخبر ماصيب القضية فى مقتل أن يتكرر بعض الذين يبالغون لا تسمى به النظرية الاقتصادية الاقتصادية وتتدى به على غرار اسلوب القالب والنقش الذى وصله بانه من يد أن نقل إلى الوصول إليه.

لما هو المقصود بالسيولة وأزمته وكيف تحدث وهذه كلها أمور ينعش أن تكون واضحة أمام القراء لانهما تنس الحكومة وتبس للحكوبن مسامحشرا فيما ينعش بوقتهم ووزانهم ومستويات حياتهم.

العلاج .. والتأمل

وبالإضافة لذلك فإن العلاج أن يؤتى شارة المرجوة إلا أنا فوب الشعب وادرك مرابه ومن ثم تأتى النتائج على ما ينعش لتضخم وجود لفراد طبقات وفعلات المجتمع على علاج الشكبة على طريقة التعماد فقد أدى ويؤدى إلى نتائج فخر. تبدأ الدورة التجمعية بما يشبه المستثمرين على اختلاف مساهمتهم من خلال لئذنى للامسة الكيفية التى كانت

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : أزمة السيولة

المصنف : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : صليب بطرس

رقم العدد : ٢٨٤٥

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٦/٤

عمالة. قللت الحكومة بتطبيقها نعمة واحدة واستغنت جانباً كبيراً من السيولة المتوافرة سواء بالتقيد المصري أو بالتقيد الاجنبي والمصرف ان جزءاً من هذا التقيد حول الخارج مثلاً لآلات ضخمة استخففت في تنفيذ هذه المشروعات التي تقل عقيمة احد طويلة وبلاخسالة الى تلك فان هذه المشروعات لا توتى عوائدها الا بعد امد طويل للغاية ومن هذه المشروعات توشكي ومن قبلها فوسفات ابوظربوط وشرك برورسيه وغيرها مما لايفق تحت حصر في السنوات الماضية.

تراكم للخزون السلمي الذي حدث في القطاع العام منذ امد طويل وسمي خطأ بهذا الاسم لان جزءاً كبيراً منه سلع ومواد اولية راكدة لايمكن للتخلص منها الا بفسالة ولذا ان تذكر بالآلات التي اشترت حتى الثمانينات مع ان استعملها غير ممكن وكان البائع ان تلك مجرد المحصول على العمولات التي يحصل عليها المشترون من البائعين الاجانب والاحتفاظ بآنية السيولة في الخارج.

لما القطاع الخاص فاضاف الى الخزون السلمي مشتريات بكميات ضخمة بعد أزمة بلاد شرق اسيا التي انفضت الى انخفاض اسعار هذه السلع مع تسام المستوردين بالاسعار للارتفاع وعن هذا الطريق انتقلت عبء ما لم يصب تلك البلاد الى مصر ومع هذا فال بعض وقتها بان البلاد لايمكن ان تتاجر بما وقع في جنوب اسيا لتعطيلات ولدية.

فقد اسباب انية او حالة ولكن هناك اسبابا تركسية جاءت نتيجة لاحتلالات مبيكة في الاقتصاد المصري وتركزت دون علاج حتى ظلمات واستخففت طقاتها وتبعثت شامرا فيما تعاكس البلاد في صورة أزمة السيولة او كمساه او تباطؤ الفهم او انخفاض معدلاته اما العلاج كما توصي به للتقرير الاقتصادي والواقع السلمي فنرجو بعه الى مقال كثر.

تودع هذه الفخسرات في البنوك او في صناديق التوفير او في الوعية الاخرى وبذلك تخطى بورة التناول مرة اخرى ولا عيب في ذلك ولكن الصورة الاخرى خبيثة او غير حميدة تظهر لنا ككتنزات للمخوات تحت البطالة كما يقولون ويقل التناوب حيميا سائل الانذار في الحدود التي ترسمها السياسة الاقتصادية لذا كانت هناك سياسة اصلا ولكن هناك نوعاً من التناوب ميث ويمثل في تحويل مايمكن للناس الحصول عليه من قروض مصرفية - سواء بالتقيد المصري او بالتقيد الاجنبي - الى خارج البلاد كلية وبال القاري يلاحظ انني استخدم كلمة تحويله بدلا من تهريبه ويرجع ذلك الى ان قانون التقيد للعمل به حاليا يبيع التعامل في التقيد الاجنبي تصديراً واستيراداً دون تجريم تحت مسميات من التمويل اصطلاحها وهذا ماحدث في الاقتصاد المصري في السنوات الماضية في صورة قروض بدون ضمانات كلية وبالضمان الشخصية او بضمانات تالفة لا تلتكى اما الاسناد فيجب في صور متعددة : قروض حصل عليها البعض بدون ضمانات كالمية او بضمانات وجدت في مشروعات لم يستطع اصحابها بيع متوجزتها لارتفاع اسعارها او تلا جودتها او كالمية .. ومن الاسئلة الصارخة على ذلك القروض التي استغلست في القطاع العقاري لاقامة شقق فاخرة اسعارها مرتفعة نتيجة لان اسعارها انهارت الارض في التكلفة ليس بالاسعار التي دفعوها فعلا ثمة الارض بل بالاسعار التي وردت في دراسات الجندى للضريبة للحصول من خلالها على قروض ضخمة وهذا خطأ فاحش لابد من ان يحاسب عليه هؤلاء.

المشروعات العملاقة

ومن هذا القليل مايسمى مشروعات

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعي : أزمة السيولة

المحضر : الاحرام

اسم كاتب المقال :

محمد رؤوف حامد

رقم العدد :

٤٤٤٤

تاريخ المدور :

7.0.0/7/2

الركود والسيولة: منهجيات مفقودة وإدراكات غائبة

عن التلاعب والتحليلات والقرارات التي طوَّرت
 في عهد، يفسِّصون أثر الفكر والسياسة
 في حدود محاسن كثر يبينا. ان هذا
 المجلس يمثل في حد ذاته عامل مشوق
 يفتح باباً من الأفكار المرفوعة. ذلك
 عن اعتباري من تقنيات التفكير المصاحب
 هذه التحليلات والقرارات
 في عهدية الأفكار التي طرح بشأن
 الاسماء والاسباب والاعمال والقرارات
 التي هي في هذه الأمانة
 قد استغفرت في
 ساعة لإحدى الأفكار
 التي استبدت الصبر
 في الأزمات غشائية

١٠٠٠ محمد رؤوف حامد

(ركاب يسكنون لا تقبل)، ومنتجات
مستخدمة (ركاب من لوجي من تكون
جاسرة) وفي تقديرات، أن هذه الاموال
والتي يجب أن تكون من التكلفة التشغيلية.
فمن ما ينبغي أن يتبقى من الأثر للشار
لها، حيث يدخل كمبيعات **residuals**
مع غيره من الاستثمارات الاقتصادية
التي هي في مجال التأثير في صناعة
وتدوير المردود الاستثماري الاقتصادي
المصري.

أولاً: الهيئات الفعالة
 قد برزت هذه الهيئات على وجه الخصوص في مجالات الابتعاث والمقارنة
 عبدالحق سعيد، ومصطفى السعيد،
 وأحمد نافع (الأمراء) ١ و ١٥ و ١٩/١٩٩٠
 على الترتيب: في (٢٠٠٠/٥/٣) في مقال
 الأستاذ أحمد نافع نجد ثلاث ملاحظات
 مهمة هي:

- ١- أن تصريحات وأراء الخبراء من
 القانونيين والذين عن عدم مقرر صوابها
 اقتصادياً وإتباعاً العمالية والمجالية في
 جرت عام ١٩٩٧ قد جاءت بوزن دراسة
 جادة، ولذا تستحق أن يوجد مصداقية
 كفاية.

٢ - ضرورة عدم التعامل بالقطعة مع الأزمات (بمعنى الحاجة إلى الاعتماد على المؤسسات والأصنافيات بشأن جميع القرارات في أن ولحد وبالسرعيات والكميات المناسبة) (المخ)

٣ - ضرورة فصل جهات البحث والدراسة في أمور الاقتصاد عن جهات التنفيذ (دعم الأمر الذي يطبق في تقريرنا

مديان القوسية للوجودة (قلمنا و علم) من
تطويره أيضا ملحق هناك علم يوثق كبريت
البراسي البرزخ حاسي شوي قاضي من
تعمل مديان القوسية تطوير الحاسي شوي
قلمنا الانكشافات القوسية
ولقد كشفت النقاشات المتعلقة بالركود
والقوسية، خاصة للوجوات الاسفدية
والشكرترة عند علمنا، قبليتي، وشرف
والساعة عند محمد ومحمد عبدالمطلب
ومحمد المراني (الافلام - ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣
و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩
و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦
و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣
و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠
و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧
و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤
و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١
و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨
و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥
و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢
و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩
و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦
و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣
و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠
و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧
و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤
و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١
و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨
و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥
و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢
و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩
و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦
و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣
و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠
و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧
و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤
و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١
و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨
و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥
و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢
و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩
و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧
و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤
و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١
و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨
و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥
و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢
و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩
و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦
و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣
و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠
و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧
و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤
و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١
و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨
و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥
و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢
و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩
و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦
و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣
و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠
و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧
و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤
و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١
و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨
و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥
و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢
و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩
و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧
و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥
و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣
و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠
و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧
و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤
و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١
و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨
و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥
و ٦٦٦ و ٦٦

● خطأ الاستثمار بالوئشرات المالية
والعمل بالوئشرات الائتمانية، حيث يتلقى
تلك، مع التهمة كيف

● وجود تناقض بين المؤشرات على المستوى القومي وميلاتها على المستوى الجهزي (وهو أمر يعكس خطأ في قياسات الاقتصاديات واليات للتنفيذ).

● أهمية وجود الحكومة كعناصر للحفاظ على صحة السجلات للربحية بمصالح كل عناصر وفئات المجتمع.

● إن التباين في وجود أزمة السيولة بين أسواق وبلدان معينة، وعدم وجودها في أسواق وبلدان أخرى، قد يعد دليلاً لتباينات تؤثر على عوامل (وعمليات) الاستقرار الاجتماعي.

ثالثاً: - الاختبارات التصحيحية للنظرية

لأنني هذا الأمر يشير إلى ثلاثة اعتبارات يمكن أن تكون تصحيحية من الناحية النظرية:

الاعتناء الأول بالبرق في وقت الحاجة
 القضاء على الصور البعيدة سواء عند تحديد
 وحل المشكلات أو شخصاً مسؤولاً
 التطويرات وممارسي عمليات الاستشارات
 من خلال الخبرة العملية، والبيئة التي يملكونها
 المعن الأجنبي (كخبرة أو تحويل - الف) في
 لائق التوافق والقدرة والتميز في تسويق
 وهي سيق وضع أهدافه وتضاريسه - وصفاً
 لهذا التحويل بالذي ينبغي يتطلب الانتباه إلى ما
 يلي:

- في الفترة الرئيسية المبكرة والتجربة
 الجيدة، بل كما ينحصر في التطوير للاتي
 من المشاكل في ذلك إنشاء صندوق والتي

● إن التعامل مع الشبكة قد شهد القفزة من مجرد تدبيراً تجميعياً أولياً إلى البحث عن خبرة دولية (٢).

❖ لن الاجدي مؤسسا ووطنيا هو
انوصل الى رؤية وطنية لتطوير وتحديث
البلاد للصرفية (وفقا لدراسات منهجية) ثم
نفذ هذه الرؤية بالامكانيات البشرية
متمسك من الخبرات الاجنبية التي تشارك
بوقت مبكرة.

اعتبار الثاني : ان عمليات تحويلات التغطية
وإبرارة (ماديا) في الاندلس في الغالب على
أسس وقرارات وإجراءات تتقدم جميع أنواعها
بمستوى، وبما كان جديدا منطوقا وعلنيا
في حاجة إلى تعديل وتنظيم واستمرار من
جل لتتغير عمليات التغطية القديمة وتكتسب
أصنافها، في مكنون القوة والقيمة
والجماعة والقدرة، وبمساعدة القوة التغطية
عروق أنجاز هذه العمليات وتحقيق أكبر
الاستفادة منها (تظهر بمسوحات تحويلات
التغطية في المنطقة في مراجعة المولدة -
قرأ - دلو - للمار - 1999)

الاحتياطيات الثلاث، وتعميها وتقدر الاحتياطيات
هناك - فإن التقسيم الرئيسي أو للشمسية
يحدد بوضوح (والذي هو في خلال) من
التوزيعات الرئيسية من سلاسل العلاقات الفنية،
في تحولات القيمة التكنولوجية، وتحولات
القيمة الصناعية، وتحولات القيمة
التجارية، والتجارية، وتضع من كل ما سبق
أن نوع الدفع الحقيقية تتركز في الانتماء
الفرعي، ويضع تحوله إلى سائر القطاعات
التي تدرجها. في الواقع - إلى التقديرات
التي ينبغي تبنيها والتعامل مع بعديها، وذلك
في مستوى للجهات والأفراد، و -

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	سالم وهبي
الموضوع الفرعي :	أزمة السيولة	رقم العدد :	١٦٤١
المصدر :	مجلة الأهرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/١٩



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سالم وحى
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم العدد :	١٦٤١
المصدر :	(مجلة) الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/١٩

كان لقاء رجال المال والاعمال ممثلين فى اعضاء جمعية رجال الاعمال الاستثنائية مع رجال الادارة ممثلين فى اعضاء جماعة الادارة العليا بمثابة إشارة واضحة لخطورة الموقف واهمية القضايا التى سيناقشها اللقاء، وإشارة واضحة ايضا لمشاركة جماعات المجتمع المدنى فى طرح المشكلات والاسهام بمآلديهم من خبرات وعلم تطبيقى فى التصدي لتلك المشكلات.

كان هذا اللقاء هو اجراء حوار بين نحو مائة من كبار رجال الاعمال وخبراء الادارة والاعلاميين والاكاديميين لتشخيص الحالة التى يمر بها الاقتصاد المصرى الان، والتى كانت من نتائج استمرار حالة نقص السيولة وايضا الركود الذى قد يصل الى حد الكساد ومحاولة فك رموز هذا الغم المصير بين المؤشرات الاقتصادية التى تعلنها الحكومة وتؤكد ان الاقتصاد المصرى يتخير وان اجمالى الناتج القومى ومعدلات نموه فى تزايد ومعدلات الاستثمار والاخار فى تزايد ومعدلات التضخم وعجز الموازنة تحت السيطرة بن وتناقص ومع كل ذلك فان السوق المصرى يمر بحالة واضحة من الركود ونقص السيولة بدأت تظهر آثارها على عشر بعض اصحاب المشروعات وعشر فى سداد مديونيات البنوك.

فى الجلسة التى راسها محمد رجب رئيس جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية حدد اهداف اللقاء الذى عقد تحت عنوان محاور حول حالة الاقتصاد المصرى. القضايا والتغيرات، بان يصل للجمهور من رجال الاعمال والادارة الى طرح الافكار حول ثلاثة محاور الاول الانحسار التقني والمصرفية والتنمية ويحدد خلال هذا المحور حجم ازمة السيولة فى السوق، وتأثير رسائل الدفع للخططة على التعاملات التجارية، واسعار الصرف والقائدة والاقتراض، وانمايات البنوك وللمؤسسات المالية والمصرفية والمؤسسات المالية الجديدة والوسيلة وشركات واسمال للمخاطر وليات التمويل طويل الاجل وتأثيرها على تمويل الاستثمار وتطبيقات البنك المركزى للبنوك بعدم الاعتماد لدى منح الائتمان للعملاء بالمخازن المفتوحة كضمان والموقف من تغطية الاعتمادات للمستفدين او للتحصيلات بنسبة ١٠٠٪ وتراكم الخزائن من السلع المستوردة والمحلية.

والمحور الثانى حول للتقوية العامة والايادات السيادية والعجز بالموازنة العامة والتعرف على نظم الضرائب والادارة الضريبية وامكانيات جذب ارصدة المصريين للعاملين فى الخارج وتغيير حوافز لتحقيق هذا الهدف فى ظل ارتفاع اجمالى الدين المحلى الى ١٤٧,١ مليار جنيه حتى يونيو من العام الماضى.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : أزمة السيولة

المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي

اسم كاتب المقال :

سالم وهبي

رقم العدد :

١٦٤١

تاريخ الصدور :

٢٠٠٠/٦/١٩

اسباب الأزمة

حول الأوضاع النقدية والمصرفية وحالة الاقتصاد المصري قال د. أحمد الفتور عضو مجلس إدارة البنك المركزي رئيس الجمعية الاستشارية المصرية للبنك المركزي ورئيسه من النخل النقدي القومي أو للمعروض النقدي لأنه خاطرة الاقتصاد القومي وإذا لمصبش فيلايد أن يصيب الاقتصاد القومي وخلق النقود هو الذي يحدث الاستثمار والاستهلاك وينتقل على تسمية المعروض من النقود بالسيولة المحلية والمصطلح الإنجليزي أو سوق الصرف وماجوتيا من علات اجنبية وعادة عند تحديد هذا الحجم من السيولة سنويا يزداد بقدر معين وفي مصر زيد بمقدار ٧٪ ومحتى ذلك اننا خلقنا من النقود وما نحتاجه لتحقيق معدل النمو المطلوب والسيولة حجما تراكميا عبر السنوات يزداد بنسب مختلفة وبمعدل اشكلى في مخزون السيولة المصالح التي تسميتها بنقش السيولة لهذه الشكلى اسباب كثيرة اولها تركيز السيولة في عدد من المصارف السبعين، لأن تيار الائتمان النقدي لى ويمتدز التدفق يفترض أن يقتصر يدفع ماعليه خلال مدة معينة بمعدل معين وفى حالة حدوث خلل في التدفق يتأثر تيار التدفق النقدي والملاحظ أن ظاهرة تركيز الأقراس في البنوك زاد كثيرا في الأوامر القسمة الماسية بحيث أصبح المعروض النقدي في يد عدد محدود وبالتالي تكثر مولا، يؤثر على المعروض النقدي، وزاد من الطين بلة أن جزءا من هذا المعروض ذهب إلى الاستثمارات المغاربية ونتيجة لاعتماد الورقة بالنقبة للمستثمرين تجتمعت السيولة عند بعض المصارف الكبار والسبب لثلاثي يعود إلى ما هو معروض بالمشروعات العملاقة وهو مسألة الحكمة الماشية وهى مشروعات يطلق عليها في الخارج مشروعات الابهة والعظمة وهى مشروعات جاءت خارج القطر وفى كل عاتنا وبالتالي اصبحت عبئا حتى عام ٢٠١٧ لانه يجب أن تدر اموالا خاصة غير أن تلك الاموال ذهب جزء كبير منها إلى الخارج لشراء الكون الاجنبى والسبب لثلاثي للمشكلى هو حالة ميزان المدفوعات والسبب الرابع هو ما تفرقت على الكساد من توقف كثير من المشروعات عن سداد ديونها للبنوك وبالتالي لخل للمعروض النقدي وإن كنا لا نعرف لظهور تلك المشكلات.

حول كل تلك المشكلات قال د. أحمد الفتور أن لخل التقيدى في مثل تلك الحالات أو رفع سعر الفائدة أو تخفيض العملة أو الائتمى ماء، ورفع سعر الفائدة سيؤدى إلى تخفيض الأقراس، بينما تخفيض سعر العملة يؤثر على زيادة الصادرات ويمكن الانتاج المحلي من التضخم والمخالفات واستخدام عمدة أكثر وذلك عكس ما هو شائع والواقع أننا لم نخذ بأي من الحلين وفى تصورى أن الألف بهذين الحالتين يجب أن يكون يتحوط شديد حيث أن هناك مؤسسات وعاظين.

وهى الخارج ترجع هذه الأزمات فإذا كان هناك بركة قطاع عام ومجانبو سياسيه فلا يمكن الاخذ بذلك، واعتقد انه لا يمكن ذلك فى مصر بسبب النظام الرئاسى بها فهناك حجمة شروسة للواردات لليرة سواء بطريقه كايه أو جزئيه، وهذه الهجمة لا يصلح معها سعر فائده أو سعر صرفه وفى دراسة لجورنالها احساب لحدى الشركات اكتشفنا أن حجم السلع الليرة حوالي ستة اضعاف الانتاج المحلي وذلك يظهر انه لى نخل تلك الشكلى يجب أن نزعزع كل القروض التي يقدم عليها للتحويل العلمى لأن لخل العلمى يتطلب جسد فصل بين السلطة التنفيذية والسلطة المالية، لى مصر السلطان فى يد الحكومه والبنك المركزى غير مفصول عن الحكومه، والتحويل العلمى يفترض أن مشروعات القطاع الخاص تسيطر على السوق ونحن لىست لدينا مشروعات تتحرك وفقا للربع، وحيث لا توجد اليات لا يمكن أن تعالج للشكلى بالمالى، البلاد الرأسمالية وبالتالي فإن علاج الأزمة الحالية لابد أن نعمل ابرويه مطلقا للعمال للرئاسى وأن يكون لدينا سلطه تنفيذيه، والاسراع بخصخصة بنوك القطاع العام وخصخصة باقي الشركات العامة واليه من شركات اجنبية لشراء تلك الشركات العامة وتولى عمليه للتصميم الخارج من سيطر على الاسواق فى الشركات العمليه ومن حسن حجتنا اننا بدانا الخصخصة فى هذا الممر ولكن البيروقراطيه تبعدنا عن تلك الحلول، واليه والى الشركات العمليه لا يضمن أى ليل من استقلالية لقرار الوعظى، ونستطيع أن نتناهى مع تلك الشركات بقوه ايضا يجب أن تكون المؤسسات الحكويه لسماء على معنى من ناحية الأليات والكادات.

د. د. الفتور لثنا نقىش مشكلتين وليس مشكله واحدة الأولى نقص السيولة والثانية الكساد وكل مشكله منفصله عن الاخرى، وكل منهما اسباب خاصه لانه كانت هناك اسباب مشتركة والسبب الرئيسى لنقص السيولة هو الاقراس والتقدم سواء للشروع أو غير للشروع، وفى الكساد السبب الرئيسى هو حجم السوق الداخلى وهو ضعيف للغاية بسبب السياسات الخلفه، ومنها اننا فرضنا اصحاب التحويل للتوسله والصنعيه وتلكات مخرام نتيجة ارتفاع نسبة التضخم إلى ٢٠٪ فى اوقاسه توجرت وتكررت الثروه فى يد افراد قليله داخل مكيل السعامة المحليه، واصبح الانتاج المحلي فى وضع لا يحدد عليه ويكفى أن نعالج الرافعيه تزداد عرضا وتقل سعرا مثل السيارات بينما سلع المليات القفتره ترتفع اسعارها.

التأثيرات الضريبية

بالنسبة لنقص السيولة ووجود نحو ١٧ مليار جنيه

متحركات ضريبية قال رئيس مصلحة الضرائب طاعت دمام أن بعض تلك المتحركات بالفعل متخاربت غير قابله للتحويل لانها تستحق على بعض شركات القطاع العام لتي تكثر استنواط طويه حتى خصخصتها ولم تكن تلك الشركات قابله حتى على الوفاء بمرتبات الماعين فيها فظهرت حالة التناثر في سداد مستحقات الدوله، ونحن كرجال ضرائب يجب أن نحاسب تلك المستحقات كمتخاربات لى أن تقرر الدوله وضع حد لهذه الضرائب ربما كما حدث عام ١٩٦٨ وبسدر قرار جمهورى بلقاء ميعونيات المؤسسات الصحفیه لوجوه اعباء كبيره عليها.

لكن رئيس مصلحة الضرائب أن منوح للصلحه لى تحصيل المستحقات الضريبية اختلف عن عبود سلطه كانت تحصل لستحقات بالسيف والكراخ، ولكننا سمعنا لى اصدار قانون التصالح وهو يعبر عن سياسه للمصلحه فى السلح مع الماعين من خلال عقد رضائى واتفاقى وكما اتفقا مع الماعين على ماعير واضحه فلن تكون هناك نزاعات لى قدر الضرائب للمصحف وهذا يحقق ميزه للمول ومضيف من اللان والتقوى وبنقاى الماعين والمجانبين، ويحقق ميزه للارابه الضريبية لتحويل المستحقات واستخدامها لى تمويل نفقات الدوله بالقبض الحالية للتدور بدلا من انتظار لحكم القضاء عدة سنوات ونحن فى سبيل تحقيق ذلك اتجهنا نحو عقد اتفاقات مع قطاعات عميده مثل النقل لشحن يتجرى حاليا حوارات مع قطاعات الادب والمخابر والنقل القليل وكافة القطاعات لوضع ماعير اتفاقيه لتحويل المستحقات الضريبية ووضع اسس حقيقه للمصالح دون تمتد أو مغالاه أو تصمير مع عدم اهدار فواتر الموانى واخذنا ايضا بعبدا تدريب مأمورى الضرائب على كيفيه محاسبه الانشطه المتخصصه مثل الفنادق حتى يكون لدينا مأمور متخصص فادى على محاسبه النشاط والممول الذى يقدم اقرارا غير صحيح هو الذى يعرض نفسه للقرارات غير الصحيحه.

ارفع رئيس مصلحة الضرائب أن تحديد الاداره الضريبية وتطوير العمل الضريبى يحتاج لى بعض التغييرات فى عصر اليكته واستخدام المصالحات الابهة لأن كثيرا من الشركات دون حساباتها وبياناتها على المصالحات ويجب أن يكون مأمورى الضرائب مدربين على التعامل مع تلك الاجزئه لساميره التطور وبعد كثير من المأموريات نخلنا الكمبيوتر ورسمى لى التنسيق بين الضرائب والجمارك والضرائب على اللبيات لتحويل الابرادات ويستقر التنظيم الضريبية لياره تعديلات تشريعيه على قانون الضرائب ونعوض حاليا مع كل القطاعات تاضى الميعوب الحالية بالاستعانة بالخبراء والمجانبين ورجال الاعمال واصحاب الفكر مع اجراء دراسات متكامله لعرضها لى وزير المالية لاصدار قانون يحقق العدالة الضريبية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	أزمة السيولة
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادي
اسم كاتب المقال :	سام وحي
رقم العدد :	١٦٤١
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/١٩

ارتفاع .. وانخفاض!

استعرض د. منير هندي استاذ التمويل بجامعة طنطا مظاهر أزمة السيولة والحلول الممكنة لتلك الأزمة فقال انه باستخدام الأزمة التي أتاحتها النشرة الشهرية التي تصدر عن البنك المركزي يتضح ان الودائع في البنوك التجارية ارتفعت بنسبة ٩٦ بين مارس ٩٩ وفبراير من العام الحالي لتصل الى ٢٤٩ مليار جنيه وهي ظاهرة إيجابية في حين ارتفعت التسهيلات الائتمانية خلال نفس الفترة بنسبة ١٨٪ لليلة المحيطة لتصل الى ١٧٧ مليار جنيه في حين انخفض الائتمان بالعملة الأجنبية بنسبة ٤٪ ليصل الى ٤٦ مليار جنيه وهي ظاهرة غير صحيحة تعكس بؤس الكساد وما تسبب منها قرار التغطية الكاملة للاعتمادات عند الاستيراد وإذا ما أخذنا في الاعتبار ان البنك المركزي يحصل على نسبة احتياطي على الودائع لوجدنا ان صفاتي الودائع المتاحة للاقراض ينخفض وتصبح نسبة التسهيلات الى صفاتي الودائع ١٠٠٪ وإذا ما أخذنا في المصيان أيضا الاستثمار في الأوراق المالية ترغ النسبة الى حوالي ١١٥٪ من صفاتي الودائع بما يعني استثمارا كاملا للودائع بجزءا من رأس المال وأنه لم يعد لدي البنوك موارد اضافية تقدمها لشركات الأعمال وعدم وجود فرصة لتقديم تسهيلات استثمارية جديدة الا في حدود مايسندته المصارف واللائحة انه فيما يتعلق بالساد فلها غير مشهدة حيث بلغت نسبة مخصصات القروض الى القروض نحو ١٠٪ بما يعني ان نسبة كبيرة من القروض يكون من السهل استردادها وعندما نعلم ان البلاد من مشككة في السيولة وعادة ماتكون مصحوبة بالركود تتعرض البنوك لتخفيض في سداد مستحقاتها.

وفي تعليقه لاسباب ارتفاع نسبة التسهيلات بالعملة المحلية مقابل انخفاضها بالعملة الأجنبية قال د. منير هندي ان ذلك ربما يرجع الى قرار تغطية الاعتمادات بالكامل مما اضطر مشات الأعمال الى الاقتراض بالعملة المحلية لشراء الدولار من خارج الجهاز المصرفي، وسواء كان ذلك سببا رئيسيا لم لا فلنا نواجه حزمة من المشكلات الاقتصادية نتيجة لضعف مركز السيولة لدى البنوك ونتيجة لتلك التداخليات ادى نقص للتمويل لدى البنوك من العملة المحلية الى ارتفاع اسعار الفائدة على الجنيه خلال نفس الفترة من مارس ٩٩ الى فبراير ٢٠٠٠ بنسبة ٣٥٪ مقابل ارتفاع في الفائدة على الاقتراض بنسبة ٨٦٪ واعتقد ان سعر الفائدة على مدى السنوات الخمس القادمة سيشرق طريقه للارتفاع وفي دورة خاصة في ظل ارتباطنا بالدولار وتوقع ارتفاع سعر الفائدة على الدولار الى ٧٠٪ وما يؤثر التنازل بشأن طبيعة السياسة النقدية التي يتخذها البنك المركزي ان القيود على منح الائتمان بالعملة الأجنبية أدت الى انخفاض سعر صرف الجنيه في مقابل الدولار في وقت زاد فيه رصيد البنك من العملات خلال نفس الفترة من ٢ مليارات جنيه الى ١٢ مليار

جنيه وتتمسك كيف يرتفع وصعيد البنوك من العملات وينخفض سعر صرف الجنيه فربما لنا ان نتوقع في ظل انخفاض سعر صرف الجنيه ان يرتفع معدل التضخم واستخدام الوات السياسية التقية للحد من الاتجاه الصعودي لعمل التضخم لابد ان يؤدي الى مزيد من رفع سعر الفائدة وهو لم للشركات لتتروك التضخم يتحرك افضل.

الارتفاع على سوق المال

وحول اثر ذلك على سوق المال قال د. منير هندي انه في ظل ارتفاع اسعار الفائدة تكون فرصة تشجيع سوق الأوراق المالية نوعا من احلام اليقظة لان المستثمر الرشيد لن يقبل على الاستثمار في البورصة لانه لن يخاطر بالاستثمار ولديه فرصة مضمونة للحصول على معدل فائدة على الودائع من ١٠ الى ٢١٪ وأيضا فان ارتفاع معدلات الفائدة يرفع من تكلفة التمويل ويترك اثره على عائد الاستثمار في الأوراق المالية وفي ظل عدم التكدس بشأن سعر صرف الجنيه سوف تمتد الأزمة الى الاستثمار الاجنبي وتقلل التدفقات بالعملة الأجنبية ومن لم يتذكر معدل النمو للمستهدف إضافة الى ذلك فانه بسبب العجز في الليرة التجارية الذي انتقلت لاثاره الى ميزان المدفوعات لنخفض رصيد الدولة من احتياطي النقد الاجنبي لدى البنك المركزي من ١٨,٩ مليار دولار في مارس من العام الماضي الى ١٥,١ مليار دولار في فبراير من العام الحالي، وأرى ان الاحتياطي لن يحمي الاقتصاد ولكن طالما هناك فائض فانه سيذهب كالتج.

التصنيف الائتماني للبنوك

اوضح د. هندي ان نقص السيولة يخلق ويجال البنوك تمنى مخاطر الفقرة على استرداد الودائع موضحا ان التصنيف الائتماني للبنوك التجارية يشير الى ارتفاع نسبة مخصصات القروض الى حجم القروض وهي تعني تحويلا ضد الافلاس وان ارتفاع نسبة القروض الربحية الى ٢٪ يحدد البنك بالافلاس ولكن من حسن الطالع ان البنوك الازمة القطار العام حجم اسوأها يصل ٧٠٪ من حجم للمصارف وانهم يسطون بمساندة من الحكومة. فركز حول انخفاض حجم الصادرات وانخفاض اسعار الصرف وارتفاع اسعار الفائدة وتجهيز مركز البنوك التجارية وانخفاض رصيدها من العملات ومربوط مؤشرات سوق الاسهم ومربوط في حجم الاستثمار المباشر وغير المباشر وفي مؤشرات بنات بالعملة في اقتصادنا مؤشرا انه يمكن قبول تلك المؤشرات السلبية اذا كان في إطار استراتيجيات وسياسات لاصلاح الاحوال الاقتصادية ولكنها تكون مؤشرات مفرقة اذا كانت نتاج مشكلات في ادارة السياسة النقدية والمالية او انها تمثل ردود افعال غير مخططة.

د. منير هندي:

سعر الفائدة

سيرتفع على

مدي ٥ سنوات

طلعت همام:

لدينا متأخرات

ضريبية غير

قابلة

للتحويل

د. شريف دلاور:

لم نستمع

لتحذيرات البنك

والصندوق

الدوليين

د. أحمد القدور:

تركيز الإقراض

في عدد من

العملاء السيئين

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : أزمة السيولة

المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي

اسم كاتب المقال : سالم وهي

رقم العدد :

١٦٤١

تاريخ الصدور :

٢٠٠٠/٦/١٩

في إطار وضع الحلول لمواجهة تلك الأزمة قال د. منير هندي إنه يجب أن نتعرف إن أزمة السيولة مخبر لشككة أساسية وهي ضعف في أداء الاقتصاد القومي ممثلا في ضعف القدرة التصديرية ومما يتحقق تطور ملحوظ في هذا الشأن فإن تزييف احتياطي الدولة من النقد الأجنبي سوف يستمر وعلينا أن نتعرف بأنه لا سبيل إلى حل المشكلة من خلال إيمان زكريا وأن البنك المركزي هو المسجل الأول عن إدارة الاقتصاد القومي وعليه أن يتحمل مسئولياته حتى لا تتعمق المستنزاة، وإن الحلول قصيرة الأجل لا تناسب الاقتصاد المتطور وعلينا ألا نهون من المشكلة وإن شريك لنا إن نخسر منها بدون خسائر وهو أمر عادي ولكن ألمه هو تقليل الخسائر، فالإليات المتبعة اضطرت إلى مواجهة مخاطر التضخم برفع سعر الفائدة رغم حاله من تأثير على الاستثمار وبمعدلات النمو وأوروبا التي تكثر برفع سعر الفائدة على الدولار كان عليها أن تختار بين بديين أحلاما من وهو انخفاض سعر صرف العملة أو رفع سعر الفائدة بما يهوي عليه من تأثير سلبي على الاستثمار وإذا كانت الحلول المقترحة في تنمية مصادر العملات وهو سبيل فعال إلا أنه لدينا مشكلات في تصدير البترول وتنمية الجلول القديمة وارتفع هائلا استيرائنا من الخام ومنتجات البترول إلى ٨١ مليون دولار كما أن الاقتراض من السوق الخارجي بعد أزمة جنوب شرق آسيا أصبح بشروط متشنجة وبمعدلات فائدة غير الائحة، وفي مجال زيادة مصادر العملة المحلية يمكن للحكومة أن تدفع ماعليها من ديون منشأت الأعمال من خلال الاعتماد على طرح أسهم مرفق الاتصالات أما طرح مرفق الكهرباء فاعتقد أن أسهمه لن تكون جاذبة مع ضرورة توحيد جزء من الحصيلة لإصلاح الفلر والنسج الذي يعمل به جيش جرار من العمالة، وإذا لجأنا إلى إصلاح النظام الضريبي فاته يجب أن يأخذ وقته من الدراسات والمناقشة وإعادة النظر في معدلات الضريبة على أرباح منشآت الأعمال المرتفعة أما الاقتراض من السوق المحلي بإصدار سندات فهو إجراء غير مقبول وغير فعال في ظل مايطوق عليه من سحب ودائع البنوك.

وفي اعتقادي أن الحل - يقول د. منير هندي - يكمن في تركيبة من أدوات السياسة النقدية تتمثل في : أولا تخفيض نسبة الاحتياطي الإجمالي الذي تشتمه البنوك لدى البنك المركزي أزيادة قوتة ذلك البنك على منع تسهيلات اتمانية، ثانيا: التخفيض التدريجي لسعر صرف العملة بهدف رفع تكلفة الاستيراد ، ثالثا : إعادة النظر في معدلات النمو التي تتفق مظاهرها للزايادة المتوقعة منها ، وأخيرا: أن تكون الحلول بطريقة محسوبة يسهل متابعتها وإعادة النظر فيها.

سعر الفائدة.. والركود

عقب رئيس جمعية رجال الأعمال بالبنكوتية محمد وجب علي مقالة د. الفخوذ موشعا أن زيادة سعر الفائدة سوف يؤدي إلى زيادة الركود، وبالتالي زيادة التقلص في السداد وأن تخفيض سعر صرف الجنيه أيضا سيكون مشكلة لأننا نستورد ٧٠ % من المواد الغذائية وبالتالي سوف ترتد: تكاليف المعيشة وطلب بتخفيض سعر الفسيرة مؤكدا أن تخفيض معدلاتها سيؤدي إلى زيادة الحصيلة مشيرًا إلى أنه على البنوك أن... لهجه مشكلاتها مع العمالة لأن معظم العمال انخفضت مبيعاتهم بسبب الركود وانخفضت أرباحهم وارتفعت تكاليفهم وولات مرحلة التشنج. أضاف موصد وجب أن البنك المركزي لا يؤدي عمله كما يجب وتحركاته بطيئة ومشكلة أن جهات حكومية تشغط عليه للاحتفاظ بالاحتياطي فيتلخز في ضخ الأموال إلى السوق فتزداد المشكلة، موشعا أن الشركات للتوسعة والصنيرة وهي تمثل قطاعا كبيرا ليس لديها القدرة على تغطية الاستثمارات بما أقر على الإنتاج في تلك الفترة وزير الاقتصاد يرغب في تغيير القرار أيضا معافظ البنك المركزي يصر على استمراره. إعادة للمفاوضات مع المؤسسات الدولية أرواح للنهس شريف دلاور أن الأزمة الآن في حدها العلوي وإنما بدأت عام ٩٤ - ٩٥ وكان طليعا بعد الإصلاح الاقتصادي أن لواجهنا مشكلات ركود مشيرا إلى أنه أثناء المحادثات مع البنك والصندوق الدوليين أثير موضوع خفض سعر صرف العملة ولم تسمح لتحريراتهم وتعاظمت المشكلة والتخوف أنه إذا لم نعرض لمواجهة الأزمة سنواجه كتمكاشا حادا ينتج عنه انهيار في قيمة العملة والمباني والصناعات وإلبد من إعادة للمفاوضات مع الصندوق والبنك الدوليين ومصر دولة محورية لها أهميتها في الاستقرار السياسي والاقتصادي والغاوض يجب أن تكون ضمن حزمة متكاملة من الإجراءات -وال- تعنت في سعر الصرف ولا يتم تحديد سعر الصرف بعيدا عن السياسات الاقتصادية المتكاملة مع الإصلاح المؤسسي ليس فقط للبنك المركزي ولكن لمؤسسة الحكومة أيضا.

استعرض شريف دلاور تجارب عالمية في السياسة النقدية مشيرًا إلى أن الدولة التي تعاني من عجز في حسابها الجاري نتيجة لشراء سلع وخدمات أكثر مما يبيع حسابها الراسمالي إلى أن تبع أصولا أكثر مما تشتري والعكس صحيح أيضا وإنه إذا كان الاتفاق الحكومي أحد اجنحة الخروج من أزمة الركود فإن الجناح الآخر هو تقوية اللوقد المالي للبنوك، وأنه "ح - من الناحية الاقتصادية من طبع - في الحالات التي تنفس ريادة السيولة - بالانسواق لمواجهة الركود، بالكمسار بشرط أن يكون في حدود مقبولة وهو مطابق عليه - اقترضم الفار، كما أكد استاذ الاقتصاد العالي بول كرجمان أن "التقصم للعقل، يعتبر حلا طليعا لمواجهة ازمتات الركود .. وإن أحد الحلول في حالة وجود أزمة في سعر الصرف يصبغ ضعف الانتاجية الكلية هو تخفيض قيمة العملة الوطنية مشيرًا إلى تجربة البرازيل عندما حاولت تثبيت سعر الصرف لعمالتها المحلية عن طريق ضخ مليار دولار يومها من أول يناير ٩٩ لأنها انضطرت في ٢٠٠٠. صف الشهر إلى خفض الدولار البرازيلي بنسبة ٨/٠ ومع نهاية الشهر انضطرت إلى تعويمه ليقد ١٠ % من قيمته قبل الأزمة وفي نفس الأخطاء التي وقعت فيها المملكة العربية السعودية وإذا كان تخفيض سعر الصرف غير مقبول لانقطاع التبين الخارجية للشركات أو خربا من فندان ثقة في العملة الوطنية فإن الحل البديل هو وضع ضوابط على التشفقات المالية الداخلة والخارجية والتشريع في تداول أسهم البورصة المصرية في الأسواق الخارجية وعدم طرح العملة الوطنية للتعامل الحر في السوق العالمي وذلك خلال أليات معروفة منها مطابق عليه قرايط التبار ولعول الأجل، وهناك حلول أخرى قامت بها بعض البورصة لتشجيع شراء الأسهم للاستثمار متوسط الدول مثل الأرجنتين بإصدار عملة جديدة لما رفع سعر الفائدة كبيرا، وحيد فلم يثبت فعاليتها وأسد من ضمن أسامة عبدالوهاب ورئيس جماعة الإدارة العليا جلس على قضايا الإنتاج والمناقشة وقال أنه تيقينا لاتصديات السوق مازال في حالة غموض وإن دور الدولة ليزال في حاجة إلى تحديد أكثر في ظل الاقتصاد الحر مؤكدا أن الانتاجية والتنافسية هي القاتران للامتداد القومي وإن الانتاجية تنمي ضرورة الاقتصاد بالتنمية البشرية وتبين وتطوير التكنولوجيا وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لزيادة القدرة الاقتصادية وتحصيل العملات التي نلقاها عن التصدير في واقع عملي واليات لتطبيق التصدير والحد من إعفاء تصدير وتحويل ومشكلات الدوريك وتصدير المعينات وغيرها من المشكلات

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	أزمة السيولة
المصدر :	(مجلة الأهرام الاقتصادية)
اسم كاتب المقال :	سالم وحى
رقم العدد :	١٦٤١
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/١٩

مشكلات الصناعة

تحدث لويس بشارة عضو مجلس الشورى ورئيس شركة بي بي إم حول مشكلات الصناعة فقال ان المشكلات الحالية حزة كبير منها نتيجة لمارسالتنا نحن كمصانع فالعديد يدرس للمشروع وتفاصيل الإنتاج ولا يدرس تسويق منتجاته، والجميع يبدأ بإسعمال صغير وقروض كبيرة فتزداد الفوائد ويضعثر من السداد وهي مشكلة بدأت تظهر في القطاع الخاص ومن شبه القطاع العام وتتوقف المشروعات على السداد، والقطاع الاقتصادي العامة للمصنعين تؤثر على المشروع وللجميع الآن أصبح أكثر تنافسية والمشروع الذي انشئ عام ٧٠ يختلف عن الذي انشئ عام ٨٠ عن مشروع ثلاث انشئ في التسعينات بعد ان أصبحنا جزءا من العالم وهنا مخزون كبير جدا في العالم يدخل للمناطق الأقل تشبعا غالبا ممثنا الاستثمار ويتم تهريب السلع لوجود نقص سواء بطريقة مشروعة أو غير مشروعة ورغم انه شيء مروع الا انه يحدث باستمرار والبناء للإصلاح فلن يتغير الا المشروعات القائمة على المنافسة ونحن مازالتنا لا نقسم بأكثانية افلاق مصنع لمنشأنا توقفت ٣ مصانع في العاشر من رمضان انغمض العمال له من حق المنتج ان يخرج من السوق بكرامته والا نضغط عليه للاستمرار حتى يبيع السريير الذي ينام عليه وعلى التأمينات ان تقوم بدورها نحو العمال للخصميين ويجب ان نشجع الخروج بسهولة من السوق لان ذلك يشجع الاستثمار وبالله أصبحنا جزءا من العالم فانه يجب ان نتعامل مع العمالة بنفس القواعد لكنهم من المنافسة عالميا ففي مصر صعوبة شديدة في خروج عامل في الوقت الذي تنافس فيه شرق اسيا التي انخفضت فيها تكلفة العمالة

تشجيع التصدير

أكد لويس بشارة أهمية استخدام سعر الصرف في تشجيع التصدير وضروية ربط الجنيه بسلة عملات دولا من الدولار مشجرا ان انه نعب للتعامل على تصدير منتجاته الى الولايات المتحدة وعرض ٢٧ دولارا لتصنيع البصلة ورغم أصحاب المستورعين بدسوى الجنيه الفائق وارتفاع قيمة العرض الأخرى حيث عرض الايطاليين ٧٠ دولارا للتصنيع والكوريون ٢٨ دولارا والفلبينيون ٢٠ دولارا الا ان استورد اخيره بعد يومين ان الايطاليين وافقوا على تخفيض السعر الى ٢٨ دولارا نظرا لسابق معاملاتهم مع الايطاليين فاضا قبول العرض الايطالي ولولا ارتفاع قيمة الجنيه أمام الدولار لتمكن خفض سعر العرض للمصري مؤكدا ان ارتفاع قيمة الجنيه يشجع الاستثمار ويحد من القدرة على التصدير ورغم ارتفاع المستوى للفنى ومستوى جودة الإنتاج المصري.

حنو لويس بشارة من ان السوق المحلي لا يتكفى لواجهة العرض من الصناعة وإن الخطة التنموية المستلكة تنقضى إضافة الى تهريب السلع الى السوق المحلي بما يعقد قلاع الصناعة الوطنية بتقني قيمة اصولها وضف قدراتها على المنافسة وإنه لا خسرو من رفع سعر الفائدة وتحويلها بمقدار قليل على الصناعة

التصنيع مسألة جوهرية

أكد د. هـ عبدالمعطي نائب مدير مركز الدراسات بمؤسسة الأهرام ان التصنيع مسألة جوهرية خاصة للصناعات ذات القيمة المضافة الأعلى في إطار وجود قيود على المياه وإن سبقت الزيادة مسدود وإنه لا أولوية لقطاع دون الآخر الا من خلال ليرة تنفسية التي تختلف من وقت لآخر. قال ان مؤشرات التصنيع تدعو الى القلق حيث تشهد مصر تراجعا في البيئة المالية وضروية إعادة بجري حولنا في البيئة المالية وضروية إعادة النظر في علم الاقتصاد فليس بعد ان أصبح المستثمر القدر على المنافسة بين الاستثمار في مصر وأي موقع آخر في العالم بعد إزالة الحدود بين عوالم الإنتاج في إطار العمولة موضعا لنا لم تنج نمو التصنيع برؤية شاملة وطرح عدد من الأسئلة حول التصنيع لوضع رؤية متكاملة منها لماذا نصدرو وماذا نصدرو وإن نصدرو كم نصدرو؟

ركود ام كساد

ركود ام كساد لم أزمة سيولة؟ .. اجاب د. حاتم القرنشايي لستاذ الاقتصاد وعيد تجارة بنات الزمر فقال ان مصر تمر بأزمة ركود وهو التباطؤ في معدلات النمو لمجموعة المؤشرات ونأمل الا تصل الى الكساد وهو القنصر.

أضاف ان هناك فجوات منها فجوة توقعات وإعلام للاستثمار المباشر وإعلام تشجيع البورصة رغم انها سوق ثانوي وتشهروا على الانتاجية غير مباشر ولدت تلك الاحلام والناخ والمقاتل ان عدة اشياء يتبع عنها زيادة في الطلب وكانت هناك أنشطة تحقق أرباحا عاليا وتعمل لتلبية الاحتياجات خلطة مثل صفقات البورصة والأرباح الاحتكارية التي سوت مراكز لاحتكارية وديبة ابدت الى رفع التكلفة لاحتاجنا واحد من قدرته التنافسية ومروجات الانتعاش المصطنعة جعلتنا لا نتم بالذكائيف وتوجهت الاستثمارات الى الأنشطة ذات المردود الاعلى وليس بالمشروعة البرود الإنتاجي الجيد نتيجة لذلك ارتفعت الاعباء التكبئة وتجاوزت القروض خطورة الامان واستحوذنا على حجم اعمال يفوق قدراتنا وابم لدينا مائات انتاجية كبير من استيعاب ٥٠٠٠ في القطاع العقاري والصناعة والتجارة وبنينا ان نواجه لنفسنا والمشروع الذي لم يتم ع أسس اقتصادية سليمة ان يتوقف.

محمود رجب

رفع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الركود

د. حاتم القرنشايي

لدينا فجوة بين الواقع والتوقعات

د. محمود سالم

نواجه مشكلة

أساسية في

تقييم الشركات

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	سالم وهبي
الموضوع الفرعي :	أزمة السيولة	رقم العدد :	١٦٤١
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/١٩

رؤية حكومية وشعبية

اشار د. القزناوى الى وجود تحولات فى التمتع الاستهلاكى واصبحت هنا فجوات كبيرة بين الافراد مؤكدا ضرورة وجود رؤية حكومية وشعبية واضحة لتفعيل اليات السوق ويتطلب ذلك تعريف دور الدولة فهي تتصرف احيانا وكأننا في اعلى الدول الاشتراكية وحيثا وكفنا في اكبر الدول الرأسمالية ومطالب بتخفيض سعر للضريبة والقضاء الاعيادات للمشروعات الجديدة مع استمرارها للمشروعات التي حصلت عليها.

برنامج الخصخصة

اعلن مستشار وزير قطاع الأعمال العام د. محمود سالم ان برنامج الخصخصة حلقة في برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي بدأ في عهد حكومة د. عاطف صفدي بعد الاتفاق مع الصندوق والبنك الدوليين عام ٩١ وبدأنا مرحلة الاصلاح التقني والمالي وحقق نتائج مبهرة ثم جاء الاهتمام بقضية الانتاج والانطلاق بالقطاع الانتاجي وتغيير دور الدولة بأن يتولى القطاع الخاص عمليات التنسيب الاقتصادية يبدأ برنامج الخصخصة بمشروعات الحافطات وهي ٢٤٠ مشروعا في مجالات الامن الغذائي وكلها مشروعات هلامية شغلت الحافطات عن دورها الرئيسي ثم المشروعات المشتركة التي انشئت في ظل قانون الاستثمار لخدمة اشخاص بعيهم ويدا التنفيذ الفعلي عام ٩٤ حتى وصلنا الى نحو ١٢٤ شركة وتعتمد اليات البرنامج علي الطرح بالبورصة وكان هذا سببا في انعاش البورصة والالية الثانية ان نبيع لمستثمر رئيسي والثالثة البيع لاتحاد العاملين المساهمين بالشركات.

اوضح د. محمود سالم ان البرنامج حقق نجاحات عديدة ولكن بعد بيع الشركات الاربعة كان يجب ان نوجه عوائد الخصخصة الى اعادة هيكلة باقي الشركات خاصة الشركات الهندسية والنسيج ولكن تلك العملية وحده الى الشروعات الكبير في جنوب الوادي.

قال ان برنامج الخصخصة يواجه مشكلة اساسية وهي تسييم الشركات وفي تتم باساليب فنية عديدة، وكان التقييم غالبا اعلى من العروض التي تقدم بما دفعنا الى تعديل اللائحة التنفيذية للقانون ٢٠٢ وسمحتا للشركات القابضة من خلال جمعياتها العمومية ان تباع بقل من التقييم وتم انشاء صندوق علي مستوى شركات قطاع الأعمال لاعادة هيكلة تلك الشركات وهناك بعض الشركات تكلفه العمالة فيها تتجاوز ٥٠٪ من حجم ايراداتها وتصفق خسائر ضخمة جدا نتيجة لذلك والعمالة غير مؤهلة وغير مدربة وخطوط الانتاج متهاكلة ولا يمكنها ان تنافس .. والمشكلة الثالثة في نوعية الادارة فالمدير الجيد يقود الشركة الي النجاح فابطلنا اسلوب تاجير القطاع العام للادارة

مصرية او اجنبية، وبرنامج الخصخصة يشمل جميع القطاعات. فيما عدا بعض القطاعات التي لن تزيد نسبة الخصخصة منها عن ٤٠٪ من اسهم شركاتها مثل قطاع الدواء والمطامن ونقل الركاب وتداول الحاويات

لويس بشارة:

جزء من المشكلة
سببه ممارساتنا
كصناع

د. أسامة عبد الوهاب:

مطلوب تحويل
شعارات التصدير
إلى واقع

العمل و العمال البطالة

الاقتصاد المصرى
الاصلاح الاقتصادى
قطاع العمل والعمالة والبطالة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	العلاقة بين تخفيض العمالة والبطالة	احمد ماهر	(كتاب) تقليل العمالة		٢٠٠٠	١٣٨
٢	حل مشكلة البطالة	حسن حجازى	الاهرام	٤١٣١٤	٢٠٠٠/١/١٧	١٤٣

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد ماهر
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والبطالة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) تقليل العمالة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

العلاقة بين تخفيض العمالة والبطالة

مقدمة:

تؤدى سياسات تخفيض القوى العاملة إلى زيادة عدد المتعطلين، والذين لا يمارسون أعمالاً بسبب الاستغناء عنهم وذلك على المستوى القومى، لذا يجب على الشركات عندما تقرر تخفيض العمالة، ألا تفكر فى مصلحتها الشخصية فقط، بل يجب أن تفكر فى المصلحة العامة فى ضوء الظروف الإقتصادية والسياسية للدولة، وأن تنظر لعملية التخفيض من منظور اجتماعى حتى لا تتفاقم مشكلة البطالة.

يعرض هذا الفصل للعلاقة بين سياسات تخفيض القوى العاملة، وبين البطالة لما لهما من ارتباط وثيق وعلاقة تبادلية، وهذا من خلال استعراض أنواع البطالة مع توضيح علاقتها بسياسات تخفيض العمالة، مع عرض لبعض الحلول التى يمكن أن تساعد فى الحد من مشكلة البطالة.

وعليه يتناول الفصل الحالى الموضوعين التاليين:

١- أنواع البطالة.

٢- بعض الحلول لمشكلة البطالة.

أنواع البطالة

يمكن أن تصنف البطالة إلى عدة أنواع أهمها مايلى :

١- البطالة الإجبارية

٢- البطالة المتقنة.

٣- البطالة المؤقتة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد ماهر
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والبطالة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) تقليل العمالة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

٤ - البطالة الفنية.

٥ - البطالة الموسمية.

٦ - البطالة الاختيارية.

وفيما يلي نعرض لهذه الأنواع بشئ من التفصيل

١ - البطالة الإجبارية^(١):

تتضمن هذه البطالة أو هذا النوع من البطالة هؤلاء الافراد الذين لا عمل لهم، والذين يرغبون ويبحثون عن عمل عند مستويات الأجور السائدة، ويتأثر هذا النوع من البطالة بسياسات تخفيض العمالة كما يلي :

١ - عندما تقوم الشركة بتخفيض العمالة، وتسريح بعض العاملين دون تدريبهم على اداء اعمال اخرى، ودون احاقهم بأعمال فى شركات أخرى فإن هذا النوع من البطالة يزداد بزيادة عدد الذين لا يعملون.

٢ - عندما تقوم الشركة بتجميد التوظيف وعدم احاق أى عاملين جدد بها، فإن عدد العاملين يزداد عاماً بعد عام نتيجة عدم وجود فرص عمل بالشركات التى تقوم بتخفيض العمالة من خلال تجميد التوظيف.

ومن أهم تأثيرات هذا النوع من البطالة على الشركة، أنه مع مرور الوقت، وتزايد نسبة البطالة، فإن الشركة التى تقوم بتخفيض العمالة تواجه برفض من المجتمع لسياستها مما يعوق تنفيذ هذه السياسة بنجاح ومن الامثلة التى تلى على اختيار الشركة اسلوب التخفيض المناسب والذي لايلقى مقاومة من المجتمع، ماقامت به شركة «فولكس فاجن» الالمانية لتصنيع السيارات، حينما قررت تخفيض تكلفة العمالة بها، فقد رفضت التخلص من العمالة (تسريحها) حتى لا تزداد نسبة البطالة الاجبارية، وقامت بتخفيض الاجر الذى تدفعه لكل افراد الشركة بنسبة ١٠٪ إلى جانب تخفيض ايام العمل لكل فرد بنسبة ٢٠٪، وقد ساهمت الشركة بهذا الحل فى حل مشاكل البطالة، إلى جانب أن اسلوبها فى تخفيض تكلفة العمالة لاقى قبولاً من المجتمع^(٢).

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد ماهر
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والبطالة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) تقليل العمالة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

وبهذا نجد أن أسلوب تخفيض العمالة المختار يمكن ان يساعد فى حل مشكلة البطالة أو يزيد منها.

٢- البطالة المقنعة^(٣):

يشير هذا النوع من البطالة إلى زيادة حجم القوى العاملة عن حاجة الانتاج، بحث لا يتأثر الانتاج لو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد من حجم القوى العاملة، ويمكن لهذا النوع من البطالة أن ينتهى اذا ما قامت الشركة بعمل توسعات جديدة تستوعب فيها ذلك الجزء الفائض من العمالة، أو قامت بتدريب هذا الجزء من العمالة على أعمال اخرى تساعد فى رفع الانتاجية بالشركة، وبالتالي فإن سياسة التخفيض هنا يمكن أن تتأثر من خلال:

١- استبقاء العمالة وعدم الاستغناء عنها واستغلالها فى تنفيذ توسعات الشركة أو فتح فروع جديدة.

٢- التدريب التحويلى لهؤلاء العاملين لتحويلهم من فئة غير منتجة إلى فئة منتجة لمواجهة الطلب فى سوق العمل.

٣- منحهم أجازات بدون اجر لبعض الوقت، وعودتهم للعمل ثانية عندما يزداد عبء العمل.

٣- البطالة المؤقتة^(٤):

يشير هذا النوع من البطالة إلى هؤلاء العاملين الذين ينتقلون من عمل لآخر (من مهنة لأخرى) أو من مشروع الى مشروع آخر، وربما يوضح هذا المثال أكثر من العمالة التى تعمل فى تركيبات المصانع الجديدة من ذوى التخصصات فى هذا المجال.

وهذا النوع من العمالة يضطر الى الانتظار بعض الوقت بين عمل وآخر، أو بين ترك العمل فى جهة، من الالتحاق بجهة عمل أخرى، وهذا الأسلوب ينتج عنه ارتفاع فى معدل دوران هذا النوع من العمالة، وتؤثر سياسات تخفيض

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد ماهر
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والبطالة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) تقليل العمالة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

العمالة على هذا النوع من خلال استبعاد هذه العمالة المتخصصة وتخفيض معدل دورانها وبالتالي التخلص من هذا النوع من البطالة.

٤ - البطالة الفنية (٥):

يشير هذا النوع من البطالة إلى تلك العمالة التي يتم الاستثناء عنها، وذلك نتيجة استخدام اساليب تكنولوجية متقدمة تتطلب تأهيل علمى معين ومهارات فنية علمية، وبمعنى آخر تنشأ هذه البطالة كنتيجة للتقدم التكنولوجى فى وسائل الانتاج ونظم المعلومات ووسائل الاتصالات، والتي تتطلب حجم أقل من العمالة نتيجة لإحلال الآلات، والحاسبات الآلية محل العمالة اليدوية.

كلما ازداد التقدم التكنولوجى كلما ارتفعت معدلات البطالة الفنية، وهذا بالطبع لابد وأن يؤثر على سياسة تخفيض العمالة كما يلى :

١ - يجب على الشركة أن يقوم برفع مستوى مهارات العاملين لديها لتتناسب مع التقدم التكنولوجى المستخدم.

٢ - تدريب العمالة التى لا تستطيع التكيف مع التقدم التكنولوجى على اعمال أو حرف اخرى تتناسب مع قدراتها مع محاولة رفع هذه القدرات.

٣ - استبقاء ذلك النوع من العمالة لمجابهة أى توسعات مقبلة، خاصة إذا كان سوق العمالة يتصف بالتدرة النسبية لهؤلاء العاملين.

٤ - منحهم اجازات مؤقتة بدون أجر لحين استحداث اعمال جديدة لهم.

٥ - مساعدتهم فى عمل مشروعات خاصة بهم، تكون لها علاقة بطبيعة عمل الشركة (كمشروع تصنيع اكياس أو عيوب لتغليف منتجات الشركة).

٥ - البطالة الموسمية (٦):

تنشأ هذه البطالة نتيجة لتذبذب أو تغير الطلب على قوة العمل والناشئ عن تذبذب مواسم العمل والإنتاج، وذلك كما فى القطاع الزراعى وقطاع الخدمات مثل السياحة والفنادق والمصايف.... ونظراً لطبيعة هذه العمالة فإن سياسات تخفيض العمالة لا تؤثر عليها بدرجة كبيرة، لأنها تعتبر فى الاصل عمالة مؤقتة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد ماهر
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والبطالة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) تقليل العمالة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

٦ - البطالة الاختيارية :

تتشأ هذه البطالة نتيجة لوجود فئة من القوى العاملة لا ترغب فى العمل عند مستويات الاجور السائدة، وقد تكون هذه الفئة من اصحاب المهارات العالية، ولا تؤثر سياسات تخفيض القوى العاملة عليهم، ولكن هذه البطالة تختفى بمجرد ظهور وظائف مناسبة ذات أجور عالية تتفق مع خبرات مثل هؤلاء العاملين.

ثانياً: بعض الحلول لمشكلة البطالة

تقع على عاتق الشركات، والاجهزة الحكومية المسئولة عن القوى العاملة مسئولية الحد من أو تحقيق معدلات البطالة ولعل الحلول التالية تقدم تصوراً لما يمكن أن تقوم به الشركات، والاجهزة الحكومية المعولة عن ادلة القوى العاملة فى تخفيض أو حل مشكلة البطالة وتمثل هذه الحلول فيما يلى (٨) :

١ - استخدام الطاقات المعطلة:

يجب أن تقوم الشركات باستخدام الطاقات المعطلة لديها من خلال تشغيل المصانع المتوقفة، أو رفع نسبة تشغيل المصانع الحالية بما يعادل الطاقة القصوى لها، وذلك حتى تستطيع أن تمتص البطالة المقنعة التى لديها، ولكن هذا الحل يهوق بعض العوامل أهمها :

١ - عوامل خارجية: وتمثل هذه العوامل فى الآتى :

* انخفاض الطلب على منتجات الشركة وبالتالي صعوبة تصريف منتجاتها.

* نقص قطع غيار المعدات أو مستلزمات الإنتاج.

* عدم توافر العملة الصعبة لشراء قطع الغيار أو مستلزمات الإنتاج من الخارج.

ولكن يمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال فتح اسواق جديدة، أو تطوير المنتج الحالي لزيادة الطلب على منتجات الشركة، وكذلك الاتجاه إلى تصنيع بعض قطع الغيار محلياً واستخدام مستلزمات انتاج محلية ما أمكن ذلك.

